الجمـهورية الجزائـرية الديمقـراطيـة الشـعبيـــة

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة وهران السانيـا

كلـية العلوم الاجتماعية **قسـم علـم الاجتمـاع**

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم

تخصص علم الاجتماع

العمل والمسألة الاجتماعية في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

دراسة ميدانية لمؤسسة مطاحن الظهرة مستغانم

من إعداد الطالب:

❖ **بلهواري الحاج**

2015/01/14

لـــجنـــة المنـــاقـشـة

✓ أ . د مولاي الحاج مراد	أستاذ التعليم العالي جامعة وهران	رئيسـا
✓ د . سيكوك قويدر	أستاذ محاضر "أ" جامعة مستغانم	مقررا
✓ د . مصطفى الشريف	أستاذ محاضر "أ" جامعة تلمسان	مناقشا
✓ د . حمادي محمد	أستاذ محاضر "أ" جامعة مستغانم	مناقشا
✓ د . عدة بوجلال عبد المالك	أستاذ محاضر "أ" جامعة وهران	مناقشا
✓ د . مرضي مصطفى	أستاذ محاضر "أ" جامعة وهران	مناقشا

السنة الجامعية : 2013-2014

شكر و تقدير

أتقدم بجزيل الشكر و التقدير و الامتنان لأستاذي الفاضل الدكتور

سيكوك قويدر على صبره أولا ثم على اهتمامه الواسع بموضوع دراساتي

من خلال توجيهاته و اقتراحات و نصائحه العلمية القيمة التي كانت بمثابة

المنهج الذي بواسطته تحقق هدا البحث و أتقدم بالشكر و الاحترام أيضا إلى

أساتذة قسم علم الاجتماع بجامعة مستغانم

كما لا أنسى أن اشكر عمال و مسؤولي مؤسسة مطاحن الظمرة لتعاونهم

إلى كل من ساعدني على تحقيق هدا العمل .

الفصل الرابع

العمل في المؤسسة الخاصة :المعاني و الدلالات

تمهيد 179

المجال الجغرافي للدراسة: ولاية مستغانم 179

تعريف مؤسسة المطاحن الكبرى الظهر 182

العمل في المؤسسة الخاصة 183

إشكالية المكانة والهوية في المؤسسة الخاصة 184

- ✓ الولاء والانتماء 184

تنظيم العمل داخل المؤسسة الخاصة 185

حوافز العمل بالمؤسسة الخاصة 188

- ✓ العامل أداة وليس كفاءة للإبداع 189

العلاقات الاجتماعية والعلاقات الوظيفية 193

ثقافة المؤسسة و ثقافة العامل 197

- ✓ قيم المؤسسة وقيم الفرد.....197
- ✓ التسيير الحديث و إدارة الموارد البشرية 199

الاتصال داخل المؤسسة الخاصة 201

العمل النقابي كحق عمالي داخل المؤسسة الخاصة 203

خاتمة 207

استنتاجات الدراسة 208

طرح بعض التوصيات لمقاربة واقع العمل في المؤسسات الخاصة 212

خاتمة عامة 215

المراجع

الملاحق

الفصل المنهجي

مقدمة

منذ مطلع العقد الأخير من القرن السابق، تعرف الجزائر مرحلة جديدة تتسم بكل مواصفات مرحلة الانتقال الديمقراطي الاقتصادي والثقافي... فالسلطة الحاكمة حاولت بناء تأويلات جديدة للواقع الاجتماعي والاقتصادي وعملت علي تغيير أو تعديل لونها السياسي بإعطاء الجمعيات والأحزاب حق الوجود والفعل ولم تنسى أن تدخل قسط من الشفافية علي خطابها وأهمية دورها وأثار فعلها.

عرفت الحياة السياسية الجزائرية لغة سياسية جديدة، انتقلت من ثقافة الحزب الواحد إلى الثقافة التعددية، كما عرفت رهانات جديدة انتقلت من أسلوب الإنفراد والاحتكار إلى سلطة المؤسسات والقانون. باختصار يمكن القول أن الحياة السياسية والاقتصادية الجزائرية هي بصدد الانتقال من نهج سياسة "الأحادية "في المجال السياسي (حزب الواحد) أو المجال الاقتصادي (القطاع العام)، إلى إتباع سياسة "التعددية " أي اعتماد على مساهمة مختلف الأطرف...فالأيام الدامية من 5إلى10أكتوبر 1988 حسب "محفوظ بنون" حملت السلطة على منح البعض التعددية السياسية والبعض الأخر(إطارات ومسريين) استقلالية المؤسسات.

وإذا كان كل انتقال ديمقراطي يمتاز بخاصية رئيسية حسب كل مجتمع وخصوصياته التاريخية والاجتماعية والثقافية، فإن الخاصية الرئيسية للانتقال في الجزائر هي عملية انسحاب الدولة من الساحة الاقتصادية وجعل هذه الساحة تخضع لقوانين السوق وتضارب المصالح، إنها العملية التي سوف يقاس بها نجاح القطاع الخاص أو فشله ويجب هنا أن نؤكد أننا نعيش حاليا مرحلة تحول، فإننا نشير إلى واقع يتحول وإلى سيرورة معقدة وغنية إلى واقع غير مكتمل.

و مع تعاظم مظاهر الأزمة الاجتماعية بداية من 1988، وقف النمط الدولي على عجز مزدوج، عجزه عن حل المشاكل وتلبية المطالب الاجتماعية المشروعة، وعجزه عن تنمية الاقتصاد، ويعود هذا العجز إلى طبيعة الأهداف التي بني من أجلها هذا النمط ذلك أنه فرض لمقتضيات سياسية وليس اجتماعية واقتصادية.

بالإضافة إلى عوامل خارجية تتمثل في التحولات الدولية وبروز معايير جديدة في العلاقة بين المركز الرأسمالي ودول الأطراف التابعة، وهي معايير أساسها النموذج الليبرالي للحياة السياسية والاقتصادية حتى تتمكن دول المركز من ضمان أسواق خارجية بصفة دائمة.

الأمر الذي فرض على السلطة السياسية في الجزائر أن تحدث انفتاحا في تعاملها مع المجتمع وقضاياه، وتغير من نهجها السلطوي، خاصة مع فشل التجارب الاشتراكية وتراجع الإيديولوجيات الكبرى في المجتمعات "الثالثية "أصبح واضحا لدى أصحاب القرار أن الخطاب التنموي السائد الذي كانت تؤطره وتصوره، قد وصل إلى طريق مسدود جعل بالتالي الأداء السياسي ضعيفا ودون نتائج اجتماعية حقيقية.

فبقدر ما كان فيه هذا الخطاب ثوريا على مستوى الطموح والتصورات العامة، بقدر ما كان فيه ضعف الفعالية ودون الإمكانيات التي تطلبها، لقد تبين للسلطة السياسية أن أهمية وحتمية التغير أصبحت أكثر من ضرورية، وبالتالي الخروج بموقف إما الاندماج في النظام الدولي الجديد أو الاستسلام للتخلف كقدر محتوم.

لهذا أصبح خطاب التغيير يستند عن إستراتجية القطيعة مع الواقع السائد ويبحث عن مجالات ومرجعيات داخل هذا الواقع ليعتمدها في بلورة مشروع جديد. لذا تم الانتباه أخير إلى المجتمع المدني يتوفر على إمكانيات كبيرة يجب استثمارها، وأن على القطاع الخاص المساهمة في تطوير الحياة الاقتصادية الاجتماعية.

وعلى المستوى الإيديولوجي تم اعتماد الفكر الليبرالي، وتنشيط أطروحاته الإصلاحية كمحاولة لبناء مشروع تنموي من داخل أدبيات الاقتصاد العالمي، الأمر الذي ترجم اقتصاديا باتفاقيات مع المؤسسات المالية.

لقد أصبح الأمر في المحصلة النهائية هو "أزمة مجتمع "برمته، وليس فقط أزمة نموذج تنموي، وبالنتيجة، فإن الإستراتجية الجديدة أصبحت هي مساهمة مختلف الأطراف وليس القطاع العام وحده، بالإضافة إلى كل هذا، تبين أن اقتصاد السوق أو القطاع الخاص، لا يتوفر على قاعدة اجتماعية كافية وملائمة لتحويله إلى طرف تغيير ناجح لخلاصات ميدانية ونظرية نابعة من التجارب السابقة.

فإذا كانت التشكيلة الاجتماعية في الغرب الرأسمالي تتكون من عناصر طبقية واضحة (طبقة برجوازية، وطبقة عاملة) كما كان الأمر في القرن التاسع عشر، فأنها في الجزائر، وفي ظل سيطرة اقتصاد حكومي موجه، تتكون – التشكيلة الاجتماعية– من عناصر منشطرة الوجود والفعل. فهي اقتصاديا طبقية، أي تتوفر على مواصفات التحديد الطبقي وفق الأدبيات الماركسية (قوة العمل كبضاعة، الملكية الفردية لوسائل الإنتاج)، لكنها اجتماعيا وثقافيا تحكمها علاقات ما قبل الرأسمالية، مما يجعلها تنتمي إلى عالمين اثنين: عالم "رأسمالي عصري لكنه غير صناعي (في العمل والإنتاج)، وعالم تقليدي في العلاقات الاجتماعية وأطرا لأدراك الثقافية.

في هذا الصدد يشير "سامي حداد" إلى أن الجزائر لم تعرف نظاما إقطاعيا الذي عرفته أوروبا في القرون الوسطى والذي تبعه ثورة صناعية ساهمت في إنتاج البرجوازية، فالمواطن الجزائري بطبيعته وثقافته فإنه أكثر فردانية وأكثر جماعية Communautaire في الوقت نفسه.[1]

إن التاريخ لا يمكن تجزئته إلى أجزاء منفصلة، فالوضعية الاقتصادية والاجتماعية الحالية هي نتاج ممارسات كل السياسات السابقة من الاستقلال إلى يومنا هذا، سياسات قامت على أساس الريع البترولي، الاحتكار، خطاب شعبوي، أنتجت استقرار اجتماعي وهمي. فأزمة 1986 وانهيار الريع البترولي، أسقطت نهائيا دولة الرفاه،فالتذمر الشعبي ضد الدولة المالكة والمسيرة يترجم من خلال عدم قدرة هذه الأخيرة على تحمل شرائح غير منتجة واسعة، والتي شكلت بامتياز قاعدة هذه السلطة.وبناءا على هذه التبعات أصبح النموذج الاقتصادي القائم على دور الدولة الواسع مرفوضا؛ فالدولة في السياق الحالي حسب « Edgar morin » لم تعد قطبا تنمويا ولم تعد الضامن « Un garant » بالمعنى الصحيح للانسجام الاجتماعي[2]، فالدراسات الحديثة حول ماهية آليات التنمية تتحدث بأن العمل بمبادئ التنمية يتطلب إرساء دعائم " ثقافة التغيير " للتغلب على قوة استمرار الآليات التنموية التقليدية، التي أساءت للتنمية ولم تعد تحقق الأهداف المرجوة.

[1] - Samy Haddad، " Algérie Autopsie d'une Crise", P118.
[2] Edgar Morin," la voie,pour l'avenir de l'humanite",pluriel,p34

إن تحليل تطور المجتمع الجزائري منذ الاستقلال، يبين لنا بوضوح أن هذا المجتمع قد عرف تحولات عميقة خلال العشريتين المنصرمتين، ومن بين هذه التغيرات، هناك واحدة تستحق كل الاهتمام وكل العناية نظرا لمعانيها وأبعادها المتعددة وهي تلك الخاصة بالتغيرات التي طرأت على بنية التشغيل لا من حيث فروع النشاط الاقتصادي فقط، بل ومن حيث تداعياتها على المستوى و ألاجتماعي.

وبالتالي فأن المسألة لا تتعلق فقط بالتشغيل بل تتعداها لتمسّ في الواقع المستويات الاجتماعية والسياسية والثقافية، وهذا هو البعد الذي سنطرح فيه تساؤلاتنا في هذه الدراسة، والتي يمكن أن تلخص في معرفة كيف تطرح مسألة العمل في ظل انسحاب الدولة، وما هي أشكال الإجابات التي يقدمها اقتصاد السوق للمجتمع الجزائري الحديث الذي عرف هزات متتالية منذ أكتوبر 1988 وبصفة خاصة المجتمع العمالي.

فإذا أخذنا إفرازات هده الإصلاحات على نموذج الجزائري فإن الدلائل تشير إلى أن عملية تركيب أو تصنيف واسعة لمختلف طبقات المجتمع وفئاته هي قيد التشكل ولا أحد يعرف بالضبط متى وكيف ستنتهي هذه العملية. فالملامح الأولى توحي بانهيار واسع للطبقة الوسطى وانحدارها نحو الأسفل كما توحي بولادة طبقة جديدة من الأغنياء، فالمؤشرات الاجتماعية أصبحت حقيقة قائمة حيث تقلص القدرة الشرائية، وتغيرات الثقافة الاستهلاكية للعديد من الشرائح، ومن الانعكاسات الأخرى ظهور "فقراء جدد" ينتمون إلى الطبقة الوسطى، وهي ظاهرة مستجدة تضاف إلى قائمة التبعات التي يدفع فاتورتها العمال الأجراء.

فظاهرة الفقر اليوم لا تمس البطالين وعديمي الدخل فقط بل أيضا الأجراء، بفعل انسحاب الدولة من الساحة الاقتصادية، مما فتح المجال واسعا لتزايد إفقار السكان وتجدر الفوارق الاجتماعية. فالمجتمع يسير بسرعتين وفي اتجاهين، من جهة بطالة حادة ومن جهة ثانية مطالبة مستمرة برفع الأجور، وضع قريب جدا للانفجار الاجتماعي، وهذا ما توضحه يوميات المواطن الجزائري والطرق التي يعبر بها عن انزعاجه.فهل نعيش بداية مجتمع في شكل ساعة رملية و الذي يتحدث عنه A.Lipetz مجتمع محكوم عليه التصدع الاجتماعي بين أقلية من الأثرياء يتزايد ثراؤهم و أغلبية من العمال دون أفاق مستقبلية،فعدد العمال في تناقص مستمر،بطالة في أعلى مستوياتها،تفاوت اجتماعي بين الطبقات في الثروة،في

النفوذ، و في المراكز الاجتماعية [1] ، إشكاليات مثيرة و مهمة لعلماء الاجتماع تتعلق بنهاية الاجتماعي و انحلال المجتمع (La Décomposition de la société) ، هذا التفكك لما هو اجتماعي يعود إلى صعود قوى فوق – مجتمعية - ، خارقة للمجتمع ، متعالية عليه ، يقول توران : " نحن نعيش انحلال الاجتماعي ، فتحليل الواقع الاجتماعي بمفرادات اجتماعية بحتة قد تبع العالم " السياسة " الذي سادة فترة طويلة ، وبدأ مع مكيافيل (Machiavel) واستمر مع ألكسي دو توكفيل (Alexis De Tocqueville) مرورا بهوبز و روسو ولقد خلقت أزمت البراديغم الاجتماعي في الحياة الاجتماعية و انحلاله حالة من الفوضى فسحت المجال للحرب و العنف و هيمنة الأسواق التي تنفلت من كل تنظيم اجتماعي "، على أن فكرة نهاية الاجتماعي أو " اللا اجتماعي " التي صاغها آلان توران في مؤلفه الأخير براديغم جديد ليست جديدة ، فقد سبق لـ " ليوتار " أن اعتبر أن الاجتماعي بات قيمة زائلة و مشكوكا فيه .

تعددت الدراسات التي تبحث في اللامعنى (Le non-sens) ، وفقدان المعنى (La Perte du sens) ، وتقطع الروابط الاجتماعية (Déliaison des liens sociaux)، و اللاتدامج (La Désocialisation) ، وقد بلغت هذه الأزمة حدا أمكن معه لآلان توران أن يغامر بفكرة انهيار الاجتماعي .

فحاليا نعيش مرحلة يعيد فيها المجتمع تشكيل نمط اقتصادي و تنظيمي، فالحاضر يعترف فقط بقيم اقتصاد السوق وما يسبح في فلكها؛ إذن نحن أمام مرحلة إعادة بناء مجتمع، يقتضي الأمر هنا فهما ووعيا وحذرا، فالاقتصاد يعرف تحولات جذرية، والقطاع الخاص أصبح محركا للتنمية. فهذا التنظيم الجديد للاقتصاد سيغير حتما معالم المجتمع. لقد جرى استغلال ظهور القطاع الخاص بهذا الحجم و القوة إلى الواجهة على أنه سبب التفاوتات الاجتماعية بين شرائح المجتمع؛ ولا تتوقف رهانات القطاع الخاص على التنمية بحد ذاتها، بل إنها تمس المنظومة القيمية في العمق، حيث يمكن القول أن فقدان المعنى أصبح السمة الشائعة، وعلى هذا الأساس عرف النسق القيمي تغييرا جذريا، حتى أن النخب أصبحت تعارض هذا المنحى الانتحاري خاصة بالشكل الذي يطبق به، لأنه نقيض لأسس

[1] A.lipietz ,"la société en sablier ;le partage du travail contre la déchirure sociale," Paris, la découverte ,coll,cahiers libres,1966.

المجتمع. فبدأت الأصوات تتعالى للتحذير من انحراف هذا الاتجاه، الذي لا يبدو أنه لم يستطع قراءة المجتمع قراءة متوازنة ولم يستفد من أخطاء دول أخرى.

إذا هناك وضع جديد بعناصر ومكونات جديدة نتوقع أن يكون لها أثر أكيد على معنى ومكانة العمل في السياق الحالي، أي أن هناك سعي لمعرفة إدراك العمال لدورهم الفردي والجماعي داخل المؤسسة، هذا الدور الذي اهتز بشدة بفعل الإصلاحات الاقتصادية التي عرفها الاقتصاد الجزائري، سنحاول أن نبيّن كيف أن سيرورة الإنتاج وحتى مكونات منصب العمل قد تعرضت لتغييرات جذرية، فاقتصاد السوق يقوم أساسا على علاقة اجتماعية محددة،فالاعتراف و حياة الفرد تتحدد انطلاقا من تبعيته لصيرورة عمل،من خلاله يتحصل الفرد على وسائل معيشته(الأجر)،وفي ظل هذه العلاقة تنسج العلاقات الاجتماعية، و طبيعي جدا أن يكون النظام الاجتماعي غير منسجما،كونه يقوم بتوظيف الفرد حسب الحاجيات و التي هي بدورها خارجية عن إرادته."يوظف عندما نكون بحاجة إليه، و يسرح عندما تنتهي هده الحاجة".

وفي ظل الواقع المعقد، فقد انجرت عن ذلك عدة سلوكات وتمثلات من أهمها ظواهر الخوف والقلق من العمل في مؤسسة خاصة بالنظر إلى الثقافة الجديدة التي يسعى هذا التيار إلى وضعها وفرضها والتي قد تتعارض تماما مع الشروط المتعارف عليها سابقا.

إذ تؤكد الشواهد الواقعية، أن الاقتصاد الجزائري تعرض لإختلالات هيكلية، انعكست سلبا على التركيبة الاجتماعية كون التحول كان سريعا ومفاجئا، من اقتصاد اشتراكي إلى نظام اقتصادي تحكمه قواعد السوق، وتؤكد الإحصاءات الرسمية، أن 14 مليون جزائري بحاجة إلى مساعدة اجتماعية بعد عملية رفع الدعم على المواد الأساسية إبتداءا من أبريل 1994.

كما تعرف الفئات الوسطى تقهقرا وهي بحاجة إلى مساعدة إجتماعية، ناهيك عن الفئات الاجتماعية الجديدة، شريحة الجامعيين التي تضاف يوميا إلى سوق عمل غير قادرة على استيعابها، الشيء الذي يؤكد تواجد مجتمع المهمشين بمعنى المبعدين من العملية الإنتاجية والاستهلاكية والذي أخذ الطابع الجماهيري بالنظر لاتساع رقعته وتولد القطاع المسمى بالاقتصاد الموازي.

أهم تجليات هذه التحولات هي فقدان قيمة العمل وذلك نظرا للإختلالات التي مست النسق القيمي، لذا يلاحظ "تعدد الوظائف" للعامل الواحد وطالت هذه الظاهرة الأساتذة والمعلمين والموظفين وذلك على حساب وظائفهم الأصلية و استمرار ظواهر تسريح العمال وانتشار البطالة وتزايد معدلات الفقر، مثلما تظهره طبيعة البنية الاجتماعية، في ظل الظروف الاقتصادية والتحول الديمقراطي منذ أحداث أكتوبر 1988.

إن المؤسسة من المنظور السوسيولوجي وحسب نظريات التنظيم لا تمثل فضاءا للنشاط الاقتصادي الإنتاجي فقط، وإنما تجسد أولا وقبل كل شيء التنظيم الاجتماعي الذي تتوقف عليه الأهداف الاقتصادية للتنمية بصفة عامة، وفي إنجازها لأهدافها تتأثر المؤسسة بمحيطها الذي يؤثر على علاقاته الداخلية، ذلك أن المؤسسة بصفتها تنظيما اجتماعيا تدخل في علاقة عضوية مع المجتمع المحلي، الأمر الذي يفرض توفر درجة عالية من التناسق بين الشروط التي تفرضها المؤسسة من أجل إنجاز أهدافها والإمكانيات التي يوفرها المحيط.

فالعلاقة بين العامل والمؤسسة لا تتوقف فقط عن الدخل بل بواسطة جملة من العلاقات الاجتماعية، ستعود له بالذات أو لمن يعترف له بالحق فيها، فان العامل إذا ما حصل على اعتراف مادي ومعنوي لجهده، سيكون حافزه على العمل أكبر، وهذا ما يتلاءم من النمو الاقتصادي، وإذا لم يحصل على هذا المقابل فانه لا يعمل إلا بالضغط والإكراه، الأمر الذي يشوه العلاقات الاجتماعية. ذلك أن الدخل الذي يحصل عليه العامل مقابل عمله لا يعبر فقط عن قدرة شرائية وإنما هو علاقة اجتماعية رئيسية، فهو يحدد المستوى أو المكانة الاجتماعية، ومن هنا يسمح لصاحبه ممارسة الحقوق والواجبات، وبالتالي فالدخل هو احد الشروط الأساسية لتنمية الذات، فالأجور المقدمة حاليا و بقدرتها الشرائية داخل سوق معولمة،و التي يستهلك جزء كبير منها وفق المنظر الماركسي_الذي عاد الحديث عنه هذه الأيام بعد الأزمة العالمية في إعادة تشكيل قوة العمل أو في الغداء اليومي.

فلا مجال مع هذا الوضع المعقد و حسب "عبد الناصر جابي »التفكير في الادخار أو الترفيه أو حتى شراء سكن، فقد يتوفى الموظف و رصيده المالي هش و ضعيف بعد عمر طويل قام به مقابل "شبه اجر". ومع ذلك تذهب السلطات العمومية إلى حد الاقتناع بأن النظام الليبرالي، نظام كوني عالمي، فكل الدول مهما كانت إيديولوجيتها تطبق نفس التنظيم

لعلاج اقتصادياتها. وفي نفس الوقت تتجاهل أن النظام نفسه أنتج انعكاسات سلبية قد تكون في المستقبل أكثر خطورة، الحياة نفسها أصبحت رهينة هذا التنظيم.

إذ أن الشعور بأزمة قيمة العمل حاليا مرتبطة بمثل هذه الظروف حسب R.Castel انهيار مجتمع الإجراء salariale effritement de la societe. ذلك أن المنافسة ،العولمة...أصبحت أكثر أولوية من المتطلبات الاجتماعية.

فالمؤسسة الخاصة تختلف عن المؤسسة العمومية فهذه الأخيرة مؤسسة رسمية ذات قواعد محددة تسيرها، والعاملون فيها من المفروض أن يتفاعلوا مع بعضهم أثناء العمل بحسب مضمون هذه القواعد والقوانين، هكذا تصبح هذه القواعد والقوانين مرجعا يوجه سلوك كل فرد فيها يتصل بالعمل داخل المؤسسة، ومرجعا يتحكم إليه في كل خلاف وغموض يحدث بين العاملين فيها في إطار العمل أيضا.بينما المؤسسة الخاصة لها منطقها و مرجعيتها التي تتحدد فقط عبر أهواء و رغبات ملاكها.

ومن أجل توصيف دقيق للتقاطعات بين الإصلاحات والمعنى في العمل لدى العامل الجزائري، نحن بحاجة إلى العودة مرة ثانية إلى الخيارات التنموية السابقة التي حاولت التنظير لكيفية تنظيم المجتمع، لنوضح كيف أن الخيار الاشتراكي الماركسي قد أدّى إلى تغيير في عقلية العامل الجزائري مما نتج عنه العديد من التصورات غير العقلانية حتى لا نقول الخاطئة، تصورات تشكل الإطار العام للهوية الفردية والجماعية.

ففي اعتقادنا أن أحد أبعاد المشكلة حاليا هو أن سلوك هؤلاء العمال يقرره إلى حد كبير "بقايا العملية والعادات الفكرية والانفعالية التي نشئوا عليها في محيطهم العمومي أو الحكومي، والتي مازالت تقف حاجزا من انتقالهم للعمل في القطاع الخاص.فإذا عدنا إلى الجزائر ومهما قيل ويقال عن تبنّي البلاد للنظام الاشتراكي، نستطيع أن نقول اليوم وبعد تجربة استمرت أكثر من ثلاثة عقود مازلنا نتخبط في تبعاتها، أن النموذج التنموي السابق قد أنتج معاني جديدة للعمل و العامل على حد السواء، فالجزائري الذي سلطت عليه أبشع صور الاستعمار والاستغلال والاضطهاد لدرجة أنه كان يعيش ذليلاً فوق أرضه، أي أنه كان يجسد صورة العبد أحسن تجسيد، أمام السيد الذي كان المستعمر الفرنسي، وبالفعل كان هذا هو وعيه لذاته و لمكانته حتى الاستقلال.

بعد الاستقلال مباشرة يتحول نفس الجزائري إلى السيد الذي طرد الاستعمار، فالثورة التحريرية قام بها الشعب وفق الخطاب الرسمي، ولذلك أصبحت الدولة ملكا له فـ "الدولة من الشعب وإلى الشعب". فمنذ اللحظات الأولى للاستقلال بدأت الاشتراكية في تغيير الوضع القائم محولة عبيد الأمس القريب إلى أسياد، فالأملاك شاغرة (Biens vacants)[1] وتحتاج إلى من يضع اليد عليها والمؤسسات تسير ذاتيا من قبل العمال ثم فيما بعد اشتراكيا.

كما أن العودة إلى ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات يستوقفنا هذا النص المليء بالدلالات و المعاني "وبما أن العامل يقوم بعمله في مؤسسة تابعة للدولة أي للشعب فإن له الحق أيضا في أن يشارك بصفة فعلية في نتائج هذه المؤسسة وكذلك في تسييرها". فالعامل الجزائري بموجب هذه الوثيقة يعمل في مؤسسة تابعة له أي ملكا له وبذلك يصبح عاملا وربّ عمل أي صاحب رأس المال، حتى لا نقول رأسمالي، الأمر الذي يعطيه حق المشاركة في النتائج أي الأرباح ومن هنا يصبح أجيراً يأخذ أجره ومستثمرا يأخذ فائض القيمة، كما يستطيع المشاركة في التسيير وبذلك يصبح المسئول والمنفذ. باختصار نستطيع القول أن هذه الوثيقة أعطت للعامل تعريفا جعل هويته تتكون من مجموعة عناصر متناقضة فهو ربّ عمل، عامل، مسئول وأجير.

عندما نضع هذه الوثيقة في سياقها التاريخي نجد أنها أعدّت لتطبق على إنسان كان بالأمس القريب يخضع لسيطرة المستعمر الذي سلبه كل حقوقه بما في ذلك حق المواطنة وأبسط حقوق الإنسان. ثم يجد نفسه بعد الاستقلال وبسرعة كبيرة وثورية قد حصل على كل شيء دفعة واحدة، لقد أصبح تحت تأثير جرعة زائدة من الحقوق.

إن هذا الإنسان الذي كان لا يملك شيئاً وأصبح يملك كل شيء، سيقوم بالاختيار بين المراكز الجديدة التي أصبحت من حقه قانونا، ولن يأخذ إلا المراكز الأعلى سلطة، فعند تشكيله لوعيه و لمكانته ألغى صورة العبد المتمثلة في العامل والمنفذ والأجير، وأبقى على صورة السيد المتمثلة في المالك والمسئول والمستثمر.

ومن هنا أصبح الإنسان الجزائري بصفة عامة والعامل الجزائري بصفة خاصة يتصرف وكأنه سيد بالفعل، ووفق العقلية الجزائرية المتولدة عن الظرف الذي خلقه الخطاب الاشتراكي فإن السيد المالك لوسائل عمله لا يعمل، وهذا ما يفسر إلى حد ما "الكسل المنظم"

[1] طيبي غوماري،" الهوية في العمل في المرحلة الراهنة في المجتمع الجزائري "،رسالة دكتوراه 2005-2006 .

إذا ما استعرنا عبارة "تايلور"، فالمعروف اليوم لدى العام والخاص أن العامل الجزائري في تلك الفترة على الأقل كان لا يعمل وهذا ما نتج عنه ضعف إنتاجية المؤسسات الصناعية الكبرى وحتى المستثمرات الفلاحية.

من جهتها عملت الدولة على جعل المسالة الاجتماعية جوهر أولوياتها من خلال الخدمات الاجتماعية المجانية والأجر المرتفع نسبياً والدعم على السلع الاستهلاكية، كما دعمتها من خلال الدعاية المجانية للإنسان الجزائري الإنسان العامل السيد، يمكننا تفسير موقف الدولة بأنها كانت مرتبطة بعقد معلن مع العمال (الشعب)، وهذا ما يظهره الخطاب الرسمي من خلال ميثاق 1976 الذي يُعتبر على حد رأي (ADDI, L.) "عقداً مبرماً بين الدولة والمواطنين"، فمن جهتهم يفعل العمال ما يريدون، بما في ذلك تحصيل "فائض قيمة سلبي"، ومن جهتها تحصل الدولة على الاستقرار والسلم الاجتماعيين وبالتالي عدم تدخل أيا كان في الأمور السياسية.

لعل أهم مؤشرات على التوجه ، انه في سنة 1975 مثلا بلغت عروض العمل 54637 منصب عمل، بينما بلغت المناصب المشغلة فعلاً 61546 منصب، أي أن المناصب الموظفة تزيد عن المناصب المعروضة فعلاً بـ 6905 وهو عدد رغم صغره يجب أن يؤخذ في ضل تعداد السكان المنخفض والنسيج الصناعي الذي كان في طور البناء. إن التزام الدولة غير المعلن يرغمها على خلق مناصب عمل خيالية يشغلها بطبيعة الحال "الأسياد"،وعليه فان العمل المأجور،الثابت و الدائم استطاع أن يكون اسمنت الاندماج الاجتماعي بفضل النمو المتزايد للوظائف salarisation du societie الأمر الذي أعطى انسجاما للمجتمع بكامله حسب ما يذهب إليه Robert Castel.

لقد استمر هذا الوضع حتى سنة 1988 وبعد عدد من الأزمات الحادة استفاق "السيد" على واقع مؤلم يتمثل في اكتشاف حقيقته التي حاول تجاهلها لسنين، لقد اكتشف أنه مجرد "عبد مدعم un esclave subventionne" ليس إلا. فالعمل في القطاع العام يعطي للعامل الإحساس بالشرف، بالولاء والانتماء، هذه الاستنتاجات توصل إليها مختلف الدراسات السوسيولوجية السابقة، فالعامل مازال يفضل المؤسسة العمومية على المؤسسة الخاصة لتبريرات أخلاقية ومعيارية وليست اقتصادية بالأساس. إذا كما حللنا سابقا، فان الحياة

اليومية هي الأساس الذي بفضله يبني هؤلاء العمال هذه النماذج من المواقف والسلوكات، فالمؤسسة تتكون من عمال أولا و قبل كل شيء "أفراد اجتماعيين" عكس ما تؤكده و تدافع عنه بعض نظريات ثقافة المؤسسة.و عليه فان الإجراء لا يغادرون" ذواتهم الاجتماعية" عند دخولهم المؤسسة الصناعية.

ولعل الإصلاحات الاقتصادية إحدى هذه المواضيع المثيرة للجدل حيث كان أي حديث عن ضرورة أو احتمال التغيير أو توطين القطاع الخاص أو الدعوة إلى الخصخصة، يشكل جريمة اجتماعية تقع تحت طائلة الاتهام بالاعتداء على الدولة وتهديد الاستقرار الاجتماعي.[1]

وكان أي حديث عن الإصلاح أو التغيير ينظر على أنه تعبير عن إرادة انقلابية عدوانية تهدف إلى ضرب المجتمع من الداخل وبالتالي سيواجه كل أشكال الرفض والمقاومة.

فهذا يعني بكل بساطة أن الواقع لا يقبل الإصلاح أو التغيير فحسب ولكنه يقف حجرة عثرة أمام كل مشروع إصلاحي. وعليه يتضح للكثير أنه لا يوجد أي بديل قادر على تجاوز وتخطي مشروع الدولة المتصدر، فلا يبقى إذن، غير الخضوع لها والسير في ركبها.

إذا فاللاتماثل واللاتطابق بين التجربتين المتعارضتين يتجلى في المعنى الذي يحمله العامل الجزائري بإحدى المؤسسات العمومية فهو نقيض ذلك العامل في مؤسسات الخاصة إذ أن العامل في شركة "عمومية " "مستقر stable"، لا يعاني من الانفصام الذي يعانيه العامل الجزائري في القطاع الخاص، إذ الأول يحمل العلاقة والاستمرارية والتماثل بين نظام الحياة العامة اليومية وما يحتاجه رب العمل من الانضباطية العمالية، وبمعنى أخر أن العامل في شركة عمومية مشكلته الأساسية تنحصر في كيفية تعبئة قوة عمله والتمرس التقني L'apprentissage technique، مقابل هذا فتمرسه الاجتماعي l'apprentissage social محقق مسبقا.على عكس ذلك وفي مؤسسة خاصة يوجد العامل في وضع علاقاتي غير منسجم ويدفع إلى اللانضباط واللاستقرار.

قد يتبادر للذهن للوهلة الأولى، أن العامل الجزائري يعاني من سوء التكيف مع الكم الهائل والمتطور لحركية الإصلاحات التي فرضتها سياسة الإصلاحات، وقد يبدو للبعض أن العامل الجزائري، الحامل لثقافة ارتبطت بالمؤسسة العمومية، كانت إحدى معوقات التكيف التي أفرزت صراعا قيميا لديه في الوسط الجديد الذي يعمل فيه، أو حتى خارجه، كما أن

[1]- برهان غليون، "مأزق السياسات الليبرالية العربية الجديدة"، مجلة النور، العدد 124/123، ديسمبر-جانفي، 2005 .

إقصاءه من المنظومة التسييرية داخل المؤسسة كانت وراء شعور العامل "باللاهوية " non identité .

وبالتالي مستقبل العمل في القطاع الخاص بالجزائر يحمل الكثير من الهواجس، ومنه أضحى العمال يحسون بالإقصاء في أي وقت من الأوقات، وقد ترسخ هذا الاعتقاد بعد أن اكتشف العمال أن المؤسسات الخاصة همها الوحيد، هو الربحية ،من خلال التركيز على الإنتاج والسعي لإحكام قبضتهم عن طريق تعزيز سيطرتهم البيروقراطية دون الاكتراث بالشأن الاجتماعي، مما ولد لدى العمال الجزائريين الشعور بالهيمنة والشتات واللاوجود في ميدان العمل وخارجه وقد تعزز ذلك أكثر بغياب هيئة عمالية تحقق رموز هويتهم العمالية، ومنه فإن وجودهم أضحى غير مبرر، وغير ملموس داخل المؤسسة وخارجها، وهذا راجع إلى انسداد قنوات الاتصال، والذي معناه أن آراءهم واقتراحاتهم ومشاكلهم لا يوجد من ينظر فيها...، إنهم يحسون بغربة شاملة كونهم لا يساهمون في إبداء الرأي وأن ما يقولونه غير مهم، أكثر من هذا هم مجبرون على تطبيق التعليمات الفوقية دون مناقشة مما جعلهم يفقدون قيمة المسؤولية تجاه المؤسسة ككل، مما يدفعهم للانزواء والانعزال وتوجيه اهتمامهم إلى المشاكل العائلية والتموقع في الأحياء التي يسكنونها والتغيب الفيزيولوجي والمعنوي عن العمل، كرد فعل على تغييبهم المشاركاتي واختزالهم إلى "صفر اجتماعي zero social".

وفي ظل هذا الوضع بالذات لم تعد المؤسسة ذلك المجال الذي تتحقق فيه الهوية المهنية، حيث يسمح للعامل، بتبادل المعارف والإبداع والتعبير عن أفكارهم المهنية جهة، ومن جهة ثانية، لم ترق المؤسسة الخاصة إلى تلك الوحدة الاجتماعية unité sociale التي تساعد على بناء علاقات بين كل الفاعلين فيها، إذ، أضحت مجالا للانضباط البيروقراطي « la discipline bureaucratique » محكوم على العاملين فيها جمعية une non identité collectif سببها انسداد قنوات الاتصال.

ذلك ما ساهم في خلق مواقف عدائية لدى العمال ، تكرس من خلالها عقلية اشتراكية اتجاه الملكية الخاصة وتعزز لديهم شتى أشكال المقاومة، الأمر الذي يحيل إلى إشكاليتين سوسيولوجيتين، التملك و الاعتراف reconnaissance/Appropriation حسب Philipe bernoux.

إن اتخاذ العمال هذا الموقف ليس معناه أنهم يريدون إحياء عناصر المجتمع التقليدي، لكن هذه الوحدات الاجتماعية الموازية، مجالات لتحقيق الذات والهوية، كبديل لعملية الإقصاء، من هذا خلص الأستاذ علي "الكنز" إلى القول:" إن هذه الآليات التي يفرزها العمال ممثلة في سلوكات التمسك بالثقافة التقليدية لا تدل على منحى رفض العصرنة ومحاربتها، بقدر ما تعبر عن رد فعل على الإقصاء من مجال العصرنة والحداثة، واختزالهم إلى ذرات مشحونة بطاقة العمل فقط... كما أن هروب العمال خارج المؤسسة وجمع ما تبقى من بقايا التنشئة الاجتماعية التقليدية ليس معناه إعادة بناء المجتمع التقليدي وبعثه من جديد بكل مكوناته، لكنه شكل من أشكال النضال من أجل أحقيتهم في العصرنة".[1]

ومنه نستطيع أن نفهم أن الاقتصاد الحر وما يحمله من تطور وعقلنة في حقيقة الأمر هو نتاج نظام ثقافي عبر عنه ميشال سلينس M. SAHLINS بقوله:" إن نظام الإنتاج كالمرآة ينعكس عليها المخطط العام للمجتمع، وهذا معناه أن الثقافة الغربية كلها مجسدة في العملية الإنتاجية وما تنتجه من رموز"[2]

فإذا أخذنا بمقولة " سالينس" واعتبرنا اللاهوية في العمل هي الخاصية العامة للعاملين في المؤسسات الجزائرية الخاصة هذا معناه أن المجتمع الجزائري إذا أسقطنا عليه التحليل الاقتصادي، فإنه لا يعتبر مجتمعا Une Non Société.

نستخلص من كل هذا أن هم العمال الوحيد هو المطالبة بتحقيق قدر من الحماية الاجتماعية لهم و لعائلاتهم، وعلى حد قول محمد أركون:" إن تجاور إشكالية اللاهوية في العمل يتطلب إنشاء نظام اجتماعي جديد، لن يتحقق إلا عن طريق بعث مشروع مجتمع يقوم على القدرة على الاختيار وحرية التعبير".[3]

إذا سنحاول تحديد معنى و مكانة العمل على ضوء الخصائص الظرفية المميزة لفضاء الاقتصادي والذي تجري فيه الدراسة، وهي ظروف تتميز ببعض الخصوصيات: حركية الإصلاحات التي لا تكاد أن تتوقف و التي تشير إلى تحوّل جذري بحيث هناك انتقال إلى

[1] علي سموك،" اشكالية التحول من مفهوم اليد العاملة إلى الراسمال البشري في المؤسسة العمومية الجزائرية"،رسالة دكتوراه ،2010-2011، جامعة عنابة .

[2] علي سموك ،مرجع سبق ذكره، ص 8.

[3] M. Arkoun ,"L'islâm face au développement", essai sur la pensée 3éme ed, Maisonneuve et la rousse, p365.

وضع سياسي واقتصادي وثقافي وبالتالي اجتماعي معاكس تماما للوضع السابق، هذا بالنسبة للسياق الداخلي، أما السياق الخارجي، فيتميز بتغير في المعطيات السياسية والاقتصادية الدولية، بحيث أصبحت تؤثر في الحياة داخل الوسط العمالي بشكل مباشر، كما تتميز هذه الخصائص الظرفية بضغوط اقتصادية وسياسية تهدد وجود المؤسسات ومن ثمة العمال وعائلاتهم. إضافة إلى هذا إن الوسط العمالي الجزائري يمثل فضاء للتنشئة المهنية مبني على علاقات اجتماعية للإنتاج خاصة بحيث أن العامل يُسيَّر بقوانين اليوم لكنه لا يزال يعمل وفق عقلية الأمس. لا باس هنا أن نستعير عبارة "شيخي" في وصفه للعامل الجزائري"هو إنسان هجين دو جسم عامل و رأس فلاح".[1]

المرحلة الراهنة التي نعيشها ليست قطعا جديدة في التاريخ البشري،نحن نعيش اختلالا لنظام ملغما بتناقضات يصعب عليه تجاوزها،هذا الأمر ليس بجديد،فكل الأنظمة حتى القوية و المستقرة قد مرت بمثل هده التحولات،انه التاريخ.ففقدان المعالم،تغير القيم،غياب المعنى ، و الخوف من المستقبل...مفردات تشخص بشكل جيد ما نحس به جميعا اتجاه حالة اقتصادية،سياسية و اجتماعية جد معقدة، فالحالة ليست كما كانت عليه في السابق،فالقوانين،المبادئ و القيم لم تعد محترمة لا من العليا و لا السفلى للمجتمع،و عليه نشهد انحلال اجتماعي لا نعرف بشكل واضح اتجاهاته و ميولاته،عالم منفلت، تحيط به المخاطر من كل الجوانب بتعبير انتوني غدنز.

غير انه لابد من إضافة إلى هذا الواقع المتعقد مفهوم الثقة إلى جانب المخاطر،حيث بدا عامل الثقة بالاندثار مع تسارع وتيرة التحولات و تزايد مظاهر العولمة في حياتنا اليومية.

إذن هذه الثقة و المخاطرة ترتبطان ارتباطا وثيقا،فالمجتمعات الحديثة تواجه قدرا من المخاطر تفوق ما صادفته المجتمعات التقليدية أو القديمة،لكن هده المخاطر تختلف في أصولها و أسبابها،فالطبيعة كانت المصدر الرئيسي للمخاطر التي تعرض لها المجتمع قديما، أما المخاطر التي تتهدد المجتمعات الحديثة تعود إلى أنماط التنمية المتبعة و الخيارات الاقتصادية[2].فقد أدت العولمة الاقتصادية في كثير من مناطق العالم إلى تزايد البطالة و ارتفاع معدلات الجريمة و الانحراف،ذلك أن الكثير من الأفراد في الماضي يقضون

[1] S.chikhi ;"la classe ouvriere aujourd'hui en algerie, les temps modernes", juill-sept, p57
[2] Ulrich beck ;"la societe du risque, sur la voie d'une autre modernite",champs ,p75

حياتهم العملية مع مستخدم أو رب عمل واحد=المؤسسة= خلال عدة عقود من حياتهم أو ما يسمى أحيانا ب=مهنة العمر= أما الآن فقد تصاعدت نسبة الأفراد الدين يختارون و يغيرون خياراتهم العملية و أهدافهم الشخصية بسبب العمل،و ربما يتضمن دلك تغيير المهنة أو اكتساب قدرات و مهارات جديدة،ثم نقلها إلى سياقات مهنية أخرى.

وبعد البحث في عدد من المفاهيم، فقد رأينا على اعتبار المشكلة، مشكلة صراع، وإشكالية تحقيق مكانة ضمن سياق من التحولات المتسارعة، وهيمنة بقايا العلاقات الاجتماعية التي نشأ فيها العامل، والتي مازال يعيش في كنفها، وتسر بها إلى سلوكه أثناء العمل، وبالتالي عرقلتها لتكوين مواقف و تصورات جديدة حسب نظم العمل وقواعده اليومية، مما ينجم عنه أشكال مختلفة من الصراع القيمي والمؤسساتي تبلورت مع مرور الوقت في أشكال من المكاسب أو حتى مقدسات بالنسبة للعامل لا يمكن في الحالات أو الظروف المساس بها.

و على هذا الأساس حاولنا أن نوجه الدراسة الحالية نحو إشكالية الربط بين هذه البقايا من جهة، و الثقافة الجديدة التي أفرزتها الإصلاحات من جهة ثانية.

وذلك بفعل الإقدام على إصلاحات تمتاز بالظرفية ولا تسعى لإحداث تنمية مستدامة، إضافة إلى استمرارها في التعامل مع حاجات المجتمع وفق منطق الزبونية الاجتماعية، وتوزيع الربوع دون تحريك يذكر للاقتصاد يثمن من قيمة العمل كمعطى اجتماعي في ضوء توفره، يمكن ردم التفاوت الاجتماعي والتخفيف من اتساع رقعة الفقر والتهميش التخفيف من حدتهما، والتي دونه لا يمكن خلق الانسجام الاجتماعي وتحقيق "الاندماجية الاجتماعية"،فالتنمية الشمولية تستدعي ملائمة في الإيقاع بين الحقل الاقتصادي و الحقل الاجتماعي و باقي الحقول.

و عبر هذا المنظور النقدي نحاول طرح المستلزمات الضرورية للإصلاح،حيث تحاول الدراسة أن تؤكد على أن الإصلاحات الاقتصادية التي تطمح أن تكون عقلانية و ايجابية يفترض أن تنطلق من التحديد الدقيق للازمة الاجتماعية القائمة، و من المعرفة العلمية الكافية لأسبابها،و مكوناتها و تجلياتها، و امتداداتها.فنجاح الإصلاحات مشروطا بمعطيات داخلية لا بملاءات من الخارج،و من رؤية تكاملية بعيدة عن الظرفية

و المناسباتية ،كما يشترط في هذه الإصلاحات أن تكون مدعومة من قبل مختلف الفاعلين الاجتماعيين خاصة العمال و الأجراء.

إذن بين منطق السياسات الاجتماعية التي تدعو إلى احترام العامل و بين العلاقة التي يقيمها العامل-مع مسافة معتبرة- مع المؤسسة،يوجد المجتمع كله،مجتمع يعيد علاقاته مع واحدة من قيمه المهيكلة و المؤطرة(الإجارة)salarisation،و عليه لا يمكن لعلم الاجتماع أن يبقى لامباليا أمام هده التساؤلات و لا خوف من وضع مشروع المجتمع موضوع السؤال،مشروع مبني حول مركزية العمل المأجور.

وضمن هذا المنظور، أثارت الدراسة جملة من التساؤلات اعتبرت هي ذاتها إشكاليتها الأساسية: **كيف يمكن في الوقت الراهن إعادة طرح مسألة معنى و مكانة العمل في خضم هده الإصلاحات؟ وما هي أهم التحولات التي طالت مفهوم ومعنى العمل في المؤسسات الخاصة ، و هل مازال العمل يمارس أدواره في المجتمع الجزائري كما كان عليه سابقا ،هل تستطيع المؤسسات الحالية من الانتقال بالعمال من كونهم قوة عمل إلى موارد بشرية؟** .

➢ فرضيات الدراسة

وبعد التفكير في مختلف جوانب الموضوع، وإجراء دراسة نظرية للعديد من الكتابات والدراسات السابقة حول الموضوع، وفي ضوء الإشكالية العامة التي مثلت المزاوجة بين الاقتصادي و الاجتماعي ،ووفق أدبيات السوسيولوجيا خاصة منها التي تتناول العلاقة بين متغيرين ،و هو ما ينطبق على الدراسة الحالية التي تناولت العمل و المسالة الاجتماعية في علاقتها مع الإصلاحات الاقتصادية، بلورنا الفرضيات التالية:

✓ **الفرضية الأولى:**

الإصلاحات الاقتصادية و في ضوء رؤية اقتصادية بحتة ستؤثر سلبا على معنى و مكانة العمل و بالتالي ستتفاقم "المسألة الاجتماعية" و سيختل الاستقرار الاجتماعي.

✓ **الفرضية الثانية:**

المؤسسات الخاصة باعتبارها أهم إفرازات الإصلاحات هي مؤسسات نشاطا على مستوى التشغيل و إذا ما ارتبط ذلك بمنظومة تشريعية ملزمة ستساهم إيجابا في الحد من تفاقم المسالة الاجتماعية.

✓ **الفرضية الثالثة:**

غياب التماثل بين المؤسسات الخاصة و العمال يؤدي إلى استمرار الصورة النمطية و التقليدية عن العمل في القطاع الخاص.

وفي هذا الصدد، وتوخيا للحذر المنهجي لابد من الإشارة إلى مسالة الربط بين العمل و المسالة الاجتماعية ليس اجتهادا شخصيا ، فسوسيولوجيا هدا التلازم العضوي أو هذا الربط بين المفهومين أكثر من مبرر،أما مبررات هدا الربط بين العمل و مفهوم المسالة الاجتماعية و كما تمت الإشارة إليه في التعريف الإجرائي ،فان المسالة الاجتماعية ليست هي تلك المشكلات التي يعاني منها الفئات الاجتماعية الأكثر فقرا ،بل تتجاوزها لتشكل تلك التهديدات التي تطال المجتمع لتجعل منه مجمعا متأزما،حيث يصبح الاستقرار الاجتماعي هشا و قابلا للانفجار في أي لحظة.

فالدراسة و عبر مختلف فصولها النظرية و الميدانية ستتناول مكونات المسالة الاجتماعية الأكثر تأثيرا في جعل المشكلات الاجتماعية تتطور إلى حد تحولها لمسالة اجتماعية تهدد الاستقرار الاجتماعي.و رغم تعدد أبعاد و متغيرات المسالة الاجتماعية،إلا أن من بين مكوناتها الأكثر تأثيرا على الإطلاق في كل المجتمعات و عبر مختلف المراحل التاريخية، تعد مسالة العمالة و ما يرتبط بها،من بطالة،رعاية صحية ،قدرة شرائية،حماية صحية...انشغالا سوسيولوجيا بامتياز.

وعليه الدراسة الراهنة تحاول الوقوف على مفهوم العمل باعتباره أهم مكون للمسالة الاجتماعية، مع تناول مختلف التحولات التي عرفها العمل عبر أهم المحطات التاريخية بالنسبة للمجتمع الجزائري. كما أن ظاهرة المواقف و التماثلات للجماعات والأفراد لا يمكن أن تكون قارة حتى في المجتمعات التي بلغت مستويات من التطور الاقتصادي و الاجتماعي. لأنها تتغير تحت وقع الأزمات وتراجع دور الدولة في مجال الحماية الاجتماعية وبروز

مكونات جديدة للمسألة الاجتماعية وهذا ما تؤكده العديد من الدراسات التي تناولت ما يعرف "بالمسألة الاجتماعية الجديدة".[1]

فالعمل هو احد الآليات الضامنة للاندماج الاجتماعي بالنسبة للفرد و بواسطته يتحقق اجتماعيا،و هي أفكار دراسات غربية سابقة، التي تؤكد أنها في الأصل ظلت مرتبطة بتطور "العمالة"، حيث قبل النظام الرأسمالي، عرفت الفقر والتهميش، لكن في ضوء النظام الرأسمالي فالعلاقات الاجتماعية التي ظهرت قد تشكلت على أساس الحصول على "الملكية الإجتماعي"، إن تراجع نسب التشغيل والتحولات في علاقات العمل إلى جانب البطالة، أصبحت عوامل تهدد ما تم بناءه اجتماعيا حيث الفقر ما إنفك أن يعمم، إضافة إلى بروز "الأمن الإجتماعي". وهذا ما ينسجم بشكل تام مع المدرسة التفاعلية، (La sociologie interactionniste) وعلى رأسها (HUGHES Everett)، تبنّت هذه المدرسة ومنذ مدة "في شيكاغو وفي أماكن أخرى، مصطلحات التنشئة المهنية والبناءات والأزمات الهوياتية وعلاقات الخدمة ومفارقاتها، كمواضيع مفضلة لتحليلاتها، حيث كان الاهتمام الجوهري لديها هو: محاولة فهم الكيفيات التي تجعل من كل حياة مهنية في ظرف دائم التغيير وبوضعيات وسياسات مختلفة، مساراً مليئا بالأزمات، أي متميز باللايقين والمنعرجات، والمعاناة المرتبطة بمشاكل تعريف الذات وكسب اعتراف الآخر".

وبالتالي فإن أية محاولة لفهم مدلول مصطلحات المعنى،المكانة و "العلاقة الاجتماعية" تقودنا بالضرورة، إلى تحليل مصطلح (التفاعل) إذا علمنا أن، الفعل هو أبسط المصطلحات النظرية في علم الاجتماع على الإطلاق، والفعل على نحو ما ذهب إليه "ماكس فيبر M. Weber" والذي لعبت فكرة الفعل في تحليله للمفاهيم الرئيسية في علم الاجتماع دورا بارزا، يتسم بخاصية مميزة هي ما ينطوي عليه من معنى.

وهكذا نجد في تعريفه الشهير كتب يقول:" أن الفعل يتضمن كل أنماط السلوك الإنساني طالما أن الفاعل يضفي على فعله معنى ذاتيا".[2]

والواقع أن ظاهرة المواقف و التمثلات للجماعات والأفراد لا يمكن أن تكون قارة حتى في المجتمعات التي بلغت ذروة التطور والرقي الإجتماعي. لأنها تتغير تحت وقع الأزمات

[1] Pierre rosanvallon,," la nouvelle question sociale, repenser l'état-providence, le seuil", Paris, 1995,p165.
[2] IBID, P300.

وتراجع دور الدولة في مجال الحماية الاجتماعية وبروز مكونات جديدة للمسألة الاجتماعية وهذا ما تؤكده العديد من الدراسات التي تناولت ما يعرف "بالمسألة الاجتماعية الجديدة".[1]

وعلى هذا الأساس لم ندخر جهدا في استخدام أكثر من منهج ووسيلة جمع بيانات ارتأيناها أساسية وتتماشى مع طبيعة الموضوع، وقد بذلنا جهدا كبيرا، كي تكون فصول الدراسة ملمة تجميع أبعاد المسالة الاجتماعية .

➢ أسباب اختيار الموضوع

يحتل موضوع العمل مكانة هامة في النقاشات العلمية والبحوث الإمبريقية سواء أكانت بحوث ودراسات اقتصادية، كما يحتل ذات المكانة في العلوم الاجتماعية، الأمر الذي يجعل من دراسته في سياق التحولات الاقتصادية التي يشهدها المجتمع الجزائري يكتسي أهمية كبيرة.

إن الاستخفاف بقضية الشغل عن قصد أو عن غير قصد، رغم خطورتها وتهديداتها التي عرفها المجتمع الجزائري، جراء تدهور الحالة الاجتماعية التي باتت تهدد الرابط الاجتماعي، تجعل منها مسائل تستلزم حضورا قويا للأكاديميين ولاسيما الباحثين في علم الاجتماع، بوصفه علما يهدف إلى كشف وإماطة اللثام عن الحقائق.

وضمن هذا المنظور، تتجلى الأهمية العلمية والعملية للدراسة والتي يمكن حصرها في المسائل التالية:

❖ أن دراسة قضايا العمل بات أكثر من ضرورة، بالنظر لتأثيراتها على الواقع المعيشي اليومي لفئات كبيرة من أفراد المجتمع، سواء تلك التي لم تتمكن النظم الاجتماعية من دمجها، أو التي ظلت تعتقد بأنها بمنأى عن الهزات والأزمات وأن مكاسبها من منصب عمل دائم، وتقاعد مضمون وحماية اجتماعية قارة لمدى الحياة، أصبحت محل شك بفعل انسحاب الدولة، وتأزم الأوضاع جراء تدهور القدرة الشرائية، والتراجع عن مكسب الطب المجاني والسكن المضمون لكل فرد، وبالتالي أصبح فهمها وبحث مواقف الطبقة العاملة حيالها أمر في غاية الأهمية، طالما أن غاياتها المعلنة هو العمل لترقية المجتمع.

[1] Pierre rosanvallon, op. cit, P165.

❖ كما تبرز الأهمية العلمية للدراسة الراهنة في كونها تعتمد مفهوم العمل كمكون لتفسير المسالة الاجتماعية في الجزائر، التي من دون مبالغة ستساعد في الوقوف على طبيعة الإصلاحات، وذلك بالكشف عن مدى تأثير العمل على تحقيق استقرار اجتماعي

❖ من خلال دراسة هذا الموضوع، وبتحليل محتوى برامج الإصلاحات ومقارنة نتائجها في الواقع، تصبح هذه الدراسة عاملا مساعدا في كشف القدرة الاقتصادية والمشروعية الاجتماعية للإصلاحات، طالما أنها تسعى لتشكيل بديلا للمؤسسات العمومية.

❖ في ضوء الأطروحات التي ستتناولها الدراسة، يصبح موضوع العمل محكا نظريا وإمبريقيا لفهم وتحديد طبيعة الإصلاحات إزاء المسالة الاجتماعية وبالتالي تصبح هذه المسائل مؤشر لقياس ما يعرف بـ "الاستجابة الاجتماعية"، التي تتخذ مواقف وردود أفعال تتمظهر، إما في انخراط العمال في مسار الإصلاحات وإما برفضها .

❖ نحاول من خلال هذه الدراسة إلى توفير تصوّر علمي للتفاعلات التي تتم داخل الوسط العمالي في الجزائر بعد التحولات الكبيرة التي عرفها المجتمع الجزائري بعد انتقاله بين تجربتين متعارضتين إيديولوجيا واقتصاديا.

➢ أهداف الدراسة

في ضوء التقديم السابق، لموضوع الدراسة وتحديد مشكلة البحث فقد تحددت أهداف الدراسة في ضبط مجموعة من التساؤلات المحورية في النقاط التالية:

أ. علم الاجتماع اليوم مطالبا أن يساير التحولات الكبرى الطارئة على الساحة الوطنية وان يحللها بدقة ويستخرج منها الخلاصات الضرورية، قصد تأسيس مدخل سوسيولوجي دقيق ومنظم لفهم سياسة الإصلاحات الاقتصادية وما ينتج عنها من آثار اجتماعية على واقع شرائح المجتمع بصفة عامة والعمال بصفة خاصة.

ب. مهمة البحث دراسة الخيارات المطروحة التي تتطلب المزيد من التدقيق والمراجعة على ضوء الممارسة والتجربة سعيا وراء بناء تصور كفيل بتفعيل المشروع التنموي، وسيتطرق البحث للمفاهيم المؤسسة للخيار الاقتصادي المطروح.

على ضوء ما سبق، يتعين على البحث والوقوف عند عدة قضايا كبرى تختزل التحديات التي يواجهها مجتمعنا وهي:

أولا: السياق الدولي بتفاعلاته ومختلف تجلياته وما يمارسه من تأثير على الداخل، مما يقتضي توفير كل الشروط للانخراط الفعال في النظام العالمي الجديد، وإحداث القدرة على مسايرة متطلبات العولمة مع الاحتفاظ على خصوصية المجتمع الجزائري.

ثانيا: هي فهم الأوضاع على الساحة الوطنية من حيث المواصفات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية، والتي لا يتصور قيام أي تحليل عميق وموضوعي في غيابها، ويأتي على رأسها قضية التشغيل، ولعل الدراسة تكون على صواب عندما تعيد طرح مقاربة شمولية جديدة لقضية العمل بعد استخراج الدروس من التجارب السابقة، سعيا وراء مساهمة أوسع للدراسات السوسيولوجية. وفي نفس السياق تكتسي التجربة الحالية التي تعيشها الجزائر أهمية خاصة وتعتبر بمثابة محطة حاسمة خاصة في الظرف الراهن المتميز بانتقال من نظام اشتراكي موجه إلى نظام اقتصاد السوق يضمر توجهات إستراتيجية جديدة معتمدا خيارات تحديثية واضحة ستعمل على وضع المجتمع فوق سكة التطور، إذا ما استثمر ذلك التقاطع البناء بين علم الاجتماع، علم الاقتصاد .

لذا فإن إنجاح تجربة الانتقال تعتبر مسألة حيوية لما ستفتحه من آفاق مستقبلية واعدة وفي ارتباط مع ذلك يكتسي العمل على إيجاد فضاء لعلم الاجتماع في هذا الحقل والذي من شأنه أن يشكل قوة توجيه قادرة على وضع مسار التنمية على الطريق السليم.

وعليه تصبح سوسيولوجيا العمل مطالبة بدورها في ضوء ما سبق إذا أرادت أن تشكل بدائل لهذه النظم الاقتصادية، العمل وفق رؤية مغايرة للمنطق الاقتصادي الذي نجحت هذه الأنظمة في تكريسه، وذلك بإعادة النظر في مسار الإصلاحات وفي قراءتها للواقع الاجتماعي والاقتصادي اعتمادا على الرأسمال الاجتماعي، والطاقات البشرية والمادية التي تزخر بها المجتمعات، والتي إن أحسن استغلالها استطاعت الخروج من أزماتها المتتالية، والمتمثلة في إبقاء تبعية المجتمع للسلطة ضمن منطق الاقتصاد التوزيعي والزبونية الاجتماعية.

تحاول هذه الدراسة سبر العلاقة ما بين التحولات الاقتصادية و المسألة الاجتماعية بوصفها أساس الاستقرار ،و بالتالي فإن مشاكل الفقر و ازدياد حدة اللامساواة هما في طليعة المسائل الحيوية و الهامة التي تواجه المواطن حاليا و مستقبلا، و التي كانت أيضا من المسائل الهامة و التحديات التي تطبع الراهن اليومي.

تحاول هذه الدراسة أيضا تحليل نتائج الانتقال، دراسة تحليلية نقدية لمعرفة النتائج و الآثار على المسألة الاجتماعية، لتأسيس محتوى معرفي يحدد لمصلحة من تعمل الإصلاحات الاقتصادية وما مدى تأثيرها هذا على العمل المأجور و المسألة الاجتماعية ككل.

➢ المنهجية وانتماءات الدراسة ومجالاتها

تأسيسا على ما سبق فإن مقاربة المسألة الاجتماعية، بما هي مسألة متعددة الأبعاد والجوانب تحتاج إلى تدخل اختصاصات ومنظورات متعددة ومتكاملة في الوقت نفسه، ولعل المنظور السوسيولوجي الذي سنعتمده في هذه المساهمة لما يتسم به من شمولية وانفتاح في الرؤية والتحليل يبدو من الناحية المنهجية مناسبا للاقتراب من هذه المسألة، مع الإشارة إلى المنظورات والمقاربات الأخرى تظل متكاملة ومفيدة بالنسبة لهذا الاقتراب السوسيولوجي، كما يفترض من هذا الاقتراب أن يشكل مدخلا أساسيا لمختلف المقاربات التي يمكن أن تتناول قضية العمل تناولا تفصيليا يركز على الأبعاد السياسية الاجتماعية، الاقتصادية والقانونية... تلك خاصية منهجية معروفة للتحليل السوسيولوجي إذ يسعى إلى أن يحقق صياغة خطاب علمي، يتجاوز الخطاب السياسي الذي يريد فرض هذا هذه الإصلاحات على المجتمع بوصفها أسلوبا للخروج من التخلف، وكذا الخطاب معارض الذي يرى في انسحاب الدولة عاملا للانفجار الاجتماعي، مع التنبيه إلى أن هذه الإشكالية المنهجية تتميز بكونها ذات طابع جدالي منتج باستمرار للعديد من المشكلات والتساؤلات المعرفية.

إذن وانطلاقا من مقدمات هذا العرض ورغبة منا في إنجاز مقاربة ملمة لأهم جوانب البحث فإنه من المفيد أن نلفت النظر هنا إلى مجال علم الاجتماع الذي تنحصر في نطاقه وتنتمي إليه الدراسة الحالية، ونستطيع أن نحدد موضوعها بين مجالين أساسيين من مجالات

علم الاجتماع: أولهما علم اجتماع التنمية: ذلك العلم الذي يهتم بمقارنة التفاعلات والتأثيرات المتبادلة بين ما هو اقتصادي وما هو اجتماعي في المجتمعات الإنسانية، حيث أن سياسة الإصلاحات الاقتصادية تمثل مجموعة متناسقة ومتكاملة من الإجراءات الاقتصادية الليبرالية والتي تنجم عنها تبعات اجتماعية سلبية وإيجابية مباشرة وغير مباشرة عن مختلف الشرائح الاجتماعية. ولما كان اهتمام الدراسة ينصب في طرح العديد من التساؤلات وإثارة بعض الإشكاليات المرتبطة برصد واستشراف نتائج تلك السياسات الاقتصادية على أوضاع الشرائح الاجتماعية الضعيفة وفق منظور سوسيو- اقتصادي، فإن المجال الثاني من هذه الدراسة يقع ضمن انشغالات علم اجتماع العمل بحكم أن الشرائح الاجتماعية التي خضعت للدراسة السوسيولوجية النظرية والميدانية تنتمي أساسا طبقة الأجراء والموظفين، وتمارس نشاطاتها الاقتصادية في نطاقات مؤسسات القطاع الخاص.

يجب إذن، استعمال مناهج متنوعة للمقاربة، لأن الاكتفاء بمعلومات المؤسسة يعني تجاهل بأنها مبنية على أساس لعبة مؤسساتية، إذن على عالم الاجتماع عدم الالتزام فقط بالمعلومات التي تعطيها المؤسسة. بل يجب عليه تفكيك أغراض هذا العمل المؤسساتي بتحليل كيفية اشتغال المؤسسات، وهذه يفترض القيام بمقاربة تاريخية. تستفيد هده الدراسة نظريا من إسهامات عالم الاجتماع الفرنسي الان توران Alain touraine حول سوسيولوجية الفاعل التي تهمل الظاهرة الاجتماعية لتحلل مقاصد الفعل و الحركة، و تتجسد هده الاستفادة بشكل خاص في كتابه الصادر سنة 2005 و الذي يلامس فيه " براديغم جديد " يفترض فيه تفكك فكرة المجتمع و الانحلال الاجتماعي.[1]

أما منهجيا فتعتمد الدراسة على تقنية المقابلة التي تمنح المبحوث حرية واسعة في الإجابة، وتفتح المجال واسعا لترصد غير المتوقع من أفكار تتساقط خلال مسار المقابلة و تطورها إلى أن تصل تلقائيا إلى منافذ بحثية يواجهها التحليل،فكانت المقالة مجرد دافعا للوصول إلى اتجاه عام في مواقف العمال،لنحقق ما تتطلبه الدقة العلمية و شروطها،من عدم الاكتفاء بالظاهر فيما يخص الاجتماعي و الكشف عما هو كامن فيه،فالمعرفة السوسيولوجية لا تتأسس إلا عندا يستطيع الباحث أن يحدث قطيعة مع الحس المشترك،ليصل إلى المعنى العارف le sens savant،هكذا كان الفكر السوسيولوجي دائما يبحث في الكامن.

[1] touraine,"un nouveau paradigme pour comprendre le monde d'aujourd'hui", paris fayard, p 364

فالخيال السوسيولوجي على حد قول "رايت ميلز Wright Mills" يمكننا من فهم الاتجاهات التاريخية الكبرى في ضوء معانيها بالنسبة للحياة الداخلية والخارجية لمختلف الأفراد والجماعات،و من توضيح كيف أن الأفراد، -في معرض خبراتهم اليومية- يكونون وعيا زائفا بأوضاعهم.

وعلينا أن نتعرف على مجتمعنا المعاصر من خلال هذه الخبرات، وبفضل هذا الفهم نجد الوعي الشخصي للأفراد يدور حول المشكلات الواضحة، وما يلبث الجمهور أن يزداد ارتباطا ووعيا بالقضايا العامة.

إن ما يجب أن نفعله في دراستنا لظاهرة العمل في المؤسسات الخاصة، وإشكالية تأسيس مكانة و مواطنة يستدعي الربط بين المشكلات المتخصصة من ناحية، والنموذج النظري المعبر عن النسق الكلي للتفاعل الاجتماعي.

إن دراسة المؤسسة الخاصة دون إبراز إفرازات الاحتكاك الاجتماعي، قد يجعلنا نتجاهل العنصر الدينامي في الموقف، ولكي نفهم مثل هذه المواقف، فإن ذلك يتطلب فهم الطريقة أو الوسيلة التي من خلالها تستند العلاقات والمعايير السائدة إلى توازن المصالح أو تضاربها بين الأطراف المختلفة داخل المؤسسة الخاصة الجزائرية. وعليه هذا لم ندخر جهدا في استخدام أكثر من منهج ووسيلة جمع بيانات ارتأيناها أساسية وتتماشى مع طبيعة الموضوع، وقد بذلنا جهدا كبيرا، كي تكون فصول الرسالة متكاملة.

➢ عينة البحث

بالنسبة لبحثنا هدا فقد اخترنا 34 عاملا من مجموع عمال المؤسسة و البالغ عددهم 411 عاملا و عاملة موزعين على مختلف الأقسام و المصالح ووفق فئات عمرية مختلفة و دلك نتيجة مجموعة من الشروط رأيناها تخدم إشكالية الدراسة،و قد حرصنا أن نكون المعايير التالية هي المحدد المحوري في تشكيل عينة البحث،ولعل أهم هده المعايير مايلي:الأقدمية،أن يكون المبحوث رب أسرة،أن يكون قد اشتغل في مؤسسة عمومية سابقا.

➢ أهمية الدراسة

تكتسب الدراسة الحالية أهميتها من المكانة التي تحتلها قضية المسألة الاجتماعية في الوقت الراهن سواء على المستوى الأكاديمي داخل فضاء البحث الاجتماعي من حيث الجوانب النظرية والمنهجية، أو على المستوى المجتمعي نظرا لإفرازات على الجبهة الاجتماعية، فهو الشغل لدى مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

إن إثراء دراسات علم الاجتماع بقضايا أساسية تعبر عن الواقع المعاش وهموم المواطن الجزائري يعد مطلبا ضروريا، فأهمية الدراسة تتمثل في كونها نوع من التحدي المعرفي نظرا لأن الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، يرتكز على جملة محددة من قيم الفكر الليبرالي وعن حزمة من الإشكاليات النظرية غير المحسومة داخل الحقل السوسيولوجي ومن هنا فالإسهامات والاجتهادات المتوفرة لازالت تبحث عن طريق نحو الفهم الصحيح لهذه الإستراتيجية التنموية والجدوى من تطبيقها في الواقع الجزائري المحلي، وبما يساهم هذا البحث على المستوى النظري والمنهجي في إثراء مساهمات علم اجتماع التنمية، كما أنها قد تفيد على المستوى التطبيقي في استشراق التداعيات الاجتماعية على النسيج الاجتماعي، مما يساعد أصحاب القرار في اختيار أكثر الخيارات التنموية فائدة وأقلها ثمنا على الشرائح الاجتماعية. ومن هنا ترجع أهمية اختيارنا لهذه الدراسة إلى :

- جدية العملية وحداثة الظاهرة الاقتصادية وهذا نتيجة للتحولات التي يعرفها الاقتصاد الوطني.

تنطلق الدراسة في سياق معالجتها لفشل الإصلاحات الاقتصادية من إشكالية العلاقة بين الاقتصاد و الاجتماع ضمن رؤية تحليلية للاقتصاد السياسي، التي تؤكد عموما استنادا للتطور التاريخي للمجتمعات بأن كل إصلاح اقتصادي يجب أن يتم بالموازاة مع إصلاحات اجتماعية.

إن التحليل السوسيولوجي للاقتصاد سمح وإمبريقيا من تأكيد محورية الاقتصاد بالنسبة للمجتمع، بل أكثر من ذلك، أكد أن الاقتصاد يقع في صميم الظاهرة ككل، وفي الجهة المقابلة أيضا أثبتت أن ما هو اقتصادي لا يمكن الاستغناء عنه لفهم الظواهر الاجتماعية، التسليم

بهذه العلاقة نظريا والبرهنة عنها وإمبريقيا مكن فهم بنية التفاعلات السوسيو- اقتصادية وبالتالي تحققت إمكانية قياسها و تحليلها.

من هذه المنطلقات، تحاول الدراسة الراهنة الوقوف على مدى تكفل الدولة الجزائرية بالمسألة الاجتماعية وقياس الحيز الذي احتلته ضمن برامجها التنموية التي قدمتها للمجتمع منذ أولى الإصلاحات الاقتصادية عام 1980 إلى غاية إصلاحات التسعينيات 1994م.

ومما يضفي أهمية كبيرة على الدراسة الراهنة، هو أنها أجريت في سياقات سياسية واقتصادية واجتماعية، امتازت بأزمة اقتصادية حادة، مست الوطن بمختلف مناطقه الجغرافية.

وكمصلحة لهذه الأزمة، ، ظهرت جملة من الظواهر الاجتماعية لم تتناولها الدراسة بالتحليل، إلا أنها تؤكد عمق المسألة الاجتماعية واتخاذها ملامح جديدة، وهو ما تطلعنا به يوميات الفرد الجزائري عبر وسائل الإعلام ، كانتشار ظاهرة الهجرة السرية "الحرقة" وارتفاع معدلات الانتحار والاحتجاجات داخل مراكز العمل، على غرار ما يحدث في المؤسسات الاقتصادية عمومية كانت أو خاصة ومنطقة الجنوب بالرغم من المؤشرات الإيجابية للاقتصاد الوطني.

إن فهم الإصلاحات لدى السلطة تكمن بالأساس في انسحاب الدولة عن الوظيفة التنظيمية والحضور الذي ميز إشرافها على الحياة السياسية والثقافية، الاجتماعية والاقتصادية، حتى أصبح معوقا من معوقات التنمية بالنظر للإفرازات التي خلفها هذا الحضور عديم الفعالية الذي يطرح مسألة غياب المبادرة الفردية، وتحرير الاقتصاد من المضاربة والاعتراف بالتعددية الثقافية والإقرار بها كمقوم من مقومات الأمة الجزائرية.

وقد اعتمدنا في توصيف هذه الإشكالية انطلاقا من متغير أساسي ميز طبيعة الجزائر منذ الثمانينات، حيث أصبحت السمات الغالبة للاقتصاد تعتمد بالأساس على اقتصاد السوق،الشيء الذي أفرز تناقضات حالت دون تجسيد إصلاحات اقتصادية تستجيب لتطلعات المجتمع. مبرزة أن الاقتصاد الحكومي في النصوص الإيديولوجية للنموذج التنموي الجزائري ظل سائدا وكانت مبرراته تستمد من مكافحة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، لكن في الواقع تبين أنه ما هو إلا وسيلة سياسية لشرعنة السلطة السياسية.

➢ الدراسات السابقة

لعل من بين أهم هذه الدراسات التي رأينا أنها تخدم الموضوع الراهن لا سيما وأن الغاية الأساسية هو إيجاد التقاطع بين ما هو اقتصادي واجتماعي وتم تصنيف هذه الدراسات وتبيان مدى الاستفادة منها في مجال الدراسة الراهنة على النحو التالي:

✓**الدراسة الأولى** :قام بها مجموعة من الباحثين الجزائريين ضمن مشروع دراسات الوحدة العربية والتي أعدت من قبل إسماعيل قيرة وآخرون، وجاءت تحت عنوان "مستقبل الديمقراطية في الجزائر".

انطلقت الدراسة من جملة أفكار تناولت مفهوم العمل بوصفه عملية تحول مستمر ومتواصل، لأن إرساء الاستقرار في أي مجتمع تحتاج إلى مقومات تتوفر بفعل الصيرورة التاريخية لكل مجتمع، وعليه فإن الأخذ بالخصوصيات التاريخية والثقافية باتت من الإحترازات النظرية والمنهجية الواجب أخذها في الاعتبار عند دراسة تجربة الإصلاحات في دول العالم الثالث بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

وعليه فالدراسة حاولت مقاربة إشكالية التحول الاقتصادي في الجزائر وأهم المعوقات التي تعترضها، وذلك انطلاقا من رؤية منهجية ونظرية، اهتمت بتناول تاريخ التجربة التنموية الجزائرية المعاصرة ومحصلتها في الجزائر قبل أحداث أكتوبر 1988، مركزة على جملة من المسائل، كالتأكيد على أن المسالة الاجتماعية كفكرة وممارسة ليست وليدة الإصلاحات الأخيرة، بل لها جذورها المتأصلة في تاريخ نضال الحركة الوطنية الجزائرية بمختلف توجهاتها السياسية والإيديولوجية التي كانت تطالب بتحقيق العدالة الاجتماعية والحياة الكريمة.

كما أوضحت الدراسة أن الإيديولوجية الثورية التي بنيت عليها المقاومة رسخت مفهومها جديدا للشرعية السياسية، تمثلت في الشرعية التاريخية والتي لازالت تتحكم في كل تداول داخل السلطة، لكن بعد مرور ثلاثة عقود من محاولات البناء للدولة، أصبحت هذه الشرعية التاريخية أو الثورية تتآكل، فبفعل الأجيال، الذي حول المجتمع الجزائري إلى

مجتمعا شبابيا يعرف "بجيل الاستقلال" والذي يعاني أزمة اجتماعية واقتصادية وحتى نفسية بسبب إخفاق متكرر في إدارة التنمية وتحديث الدولة.

✓ **الدراسة الثانية** :

تندرج دراسة عدي الهواري ضمن الدراسات التي تمنح المسألة الاجتماعية بعدا سياسية سواء من حيث الأسباب التي أدت إليها أو في الحلول لتجاوز أثارها نشرت الدراسة عام 1995 تحت عنوان "الجزائر والديمقراطية" السلطة والأزمة السياسية في الجزائر المعاصرة.[1]

سعت على غرار الدراسة السابقة والتي تناولت أسباب فشل التحول الديمقراطي في الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988، والأزمة التي آل إليها المجتمع الجزائري والتي يوصفها بأنها أزمة متعددة الأبعاد والجوانب.

وفي خضم توضيحه لأسباب فشل هذا التحول في الجزائر، يشير إلى أنها تمت بسهولة في مجتمعات أخرى، على غرار ما تعرفه أوربا الشرقية دون أن يحدث شرحا في الرابط الاجتماعي، بنفس الصورة التي شهدها المجتمع الجزائري خلال التسعينات من القرن الماضي.

ينطلق البحث من فكرة أساسية مفادها، أن من بين المعوقات الكبرى التي حالت دون التحول الديمقراطي في الجزائر، مردها طبيعة السلطة والتأزم السياسي المستمر الذي تعرفه الجزائر، وبالتالي تأثرت لها باقي النظم الاجتماعية الأخرى كالنظام الاقتصادي والاجتماعي وأصبحت بدورها بالنظر للمشكلات التي تعرفها وبفعل تداخل عناصر الأزمة بين ما هو سياسي واقتصادي واجتماعي ترهن بناء نظام ديمقراطي في الجزائر.

➢ المفاهيم المستخدمة في الدراسة

عند دراسة أي موضوع يشترط بناء جهاز مفاهيمي مسبق، يحدد أبعاد ومتغيرات الموضوع المراد دراسته، كذا الإطار المنهجي الذي يسمح بجمع المعطيات الضرورية لإثرائه وتبيان القضايا الجديدة التي ترتبط بالواقع المعيشي مجال الدراسة، وعليه يصبح

[1]Addi lahouari," l'Algérie et la démocratie, pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine, édition", Paris, 1995.

تحديد المفاهيم عملية منهجية تمكن الباحث من ضبط وتبرير اختياراته المنهجية نظريا وإمبريقيا.

✓ **أولا: البقايا**

يشير مفهوم البقايا في علم الاجتماع، ما يتخلف من نظام اجتماعي بعد اختفاء الظواهر التي كانت سببا في وجودها"...ويعود الفضل إلى "تايلور TAYLOR" في استخدام هذا المصطلح في العلوم الاجتماعية...وهو يقول "يوجد بين الظواهر...مجموعة كبيرة، رأيت من المناسب، أن نطلق عليها اسم "البقايا". وهي عبارة عن طرائق العمل وعادات وأفكار انتقلت بقوة العادة وحدها إلى حالة اجتماعية جديدة تماما عن تلك التي سبقت وجودها واستمرت على هذا النحو كشواهد أو عينات من حالة قديمة للحضارة، خرجت منها الحالة الجديدة.[1]

إننا نعتبر البقايا تلك السمات الشخصية والعادات الفكرية السلوكية، التي يأتي بها العامل من مجتمعه المحلي إلى عمله الجديد، والتي لا تتناسب مع وضعه المهني، فما هي بعض هذه البقايا؟

بالنسبة لبحثنا، يمكن القول أن ما أسميناه بقايا في السلوك الاجتماعي عند العمال في المؤسسات تحت الدراسة، لا شك أنه يحمل عناصر من التعصب و الولاء، والتي تتمظهر في تلك القوة التي تشد بعض الأفراد إلى بعضهم.

إننا لا نستطيع أن نقول هنا، إن كان التعصب بناءا أم هداما بالنسبة لإعادة إنتاج تصورات جديدة عن العمل و عن الإصلاحات.

✓ **ثانيا : التمثلات**

يعود هذا المصطلح إلى بعض المرجعيات التقليدية في علم الاجتماع و في مقدمتها Max Weber الذي يعتبر مفهوم التمثل كميكانيزم محوري للمعرفة الموضوعية للمشكلات،و بالتالي للبناء العقلاني للحقائق العلمية في الحقل السوسيولوجي.

يمكن اعتبار تعريف فيبر بمثابة مشروع تأسيسي لحقل معرفي متميز قائم على سوسيولوجية مبنية على أساس عنصرين متفاعلين و مترابطين عضويا هما الفهم

[1]S. ossowski, "la structure sociale dans la conscience sociale", paris, anthropos, 1971, p136.

و التفسير،و على هدا الأساس يمكن اعتبار عملية التمثل كمحاولة انتقال معرفي من الوجود المتصور ذهنيا إلى الوجود الفعلي للواقع الذي يحيط بنا،لان التصوير الذهني للواقع يتطلبه تنشيط البنية المعرفية للفاعل في قراءاته لمجموع علاقاته بالمحيط و بمكوناته المختلفة.

و في اعتقادنا أن ما يبرر سوسيولوجيا دوافع اختيارنا لهدا المفهوم، أن عمليتي الفهم و التفسير في شكل تمثلات بنائية للواقع لا يمكن حدوثها خارج البنى المرجعية المختلفة اعتبارا من الواقع كعملية بناء دهني لا يمكن أن يتشكل إلا في سياق وضعيات تواصلية أو تفاعلية مع العالم المحيط بنا، و بمعنى أخر مع منظومة القيم و الايديولوجيت و الدهنيات الاجتماعية في الوسيط و في الجماعات الاجتماعية المرجعية التي ننتمي إليها.ادن التمثل يتحدد من خلال الفئة التي يتولد و يتطور في سياقها،و هو بدلك يساهم بتأثيره المستمر في مستويات وعي الأشخاص و في توجيه سلوكاتهم الفردية و الجماعية.ومن خلال هذا الطرح فان التمثل هو تشكيل الصور،الآراء،المعتقدات،المواقف و المشاعر وظيفتها التوجه المعرفي و الوجداني للفرد في محيطه المادي و الاجتماعي.[1]

✓ ثالثا: الهوية المهنية

سنحاول في هذه الدراسة أن نتناول مصطلح الهوية المهنية على أن ننتقل إلى مصطلح الهوية في العمل. وكيف أن مصطلح الهوية في العمل هو الأنسب والأعم بالنسبة لانشغالات الدراسة الراهنة. صحيح أن الهوية في أمرها لا تنبني إلا على ضرب من النفي للآخر كما يقول "هيجل HEGEL" نفسه فالهوية إطار للتعرف وأصل للانتساب من دون أن يعني ذلك الانغلاق التام، المفضي إلى نفي الآخر في الداخل والخارج فهي حد لا غنى عنه للتفسير وبؤرة ضرورية لاستمداد المعنى، غير أن الحد يتغير بتغير النسب، والمعنى يستمد من الاختلافات والفوارق.[2]

عندما نطالع الدراسات التي تناولت مصطلح الهوية بصفة عامة والهوية المهنية بصفة خاصة نلاحظ أن للمصطلح خصوصيتين أساسيتين: أولا، لا يملك المصطلح استقلالية تسمح بمنحه محتوى اصطلاحي خاص به وتجعل التحاليل العلمية في العلوم الإنسانية والاجتماعية عموماً تصبّ فيه. فالهوية المهنية تؤخذ أحيانا على أنها "البحث عن الاعتراف من قبل

[1] معنى خليل عمر،"مناهج البحث"،ط1،دار الشروق للنشر و التوزيع،عمان الأردن، 1997.
[2] S.H. Katz, "symposium sur l'adaptation humaine américain journal of physical anthropology", 1970 ,n°32.

الآخرين في إطار فضاء العمل"، في حين تؤخذ أحياناً أخرى على أنها "خلاصة التنشئة الاجتماعية عبر تجارب العمل الفردية"، فالدراسات السوسيولوجية تميل إلى ربط مفهوم الهوية المهنية بالظروف التي تتشكل فيها: فهي إما نتيجة عملية صراع من أجل انتزاع الاعتراف بالنسبة للمعنى الأول أو سيرورة تعلم تعتمد على التجارب الفردية للعمال.

إذا وكتعريف للهوية المهنية يمكننا أن نحتفظ بأنها، مجموع العناصر والمكونات الهوياتية والتي تسمح بإثبات الذات واعتراف الآخر في إطار فضاء التنشئة الاجتماعية المتشكل داخل الوسط العمالي.

بصيغة أكثر دقة يمكننا أن نقدم الهوية المهنية على أنها مركب يتكون من مكونتين: المكونة الأولى، مشكلة من المكتسبات الأولية التي يملكها الفرد قبل دخوله إلى الفضاء الاجتماعي للمؤسسة، والتي يكون مصدرها التكوين القاعدي "المهني أو الأكاديمي" الذي تلقاه الفرد إضافة إلى التجارب المهنية المحتملة والسابقة، والتجارب الحياتية بكل ما تحمله الكلمة من أبعاد ثقافية وسياسية، فالفرد يعيش بطبيعة الحال في مجتمع تتجاذبه العديد من المعطيات الثقافية والسياسية والدينية، وهي في نهاية المطاف تمثّل رصيداً سيلعب دوراً مهما في تشكيل الهوية المهنية للفرد داخل المؤسسة. أما المكونة الثانية فتتعلق بالتركيب بين مكتسبات الفرد منذ دخوله إلى المؤسسة، عبر التجارب التقنية والمهنية والكفاءات والقدرات الناتجة عن منصب العمل الموجه إليه أو الذي اختاره الفرد؛ وبين علاقات التنشئة الاجتماعية والمهنية الخاصة بوسط الحياة والعمل الذين يشكلان الفضاء الاجتماعي المبني داخل المؤسسة من خلال حضور مختلف الفئات السوسيومهنية.

أما مبررات توظيف هذا المصطلح تتمثل في إن الإثبات أو المطالبة الهوياتية، الفردية أو الجماعية لا يمكن أن تستغني عن اعتراف المحيط الاجتماعي والمهني للفرد، داخل أو خارج العمل، بقدراته التقنية والمهنية، متخصصة أو غير متخصصة، وبأهمية الدور الذي يلعبه الفرد داخل الفضاء السوسيومهني للمنظمة.

فالهوية ليست سوى مركب، إذا ما أعيد تحليله إلى عناصر،والهوية يعاد صنعها عبر الانكسارات التي يحدثها فيها الزمن وعبر الكثرة التي تؤلفها والتعدد الذي تنطوي عليه وعبر المغايرة التي تحاول نفيها أو حتى التحرر من استلابها. وبمعنى آخر يعاد صنعها عبر التنوع

وهكذا ليست المعرفة بالآخر مستحيلة، أو غير مشروعة. ولكن ينبغي أن لا يكون ثمنها تصفيته.[1]

إذا فمعرفة الإنسان فردا كان أم جماعة، تمر في النهاية بالآخر. فالهوية نسبتنا إلى الآخر، والمعنى يتولد من الفوارق والاختلافات، والدلالة تكتسب من مغايرة الأشياء، بعضها لبعض.

إذ أن الخضوع لتأثير نمطين متناقضين من القيم، يفترض قدرة استثنائية على التمييز بين القضايا (الثانوية) التي يمكن التساهل والمرونة معها، والقضايا (الرئيسية) التي لا يمكن التساهل في إطارها بتعبير آخر ينبغي على الإنسان أن يحدد مجموعة هائلة من القضايا:

هذا التشابك في قضايا القيم، وهذا التغيير السريع الذي يطرأ على جوانبها ومضامينها يترك العامل حائرا ومترددا إزاء اختيار الطرق والأساليب، لقد اختلطت قيمه الشخصية والعامة والخاصة وأصبح من الصعب جدا عليه التمييز بين النمطين المتباينين وهكذا تبدأ أزمة استلاب حقيقي، بالنسبة للبعض حتى أن مشكلتهم الجوهرية تصبح مشكلة قيم وبالتالي مشكلة هوية.[2]

إننا نتبنى مقولة "هربت ماركيوز HERBERT Marcus" كمفهوم إجرائي التي مفادها "تنتاب العامل الحيرة، عندما يجد نفسه أمام ضرورة القيام بفعل محدد واتخاذ موقف ما، من قضية معينة، حينها يتساءل: كيف أتصرف وفقا لقيمي وعند ذاك سأخسر المؤسسة؟ أم أوافق قيم المؤسسة وعند ذاك سأخسر ذاتي وتميزي "الهوياتي Identitaire".

حينها يلجأ العامل إلى سلوك فعل التمرد، والتمرد قيمة استلاب، أي ضياع، فلئن كان العامل المزدوج القيم يعيش حالة حيرة وقلق ناجمتين عن اختيار احد احتمالين، أو احتمالات، فغن المتمرد، يعيش حالة رعب وانسحاق تأمين يعبر عنها في أحيان كثيرة بفعل متطرف، حينها يعدم الأشياء ويشير إلى أمر واحد فقط هو فقدان الهوية، إننا عندما نرفض القيم السائدة مرة واحدة وبمجموعها نواجه فراغا قيميا وهذا معناه اللاهوية".[3]

[1] S.H Katz, op cit, p216.
[2] W.H. Whyte, "l'homme de l'organisation", paris, plon 1989, p203.
[3] IBID, P104.

مما تقدم يمكن القول أن الهوية العمالية عملية تاريخية متدرجة يشترك فيها ملايين العمال تفاعلا، وكثيرا من النظم: فتحمل السمات المشتركة لتلك النظم ولأولئك العمال والتي تمثل الأوجه المتنوعة لتطور الطبقة العاملة.

✓ **رابعا: مفهوم المواقف**

يقصد بالموقف "مجموع الظروف المادية والمعنوية التي تحدد وضع الفرد في زمن معين"[1] فالعامل كما نوهنا قبلا يواجه مواقف حياتية جديدة داخل العمل خارجه، فانتقال العامل الجزائري من مواقف حياتية تتسم بالبساطة ومحددة بظروف اجتماعية وثقافية خاصة بالبيئة الريفية، يجد نفسه ضمن إطار مواقف حياتية جديدة تتصل بالعمل الصناعي، لها سماتها الاجتماعية الخاصة كالتعقيد والتشابك، إضافة إلى أن العامل يواجه في هذه المواقف الجديدة، داخل العمل وخارجه نظاما للعلاقات يغلب عليه طابع الرسمية والتنظيم والدقة في التنفيذ والمراقبة على مدى تنفيذ المهام المحددة بالقواعد الرسمية، يختلف إلى حد كبير عما اعتاد عليه من العلاقات السابقة.

✓ **خامسا: مفهوم التكيف**

يشير هذا المفهوم إلى أن الكائن الحي يحاول أن يلاءم بينه وبين العالم الطبيعي الذي يعيش فيه قصد البقاء.

بالنسبة إلى علم النفس فالتكيف يعني التآلف والتقارب والاتفاق إنه نقيض التخالف والتنافر والتصادم، والتكيف في علم النفس هو تلك العملية الديناميكية المستمرة التي يهدف بها الشخص إلى أن يغير سلوكه ليحدث علاقة أكثر توافقا بينه وبين البيئة، وبناء على ذلك نستطيع أن نعرف هذه الظاهرة بأنها القدرة على تكوين العلاقات المرنة بين المرء وبيئته. [2]

من هذا التعريف النفسي يمكن أن نشير إلى أن التكيف عبارة عن عملية التوازن بين الفرد وبيئته، أي أن الفرد مزود باستعدادات تمكنه باستمرار من التوافق والتأقلم مع محيطه الخارجي، وهذا بتغيير سلوكه وفقا للتقلبات والتغيرات التي تحدث في محيطه الذي ينتمي إليه.

[1] P. Lawarsfeld, "philosophie des sciences sociales", paris, gallimard, 1980, P361.
[2] IBID, P402.

أما المعنى الاجتماعي ف "التكيف هو عملية انسجام العضو مع محيطه، فالكائن الحي يولد مزودا باستعدادات تساعد على التوافق والتلاؤم مع محيطه من جهة، والحفاظ على توازنه الداخلي من جهة أخرى ويحدث عدم التكيف عندما يحدث خللا في هذه الخاصية التي تحدد وتميز الكائن الحي".[1]

إن ما يمكن استنتاجه من هذه التعاريف، هو أن الفرد مزود باستعدادات معينة تمكنه من التكيف والتفاعل مع محيطه. إن أي اختلال في هذا التفاعل يؤدي بالضرورة إلى عدم التكيف، ونتيجة هذا الاختلال ينتج عنه ما يسمى بأمراض عدم التكيف أو الاستلاب التي تتجسد في سلوك الفرد اتجاه بيئته ومحيطه.

أما مفهوم التكيف في بحثنا هذا يشير إلى مدى انسجام العامل مع بيئة العمل الجديد، والعلاقات المهنية الجديدة التي تتطلبها العملية الإنتاجية في المؤسسات الخاصة والتي تفرض على العامل الانسجام معها والتصرف في إطارها المحدد بالقوانين والمكانات.

✓ **سادسا: مفهوم العلاقات الاجتماعية**

يمثل مفهوم العلاقات الاجتماعية، الوحدة الأولية، التي يقوم على أساسها مفهوم المجتمع، كما أنه كثيرا ما يستعمل علماء الاجتماع عبارات مثل شبكة العلاقات الاجتماعية للدلالة على مصطلح مجتمع.

فالعلاقة الاجتماعية كما عرفها (بارسونز Parsons، هي دائما اتفاق ثنائي، ولكننا لا نستعمل المصطلح في كل مرة نلاحظ فيها سلوك أكثر من شخص واحد، كما يتضمن هذا المصطلح وجود فهم ذاتي عند كل طرف لدلالة سلوك الطرف الآخر).[2]

وقد حاول "راد كليف براون Radcliffe Brown" أن يفسر ذلك بقوله:" تنشأ العلاقة الاجتماعية بين كائنين عضويين أو أكثر عندما يوجد نوع من التوافق بين مصالح كل منهما، إما نتيجة لتقارب لمصالحهم، أو للحد من الصراعات التي قد تنشب نتيجة لتباين مصالحهم، وأن استخدم مصطلح مصلحة هنا، كما يضيف 'براون" بأوسع معانيه الممكنة للإشارة إلى كل نماذج السلوك التي نعتبرها سلوكا هادفا رشيدا".[3]

---

[1] IBID, P408.
[2] A.Corten,"valeurs sociaux et économiques au seuil de la ED connaissance",Louvain, Paris 1987, P15.
[3] IBID, P16.

ولكن ما هي المصلحة وكيف يمكن أن نضع أحكاما قابلة للتحقيق عن مصالح أولئك الذين نلاحظهم؟.

إننا إذا ما وافقنا "راد كليف براون" فيما يذهب إليه، فإن المصطلح يجب أن يستعمل للإشارة إلى غرض الفاعل، أي رغبته في تغير ظروفه للوصول بها إلى وضع معين في المستقبل وهو أمر مفهوم تماما، ولن نجد غلا أكثر السلوكيين تعصبا هو الذي ينكر أن باستطاعتنا الاستدلال عن أحكام الأشخاص وسلوكهم على نحو يبرر لنا الحديث عن أغراضهم كما يضيف براون. [1]

ولكن مجرد معرفتنا أن سلوك عدد من الأفراد هو سلوك هادف لا يبرر بالضرورة الكلام عن وجود علاقات اجتماعية بينهم حتى ولو توافقت أغراضهم.

وهكذا ما كان يصبو إليه "ماكس فيبر Max WEBER" عندما كتب تعريفه التالي للعلاقة الاجتماعية:

سوف يستخدم مصطلح "علاقة اجتماعية"، للدلالة على سلوك مجموعة من الفاعلين، طالما كان سلوك كل منهم، من حيث مضمونه المقصود، يأخذ في اعتباره سلوك الآخرين ويسترشد به، ومن ثم تقوم العلاقة برمتها على إحساس احتمال أن يكون هناك أسلوب معين للفعل الاجتماعي بمعنى مفهوم ومقصود وإلى حد ما، ولن نحاول فيما يتعلق بهذا التعريف أن نحدد أي أساس لهذا الاحتمال. [2]

إن العبارة الأخيرة لها دلالة هامة، إذ هناك ثمة حالات لا يراعي فيها الأشخاص الآخرون فردا ما، ولكن هذا الفرد وقد لاحظ الانتظام في سلوكهم، يراعي سلوكهم هذا ويأخذه في اعتباره، وهو ما يحدث في بعض أنواع النشاط الاقتصادي "مثل بحوث السوق"، ويبدو أن عبارة " فيبر WEBER" التي يقول فيها:" إن فعل كل فرد يأخذ في اعتباره فعل الآخر" تستبعد هذه الحالة وإن كان بالإمكان أن تضمنها مفهوم العلاقة الاجتماعية. [3]

إننا نقبل المقولة أن العامل في عمله في المؤسسة الخاصة يكون في صراع بين ضرورة تكوين قدرات وحاجات جديدة، والتغلب على الآثار التي تتركها البقايا من النموذج التنموي السابق على سلوكه في المواقف الجديدة.

---

[1] IBID, P18.
[2] F. Lourrain," L'organisation réticulaire des Systems sociaux", Plon, 1980, P21, Paris3.
[3] IBID, P215.

لقد ارتأينا أن نستخدم مفهوم العلاقات الاجتماعية في العمل كتعريف إجرائي ليشير إلى مفهوم مركب يجمع مفهوم البقايا والقدرات والحاجات التي تقرر سلوك العامل في مواقف معينة.

وعلى ضوء ما تقدم يمكن القول:" إن العلاقات الاجتماعية هي الروابط والآثار المتبادلة التي تنشا استجابة لنشاط أو سلوك مقابل، والاستجابة شرط أساسي لتكوين علاقة اجتماعية، وفي الواقع الاجتماعي قد تكون العلاقات بين فرد أو بين الفرد والمجموع. وقد تكون هناك علاقات متبادلة بين الظواهر والنظم...ومعظم العلاقات التي تقوم في الحقل الاجتماعي سببية أو وظيفية، زمن هنا تأتي دراسة العلاقات كركيزة للوصول إلى القوانين الاجتماعية، لأن هذه القوانين كغيرها من القوانين السلعية عبارة عن تقرير العلاقات الضرورية الكاملة في طبائع الأشياء.

بالنسبة لمتطلبات الدراسة، فأن العلاقات الاجتماعية، هي نتيجة أو رد فعل لسلوك معين، ويتعدى هذا الرد حدود الأفراد، ليشمل المحيط الذي يوجد فيه الأفراد، فقد يكون ظهور هذه العلاقة لأداء وظيفة ما كما قد تكون سببا في ظهور رد فعل معين.

تختلف العلاقات الاجتماعية في طبيعتها، فمنها ما يؤدي إلى التجمع والتآلف وهي تسمى بالعلاقات المجمعية وتسمى أحيانا العلاقات البناءة وقد تسمى العلاقات الإيجابية ومن أمثلتها التعاون، ومن العلاقات المفرقة ويطلق عليها بعض الباحثين اسم العلاقات "الهدامة Destructive" وقد يطلق عليها كذلك العلاقات السلبية ومن أمثلتها "الصراع".

✓ **سابعا: المسألة الاجتماعية**:

في ضوء ما أثارته الدراسة من إشكاليات ، والأبعاد المختلفة التي تحملها المسألة الاجتماعية كمظاهر كمية وكيفية، يمكن تعريف المسألة الاجتماعية على النحو التالي:

المسألة الاجتماعية تحمل ثلاثة خصائص، فهي ذلك الوهن الاجتماعي التي تجعل فئات واسعة من المجتمع عرضة له، وتشير أيضا إلى تلك التهديدات التي يمكن أن تطال فئات واسعة من المجتمع ظلت تعتقد بأنها في مأمن من تعرضها للإقصاء، وفي سياقات معينة تحمل أيضا مدلول الخوف والقلق الإجتماعي، لفئات بدت وضعياتها الاجتماعية ومكاسبها

مهددة بفعل الإنفجارات الاجتماعية، إلى حد لجوئها إلى إجراءات وحلول فردية للحد من تدهور حالاتها الاجتماعية.سنعود إلى تقاطعات هدا المفهوم مع العمل في الفصول القادمة.

✓ **ثامنا: الحاجات الإنسانية**

من باب الاحتراز المنهجي علينا أن نوضح لماذا تم إدراج مفهوم الحاجات الإنسانية في الدراسة الراهنة "العمل و المسألة الاجتماعية"؟

بالنظر لمفهوم المسألة الاجتماعية الذي يعبر في دلالاته الأساسية على أنها جملة الحاجات الغير المحققة، ولما كانت الحاجة تقع بين حالتين الأولى وهو الواقع المعيشي أين الأفراد يفتقدون لأساسيات حياتية معينة وحالة ثانية وهي الحاجات المراد بلوغها فرديا وجماعيا. وبالرغم من أن مفهوم الحاجة سعي الكثير من العلماء تحديده، إلا أنه يعد من المفاهيم الأكثر تداولا على الإطلاق حتى كاد لا يعد من المفاهيم السوسيولوجية- النفسية بل هو مجرد كلمة.

وفي هذا الصدد يشير "نادو" إلى أنه إلى هذا الحد أصبح المفهوم يندرج ضمن الخطاب اليومي لكل الأفراد مهما كانت مكانتهم الاجتماعية[1]، بمعنى نظرا لكثرة تداوله أصبح مفهوما فضفاضا وغير واضح. ولما استحال بلوغ إجماع بين المفكرين والباحثين في تحديد مفهوم الحاجة من جهة وتحديد أولويات الأفراد من جهة ثانية، ذهب "دوروبرتيس وباسكال" في تحديدهما لمفهوم الحاجة على "أنها تبني ثقافيا".[2]

لأن الحاجات تنقسم إلى ثلاثة أنواع أساسية: الحاجات الحقيقية، وهي تلك الموجودة في المطلق، أي الحاجات المدركة، وهي في الغالب الحاجات التي تضعها فئات اجتماعية واسعة كهدف وجب تحقيقها، إلا أنه من الممكن أن تكون ليست تلك الحاجات المحددة بموضوعية من قبل الأفراد أو الجماعات.

أما النوع الثالث والأخير فهي الحاجات التي يمكن قياسها وضبطها من قبل الدراسات الإحصائية أو الاجتماعية، ومهما سعت المحاولات التنظيرية للتفريق بين أنواع الحاجات إلا أنها كما ستوضح لاحقا في نظرية "ماصلوا" وغيره من المفكرين نجدها متداخلة تعبر عن

[1] Nadeau, M. A, " l'analyse des besoins ", l'évaluation de programme, théorie et pratique, 2ed, Québec, presse de l'université de Laval, 1988.
[2] Robert castel , "la montee des incertitudes ",essais points , P 146.

وهن اجتماعي يمس بنيات اجتماعية مختلفة كالأسرة، المؤسسة الإنتاجية أو الخدمية، أو يمس الفئات الاجتماعية "اللامنتمية" أي الفئات المهمشة من قبل النظام السياسي.

مما سبق، يتضح أن مفهوم الحاجة مفهوم له تاريخه، كما أنه مفهوم خاضع للتراكمية المعرفية العلمية، أي بالإمكان منحه أبعاد تنظيرية عديدة، ويتجلى ذلك في إمكانية توسيع حقول استخداماته وهي ليس حكرا على تخصص معين.

لذا، سنسعى منح مفهوم الحاجة الإنسانية الذي ظهر في سياقات تنظيرية خصت موضوعات سوسيولوجية كالمؤسسة الإنتاجية وحاجات جماعات العمل، الرفع من درجة تأويله، وإقحامه وإسقاطه على حقل معرفي آخر، كعلم الاجتماع العمل وبالتحديد على موضوع المسألة الاجتماعية الذي يتناول في سياق دراسة سوسيولوجية.

وهي عملية منهجية نعتقد من خلالها توضيح كيف أن المفاهيم عامة ومفهوم الحاجة الإنسانية على وجه التحديد، تحكمها خاصية التقاطع من حيث الاستخدام البحثي التنظيري والإمبريقي، سيما وأن المفهوم سوسيولوجيا أو فكريا يعرف تداخلا وتشابكا وتحولا، وذلك لخضوعه المستمر لعملية التفسير والتأويل.

كما يجب الإشارة، إلى أن مفهوم الحاجة الإنسانية أصبح محل معاينة في ضوء البرامج المصاغة حولها، سواء أكان ذلك في برامج المؤسسات بمختلف أشكالها أو في مطالب النقابات المهنية، لكون البرامج هي محاولات لرصد أولويات أو حاجات الفئات الاجتماعية المختلفة. ويتعين حسب ما أكده "بينو ودافيلي" إن الحاجات من الوجهة النظرية تبدو عامة والمفهوم تسوده النسبية، تتحكم فيها التأثيرات القيمية، والمعارف الإيديولوجية للمتبنين لها أو المطالبين بالتكفل بها، غير أن الحاجات الإنسانية من منظور إمبريقي بمعنى ما يسطر في برامج عملية تبدو أنها الحاجات أكثر تحديدا لكون أن الغاية من ذلك هو تجسيد حلول عملية لها.[1]

مما سبق، وفي ضوء المحاولات السابقة لتحديد مفهوم الحاجات الإنسانية، وسبل التكفل بها، تتمظهر الحاجات الإنسانية في أشكال مختلفة، أما من حيث أولوياتها فهي تختلف من فرد إلى آخر ومن فئة اجتماعية إلى أخرى. كما أنها تتطور وتتبدل متأثرة بالتغير الإجتماعي

[1] Robert mayer et Francine oullet, op.cit, P 264-265.

والسياق الاقتصادي والسياسي لكل مجتمع، ولا نبالغ في شيء، إذا ما تم التأكيد بأنها أيضا محل تأثيرات التغيرات الثقافية العالمية والمحلية.

هنالك خمس حاجات أساسية للإنسان تأخذ الشكل التصاعدي مبتدئة بقاعدة الهرم بالاحتياجات الطبيعية ثم تتصاعد لتصل إلى احتياجات الرضا والاعتداد بالنفس وذلك حسب الهرم التالي:

- احتياجات الرضا والاعتداد بالنفس والاستقلالية.
- احتياجات احترام الذات للحصول على تقدير واحترام الآخرين.
- احتياجات الأمن، كالعمل القار، والحماية من المخاطر في مكان العمل.
- الاحتياجات الطبيعية (المأكل والملبس، المسكن، الراحة، وممارسة الجنس).

من خلال هرم الحاجات الذي صاغه أبراهام ماصلوا، تتجلى بوضوح أن الحاجات الطبيعية للإنسان من مأكل وملبس تقع في المقام الأول، وبالتالي فإن الإنسان لا يمكن إن يتحول للبحث عن حاجات أخرى إلا إذا تمكن من إشباع الحاجات الطبيعية، والتي تعد من صميم مكونات ما تناولته النظريات المحددة لمكونات المسالة الاجتماعية، التي تؤكد إن عدم إشباع هذه الحاجات الملحة يبقى الاستقرار الإجتماعي مهدد وبالتالي تعيق عملية اندماج الأفراد اجتماعيا.

أما فيما يخص الحاجة الثانية والمتمثلة في الحاجة للأمن بعد تلبيته للحاجة الأولى، فيستطرد أبراهام ماصلوا موضحا، أن الإنسان يبدأ في الشعور بأن عمله فيه خطورة على حياته أو أن عمله مؤقت، أو أنه يخشى عدم الاستمرار في الوظيفة ولذلك فهو يبتدئ في البحث عن الحاجات المتعلقة بالأمن والسلامة، فهو يريد أن يحمي نفسه من الأخطار المهنية وكذا الاجتماعية لذا يسعى إلى تحقيق الاستمرارية في الوظيفة لتصبح دائمة.

أما فيما يخص الحاجات الاجتماعية وتلك المتعلقة بالحصول على التقدير واحترام الآخرين، فيمكن اعتبارها حاجات ضرورية، بمعنى أن الفرد في أي مجتمع يسعى إلى تحقيق ذاته، من خلال منحه فرصة ذلك، وهي العملية الإنسانية التي اضطلعت بها الدولة الحديثة على حد تعبير "الآن تورين Alaine Touraine" حينما رأى فيها أكثر من فاعل لتلبية الاحتياجات والتكفل بالمسألة الاجتماعية على غرار العمل وتحقيق المواطنة

الاجتماعية، بل أكثر من ذلك إنها الموجه والمرشد للأفراد في تكوين الشخصية الكفيلة بتحقيق الاندماجية .

➢ تقسيمات الدراسة

أنجزت الدراسة عبر عدة مراحل،حيث بدأنا بتحديد الخطوات الكبرى للموضوع و هذا نمن خلال انجاز مختلف الخطوات التنظيرية اللازمة،أعقبتها المرحلة الميدانية و ما تتطلبنه من أدوات إجرائية تم تطبيقاها بمؤسسة مطاحن الظهرة بمستغانم.

و بعد عملية التفكيك و إعادة التركيب توصلنا إلى تقسيم الرسالة الى أربعة فصول جاءت على النحو التالي:

❖ الفصل المنهجي

خصصناه للتعريف بالموضوع و كدا البناء النظري له،من خلال تحديد الإشكالية و فرضيات الدراسة،بالإضافة إلى تحديد المفاهيم و المقاربة المنجية لمثل هذه المواضيع،ثم تحديد بعض المفاهيم الأساسية المساعدة على مقاربة الموضوع،كما تطرقنا فيه إلى ضبط أدوات جمع المعطيات الميدانية.

❖ الفصل الأول

من الدراسة خصصناه لمقاربة نظرية و مفاهيمية لمفهوم العمل حاولنا فيها استعراض مختلف التحولات التي شهدها المفهوم مند بداية ظهوره في أدبيات الاقتصاد السياسي إلى غاية الساعة الراهنة حيث الثورة التكنولوجية و التحولات التي أنجتها في مفهوم،معنى، و طبيعة العمل مرورا بمختلف المراحل التاريخية و مواكبة سوسيولوجية العمل لهذه التحولات.

❖ الفصل الثاني

خصص هذا الفصل لقضية المسالة الاجتماعية في التراث السوسيولوجي و مدى ارتباطها بالعمالة،من خلال إعادة طرح إسهامات الدولة في هدا المجال، كما تناولنا فيه المراحل التاريخية الكبرى التي عرفها مفهوم المسالة الاجتماعية و كدا استعراض دوافع الارتباط بين الدولة و المسالة الاجتماعية،ثم عرض مبررات فك الارتباط بينهما.

❖ **الفصل الثالث**

فحاولنا القيام بمقاربة سوسيولوجية لإصلاحات اقتصادية بغية الكشف عن ذلك التفاعل بين الشق الاقتصادي و الشق الاجتماعي،و كذا محاولة الكشف عن الشأن الاجتماعي في نظام لا يعترف ألا بقيم السوق،كما سنحاول في هدا الفصل الكشف عن أهم التحولات الكبرى التي شهدها مفهوم العمل في التجربة الجزائرية من خلال مختلف مراحلها و سياساتها.

❖ **الفصل الرابع**

من الدراسة حاولنا معرفة معاني و دلالات العمل داخل فضاء اقتصادي يتسم بكل مواصفات اقتصاد السوق،حتى نستطيع الوقوف عن حجم هده التحولات واستراتيجيات التعامل معها.و تناول هدا الفصل تمثلات العامل لعمله داخل المؤسسة الخاصة من خلال التعرض إلى إشكالية المعنى و المكانة، وكذا معوقات التحول من اعتبار العامل قوة عمل أو أداة فقط إلى رأسمال بشري بالنسبة إلى المؤسسة الخاصة.

❖ و في الأخير خاتمة عامة للدراسة بشقيها النظري و الميداني

➢ المجال الزماني و المكاني للدراسة

زمنيا بدأت الدراسة الميدانية من خلال أولى الزيارات الاستطلاعية لمؤسسة مطاحن الظهرة بولاية مستغانم منذ اكتوبر2013 إلى غاية مارس 2014 و هي فترة ملائمة لجمع مختلف المعطيات الميدانية التي تطلبتها الدراسة،أما مبررات اختيار هذه المؤسسة يمكن أن نعرض سببين:

- ✓ المؤسسة لديها أكثر من 14 سنة من النشاط و عليه يمكن سوسيولوجيا مقاربة إشكالية الدراسة بشكل موضوعي.
- ✓ المؤسسة توظف أكثر من 411 عامل حاليا، و هو عدد معتبر بالنسبة لمؤسسة خاصة.

الفصل الأول

تـمـهـيـد

يمثل العمل أحد أهم المصطلحات التي سأستخدمها خلال هذا البحث، ولهذا وجب علينا أن أقدم أهم التحولات التي طالت معنى و مكانة مفهوم العمل التي لأخلص في نهاية الأمر إلى الفهم الذي سأتبناه في هذه الدراسة.

كل المجتمعات تمنح العمل مكانة مركزية، فهدا الأخير و بمختلف إشكاله، متعب، إجباري، محرر...أصبح حاضرا بشكله المعاصر منذ أواخر القرن 18 و بداية القرن العشرين ،خاصة بعد الثورة الصناعية،التي شهدت تغيرات هامة في إشكال الإنتاج.

بالرغم من هده الأهمية إلا آن علم الاجتماع العمل لم يظهر إلا حديثا،لكنه أصبح في مقدمة العلوم بعد الحرب العالمية الثانية، وخصوصية هدا الحقل المعرفي تكمن في انه منذ البداية كان فكرا سوسيولوجيا نقديا متأثرا بدرجة كبيرة بالفكر الماركسي،و سنحاول في هذا الفصل القيام بعرض تاريخي لسوسيولوجية العمل حتى نستطيع فهم التحولات التي شهدها هذا المفهوم.

➢ العـمـل المـفـهـوم و المـعـنـى

سنحاول أولا إن نحدد مفهوم كل من العمل و الشغل حتى لا نجعل منهما مفهومان متقاطعان فالأول يخص شانا سوسيولوجيا أما الثاني فيبقى من شؤون الأبحاث و الدراسات الاقتصادية. و للتدقيق أكثر لابد من الإشارة إلى أن العمل يشير إلى نشاط أنتاجي و إلى ظروف تنفيذ هدا النشاط،بينما الشغل يقتصر على أشكال الدخول و الخروج من و إلى سوق العمل،كما يشير إلى ترجمة العمل إلى مكانة اجتماعية مثلا شغل إطار،لا يشير أولا إلى مضمون العمل بل إلى تحديد وضعية سوسيو مهنية بما تحمله من قيمة وسلطة،بينما العمل يدل بالأساس إلى الشكل الذي بواسطته تستغل هده الوظيفة،و إلى التمثل الذي نتصوره في علاقة مع المنظمة التي توظفنا.

➢ العمـــل في التـراث السـوسيـولـوجـي

يعتبر مصطلح العمل من المفاهيم الأساسية في حقل علم اجتماع العمل، فعلماء الاجتماع ينظرون إلى العمل باعتباره ظاهرة عامة في حياة الفرد والمجتمع والعمل سمة أساسية وهامة يتميز بها الأفراد والجماعات الإنسانية، باعتباره يمثل مظاهر السلوك اليومي التي تتمحور حوله كافة الأنشطة الإنسانية في المجتمع، وهو أسلوب من أساليب معيشة الإنسان بهدف تحقيق غايات الفرد والجماعة .

كما ينظر علماء الاجتماع إلى معنى العمل في إطار مفاهيم النسبية المكانية والزمنية باعتبار أن معنى العمل يعتبر من المعاني النسبية التي تختلف باختلاف البناء الاجتماعي وباختلاف الزمان والمجتمعات الإنسانية منذ أمد بعيد، بهدف مواجهة أعباء الحياة الاجتماعية للأفراد (ولذلك نظرا إلى العمل كجزء مكمل)، كما ارتبط مفهوم العمل بمجموعة من المهن داخل نطاق المؤسسات المهنية المتعددة باعتباره يمثل مجموعة الأنشطة، التي تحدد مكانه الفرد في المجتمع المحلي الذي يحيط به.

ففي مراحل متقدمة من تاريخ البشرية ارتبط مفهوم العمل في المجتمعات البدائية والبسيطة بالعادات والتقاليد المهنية التي تعيشها تلك الجماعات، حيث يقوم العمل فيها على أساس التماثل والتشابه بين الأفراد، وهذا على العكس من مفهوم العمل في المجتمعات الحديثة والمتقدمة التي يسودها التباين في نمط العلاقات الاجتماعية المميز لحياة الإنسان في المجتمعات الصناعية المعاصرة، حيث يرتبط مفهوم العمل فيها على أساس الكفاءة والقدرة بدرجة تفوق ارتباطه بالعوامل البيئية والاجتماعية والثقافية.

وفي ضوء هذه الاعتبارات يزخر تراث علم الاجتماع العمل بمجموعة من المفاهيم والمعاني التي ارتبطت بتحليل معنى العمل واتبعوا في ذلك طرقا وأساليب متعددة للتوصل إلى مفاهيم العمل في مراحل تطورها، ويجمع علماء الاجتماع العمل على إتباع منهج التحليل التاريخي الذي يقوم على تفسير معنى العمل على أساس وصف وتحليل تلك المعاني التي ارتبطت في أذهان الأفراد والجماعات نحو هذا المفهوم في المراحل التاريخية المختلفة، وهذا المنهج يمثل صورة من صور التحليل المقارن في تفسير المفاهيم العلمية، حيث يقوم

على أساس تفسير كيف تتغير معاني العمل بتغير الأوضاع الثقافية والاجتماعية التي تحدث في البناء الاجتماعي[1].

أما المفهوم المعاصر لمعنى العمل فارتبط بظواهر التعقد في الحياة الاجتماعية التي نتجت عن نمو المجتمعات الصناعية وتعقد التنظيمات التي ارتبطت بهذا النمو، ولذلك أصبح معنى العمل في منظور الأفراد والجماعات يعنى ببساطة "وسائل وأساليب تهدف إلى تحقيق غاية للكسب في الحياة"، إلا أن هذا المفهوم يعتبر أمرا نسبيا لأن الكسب المادي وحده لا يعتبر الغاية الوحيدة التي تهدف إليها الإنسان من وراء عمله، ولقد أكدت الدراسات الميدانية العلاقة بين الكسب المادي كهدف وكغاية يهدف إليها العمل، إلا أنه من الصعوبة بمكان التوصل إلى تعميم لمعنى العمل في ارتباطه بعامل الكسب المادي، حيث أكدت نتائج الكثير من الدراسات حول هذا الموضوع على أهمية الشعور بالتضامن والترابط بين الأفراد والجماعات كقيمة يسعى إليها العامل، وهذه الظواهر تعتبر من الوظائف الكامنة للعمل في الحياة الاجتماعية في مقابل الوظيفة الواضحة للعمل وهي الكسب المادي .

أ) مدرسة الإدارة العلمية

ولقد ظهرت في مجال علم الاجتماع خلال مسيرة تطوره اتجاهات نظرية مختلفة لتفسير علاقة الإنسان بالعمل من حيث مفهوم الإنسان للعمل واتجاهاته نحو العمل والمواطنة. فقد ظهرت في آخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين مدرسة الإدارة العلمية التي يمثل عمل فرديرك تيلر المحور الرئيسي فيها. وقد تبنى إتباع هذه المدرسة مفهوما أو معنى ميكانيكيا أو وسائليا للعمل (أي أن العمل هو وسيلة للكسب المادي فقط). فالأفراد همهم الأول هو المال، وبالتالي يجب أن تستغل الإدارة هذه الصفة فيهم لزيادة الإنتاج من خلال تطبيق نظام العمل بالقطعة، أي بقدر ما تنتج بقدر ما تأخذ، على أن يصاحب هذا النظام للعمل إشراف إداري قوي. وتركت مدرسة الإدارة العلمية بصمات واضحة في سياسات العمل، ولكن نتائج دراسات علمية كثيرة شكلت فيما بعد تحديا قويا لوجهة نظر تايلور وأتباعه في مدرسة الإدارة العلمية.

[1] كمال عبد الحميد الزيات،"العمل و الاجتماع المهني الأسس النظرية و المنهجية"،دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة،2001 ، ص124 – 125 .

ب) مدرسة العلاقات الإنسانية

ومع تراجع وجهة نظر مدرسة الإدارة العلمية بدأت مدرسة العلاقات الإنسانية بمفهومها الاجتماعي للعمل في الظهور فدراسات و أبحاث E MAYO بمصانع WESTERN ELECTRIC سنة 1924 خلصت إلى أن مجموعة العمل (المؤسسة) ليست فقط مجموع أفراد بل أنها نتاج تعاون بينهم. فقد تبنت مدرسة العلاقات الإنسانية وجهة النظر التي ترى أن جماعات العمل غير الرسمية، باعتبارها جماعات اجتماعية قادرة على وضع نظم من القيم والمعايير لأفرادها، يمكن أن تلعب دورا مهما في تشكيل وتوجيه اتجاهات الأفراد وأنماط سلوكهم في العمل، وبالتالي يجب أن تسيطر إدارة مؤسسة العمل على هذه الإمكانية وتستخدمها في تحقيق أهدافها. وبهذا تكون مدرسة العلاقات الإنسانية قد أحلت الإنسان الاجتماعي محل الإنسان الاقتصادي الذي تبنته مدرسة الإدارة العلمية.

ويعتقد مايو –الذي تأثر بشكل كبير بتحليلات دوركايم للتماسك والتفكك الاجتماعي أن الإنسان يكتسب هويته جزئيا من علاقاته الاجتماعية، وأن مفهومه واتجاهاته وسلوكه في العمل هو نتاج لهذه العلاقات الإنسانية . وبينما أيد البعض مدرسة العلاقات الإنسانية في أهمية الإشباع الاجتماعي في العمل ،إلا أن البعض الآخر انتقد مدرسة العلاقات الإنسانية من عدة جوانب مثل الانحياز للإدارة، وتجاهلها لتناقض المصالح الاقتصادية للأفراد واقتصارها في تحليلاتها على بيئة المؤسسة الصناعية فقط.

ولقد حاول إتباع مدرسة العلاقات الإنسانية الجديدة أن يسدوا جزءا من الانتقادات التي وجهت إلى مدرسة العلاقات الإنسانية من خلال التنبيه إلى أن هناك حاجات أعلى من الحاجة لعضوية الجماعة الاجتماعية. فعندما تشبع حاجات الإنسان إلى حاجات جديدة تتوافق مع تطور وعي هذا الإنسان بقدراته الذاتية، وبالتالي تقع على الغدارة (إدارة المؤسسة) مسؤولية تطوير هذا الوعي واستغلاله من خلال جعل العمل أكثر تحديا ومجالا للتألق والإبداع حتى يكون مصدرا للإشباع الداخلي للإنسان. ويرى البعض أن استخدام فكرة الطبيعة الإنسانية في فهم طبيعة العمل من جانب مدرسة العلاقات الإنسانية الجديدة ربما من أفضل مساهمات علماء الاجتماع في فكر الإدارة ،بينما انتقد البعض الآخر مدرسة العلاقات الإنسانية الجديدة

على أساس فشلها في قبول أن هناك اختلافا بين أهداف العاملين وبين أهداف المؤسسة التي يعملون فيها .

اما في **الستينيات** من القرن السابق فقد اصبحت مسالة ندرة الوظائف أكثر أهمية و إلحاحا بالنسبة لسوسيولوجية G .Friedman .و بعد1968 انتقل الفكر السوسيولوجي إلى مسالة الاغتراب و التي تناولها سابقا كل من HEGEL و MARX .فأطروحات H .MARCUSE تمثل نموذجا حيا عن هدا الانتقال .

حيث يرى "كارل ماركس" أن التوجه إلى التصنيع والعمل المأجور يفضي إلى ظاهرة "الاستلاب" بين العمال، فطالما يستخدم العامل في إحدى المؤسسات فإنه يفقد سيطرته على نشاطه وقدرته على التحكم بعمله، ويغدو مرغما على أداة مهمات روتينية تفقد العمال قدرته الإبداعية الأصلية.

كما أعاد A.touraine خلال **السبعينيات** طرح التصور الماركسي للوعي العمالي و تطوره بانتقال المجتمع الى ما بعد الصناعي post industriel.

ج) مدرسة الفعل الاجتماعي

دائما و في نفس القرن، و مع بداية **الثمانينات** يرى أتباع مدرسة الفعل الاجتماعي مثل ميد و جوفمان وستراوس وبارسونز وجولدتورب...الخ أن البحث العلمي يجب أن ينطلق من تعريف الفرد للموقف بدل محاولة عمل تقديرات أو أحكام خارجية حول الناس موضوع الدراسة، ولقد قام جولد تورب بتوظيف منظور مدرسة الفعل الإجتماعي -التي تمتد جذورها إلى عمل ماكس فيبر- في نقد الباحثين الذين أعطوا للتقنية أهمية كبيرة في محاولاتهم لفهم طبيعة المجتمع الصناعي على حساب عوامل أخرى إجتماعية وغير إجتماعية في وخارج بيئة العمل.

وأخيرا ننهي هذا العرض العام للاتجاهات النظرية المتعلقة بمفاهيم العمل وما يرتبط بها من اتجاهات وأنماط سلوكية نحو العمل باقتراح تصنيف لاتجاهات الناس نحو العمل مستفيدين في ذلك من تصنيفات أولئك الباحثين. ونقصد بالاتجاه نحو العمل هنا هو ميول واستعداد وتطلع ورغبة وطموح وتوقع الإنسان من وفي العمل وما قد يتبع ذلك من

ممارسات في العمل، باعتبار أن جانبا كبيرا من الأنماط السلوكية المشاهدة هي تعبير أو انعكاس للاتجاهات.

ما يمكن ملاحظته من خلال هدا العرض التاريخي هو ان السوسيولوجيا تركت هذا الحقل المعرفي موضوعا للاقتصاديين بامتياز،فهؤلاء بنوا مقاربتهم على ثلاث اتجاهات:

- ✓ **الأول :**حجم العمل،و يحدد من طرف الاقتصاديين بمواجهة عرض و طلب عمل او بالمنظور الكنزي مستوى الطلب.
- ✓ **الثاني**:التطابق الكيفي بين الكفاءة التي يتطلبها العمل و بين كفاءة اليد العاملة.
- ✓ **الثالث:**قيمة العمل و التي تحدد وفق الطرح الليبرالي بناءا على معيار الانتاجية.

هده الهيمنة الاقتصادية على قضايا العمل تستمد جذورها من السجال السياسي حول اية سياسة اقتصادية بإمكانها خلق فرص اكبر للعمل.و بالرغم من انها لم تنته إلا انها بقيت تتمحور حول الجوانب التالية:ظروف العمل،الصحة،الكرامة...و قد جرى هدا السجال في سياق انتقاد المؤسسة التي وصفت على انها فضاء للاستغلال و الاغترابـ ، وكذا انتقادا للدولة و للنظام الرأسمالي،وعليه فان انتقاد العمل اصبح اقل من انتقاد التنظيمات و من التمييز بين الوظائف الثابتة و العقود الهشة.[1]

كما ان الملاحظة الاخرى التي يجب الاشارة إليها هي انه إذا كان الباحثون الأمريكيون همهم الاول هو البحث عن اكبر قدر من المر دودية بالنسبة للفرد أثناء عمله،فان نظرائهم الفرنسيين فكان انشغالهم الاول هو الرغبة في تحليل و فهم الطبقة العمالية،وعليه فان اوجه الاختلاف بين المدرستين هو ان الباحثين الفرنسيين في هدا الحقل المعرفي كانوا جامعيين و باحثين اكاديميين،موظفين من طرف الدولة،و ليس المؤسسات و من هنا نستطيع ان نفهم طبيعة انشغالات كل طرف.

فالفرنسيون،حاولوا فهم هل الطبقة العاملة تمثل عائقا امام التطور ام لا ،خاصة في فترة الخمسينيات التي شاهدت تضاعف عدد الباحثين و كدا مصادر تكوينهم، فالانشغال كان حول العمل ثم الشغل.

[1] Jean Pierre Durand ;Wiliam Gaspirinile travail a l'epreuve des paradigmes sociologiques, octares,2007.p142

ويجدر ألا نهمل الحيوية النظرية التي رأت الوجود وترعرعت انطلاقاً من اشكالية العمل، الذي أصبح في مصاف الاختصاصات العلمية. إلاّ أن كل هذه الوفرة النظرية، الفعلية بالطبع، لا يجب أن تنسينا الأهم: وهو أنها تبقى في نهاية المطاف محددة تحديداً مفرطاً بالاعتبارات ذات الطابع البراغماتيي النابع عن فلسفة النظام الليبرالي؛ والشيء الذي يدلّ على ذلك، بما فيه الكفاية، من وجهة نظرنا، هو النقاش الدائر حالياً حول أزمة العمل ، أو حول مختلف تجارب إعادة انتاج مناصب عمل.

➢ التحولات المجتمعية و مفهوم العمل

لا يستطيع أي أحد أن ينكر أهمية قيمة العمل اليوم خاصة في ظروف يتميز فيها التشغيل بالندرة و اللايقين المرتبطين بظهور أشكال جديدة لتنظيم العمل، وهذا ما يفهم من التنظيم المعتمد على الكفاءة والذي يركز على المرونة وتحميل العمال المسئولية الكاملة تجاه مناصب عملهم،هناك من يتجاوبون بفضل تكوين خاص يمكنهم من التكيف مع أنماط التسيير الجديدة؛ وهناك من لا يستطيعون التكيف ويبقى عجزهم هذا مشكلة مزدوجة: فهي من جهة ذاتية خاصة بالعامل أو العمال، ومن جهة ثانية مشكلة مؤسسة لأنها ستعيقها أو على الأقل تنقص من قدرتها على تحقيق الأهداف المسطرة. وهنا تصبح المشكلة عامة تمس المؤسسة والعمال المتكيفين وغير المتكيفين لأن قانون السوق لا يعترف إلا بالفعالية الاقتصادية.

ولكن وبالرغم من القيمة المصيرية التي يحملها العمل اليوم إلا أن الأمر لم يكن كذلك في السابق، فكثيرا ما ارتبط العمل بالعبودية والرق في مختلف المجتمعات. ففي المجتمع الإسلامي القديم، وبالرغم من تمجيد النصوص الدينية للعمل والعمال، إلا أن العمل والشاق منه على وجه الخصوص قد ارتبط بالفقر والضعف والتبعية، في حين ارتبط اللاعمل بالثراء والقوة والسلطة.

➢ العمل في منظور ابن خلدون

أكد مفكرون باختلاف الفترات الزمنية قيمة العمل كظاهرة اجتماعية، حيث أهتم "ابن خلدون" في مقدمته بدراسة العمل وعلاقته بالمعاش وسبل توفيره من أجل حماية الأفراد من التعرض لمشكلات اقتصادية في حياتهم المعيشية، وحتى يتحقق الأمن ويسود التعاون فيما بينهم لتحصيل المعاش في مجالات الإنتاج.

ونظر "ابن خلدون" إلى العمل باعتباره القيمة الأساسية للإنتاج واهتم بالبحث عن قيمة العمل من الجانبين المادي والمعنوي وارتباطهما بقيم الدين والأخلاق وعلاقتهما بالمكانة والهيبة المهنية التي يتمتع بها الأفراد في حياتهم المهنية، كما رفض القيم السلبية التي ارتبطت بمفهوم العمل.

لقد ارتبط مفهوم العمل في فكر "ابن خلدون" بمفهوم التضامن الاجتماعي باعتباره مظهر من مظاهر المعاملات الإنسانية، فالإنسان لا يعيش لنفسه فقط، وإنما يعيش لنفسه ولغيره وتعرض "أبن خلدون" لدراسة الظواهر الاقتصادية في المجتمع، حيث يؤكد على التخصص وتقسيم العمل كأساس لتوزيع العمال والذي يتفق مع ميولات الأفراد من أجل بلوغ العمران البشري غايته ومعنى هذا أن التخصص وتقسيم العمل في فكر "ابن خلدون" يقوم على أساس المواهب والاستعدادات الخاصة ويتمثل في توزيع الأعمال بين أفراد المجتمع .

إن تفكير "ابن خلدون" حول تقسيم العمل يمثل اتجاها واقعيا في تاريخ الفكر السوسيولوجي، في وقت كانت الاتجاهات الفلسفية مسيطرة على اتجاه التفكير العام في تفسير الظواهر الاجتماعية، ومع تطور المجتمع في العصور الحديثة ازداد نطاق التخصص وتقسيم العمل وأصبح التنظيم المجتمعي ينتج بالضرورة ظواهر التباين والاختلاف في الحياة الاجتماعية، واتجه الفكر الاقتصادي والاجتماعي إلى البحث عن تفسير المؤثرات الناتجة عن نمو تقسيم العمل في المجتمعات الصناعية التي اتجهت نحو النمو، وما نتج عن ذلك من تغير في بنائها الاجتماعي والاقتصادي، وتمثلت الاتجاهات الفكرية في العصر الحديث في تفسيرها لظاهرة تقسيم العمل في اتجاهين أساسيين: الأول يرتبط تقسيم العمل بزيادة الكفاية

الإنتاجية والاقتصادية، والثاني يرتبط بالنظرة الاجتماعية في تفسير ظواهر التضامن أو الصراع الناتجة عن تقسيم العمل .

ولنتأمل هنا ما قاله ابن خلدون حول الموضوع "... وأما ما دون ذلك من الخدمة فسببها أن أكثر المترفين يترفع عن مباشرة حاجاته أو يكون عاجزاً عنها لما ربي عليه من خلق التنعم والترف فيتخذ من يتولى ذلك له ويقطعه عليه أجرا من ماله، وهذه الحالة غير محمودة بحسب الرجولية الطبيعية للإنسان"[1].

فالترفع هنا دال على التعالي والتكبر أي أن الأثرياء كانوا يعتقدون أنه من المنتقص لقيمتهم أن يقوموا بخدمة أنفسهم بأنفسهم ولهذا كانوا يستأجرون من يقوم بذلك بدلاً عنهم.

وما شدنا في هذا المقطع من كلام ابن خلدون هو وجود موقفين متناقضين: الأول مبني على ما يجب أن يكون وهو مستمد من الدين الذي كما قلنا كان يمجد العمل والعمال ويبخس اللاعمل والبطالين وهذا ما عبّر عنه ابن خلدون بقوله " ... وهذه الحالة – أي عدم العمل وتكليف الآخرين بالخدمة – غير محمودة – غير مقبولة في عرف مجتمع مبني بنسبة كبيرة على أساس أحكام الشرع – بحسب الرجولية الطبيعية للإنسان" – ولأنها تنقص من الرجولة الطبيعية للإنسان –. أما الموقف الثاني فهو مبني على ما هو كائن، أي على ما هو ممارس في الواقع، وهذا ما يهمّنا بالتحديد، فالعمل في الواقع كان خاصا بالمحتاجين الذين لا يجدون مصدراً آخر للكسب، ومن هنا كانت قيمته مرتبطة أساساً بما يقابله من رزق ودخل ولم يكن مصدراً للاندماج الاجتماعي.

➢ العمل قبل الثورة الصناعية

حتى في المجتمع الغربي والأوروبي على وجه التحديد، فنجد أن كلمة عمل تقابلها في الانجليزية كلمتيWork وLabour أما في الفرنسية فتقابلها كلمة Travail والتي اشتقت من الكلمة اللاتينية "Tripalium" والتي تعني مجموعة من ثلاثة سواري كان يربط عليها السجناء، وتعني الكلمة في حد ذاتها وسيلة التعذيب. يشير هذا المعنى الاشتقاقي إلى وجود

[1] كمال عبد الحميد الزيات،مرجع سبق ذكره ،ص26-27.

معنى المعاناة والشقاء من جهة ومعنى التبعية من جهة ثانية. فالأمر يتعلق أثناء العمل بمبادلة الوقت والحرية وقوة العمل لفترة محدودة، بالمال.

لا يبتعد فهم الكنيسة للعمل عن هذا المعنى كثيرا إذ تعتبره بمثابة العقوبة للتكفير عن الخطيئة الكبرى التي قام بها الإنسان عند عصيانه الله، فهو ملزم بالعمل من أجل العيش والأكل. بالنسبة للعصور القديمة كان العمل الشاق على الخصوص من اختصاص العبيد فبناء الأهرامات مثلا احتاج إلى عدد كبير من العبيد والأسرى. في العصور الوسطى لم يكن العمل لائقا بالعائلات الشريفة، ولكن مع نهاية هذه الفترة بدأ العمل يأخذ مكانته الاجتماعية، فأثناء الحركة الإصلاحية التي مسّت المسيحية أصبح العمل وبالنسبة للبروتستنت سبيلا لإنقاذ الروح.

لقد ضلّ العمل ولعدة قرون مرتبطاً بالضعفاء، والأشخاص عديمي القوة، الذين كانوا مضطرين لبيع قوة عملهم وللتبعية من أجل العيش. "لقد كنا أجراء عندما لم نكن شيئا ولم يكن لدينا أي شيء نبادله، ما عدا قوة هذه السواعد، فالشخص يصبح أجيراً عندما تتدهور حالته: الحرفي المفلس، الفلاح الذي لم تعد أرضه تطعمه، الشخص الذي لم يعد قادراً على أن يصبح سيداً... فإن يصبح الشخص أجيرا، يعني أن يصبح تابعا، وأن يحكم عليه بأن يعيش يومه، أي أن يصبح تحت رحمة الحاجة".

➢ العمل و الثورة الصناعية

ابتداءً من القرن 19 بدأ النشاط المهني يأخذ مكانة مركزية في الحياة الاجتماعية للأفراد من خلال تقديم قوتهم الإنتاجية كقيمة. فقبل أن يصبح العمل المهني قاعدة لكل المجتمعات المعاصرة، كانت لديه العديد من المعاني "ففي العصور الوسطى كان العمل يعبر عن الحالة البائسة وأقل الحالات تفضيلا، لقد كان يمثل حالة المتعرضين للغضب الإلهي". فالعمل هنا أيضا كان دالا على البؤس والفقر أكثر من هذا كان مرتبطاً بالخطيئة والعقاب.

فقد أهتم " آدم سميت" بالتفسير الاقتصادي لظاهرة تقسيم العمل وأهمل بذلك تفسيره الاجتماعي لها، فهو ينظر إلى تقسيم العمل كظاهرة اقتصادية بحتة مجردة من مؤثراتها في

البناء الاجتماعي، وهذه النظرة الأخيرة تعبر عن وجهة النظر في تفسيره ظاهرة تقسيم العمل في الفكر الاجتماعي، وتميز تقسيم العمل في القرن التاسع عشر بمظهرين أساسيين هما:

1. المظهر الواضح في الاقتصاد الذي يتمثل في تقسيم العملية الإنتاجية إلى أجزاء يتخصص كل فرد في جزء منها، وهذا المفهوم استخدمه علماء الاقتصاد السياسي.
2. المظهر الثاني يرتبط بالنظرية السوسيولوجية، حيث نظر مفكرو وعلماء الاجتماع إلى ظاهرة تقسيم العمل كأساس للتضامن الاجتماعي الذي يربط الأفراد بعضهم ببعض، ويعتبر عن درجة نمو المجتمع من الناحية الحضارية الفنية والفكرية [1] .

وكان "ايميل دوركايم" أكثر تفاؤلا في نظرته إلى تقسيم العمل رغم أنه كان يدرك ما كان يمكن أن ينتج عنه من ضرر، وكان توزيع الوظائف والتخصص في الأدوار في نظره أساس التضامن الاجتماعي داخل الجماعات فقد أصبح الأفراد بدلا من أن يعيشوا في وحدات منعزلة مكتفية ذاتيا يترابطون فيما بينهم بالاعتماد المتبادل عل بعضه البعض، وسيؤدي هذا الترابط المتعدد الأبعاد في عمليات الإنتاج والتوزيع إلى تعزيز التضامن، وكان "دوركايم" يرى جانبا وظيفيا مهما في هذه الترتيبات رغم أنه كان يدرك كل الإدراك أن التضامن أو التماسك الاجتماعي قد يختل إذا أصابه التغير المفاجئ السريع، وقد تؤدي هذه التغيرات إلى ما أسماه حالة فقدان المعايير أو انهيارها في المجتمع أي ظاهرة اللامعيارية[2] .

➢ العمل في اقتصاد المعرفة

حاليا بدأت بعض أفكار تتردد في أوساط علماء الاجتماع المعاصرين حول آثار تكنولوجية المعلومات في موقع العمل فلا شك أن استخدام الانترنيت والبريد الالكتروني واللقاءات والمؤتمرات التي تعقد عن بعدن أصبحت تمثل الآن قنوات مهمة للتعامل بين المؤسسات والأفراد، غير أن أساليب التواصل الجديدة هذه قد بدأت تؤثر على العمل الذي يقوم به المستخدمون بصورة يومية، وكان الباحثون يعتقدون أن الثورة المعلوماتية ستؤدي إلى ثورة في عالم العمل وستفتح المجال لقيام أشكال جديدة من النشاط تتميز بالمرونة، وسوف تتيح لنا هذه الفرص الجديدة الخروج من دائرة الروتين والاغتراب والاستلاب التي

[1] كمال عبد الحميد الزيات ،مرجع سبق ذكره ،ص29-30.
[2] انطوني غدنز،"علم الاجتماع"،تر: فايز الضباغ،مركز دراسات الوحدة العربية،2005ص440-441.

تميز العمل الصناعي والدخول إلى عصر المعلومات الذي يعطي للعمال مزيدا من الحرية والسيطرة على مدخلات عملهم ويرى "أنصار الحتمية التقنية" أن الثورة التكنولوجية قادرة على تحديد العمل وأشكاله وأساليبه إلا أن باحثين آخرين لا يعتقدون أن التكنولوجيا ستجلب معها تحولا إيجابيا في طبيعة العمل وظروفه وخلصت إحدى هذه الدراسات حول استخدام تكنولوجية المعلومات في المؤسسات إلى أن الإدارة قد تستعمل هذه التكنولوجية لتحقيق أغراض مختلفة، فعندما تستخدم بطريقة خلاقة وبصورة لا مركزية فإنها تكسر الحواجز التراتبية البيروقراطية، وتشرك العمال في اتخاذ القرارات حول المسائل التي تهمهم في عملهم اليومي، ومن جهة أخرى فقد تساهم الثورة المعلوماتية لإقامة الحواجز بين الإدارة والعمال، وتشديد نطاق الإشراف والسيطرة على أغلبية الأنشطة والممارسات في المؤسسة، كما أنها في هذه الحالة ستختصر التفاعل المباشر وتسد قنوات التواصل، وتحول مكاتب العمل إلى شبكة من الوحدات المعزولة المكتفية ذاتيا[1].

ولا ريب في أن تكنولوجية المعلومات ستخلق فرصا مثيرة وتفتح آفاقا جديدة أمام بعض فئات اليد العاملة ،فبالنسبة لميادين وسائل الإعلام المختلفة والتصميم أسهمت الثورة المعلوماتية في توسيع نطاق الإبداع والابتكار المهني، وأدخلت عنصر المرونة في أساليب العمل، خاصة لدى العمال الذين يتولون مناصب مسؤولة في المؤسسات، إلا أن هذه المنافع لا تصل إلى آلاف العمال من ذوي الدخل المتدني، ولاسيما غير المهرة منهم، ومن بعض نتائج ثورة المعلومات والاتصالات الحديثة، إن هذه الفئات العريضة من العمال والتي تشبه فئة العمال الذين جردوا من مهاراتهم حسب رأي "بريفرمان"، يعملون في عوالم صغيرة ومحددة لا تتيح لهم فرصة الابتكار أو تجديد ولا يستخدمون فيها التفكير والإبداع وتخضع أنشطتهم للإشراف والسيطرة المباشرة، وتمثل هذه الشرائح واحدة من محصلات الثورة المعلوماتية والاقتصاد الصناعي مجتمعين.

لقد بينت دراسات عديدة أن العمل في النصف الثاني من القرن العشرين مر بقمة التحول وتوجهت بالتالي العفوية في العمل نحو الزوال،[2] وأصبحت العلاقات نفسها بين العاملين مترابطة أكثر فأكثر، ومراقبة دوريا، ومتغيرة بالتنظيم الاختباري للإنتاج والمشروع، ويسود

[1] انطوني غدنز، مرجع سبق دكره،ص441.

[2] Nobert Alter,"sociologie du monde du travail",puf,2006,p36.

تقسيم وظيفي للمهمات في مجموعات متكاملة إلى حد ما، فبدلا من فريق العمل تحل الشبكة أكثر فأكثر وفي هذه الظروف لابد أن يعاد النظر كليا في مفهوم التخصص ذاته، حيث أتخذ معيارا للمستوى المهني والنوعية والصعوبة والسرعة في وضع الرموز وحلها، للرسائل التي يجب أن يتلقاها العامل، ثم إصدارها بصيغة نشاطات على الآلة وباتصالات معينة، ويتبع ذلك تحول في مفهوم المسؤولية التي تميل لتنفصل عن المبادرة والاستقلال الذاتي، وتتركز في التنفيذ الصحيح لتعليمات معقدة أكثر فأكثر.

والصناعة الحديثة نفسها أيضا أصابها التحول والتغير بعد أن أصبحت التقنية تمثل قوامها الأساسي، حيث تشير إلى تسخير العلوم لصنع الآلات والأساليب والمعدات الهادفة إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية، كما أن طبيعة العمل الصناعي نفسها تغيرت نظرا للمؤثرات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الحديثة، ويتبين ذلك من خلال النسق الوظيفي السائد في القرن العشرين، فعلى سبيل المثال: أخذ الاقتصاد العالمي والتقدم التقني تحولا عميقا في أنواع العمل التي تمارسها الآن، وفيما كان سوق العمل في مطلع القرن العشرين يعتمد على التصنيع القائم على (الياقات الزرق)، والأيدي العاملة، فإن الاتجاهات المهنية قد بدأت تركز بصورة متسارعة ومتزايدة على ما يقوم به أصحاب (الياقات البيض) في قطاع الخدمات، ففي مطلع القرن العشرين كان أكثر من ثلاثة أرباع المستخدمين في المجتمعات الغربية يقومون بالعمل اليدوي وكان 28% منهم من العمال المهرة، و35% من العاملين شبه المهرة و10% من غير المهرة، وكان أصحاب الياقات البيض والمهنيون يمثلون نسبة قليلة، وفي أواسط القرن العشرين، أصبح العمال اليدويين من السكان العاملين بأجر فيما ارتفعت نسبة العاملين الناشطين في أعمال غير يدوية .[1]

وتتمحور المناقشات الآن حول المستويات التي بلغتها هذه التغيرات في التأثير على الأنساق المهنية، وتظهر في هذا المجال عدة أسباب منها الاتجاه المتصاعد لإدخال الآلات والمعدات على حساب الأيدي العاملة، ما أدى في الأخير إلى انتشار تقنية المعلومات في الصناعة في الآونة الأخيرة.

[1] انطوني غيدنز،مرجع سبق ذكره،ص438

➢ العمـــل وتـطــور قــطــاع الخــدمــات

لقد بدا المجتمع الصناعي القديم بالاندثار فاسحا المجال أمام "مجتمع المخاطرة" أو ما يطلق عليه منظرو ما بعد الحداثة مصطلح "عالم الفوضى" حيث تغيب أنماط الحياة المستقرة[1].

وعليه فان السجلات و النقاشات حاليا تتمحور حول المستويات التي بلغتها هذه التغيرات في التأثير على مفهوم و معنى العمل،و يظهر هدا السياق اسباب عديدة منها الاتجاه المتواصل لإدخال الالات على حساب اليد العاملة،مما أدى في الأخير إلى انتشار المعرفة و المعلومة في الاقتصاد حاليا.

ومن الأسباب الأخرى التطور المتزايد للصناعات التحويلية في الدول النامية، خاصة في شمال افريقيا،الامر الدى ادى الى تقلص الصناعات القديمة-التي كانت توظف الالاف من العمال- بشكل كبير نتيجة العجز عن المنافسة مع دول متطورة تنتج السلع و الخدمات بكفاءة عالية و بيد عاملة اقل.

فالعمل ارتبط و لفترات طويلة بصورة نمطية:الفلاح في الحقل والعامل في المصنع،فحاليا و مع تطور قطاع الخدمات تغيرت النظرة الى العمل فعالم الخدمات أصبح مهيمنا:موظف،أستاذ،إطار...،و المحصلة النهائية نشهد تراجعا للعمل الجسدي أمام نشاطات ذهنية وعقلانية.

من خلال تتتبع المسار التطوري لمفهوم العمل قي كل تحولاته بداية من القرن 18 نجد أنفسنا ملزمين بإعادة النظر في هده القضية المركزية، فإشكالات هده القضية لا ينمكن اختزالها في حقل معرفي واحد:اقتصاد/اجتماع فالأجدر حاليا اعتماد عدة منظورات علمية من الاقتصاد السياسي الذي يعتبر اول من وظف مصطلح العمل ثم و بصفة دورية الانتقال الى ميكانيكية العمل،بعدها النظرية البيولوجية لتقسيم الفيزيقي للعمل،ثم علم النفس العمل وصولا الى علم اجتماع العمل.و نهدف من هذه المساهمة أن نشيد بأهمية العودة الى تاريخ العلوم من اجل مناقشة جدية لمسائل العمل الراهنة،ففقدان منصب العمل حاليا سيهدد اسس وجودنا و حياتنا اليومية.وعليه فان الإشكالات المشروعة يجب أن تطرح حول معنى

[1] انطوني غدنز، مرجع سبق دكره ،ص41.

و مكانة ومستقبل العمل،فهده الاشكالات كانت تعالج بطريقة تقنوقراطية،اقتصادية و سياسية، بالرغم من كونها تخص كل فرد و بالتالي لابد من ان تبقى مركز اهتمام الفكر السوسيولوجي[1].

فحاليا، المتغير هو أن العمل أصبح الرابطة lien في المجتمع، والمواطنة أصبحت مرتبطة بالعمل والمشاركة في النشاط الاقتصادي، يقول ROGER Sue "العمل هو الذي يحقق المواطنة وليست المواطنة هي التي تنتج العمال والتي تفتح حق العمل كما تنص عليه كل الدساتير". إن المجتمعات الحالية تشهد نموا متسارعا لإشكال عمل جديدة مغايرة للإشكال السابقة،لعل أهم هذه الإشكالات هو تطور العمل الذهني العلائقي الذي أفرزه نمو قطاع الخدمات في بداية هذا القرن.

فالاقتصاد الحديث نفسه شهد حركية غير منتهية من الإصلاحات و التحولات بعد أن أصبحت المعرفة تمثل مركزه الأساسي،حيث أن طبيعة العمل نفسها تغيرت نظرا للمتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية الحاصلة حاليا، ويمكن أن نتبين من ذلك من خلال الأنساق الوظيفية السائدة في بداية هذا القرن،فالاقتصاد العالمي و بتأثير الثورة المعلوماتية عرف تحولا جذريا في أشكال العمل التي نمارسها حاليا،فبعدما كان سوق العمل في القرن السابق يعتمد على التصنيع القائم على -الياقات الزرق-،و اليد العاملة،فان الاتجاهات المهنية قد بدأت تركز بصورة متسارعة على شكل جديد للعمل في قطاع الخدمات مرتكزا ته الأساسية :الجهد الذهني و العلائقي.[2]

[1] Robert castel ,"la montee des incertitudes",essais points,p123
[2] Michel lallement,"le travail une sociologie contemporaine" ;falio essais ;p513

➢ التحـولات الاجـتـمـاعيـة و تـحـولات العـمـل

لازال العمـل يمثـل حقـلا معرفيـا خصـبا للتحليـل والدراسـة:سـوق العمـل،تنظيم العمل،البطالة،قدرات العمال،أشكال التوظيف،العقود،تشريعات العمل. لكن بالإضافة إلى كل هده المواضيع،فان ما يجب إعادة التفكير فيه هو مفهوم العمل و العلاقات التي ينتجها، بمعنى أدق العمل في المجتمع.

التحولات لا تنطلق من الصفر بل إنها تعتمد على التراكمات الثقافية التي عرفها المجتمع طوال تاريخه، ليقوم بإعادة استثمارها وفقاً لمتطلبات المراحل الحالية والآتية ومن ثمة تصوّر جديد للمجتمع يضمن مستوى أفضل من العيش لأفراد المجتمع.

التحولات لا تنطلق من الصفر بل إنها تعتمد على التراكمات الثقافية التي عرفها المجتمع طوال تاريخه، ليقوم بإعادة استثمارها وفقاً لمتطلبات المراحل الحالية والآتية ومن ثمة تصوّر جديد للمجتمع يضمن مستو أفضل من العيش لأفراد المجتمع.

وفي هذا الصدد يعرف (ROCHER, G.) التغيير الاجتماعي على انه "كل تحول في البناء الاجتماعي يلاحظ في الزمن ولا يكون موقتاً ويكون لدى فئات واسعة من المجتمع بحيث يغيّر مسار حياتها"[1]. يشير هذا التعريف إلى التحول أي الانتقال من حالة إلى حالة أخرى. ثم إلى الزمن أي أن التغيير يحتاج إلى فترة زمنية طويلة نسبيا، بحيث يكون بالإمكان ملاحظته خلالها فهو غير مؤقت. ثم يشير إلى الفئات الاجتماعية، إذ يجب على هذا التحول أن يصيب فئات واسعة من المجتمع بحيث تحدث تغيرات في الأدوار والمراكز الاجتماعية مقارنة بين المرحلتين السابقة واللاحقة.

ثم يشير في الأخير إلى الغاية من هذا التحول الذي يهدف إلى تغيير مسار الحياة للجماعة أو المجتمع، فالهدف المبدئي هو التحول نحو الأفضل لكن هذه النتيجة ليست مضمونة في كل محاولة تغيير، فكل مشروع تغيير يحمل من المجازفة والمخاطرة ما يمكن أن يؤدي إلى نتائج معاكسة لما خطط له، ولهذا نستطيع القول أن تغيير مسار الحياة يمكن أن يكون إيجابياً أو سلبياً.

يشمل التغيير الاجتماعي ثلاثة مجالات أساسية من الحياة الاجتماعية:

[1] طيبي غوماري، مرجع سبق دكره ،ص 34 .

أ- **المجال الاجتماعي** من حيث المؤسسات والبنيات والتي ترتبط بدورها بنوع الأيديولوجية المتبناة، فتغيير المؤسسات والبنيات الاجتماعية، يتم وفق التصور الجديد أو المعدل الذي يحمله الأفراد عن هذه البنيات، وهذا التصور يكون على أساس توجه أيديولوجي جديد، ومن هنا نستطيع القول أن التغيير في المجال الاجتماعي يمسّ بالضرورة النظام السياسي السائد، فالأيديولوجية الجديدة تعني تغييرات جذرية أو تعديلات على الأقل في النظام السياسي .

ب- **المجال الثقافي** من حيث مشروع المجتمع والقيم والمعايير أي ثقافة جديد، "فهو تغيير يحدث في مختلف مناحي المجتمع... اللغة والفن والفلسفة والتكنولوجيا... فكل ذلك تغيير ثقافي". إن التغيير الذي مسّ الجانب الاجتماعي في مؤسساته وبنياته السياسية والاجتماعية سيحمل معه خطابا جديدا، قد يكون مختلفا عن الخطاب السائد سابقا، وهذا ما يؤدي إلى تولد معايير وقيم اجتماعية جديدة، علما أن تأسيس هذه القيم والمعايير لا يكون بدون مقاومة من قبل القيم والمعايير السابقة، فحتى وإن كان بإمكان التغيير الاجتماعي الذي يمس البنيات والمؤسسات أن يحدث دفعة واحدة، فإن التغيير الثقافي لا يحدث إلا بالتدريج ونتيجة صراع طويل بين الثقافتين السابقة والجديدة.

ت- **المجال الاقتصادي** إن الهدف أو على الأقل الحجة التي تنطلق منها معظم التغييرات، هي تحقيق حياة اقتصادية أفضل أي ضمان مستوى معيشي أحسن لأبناء المجتمع، ومن هنا نجد أن التغيير الاجتماعي لا يخلو هو بدوره من تغييرات جذرية أو تعديلات للنظام الاقتصادي المعمول به، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الثروات والمساواة في الواجبات والحقوق. علما أن التغيير الاقتصادي يخضع بدوره للتوجهات الأيديولوجية التي يتبناها التغيير.

فالعمل هو أحد المظاهر الاقتصادية البارزة في أي مجتمع، أما الهوية فهي أحد أهم المظاهر الاجتماعية الثقافية. ومن هنا يمكننا القول أن التغيير في المجال الاجتماعي والثقافي

والاقتصادي يمكن أن تكون له ارتباطات بالهوية بصفة عامة والهوية في العمل بصفة خاصة.

كما يحدث التغيير من خلال سلسلة من التحولات المترابطة فيما بينها، والتي تضم ترقية الإنتاجية والصحة والجوانب المعيشية، والتي تسعى بدورها إلى تحقيق الرفاهية المادية وتعميم التربية والإعلام. ومن هنا نجد أن التغيير الاجتماعي يهدف في نهاية المطاف إلى تحقيق نوع من الأمن الوجودي، بحيث يحصل الأفراد على ضمانات مادية ومعنوية تحقق لهم مستوى مقبول من العيشة. باعتبار إن العمل هو المحور الأساسي الذي تدور حوله حياة الفرد، فالعمل يحتل قيمة كبيرة في حياة الفرد والمجتمع. وهو الطريق الوحيد للإنتاج، والأمم تتنافس بإنتاجها قبل كل شيء. ثم إن العمل هو الذي يدمج الإنسان في مجتمعه ويكسبه العضوية الطبيعية فيه.

➢ التحولات المجتمعية ومفهوم الإنسان العامل

يمثل العمل الأساس الثابت في النسق الاقتصادي للمجتمع ويرتكز هذا النسق في المجتمعات الحديثة على الإنتاج الصناعي الذي يختلف في مفهومه الحديث اختلافا عميقا عن أنساق الإنتاج الماضية التي كان أغلبها يعتمد على الإنتاج الزراعي وفيما كان العمل في المجتمعات العمل الزراعي، فإن المجتمعات الحديثة استبدلت الأيدي العاملة بالآلات والمعدات الحديثة.فالثورة الصناعية ساهمت في انقراض المجتمعات التقليدية ، و الرأسمالية أنتجت نمو العمل المأجورLe salariat،بمعنى الفصل بين وسائل الإنتاج و بين قوة العمل،ادن ظهور ما يعرف بالمصنعfabrique تزامن و ظهور العمل المأجور،أي البيع قوة العمل لمالكي وسائل الإنتاج مقابل اجر.المعيشة و الانتماء على مجتمع أنتج آنذاك عقد عمل، و بالتالي ولد مجتمع العمل.[1]

ففي دراسة حديثة لCOHEN DANIEL ، أستاذ الاقتصاد بالسر بون، يعتقد أن العلاقة بين العمل وقوة العمل كما عبر عنها كار ماركس منذ أكثر من قرن ونصف قد انقلبت، آنذاك أي في وقت ماركس، الرأسماليون لا يدفعون أبدا أجور عمالهم أكثر من ثمن

[1] Dominique Strauss-kahn,"les echos",juin1999.

cout قوة عملهم، أي المبالغ الضرورية لكي يستطيع العامل مواصلة عمله، والمقابل هو دفع العمال إلى بذل أقصى جهد وأقصى وقت عمل داخل المؤسسة.

أما الآن المؤسسة تدفع لعمالها سعر (القيمة) Le prix عملهم، والمقابل هو أن تكون شخصية الفرد بكاملها خاضعة dédiée للعمل 24 ساعة في اليوم، وعلى العامل أن يضع في النسيان الفرق بين وقته الشخصي ووقت المؤسسة. [1]

هذا التغيير عميق لا يمثل إلا مظهرا من مظاهر التوجهات الراديكالية للعلاقات والذي حصل فعلا هو أن عبء تحقيق أكبر مردودية ممكنة انتقل من تسيير المؤسسة إلى العمال المطالبين حاليا بالدخول في منافسة فيما بينهم من أجل إقناع المؤسسة على أنهم يستطيعون تحقيق عمل أحسن من أي شخص يعوضه.

إذا فالمؤسسة ليست بحاجة للبحث عن مراقبة عمالها، فحاليا على كل عامل أن يقنع المؤسسة بأنه يقوم بعمله على أحسن وجه، وبالتالي العمل الجيد أصبح غير كافيا، فالعامل مطالب دائما بالأحسن من الآخرين والأكثر من ذلك فإن إقناع المؤسسات بالقدرات لا يتم في مرحلة محددة، يجب الحصول على نتائج يوم بعد يوم، فالنتائج المحققة سابقا لا تؤثر كثيرا إذ لم تتبعها نجاحات أخرى.

على العامل أن ينتج وضعه (مكانته) في المؤسسة يوميا انطلاقا من الصفر، فالعمال يقيمون حسب كل مهنة، والمردود الجديد (Récent) هو الذي يحدد قيمتهم، فأي تهاون أو نقص في الجهد يجد العامل نفسه خارج العمل مهما كانت نوعية العامل أو أقدميته، هذه إذا هي هواجس العمال في ضل نقص الحماية والأمن نحو المستقبل، الأمر الذي يجعلهم يخضعون لهذا المنطق.ففي مثل هده المؤسسات،حيث المنافسة الشرسة بحثا عن الفعالية و المر دودية ينتج إقصاء الغير قادرين على مسايرة هدا النسق الاقتصادي و النتيجة هي طرد العمال الأكبر سنا و الأقل تكوينا. [2]

[1] Zy gmunt Bauman," l'humanité comme projet " Revue, Anthropologie et Société Mars 2003,P 20.
[2] Robert Castel,"les metamorphoses de la question sociale", fayard, 1995.

➢ السوسيولوجيا: من العمل إلى العامل

لقد احتل مفهوم العمل والاهتمام بدراسته كظاهرة إنسانية منذ الثورة الصناعية مكانا بارزا في دوائر الفكر السوسيولوجي، وتمثل ذلك في تفكيرا لمفكرين و الذين انطوت أفكارهم على الرغبة في مقاربة الإشكاليات المرتبطة بقضية العمل، وقام في كل عصر فلاسفة ومفكرين كانت لهم في هذا المجال.

فالعمل يمثل الأساس الثابت في النسق الاقتصادي المجتمع، ويرتكز هذا النسق في المجتمعات الحديثة على الإنتاج الصناعي الذي يختلف بمفهومه الحديث اختلافا عميقا على أنساق الإنتاج الماضية التي كان اغلبها يعتمد على الإنتاج الزراعي، فاستبدلت بذلك اليد العاملة بالآلات والمعدات الحديثة.

والمفهوم المعاصر لمعنى العمل ارتبط بظواهر التعقيد في الحياة الإجتماعية التي نتجت عن نمو المجتمعات الصناعية وتعقد المؤسسات التي ارتبطت بهذا النمو، فهذا التحول السريع في ظاهرة العمل وأساليب الإنتاج ناتج أساسا على التطورات المتلاحقة في شتى مجالات الحياة الاجتماعية.

إن هذا التحول يجسد تطور المؤسسات ضمن السياق التنافسي في ظل العولمة، حيث تتميز الإدارة الجديدة بالمرونة في أساليب العمل، وأصبح الأفراد العاملين في مختلف المؤسسات أكثر تعاونا، فالعلاقة الحاسمة والأساسية بين سلوك العاملين وفعالية وكفاءة المؤسسات ظهرت جلية، حيث أستبدل مفهوم رأسمال العمل بمفهوم جديد هو الرأسمال البشري، حيث أن المفهوم الأول كان يتجاهل بشكل كبير الكفاءة ومستوى الخبرة والتدريب، وقد تم تعقيد هذه الإشكالية من خلال تحليل إدارة اليد العاملة من قبل المؤسسات في إطار "سوق العمل الداخلي الخاص" وأصبحت المؤسسة بالنسبة للنظرية الاقتصادية شكلا وصيغة أخرى للمخصصات البشرية نتيجة قوانينها وعقودها الداخلية .

وبذلك تحول الاهتمام من دراسة العمل وشروطه الاجتماعية في المؤسسة (علاقات اجتماعية وغيرها)، إلى دراسة المؤسسة كنظام للعمل، وكمشروع اقتصادي واجتماعي يجب المحافظة عليه كمجموعة أو تنظيم، كما يجب معرفته وفهمه

(علاقات السلطة، هوية، ثقافة) إضافة على تفاعلات المؤسسة مع (محيطها) المجتمع، لأن رهاناتها واهتماماتها في تداخل مستمر مع مصالح المجتمع بشكل مباشر.

فالاهتمام بالعنصر البشري، وإمكانياته على التأقلم والتعاون أصبح ضرورة ملحة كون هذا المورد الهام هو العامل الحاسم في استمرارية وتنافسية المؤسسة.

تمثل الطبيعة المعقدة والمركبة لتقسيم العمل واحدة من التقسيمات المميزة للأنساق الاقتصادية في المجتمعات الحديثة، فقد توزع العمل على أعداد كبيرة من المجالات والمهن التي يتخصص فيها الناس في أداء مهام وأنشطة محددة، ففي المجتمعات الصناعية الحديثة اختفت الأعمال الحرفية القديمة التي كان المشتغل بها يتولى تصميم الأداة أو المنتج تم صنعه وتوزيعه أو بيعه للمستهلكين في عملية واحدة وحيدة يتولاها بمفرده.

وفي المجتمعات الصناعية الحديثة توزعت هذه المهمة المتكاملة على عدة أفراد أو فئات تكون كل واحدة منها مختصة بجانب واحد، وحاملة لمهارات محددة في العملية الإنتاجية الكبيرة، وأصبح الإنتاج بالجملة هو الطابع الشائع لعمليات الإنتاج الصناعي التجاري الحديث ورافق ذلك توسع ضخم في الاعتماد الاقتصادي المتداخل، وأصبح الفرد في المجتمعات الحديثة يعتمد على عدد كبير من الأفراد الآخرين، وفي جميع أنحاء العالم لتلبية حاجياته، مثلما أصبح الآخرون يعتمدون على ما يقدمه من خدمات مباشرة أو غير مباشرة وكان من نتائج ذلك أن أصبحت الأغلبية من الناس لا تنتج ما تستهلكه ولا تملك السلع المادية ولا الأدوات والمعدات التي تستعملها في العمل .[1]

وفي هذا الصدد ذهب بعض المنظرين إلى اعتبار فريق العمل لذي ينضم إليه العامل داخل المؤسسة أو الإدارة، بمنزلة النواة الاجتماعية الكبرى في "المجتمع الأمثل" قد تعادل رابطتها بالروابط العائلية والطائفية.

إذ تشكل البيئة الملائمة، يتمتع فيها العامل بحرية التعبير عن الرأي، وبحق الانتماء والتضامن وتتشكل فيها مقومات الشخصية، وتفتح المدارك والمؤهلات خصوصا في البلدان النامية ومنها المجتمعات العربية حيث تضيق مجالات الحرية والانتماء والتعبير.[2] فالعمل قاسم مشترك، وشرط لكل حياة اجتماعية، فالإنسان بطبعه اجتماعي منشغل أساسا بالعمل

[1] انطوني غيدنز:مرجع سبق ذكره،ص 438
[2] مصطفى الفيلالي، مرجع سبق ذكره، ص72.

رغم اختلاف البيئات التي تعيش فيها، والتباين في المجتمعات وفي نمط التقدم التقني والتطور الهيكلي في المستوى الاقتصادي وهذا السلوك الإنساني ذو طابع منفعي، وهي نظرة تبناها منذ فترات زمنية بعيدة معظم الاقتصاديون الليبراليون "كولسون" مثلا حين أعلن سنة 1924 ما يلي " العمل هو الوظيفة التي يقوم بها الإنسان بقواه الجسدية والخلقية لإنتاج الثروات والخدمات ولأن "كولسون" اتخذ هذا الاتجاه، فقد ميز النشاط العملي بشكل أساسي من ناحية أهدافه ومنفعته والقيمة الإنتاجية التي يخلقها، ولابد من الملاحظة بأن "هنري برغسون" وجد نفسه من جهته منقادا في تأملاته حول النشاط الإنساني ليكتب في كتابه "التطور الخلاق" أ، العمل الإنساني يرتكز على خلق المنفعة التي يجب أن تحتفظ بها ضمن غائية العمل[1] .

ورغم اختلاف وجهات النظر السابقة فيما يخص فكرة العمل لدى الإنسان فإنهم يعالجون هذه المسألة كما عالجها "كارل ماركس" الذي شدد على التغيرات الأساسية والتي يقوم بها الإنسان بواسطة التقنية للطبيعة، وهي بدورها تتفاعل لتطويره، فالعمل كتب "ماركس" في كتابه – رأس المال- هو قبل كل شيء عقد قائم بين الإنسان والطبيعة، فالقوى الممنوحة لجسده يصنعها كلها في حركة تهدف إلى دمج المواد وإعطائها شكل ذا منفعة لحياته، فيسهم في الوقت ذاته بتغير الطبيعة الخارجية وطبيعته الخاصة، منميا مواهبه الكامنة فيه، هكذا نجد أن تحديدا جزئيا للعمل بدأ يرتسم تدريجيا، مرده الإنسان الأول الذي نقدمه بالصيغة التالية: مجموعة نشاطات ذات هدف إجرائي، يقوم بها الإنسان بواسطة عقله ويديه وأدوات وآلات ينفذها على المادة، وهذه النشاطات تسهم بدورها[2] .

إن هذا التفاعل بين الإنسان وبيئته الطبيعية من خلال التقنية يمكن في النهاية المفسر للتطور أو الثورة في الهيئات الاجتماعية، فالتفاعل وحده يقدم جوابا مقنعا لهذه المسألة.

مما سبق يمكن القول أن التحولات المجتمعية التي شهدتها مختلف الفترات الزمنية، أفرزت مفهوما جديدا للفرد العامل حيث أكد المفكرون والباحثون باختلاف توجهاتهم الفكرية ومنطلقاتهم النظرية الدور الفعال الذي يلعبه العامل كإنسان في المقام الأول في العملية الإنتاجية، ولم يتأتى ذلك إلا من خلال التطور في مفهوم العمل كظاهرة اجتماعية وإنسانية

[1] جورج فريدمان، بيار نافيل، مرجع سبق ذكره،ص 11-12.
[2] جورج فريدمان، بيار نافيل، مرجع سبق ذكره،ص 11-12.

خاصة في المجتمعات الغربية، التي شهدت نهضة صناعية رافقها تطور في أساليب وطرق العمل الصناعي الذي انعكس على وضعية ومكانة الفرد العامل داخل المؤسسات.

➢ العامل و إشكالية التحول من قوة عمل إلى رأسمال بشري

من المهم الإشارة في هذا السياق إلى أن المتابعة المتأنية لإشكالية التحول من علم اجتماع العمل إلى علم اجتماع العامل لا تريد أن تكون تاريخا لفكرة العمل أو تاريخا لها، وإنما تسعى من خلالها إلى الكشف عن التصورات السابقة عن ظهور العمل وكيف تلازم ظهور العمل وظهور السوق وكذا الاهتمام بالعامل كبنية اجتماعية ونفسية وثقافية ... ثمة أسئلة كثيرة تطرح نفسها في هذا الصدد من قبيل: كيف تتصور النظريات الكلاسيكية العمل والعامل؟ ولماذا اختزل العمل في المجهود العضلي؟ ولماذا تزامن ظهوره وظهور السوق؟ وما موقع ما كان يسمى بالعمل الذهبي؟ ولماذا ارتبطت الحرية بالعمل: التحرر من العمل بالعمل؟...الخ.

ستفيدنا إعادة طرح هذه الأسئلة، من جديد، في رسم القطائع في الفكر السوسيولوجي وفتح أفق معرفي - ابستمولوجي جعل علم اجتماع العمل يتحول إلى علم اجتماع العامل، و السؤال هو: كيف تم ذلك؟.

منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي بدأت المؤسسات في أوربا الغربية والولايات المتحدة واليابان بتجربة عدد من البدائل لنسق الثقة المتدنية، وبدأ الوعي يتزايد حول القيود والحدود التي تنطوي عليها الفوردية "وهي مدرسة التنظيم الصناعي التي لا تتخلى فعاليتها إلا في إنتاج السلع النموذجية المحددة المواصفات بكميات ضخمة"، ورغم أن ظاهرة العولمة أسفرت عن توسع أسواق الاستهلاك إلا أنها شهدت في الوقت نفسه بروز الحاجة إلى ما يسمى "أسواق الزوايا المتميزة" التي تتطلب سلعا عالية الجودة بموجب منظومات واسعة من المواصفات، وذلك ما لا تستطيع الفوردية بقوالبها المتصلبة أن تلبيه.

ومن هنا بدأت المؤسسات الصناعية والتجارية منذ أكثر من ثلاثة عقود بإدخال ممارسات مرنة في أساليب الإنتاج وبيئة العمل والتسويق ومشاركة العاملين بصورة أوسع في هذه العمليات كلها، وتجلت بعض جوانب هذه الاستراتيجية الجديدة في تطبيق مبادئ الاقتصاد

الجمعي وفرق حل المشكلات وتعدد المهارات والمهمات، ويرى بعض الدارسين والمختصين في هذا المجال أن إعادة الهيكلة هذه تمثل تحولا جذريا في أساليب الإدارة المؤسسية والصناعية الحديثة[1].

ويعتقد آخرون أن هذه الاستراتيجية الجديدة في المؤسسة يمكن أن تشمل عددا واسعا من ميادين النشاط البشري تتراوح بين برامج الرفاه الاجتماعي، واحتياجات المستهلكين وخيارا أسلوب الحياة، ورغم اختلاف الآراء في ما أصبح يعرف بالاتجاهات "ما بعد الفوردية" إلا أن ثمة ما يشبه الإجماع على أنه من العناصر الرئيسية في هذه الاتجاهات المستجدة زيادة المرونة في أساليب الإنتاج وشيوع اللامركزية في أنشطة فرق العمل بعيدا عن التخصصات الضيقة المحددة، إلى التوسع والتركيز على تعدد المهارات والمهمات من خلال التدريب المستمر للعاملين، إلا أن بعض الباحثين يرون أن هذه الاتجاهات بمجموعها قد لا تمثل في آخر المطاف إلا عودة للفوردية الجديدة، أو أنها قد لا تكون كثيرة الفعالية في عمليات الإنتاج الصناعي الحديثة التي ستظل في أغلبها تلتزم بمواصفات قياسية نموذجية للعديد من السلع والخدمات المنتجة[2] .

والجدير بالذكر أن نوعية اليد العاملة في المجتمع لها أهميتها الفاعلة وآثارها الواضحة المعالم على كفاءة الإنتاجية، التي تتحسن كما ونوعا عندما تكون القوى العاملة ذات نوعية عالية أي تكون مدربة على أساليب الإنتاج التكنولوجي الحديث، علما أن النوعية العالية لليد العاملة تتفوق على الكمية، ذلك أن إنتاجية عدد محدود من العاملين المدربين والمؤهلين على تلك الأساليب الإنتاجية لذا تتسارع المجتمعات في بدل الجهود وصرف الأموال علي تدريب اليد العاملة لأنها تساعد على رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل ويضمن تحقيق النتائج الإيجابية في مجال العمل، وتؤدي إلى دقة الأداء المؤسسي.

ولهذا يعتقد علماء الاجتماع أن زيادة الطاقة والكفاءة الإنتاجية للعاملين يمكن تحقيقها عن طريق رعاية العمال والاهتمام بهم صحيا وثقافيا واجتماعيا وتحسين أوضاعهم العامة

[1] انطوني غدنز، مرجع سبق ذكره، ص449-451.
[2] انطوني غدنز،مرجع سبق ذكره، ص 449-451 ..

والخاصة عن طريق مشاريع الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، وتثمين قدراتهم ومهاراتهم وتحفيزهم على أداء أمثل في المؤسسة [1] .

إن توظيف الفرد العامل ككل، وليس جزء منه يوضح لماذا يعد تحسين كفاءة الإنسان في عمله أعظم فرصة لرفع مستوى الأداء والنتائج، فالمورد البشري – العامل ككل- هو المورد الأكثر إنتاجية وتنوعا من كل المصادر الممنوحة له، فالإدارة العامل والعمل موضوع معقد

- ✓ **أولا:** لأننا نتعامل مع العامل كمورد بشري، وعلنا أن نتساءل ما هي المميزات الخاصة بهذا المورد؟ وتختلف الإجابة كليا تبعا لتركز اهتمامنا على كلمة "مورد" أو كلمة "بشري".
- ✓ **ثانيا:** ما هي المتطلبات التي تفرضها المؤسسة على العامل بصفتها عضو في المجتمع المسؤول عن إتمام العمل؟ وما هي المتطلبات التي يفرضها العامل على المؤسسة بوصفه إنسانا وفرد في المجتمع؟

وأخيرا هناك بعد اقتصادي مبرره أن المؤسسة هي العضو المنتج للثورة في المجتمع ومصدرا للكسب لدى العامل، هذا يعني أننا في إدارة العامل والعمل لابد من المواءمة بين نظامين اقتصاديين، فهناك صراع بين الأجر كتكلفة والأجر كدخل، ولابد من التوفيق بينهما هناك أيضا مشكلة في العلاقة بين العامل ومتطلبات المؤسسة الأساسية القائمة على الربح[2].

إنه يتعين النظر في هذه الحالة إلى العامل كمورد لنجاعة المؤسسة، لكن مع التأكيد على إنسانيته، فعلينا أن نكتشف الكيفية المثلى للانتفاع به، وهذا يعد أسلوب معالجة هندسي، حيث ينظر إلى أفضل وأقل ما يستطيع الإنسان القيام به، أما نتائجه فستتمثل في تنظيم العمل لكي يتناسب تماما مع كفاءة وحدود هذا المورد وهو الإنسان في العمل، الذي يمتلك مجموعة من المقومات لا يمتلكها أي مصدر آخر، فله القدرة على التنسيق وعلى التكامل على إصدار الأحكام المتعلقة بالعمل، وعلى التخيل، وهذه هي نقاط التميز للإنسان بصرف النظر عن أي شيء آخر من قوة جسمانية أو مهارة يدوية، أو إدراك حسي فإن الآلة بمقدورها أن تقوم

[1] إحسان محمد الحسن، 2005،ص 85.
[2] بيتر داركار،مرجع سبق ذكره،ص 415 .

بالمهمة بشكل أفضل بكثير، كما يستوجب النظر للفرد في العمل على أنه إنسان مركزين في هذا الاتجاه على الإنسان كمخلوق اجتماعي وأخلاقي[1] .

وتأسيسا على ما سبق فإن الاهتمامات المعاصرة في علم اجتماع العمل قد اتجهت نحو تحديد المفاهيم العلمية التي تفسر معنى المهنة التخصصية، وكيف يمكن تصنيف المهن في مجال التخصص المهني، وهذا الاهتمام يعتبر في خد ذاته إحدى القضايا الأساسية في علم اجتماع العمل، وتبلورت أولى الاهتمامات حول هذا الموضوع في الاتجاهات التي استخدمت لتعريف المهن كأدوار، حيث اهتمت هذه الاتجاهات بتحديد الصفات المميزة للمهنة فيما يعرف بطريقة تمييز الفئات المهنية، ويعبر عن هذا الاتجاه "جرين وود" في مقال نشر بمجلة العمل الاجتماعي عام 175، حيث أكد على أن يكون للمهنة جسد من النظرية نقوم به في أداء الدور الاجتماعي الذي يمارسه في المجتمع المحلي، وفي ضوء هذا الإطار تتحدد متطلبات التدريب اللازمة لعملية التنشئة المهنية داخل جماعات العمل، ومن هذا المنطلق اهتم علماء الاجتماع العمل بطريقة القوائم في تحديد الخصائص المهنية، إلا أنها واجهت عدة انتقادات لاقتصارها على الوصف الستاتيكي للخصائص المهنية في الوقت الذي تتميز به الأعمال والمهن بالتغير والتبدل الاجتماعية المهنية التي تعتبر بؤرة الاهتمام الرئيسية للحياة المهنية في حركتها الديناميكية، وربما كانت طريقة التحليل التاريخي في تفسير تطور المهن يمكن التعرق على عملية التنشئة المهنية التي تعتبر عملية أساسية لدراسة الحياة المهنية، وفي هذا الصدد اهتم "فريدمان" بترشيح العمل في كتابه عام 1965 وفق ارتباطه بايديولوجية العمل والفراغ وبمظاهر الحياة المهنية في المجتمع الأمريكي متبعا طريقة التحليل التاريخي في عرض قضاياه النظرية [2] .

إن البحوث والدراسات المعاصرة في مجال دراسة المهن وظاهرة العمل بصفة عامة تعكس اهتمام كثير من الباحثين والدارسين بجوانب متعددة من الحياة المهنية، ويلاحظ بوجه عام أن معظم هذه البحوث قد شغلت حيزا كبيرا في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث اهتم كثير من الباحثين بدراسة المهنة ومؤثراتها في الحياة الاجتماعية وفي الحياة المهنية ذاتها.

فالبناء المهني في المجتمعات المعاصرة يتميز بخاصيتين:

[1] بيتر داركار،مرجع سبق ذكره،ص 415 .
[2] كمال عبد الحميد الزيات، مرجع سبق ذكره،ص 165-167.

- ✓ **الأولى**: أن العمل يحتل مكانا داخل المؤسسات وتحدد مجالاتها وإيديولوجياتها وما يرتبط بالأنشطة الاجتماعية.
- ✓ **الثانية:** تتمثل في أن المهن المعاصرة تعتمد على المهارة والمعرفة أكثر من اعتمادها القوة الفيزيقية. ولا شك أن هذا التحول في ظواهر البناء المهني والعمل يرجع إلى سيادة وانتشار التكنولوجيا التي يسرت الكثير من سجل الحياة الاجتماعية للإنسان، وغيرت خصائص البناء المؤسسي القائم على العمل الفيزيقي إلى العمل العقلي القائم على أساس الفكر و التخطيط والإشراف الفني [1] .

➢ العمل الثابت و المتغير

الثابت أنه تاريخيا كانت المواضيع المرتبطة بالعمل و البطالة تحت هيمنة الخطاب الاقتصادي،لكن منذ الثلاثينيات بدا علم الاجتماع يتجه نحو مثل هده المسائل حيث اوجد لنفسه حقلا معرفيا خاصا به يسمى علم الاجتماع العمل ، يتميز العمل في المجتمع الحديث عن العمل في المجتمع التقليدي في الكثير من الجوانب، ومن أهم هذه الجوانب هو أن العمل في المجتمع الحديث يتم في مؤسسات عمل خاصة مثل المدرسة والمصنع والجامعة والمصرف والمستشفى والمستوصف والمتجر والسوق..الخ،وهذه المؤسسات مفصولة فصلا تاما عن المؤسسات الاجتماعية الأخرى مثل الأسرة. كما يتميز العمل في المجتمع الحديث بتقسيم جديد للعمل ألا وهو التقسيم التقني بالإضافة إلى التقسيم التقليدي للعمل.

كذلك يتميز العمل في المجتمع الحديث أيضا بالحاجة إلى رأس مال وما يتطلبه من حساب اقتصادي، ويتميز العمل في المجتمع الحديث بظهور الشركات المساهمة والاتجاهات الجديدة في الإدارة وذلك مثل الإدارة العلمية. وربما كان الفصل بين الملكية والإدارة وظهور أشكال جديدة للملكية هو من أهم ما يميز العمل في المجتمع الحديث بالتنظيم القوي والواسع لجميع الأطراف فيه وذلك في شكل نقابات وروابط مهنية واتحادات أصحاب الأعمال..الخ.

[1] كمال عبد الحميد الزيات، مرجع سبق ذكره،ص177-205 .

وأخيرا فإن العمل في المجتمع الحديث يتميز بتدخل الدولة الواضح فيه من جوانب مختلفة لعل أوضحها هو الجانب الرقابي.[1]

وتضم مؤسسات العمل الحديثة أعدادا كبيرة من العمال يختلفون ديموغرافيا وعلميا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا ونفسيا بالإضافة إلى اختلاف مهنهم ووظائفهم. ويعمل هؤلاء العمال في مؤسسات العمل المختلفة وفقا لشروط خاصة ووسط ظروف معينة، فمن شروط العمل وقت العمل وتنظيمه ونظام الرواتب والأجور، ونظام الترقية، ونظام الراحة اليومية والأسبوعية والسنوية...الخ. أما الظروف فتتعلق بظروف العمل من مبان، وتوفر المواد وأدوات العمل وأجهزته. كما تشمل ظروف العمل نوع الإدارة، ونوعية العمل وخطورته، وحجم العمل، وحجم مؤسسة العمل..الخ.

إن الانفصال المادي لمؤسسات العمل في المجتمع الحديث لم يلغ العلاقة التبادلية بين العمل والحياة الاجتماعية لأفراد هذا المجتمع[2]. إن كل مؤسسة عمل حديثة هي في الواقع نسق اجتماعي له جانب رسمي يعرف بالتنظيم الرسمي وجانب غير رسمي تصنعه عوامل المشاركة.[3]

لقد رافق التغير في طبيعة وأنماط العمل تغير في نمط الضبط الاجتماعي الذي هو في الأصل حاجة فرضها الاجتماع الإنساني. فلم يعد الضبط الاجتماعي ضبطا أبويا كما كان عليه الحال في المجتمع التقليدي، بل أصبح الضبط الاجتماعي في المجتمع الحديث ضبطا رسميا تحتل الدولة بمؤسساتها المختلفة المركز الأساسي فيه.[4]

ويعتمد العمل في المجتمع الحديث على العلم بشكل كبير. ولقد أصبح المستوى العلمي ونوع التخصص والخبرة من الشروط الأساسية لصحة العمل في المجتمع الحديث. ولهذا فإنه أصبح من الضروري أن تهتم الدولة الحديثة ليس فقط بتوفير فرص التعليم للراغبين فيه بل يجب أن تهتم أيضا بنوع التعليم وكذلك بالتعليم المستمر. وتعتبر عبارة: الرجل المناسب في المكان المناسب في جانب كبير منها عن حقيقة العلاقة القوية بين العمل والكفاءة العلمية.[5]

---

[1] ريمون أرون،" ثمانية عشر درسا في المجتع الصناعي"، تر: نسيم محرم ،مر: ريمون فرنسيس، عالم الكتب، القاهرة ،1968، ص 19 .
[2] محمد طلعت عيسى، "العلاقات العامة كأداة للتنمية"، دار المعارف ،القاهرة ،1970.
[3] محمد الجوهري،"مقدمة في علم الاجتماع الصناعي"،ط2 ،دار الكتاب للتوزيع ،القاهرة ، 1979، ص147.
[4] حسين الساعاتي،"علم الاجتماع الصناعي"،دار النهضة العربية، النير، بيروت ،1971 .
[5] محمد الجوهري، نفس المرجع السابق ،ص250.

من ناحية أخرى فإن المجتمع الحديث بطبيعته الاستهلاكية وما يصاحب ذلك من ارتفاع وتنوع في توقعات الفرد وتطلعاته في الحياة قد تجعله –أي الفرد- يميل إلى حياة جديدة غير تلك الحياة التقليدية في نمطها واحتياجاتها. ولقد ارتبط بالعمل دائما واجب توفير احتياجات الإنسان في الحياة. ولما كانت هذه الاحتياجات غير محدودة فإن الإنسان يحتاج دائما إلى عمل توازن بين الإمكانيات المتاحة والأهداف حتى تستمر الحياة دون خلل أو مشكلات، أي أن الحياة الحالية من المنغصات تتطلب ليس فقط مشروعية الأهداف بل تتطلب أيضا مشروعية الوسائل للوصول إلى هذه الأهداف.

أما المتغير ، فمع بداية السبعينيات، بدأ التعقيد يزداد نتيجة الصراع بين الاقتصادي و الاجتماعي، بين أولوية احترام الشروط الضرورية لإنتاج الثروات و الحاجة المتزايدة لحماية الإفراد الذين ينتجون هذه الثروات. في هذا الصدد يعتقد Robert Castel انه أمام متطلبات المر دودية الاقتصادية، فان حقوق العامل و حمايته أصبح ينظر إليها على أنها عراقيل اتجاه مستلزمات الأساسية للمنافسة.

النتائج الأولية لهذه التحولات، لا تتمثل في انحلال نهائي لمجتمع الإجارة، ولكن هذا الانحلال يتميز بظهور إخطار جديدة تجعل العلاقة اتجاه العمل عشوائية،خطر البطالة بطبيعة الحال، ثم أخطار ناجمة عن الانتشار الواسع لعقود العمل:العقود المؤقتة، العمل partiel...[1]

البطالة الجماهيرية و هشاشة علاقات العمل التي أخذت تتزايد في الفترة الحالية،هما مؤشران لانحلال كبير لمجتمع الإجارة.

يتميز العمل بخمسة عناصر ذات دلالات: فعل العمل acte، جزاء العمل كمقابل للجهد المبذولla remmuneration، الانتماء إلى مجموعة، جماعة من المهنيين une communauté، منظمة تحدد لكل فرد مكانه و مهنته و أخيرا القيمة التي تنمح لإسهامات كل فرد.

لكن الوقت الراهن نعيش تحول عميق لكل عنصر من هذه العناصر وبالتالي تحولا في معنى العمل نفسه

[1] Robert castel,la fin du travail,un mythe demobilisateur,le monde diplomatique,septembre,1998

- **فعل العمل**: الذي يرتبط بانجاز منتوج آو خدمة محددو،يتجه إلى التلاشي في نظام ومعقد لا يسمح للعامل بتحصيل بشكل عادل ثمار جهوده .
- **الأجر**: فلم يعد مرتبط بكمية أو كيفية العمل المنجز، فبالرغم من المجهودات من اجل تطوير هدا الدخل،فالعلاقة بين الإنتاجية الحقيقية و الأجور مازالت بعيدة عن الوضوح،رغم أن الإنتاجية ترتبط أكثر بالنتائج الجماعية فان الأجور لازالت تقدم بشكل منفرد.
- **جماعة العمل:** فإنها لم تعد حاملة لعلاقات ثابتة،حيث أنها لم تؤسس شعورا بالانتماء أو الولاء، كما أنها لم تعد الأساس الحقيقي للهوية الاجتماعية،فالحركية لا تسمح للفرد بالاستقرار لمدة زمنية ضمن مجموعة العمل،إضافة إلى هدا فان المجموعة لم تعد تلعب دورها كوسيط بين الفرد و المؤسسة، ففي حالة النزاع مثلا فالمجموعة ليست المكان الذي تتقرر فيه إشكال المقاومة و استراتيجيات الدفاع و اقتراح الحلول و المطالب و بالمحصلة النهائية فان المجموعة لم تعد تمثل عاملا مركزيا في تحقيق التضامن و الحماية.
- **منظمة العمل**: تنظيم العمل بدوره أصبح افتراضيا،ففي البنيات الشبكية المتعددة الوظائف،الفرد لا يعرف بشكل واضح و دقيق من يقوم بماذا؟ وبالتالي حتى مفهوم التنظيم باعتباره ضامنا للانسجام و الاستقرار لمجموعة العمل أصبح غامضا.
- **قيمة العمل**: لم تعد مرتبطة بنوعية الخدمة أو الموضوع المنتج، بل أصبحت أقل خضوعا لمنطق الانجاز.

➢ أزمـــــة العـــمـــل

لا يزال موضوع العمل يحتل جانبا مهما من البحث السوسيولوجي خاصة في الآونة الأخيرة حيث التغيرات تتسارع و لا تكاد إن تتوقف. ويعكس هذا الاهتمام العلمي الكبير بقضية العمل لما يمثله هدا الأخير في الواقع من أهمية كبرى في حياة الفرد و المجتمع، والعمل بأبعاده المختلفة التي تشمل المعنى، والتنظيم الإداري، والوظيفة الاقتصادية،

والوضع القانوني، والبناء الاجتماعي وعلاقاته المتداخلة...الخ هو موضوع مشروع للدراسة العلمية لعلوم كثيرة مثل علم الاجتماع، وعلم الاقتصاد، وعلم الإدارة، القانون، وعلم النفس، و..الخ ، فكل علم من هذه العلوم وغيرها يدرس جانبا أو آخر من جوانب العمل، خاصة أن مؤسسة العمل الحديثة هي شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي الذي تنصهر فيه العناصر الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتقنية والنفسية في وحدة واحدة[1]. ويساهم علم الاجتماع في دراسة موضوع العمل مستفيدا في ذلك من إسهامات مختلف المنظورات.

كما تطور علم الاجتماع العمل ارتبط بإشكال العمل،فالصناعة كانت مصدر هذا التطور،فالعمل المتسلسل(تايلور) العمل المجزأ en miettes (فريدمان) شكلت الأسس الأولى لسوسيولوجيا العمل.

فكانت أول الدراسات و الأبحاث السوسيولوجية للمجتمعات الأجيرة salariale،لكن التطور الكبير لقطاع الخدمات مقارنة بالعمل الصناعي،أنتج نقلة نوعية في مجال التحليل التقليدي،مما جعل شكل و مضمون العمل يتغيران،و أصبحت المسالة الاجتماعية الرئيسية تتمثل في توزيع هذه الهيبة(العمل) التي أصبحت قليلة.و الحصول على منصب عمل أصبح من الانجازات،والمقاربات السوسيولوجية بدورها أصبحت مرتبطة بهده المسائل،و لهذا يصبح من الضروري تقييم قدرة علم الاجتماع العمل على تحليل هده المتغيرات في علاقاتها مع علوم أخرى تدرس العمل من منطلقات أخرى.

أنتجت الثورات الصناعية المتلاحقة تغيرات جوهرية في علاقات العمل،فالثورة الصناعية الأولى خلال القرن 19 أنتجت نظام أو علاقة الإجارة، علاقة تميزت بضعف و تقص في أجور العمال و أفراد عائلاتهم،أما ثورة القرن العشرين و بداية ظهور العمل المتسلسل ،فأحدثت تغيرا في علاقة العمل نفسه،حيث بدأت مرحلة تطور جديدة في المجال الاقتصادي كما في المجال الاجتماعي،فإشكالية منصب عمل أصبحت صعبة و هاجسا بالنسبة للمجتمع.فمند نهاية الحرب العالمية الثانية،فان تضاعف الإنتاجية تحقق على أساس متكامل و متبادل:على العمل الإنساني و تطور على التقنية.

الانهيار المتسارع لفرص العمل الإنساني بداية من السبعينيات،ارتبط بظاهرتين متكاملتين،الأولى التطور المتزايد لإنتاجية الآلات،والثانية للمنافسة التي نشأت بين

[1] محمد الجوهري،" مقدمة في علم الاجتماع الصناعي"، ط 2 ، دار الكتاب و التوزيع ،القاهرة ، 1979، ص141.

العمال،فالأنماط الاقتصادية لم تتوقف عن تحجيم قسط العمل الإنساني و تحويل جزء من هذا العمل نحو دول" ذات أجور متدنية".فإشكال توظيف اليد العاملة تنوعت على جميع المستويات،وطنيا،دوليا،مؤسساتيا...و العلاقة بين تزايد الإنتاجية و العمل لإنساني أصبحت اكتر tenue بدرجة إن الرهان الأساسي لعلاقات العمل حاليا تجاوز الأجر و القدرة الشرائية ليصل إلى توزيع الشغل المتوفر، و بالتالي أصبحنا نشهد إعادة حقيقية لمفهوم العمل و الشغل؛ فحجم العمل، طبيعة الوظائف، تنظيم العمل...ومن خلالها إعادة واسعة في بناء العلاقات الاجتماعية.فدراسة و تحليل الظواهر الناتجة عن العمل لا يمكن إن تتحدد وفق علاقة الفرد بمنصب عمله،بل بتوزيع الشغل في المجتمع بكامله.

كما لا بد من الإشارة إلى أن التحولات المجتمعية التي شهدنها مختلف المراحل التاريخية،أفرزت مفهوما جديدا للفرد العامل حيث أكد الدراسات باختلاف توجهاتها الفكرية و مطلقاتها النظرية الدور المركزي الذي يلعبه العامل كانسان بالدرجة الأولى في العملية الإنتاجية،و لم يحدث هدا إلا من خلال التطور في مفهوم العمل كظاهرة اجتماعية و إنسانية خاصة في المجتمعات الرأسمالية،التي شهدت ثورة صناعية رافقها تطور في أساليب و طرق العمل و الذي انعكس على وضعية و مكانة الفرد العامل داخل المؤسسات[1]، فتغيرات ظروف العمل أنتجت حاليا ما يسمى بالنموذج الجديد للإنتاج[2].

الدراسات السوسيولوجية الحالية حول العمل تخلص إلى أن هدا الأخير لم يعد قيمة أو محددا vecteur لهوياتنا الاجتماعية كما كان علية في السابق،فالباحثون يعتبرون أن قضية نهاية أو زوال العمل sortie de travail ممكنة وسهلة دلك أن العمل ليس ثابتا invariant انتروبولوجيا حسب D meda.

➢ العمل منتجا للرابط الاجتماعي

إذن يمكننا أن نلاحظ كيف أن قيمة العمل قد تحولت عن وضعها الأول بزاوية 180°، فمن عمل ترتبط قيمته بالضعف والبؤس والشقاء، إلى عمل تمثل قيمته المحرك الأساسي للحياة الاجتماعية، لدرجة أن البطالين أصبحوا يعانون من أزمة عدم فائدتهم الاجتماعية. فأن

[1] Philippe bernoux,"sociologie du changement",nouvelle edition ,p342
[2] Dominique meda,"le travail" ,puf,p 30

يكون المرء عاملاً أصبح اليوم يعني المشاركة في تجديد العالم من خلال الإنتاج والاستهلاك "فالاستهلاك يفرض نسقا من العلاقات بين الفئات الاجتماعية، بحيث تصبح الأشياء المملوكة مؤشرا على المكانة الاجتماعية [...] ندرك إذا أن قيمته – الاستهلاك – أصبحت كبيرة: فالأفراد لا يعبرون من خلاله على مظهرهم فحسب بل على هويتهم، فهم يظهرون من خلال ما يستهلكون مكانتهم في النسيج الاجتماعي".

فعن طريق العمل أصبح بإمكان الفرد أن يبني لنفسه وجوداً خاصا يعترف به الآخر، وهذا ما نسميه اليوم بالهوية، وهذا هو الشيء نفسه في نظرنا الذي عبّر عنه ابن خلدون قائلا "قد ذكرنا في الكتاب أن النفس الناطقة للإنسان إنما توجد فيه بالقوة وأن خروجها من القوة إلى الفعل إنما هو بتجدد العلوم والإدراكات عن المحسوسات أولاً ثم ما يكتسب بعدها بالقوة النظرية إلى أن يصير إدراكاً بالفعل وعقلاً محضاً تكون ذاتا روحانية ويستكمل حينئذ وجودها فوجب لذلك أن يكون كل نوع من العلم والنظر يفيدها عقلا فريدا – فالنفس الناطقة الموجودة أصلاً في الإنسان تتدعم بفضل الإدراكات والمحسوسات والمعارف الجديدة وتمثل الصنائع أو المهن أحد مصادرها – والصنائع أبدا يحصل عنها وعن ملكتها قانون علمي مستفاد من تلك الملكة فلهذا كانت الحنكة في التجربة تفيد عقلا والحضارة الكاملة تفيد عقلا لأنها مجتمعة من صنائع في شأن تدبير المنزل ومعاشرة أبناء لجنس وتحصيل الآداب في مخالطتهم بأمور الدين واعتبار آدابها وشرائطها وهذه كلها قوانين تنتظم علوماً فيحصل منها زيادة عقل...". فإذا كانت الهوية مشكلة من مجموعة من القيم والمعايير فإن المهن، ومن خلال التجربة الطويلة، تساهم بقسط كبير في تنمية قدرة الفرد على القيام بالمسئوليات المنزلية (التدبير) والتفاعل مع الناس (المعاشرة) وتعلم تقنيات وأفكار جديدة (تحصيل آداب)، كل هذه الأمور تتأسس في شكل نسق من القيم والمعايير (تنتظم علوما)، التي تصبح في نهاية المطاف أساس الهوية (فيحصل منها زيادة عقل)، التي تحقق للفرد الاعتراف بضرورته الاجتماعية.

وعلى هذا الأساس كان التعريف بالأشخاص يستمد من النسب ومن المهنة أيضا، فيقال فلان ابن فلان ويقال أيضا والحداد والنجار... وحتى التعريف بالأحياء كان يستمد من المذاهب ومن الطوائف، ومن المهن أيضا، فيقال حارة اليهود كما يقال حي العطارين...

فالهوية كانت دائمة الارتباط بالعمل، حتى وإن غفلت عنها الدراسات والبحوث، على الأقل في العالم الإسلامي، إلى غاية العصر الحديث.

بالإضافة إلى هذا يسمح العمل بتوفير المال اللازم للعيش وبتحقيق الاعتراف بالضرورة الاجتماعية للفرد ومن ثم الاعتراف بقدراته. فالعمل يبني للفرد مركزاً اجتماعيا أي "إنه ما يعطي للفرد الإحساس بعزته الخاصة ويدفع الآخرين إلى احترام هذه العزة".

فالعمل كما يقول BAREL "عامل كبير للاندماج"، إنه يربط بين جميع أشكال الانتماء إلى المجتمع؛ بتعبير آخر إنه يمر عبر كل علاقات الأفراد في المجتمع، سواءً كانت هذه العلاقات تتحقق عبر العائلة أو الحي أو القرية أو الأمة أو الثقافة، أو أي تجمع آخر مهما كان، فالعمل اليوم يوجد في مختلف طبقات التنظيم الاجتماعي: "نحن ننتمي، شئنا أم أبينا، إلى مجتمعات منظمة حول إنتاج السلع والخدمات، مع كل المخلفات التي يمكن أن تنصب على نمط عيشنا، وعلى تراتب القيم والمراكز الاجتماعية، وحتى على العلاقات بين الأفراد داخل الزوج أو بين الآباء والأبناء".

العمل هو قبل كل شيء هوية، أي هوية الفرد كانسان ينتمي إلى جماعة، إلى ثقافة والى حضارة، فبالعمل يترجم ويحقق الإنسان إنسانيته التي تميزه عن باقي المخلوقات، وبالعمل يسجل حضوره الزمني والمكاني والفكري في هذا الوجود، *فحسب VINCENT Gaulejac:" مشكلة البطالة ليست في انك لا تملك* منصبا أساسا، وإنما ماذا تفعل في هذه الحياة".[1]

وعليه فإنه بالعمل يحقق الإنسان ذاته ويجعل لوجوده الإنساني معنى، أو بعبارة أخرى فإن العمل هو المصدر الرئيسي للإشباع المادي والاجتماعي والنفسي للفرد.

ففي المجتمعات الصناعية فان إشكال الاندماج وعلى اختلافها تقوم على النشاط المهني الذي يضمن للإفراد حماية مادية و مالية و علاقات اجتماعية وتنظيم للوقت و للفضاء و أخيرا تحقيق للذات-الهوية في العمل حسب المنظور الدوركايمي.

فالعمل يحدد أنماط الحياة كما أنه أساس البنيات الاجتماعية التي توفر الحماية للفرد وتجعله أكثر قدرة على الانسجام مع أبناء المجتمع ومع متطلبات الانتماء الاجتماعي، وهذا يعني في نهاية المطاف أن الممتلكات الاجتماعية تنتج مباشرة عن العمل: فهي تأخذ مكانها

[1] Vincent de gaulejac,"le travail les raisons de la colere", seuil, p65

في الأشكال المنظمة للعمل، إضافة إلى كل هذا وباعتباره الشكل الأساسي والمهم لنشاط الأفراد، ينظم العمل مختلف مراحل الوجود وينسق مختلف مسارات التاريخ الفردي: فالتوظيف الأول يعبر عن شكل رمزي من الدخول في حياة الكبار، في حين تبدأ الشيخوخة من توقيف النشاط المهني أي التقاعد.

نلاحظ إذا كيف أن وجود الأفراد يرتبط بشكل قوي بالعمل، فإذا كان شخص ما موجود اجتماعيا، فلأنه يمارس نشاطا منتجا داخل مجموعة تعترف بأن هذا النشاط خاص به وأنه عامل إنتاجي. وإذا أردنا استعارة عبارات GAULIER، فالعمل هو "المكان المفضل للاعتراف الاجتماعي". فهو يسمح لكل واحد بأخذ مكانه على المسرح الاجتماعي ومن ثم الانخراط في سيرورة جماعية. فهو يعطي الشرعية للمركز الاجتماعي للفرد ويجعله يعيش كمُنتمٍ لجماعة، بدونها، لا يمكن لوجوده أن يأخذ معنىً إلا بالنسبة له، وهذا لأن الفرد يولد ويتحول داخل الجماعة.

إذا نستطيع القول أنه في العصر الحديث أصبح للعمل معنى القصر الداخلي والخارجي: الداخلي لأنه صادر عن الإيمان به كواجب، وخارجي لأن العامل يتنازل عن حريته مقابل المال أو الأجر، وبهذا أخذ العمل بعضاً من معنى النبل. ومن ثمة يمكننا فهم العمل من خلال أربعة أفكار أساسية:

- العمل جهد موجه نحو هدف محدد، فعمل الإنسان واعٍ ومخطط له مسبقاً وبهذا يتميز عن نشاط باقي الكائنات، بما في ذلك أكثرها تنظيماً كالنحل، وأكثرها مهارة كالعنكبوت، وبهذا يتحرر النشاط الإنساني من الغريزة ويصبح قادراً على التطور شكلاً ومضموناً،ويمكن أن نسمي هذا المعنى بالمعنى الإنساني للعمل.
- العمل إرغام داخلي، وهذا يدل على أن اندفاع الإنسان نحو العمل يتم بحرية، بناءً على القيم التي يؤمن بها المجتمع، فالعمل في العصر الحالي ومهما اختلفت الحضارات والثقافات والديانات، أصبح يحتل المرتبة الأولى على هرم القيم الاجتماعية. وبذلك نستطيع القول أن العمل اليوم هو الدعامة الأساسية لباقي القيم الاجتماعي. ويمكن أن نسمي هذا المعنى بالمعنى الأخلاقي للعمل.

- العمل إرغام خارجي، أي ما يمكن أن يقترح عليه كتعويض عن جهده ووقته وحريته، ويتمثل ذلك في العقد الفعلي أو الأخلاقي الذي يربط صاحب العمل والعامل، والذي يرغم العامل على القيام بنشاط ما وفق معايير محددة مسبقاً، مقابل التعويض المادي عن هذا الجهد. ويمكن أن نسمي هذا المعنى بالمعنى الاجتماعي للعمل.
- العمل يقابله أجر، أي أن العامل يقوم بنشاط ما مقابل التنازل عن جريته، وهذا ما يخرج الأنشطة التطوعية عن مجال العمل. فالنشاط المهني يشترط وجود تعويض عن ما يبذله الإنسان من جهد مادي وعقلي، أي أن تنشأ علاقة اقتصادية تبادلية، بحيث يوجد من جهة الحرية والجهد ومن جهة ثانية الأجر. ويمكن أن نسمي هذا المعنى بالمعنى الاقتصادي للعمل.

وبالنظر إلى كل ما سبق يمكننا أن نعرف العمل على أنه: نشاط إنساني واجتماعي واقتصادي واعٍ وهادف، يتم على أساس عقد معلن بين عامل وصاحب عمل، بحيث يحصل العامل على أجر مقابل ما يبذله من جهد.

كما أن الحصول على عمل يعني تحقيق مجموعة من الحاجات: أجرة، تكوين، حماية اجتماعية، مكانة داخل منظمة، علاقات، و الكثير من العناصر الضرورية للعيش في المجتمعات الراهنة.في هدا السياق يشير R castel إلى الدعائم supports - المادية و القانونية- الضرورية للحصول على حياة اجتماعية محترمة.[1]

العمل لا يمثل فقط مصلحة باعتباره يوفر مالا،و انما يجلب اشياء اخرى:مكانة،علاقات اجتماعية،قدرات،الاعتراف،و الكثير من الرأسمال capitaux التي تؤسس الوجود الاجتماعي:

- ✓ **رأسمال اقتصادي:** يشمل المداخيل بمختلق اشكالها،الاجرة هي عنصر مهم في عقد العمل،حيث يبيع الأجير قوة عمله مقابل جزاء.
- ✓ **رأسمال اجتماعي:** يتحدد حسب طبيعة المنصب.

➢ العمل من علاقة إلى عقد

[1]Vincent de gaulejc ;"travail ,les raisons de la colere",seuil,2003,p 29 .

لا يعتبر العمل أساس نشوء المجتمع البشري فقط، بل هو أساس أيضا في تطور هذا المجتمع من خلال الميل إلى التجمع والحياة الاجتماعية القائمة على علاقات التبادل بين الأفراد، وبعبارة أخرى أن تطور القوى المنتجة يدفع إلى حدوث سلسلة من التغيرات في طبيعة العمل وأشكاله وتنظيمه والعلاقات التي تنشأ من خلال ذلك بين الأفراد وبين وسائل الإنتاج وتوزيع الثروات وتبادلها.

لقد مر العمل بمراحل متعددة تبعا للتطورات المتتالية في قوى الإنتاج، فقد تطورت أساليب الإنتاج الزراعي في المجتمعات القديمة وظهور بعض الصناعات اليدوية، ثم جاءت مرحلة سيطرة رأي المال التجاري على عمليات التبادل التجاري في الأسواق لتتحول الرأس مال صناعي واعتماد العمل المأجور في ورشات العمل الرأسمالية، وبدأت تنخفض تكاليف الإنتاج تدريجيا إثر استخدام أكبر عدد ممكن من العمال، وزيادة المتوفر من وسائل الإنتاج بحسب طبيعة الإنتاج، ما زاد التوجه إلى الورشات الأكثر اتساعا والتي تختلف عن سابقتها باستخدام عدد أكبر من العمال واستخدام أساليب تقنية أكثر تطورا.

ومن هنا بدأ التوجه نحو الاستخدام الآلي (الانتقال إلى استخدام الآلات والوسائل الإنتاجية المتطورة).وفي هذه المرحلة بدأت ظاهرة استغلال اليد العاملة كعامل أساسي في عملية التراكم الرأسمالي نظرا لتوفر الأيدي العاملة الرخيصة، واستخدام الآلة فقط عندما تصبح قيمتها دون قيمة العمل المستبدلة، أي الاستغناء عن استخدام العديد من المعدات والمكائن والآلات المخترعة في ذلك الوقت، وهكذا برز المجتمع الصناعي المعتمد على الاستغلال وزيادة المتراكم من الرأسمال واتساع الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

وعلى الرغم من سيطرة الرأسمال على العمل وفرض شروط قاسية عليه في الحقبة المتقدمة إلا أن لمجتمع الحديث نظم هذه العلاقة بوضع الشروط والأحكام التي تحدد الحقوق والواجبات لعنصر العمل إزاء عوامل الإنتاج الأخرى وخاصة رأس المال، فظهرت التنظيمات النقابية وقوانين العمل والضمان الاجتماعي والاتجاه نحو المعالجة

الجذرية لتنظيم العلاقة بين العمل ورأس المال، وخاصة في ظل الأنظمة الاشتراكية التي كانت تعتمد أساسا على مبدأ الملكية العامة لوسائل الإنتاج[1] .

وتتأتى أهمية العمل في كونه يلعب أدوارا مختلفة في الحياة الاقتصادية، سواء في مجال الإنتاج أو كمصدر للدخل، أو كونه موردا بشريا، إلى جانب مساهمته في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية [2] .

لقد اهتمت دول العالم رغم الاختلاف في توجهاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالظروف البيئية للعمل لمالها من أثر فعال على معنويات ودافعية الأفراد العاملين، إضافة إلى أنها تشكل الأساس لتقوية العلاقات داخل المشاريع الصناعية باتجاه تحقيق الأهداف.

وعليه أدركت هذه الدول أهمية العلاقة بين إنتاجية الفرد وبين ظروف العمل، وقد جاء هذا الإدراك نتيجة لما تعكسه الحوادث المهنية من آثار اقتصادية ومادية وبدنية.

وعلى أساس ذلك، أصبح تحسين الظروف البيئية يشكل ضرورة اجتماعية وإنسانية واقتصادية، تنعكس إيجابا على الظروف الداخلية للعمل من خلال تقديم أفضل الخدمات بأنواعها المختلف، وبجودة عالية.

فالاهتمام بالأفراد العاملين كونهم يشكلون عنصرا رئيسا وهاما من عناصر الإنتاج في المؤسسات، يؤدي بشكل مباشر إلى زيادة كفاءتهم وفعاليتهم، وهذا يعني زيادة رغبتهم وقدرتهم على الأداء، فالإدارة الكفأة لا تتحدد فقط بمدى قدرتها في السيطرة على أداء المؤسسة بشكل عام فحسب، بل قدرتها في السيطرة على أداء العاملين فيها، فالرغبة في العمل دليل على الرضا والإنتاج اللذان يشكلان أحد العوامل المؤثرة على مستوى كفاءة الأداء.

واعتمادا على ذلك يمكن القول أن تحسين الظروف البيئية للعمل بالشكل الذي يتلاءم وعمل الأفراد، مع استخدام نظام مناسب للحوافز فضلا عن إيجاد صيغ للعلاقات تقوم على أساس صحيحة بين الأفراد العاملين أنفسهم من جهة، وبينهم وبين الإدارة من جهة ثانية تعد من المسائل المهمة في رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات.

[1] محمد طاقة، حسين عجلان حسن،مرجع سبق ذكره،ص 26-28.

[2] مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره،ص 17 .

لقد أثبتت الدراسات أن قدرة الإنسان الهائلة على التكيف تزداد إنتاجية بشكل كبير جدا في ظل الظروف الجيدة لبيئة العمل عما هي عليه في الظروف غير المناسبة.

وبما أن المهارات البشرية باختلاف أنواعها ومستوياتها تلعب دورا حيويا في مجال العمل فعلى إدارات الأفراد السعي لتوفير المهارات المطلوبة وتنميتها كما ونوعا وبما يتلاءم ومتطلبات الأداء.

ومما سبق يمكن تقسيم الظروف البيئية التي تؤثر على عنصر العمل إلى قسمين أساسيين هما: الظروف الخارجية (التركيبة السكانية، الثقافة، العادات والتقاليد، الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تطلعات الأفراد نحو استهلاك أنواع جديدة من السلع، تطور الصناعة وارتفاع المستوى المعيشي للأفراد)، أما الظروف الداخلية (كفاءة المؤسسة ومدى ملائمتها لطبيعة النشاط الإنتاج، وقدرة المؤسسة على الاستغلال الأفضل للآلات ومدى كفاءة المكائن والمعدات في العمليات الإنتاجية، وتحليل طرق وأداء العمل من خلال دراسة الوقت والحركة وصولا إلى استخدام الأسلوب العلمي في تخطيط سير العمليات الإنتاجية وتحسين طرق أدائها تحسين الظروف الداخلية للعمل من إضاءة ورطوبة، ودراجات الحرارة بالشكل الذي يلائم الأفراد العاملين وتهيئة الخبرات والمهارات التي تتطلبها العملية الإنتاجية- تنمية الرغبة في العمل لدى الأفراد من خلال تحريك الدوافع لديهم بإتباع أسلوب الحوافز الاقتصادية وغير الاقتصادية[1] .

من خلال ما سبق ذكره يتضح جليا أن مفهوم العمل والحياة المهنية كظاهرة اجتماعية قد احتل مكانا بارزا في التفسير السوسيولوجي لمعنى العمل والمفاهيم المرتبطة به، فعلماء اجتماع العمل ينظرون إلى العمل والمهنة في ارتباطها بالبناء الاجتماعي، ولقد استمد علماء الاجتماع منظورهم هذا من المنظور الكلاسيكي "لاميل دوركايم" في تفسيره لظاهرة تقسيم العمل الاجتماعي، إلا أنهم أضافوا لهذا العلم خصائص الحياة الواقعية لمهن مختلفة في البناء الاجتماعي المعاصر للمجتمعات الغربية، ويرجع ذلك إلى أن هذا العلم قد نما على وجه الخصوص في الولايات المتحدة الأمريكية، بدءا من جهود مدرسة شيكاغو وحتى العصر الراهن، وكان من الطبيعي أن يتأثر هذا التراث النظري باتجاه المدرسة الأمريكية التي استمدت أصول نظرياتها الاجتماعية من المدرسة الأوروبية الكلاسيكية في فرنسا وألمانيا

[1] جلال محمد النعيمي،مرجع سبق ذكره ،ص 20-22.

وأضفت عليها خصائص الحياة العلمية التي تعكس إيديولوجية الفكر الأمريكي في تفضيل العمل المنتج على التنظير العلمي[1] .

لذلك فإن الاهتمام بالتنظير العلمي لظواهر اجتماع العمل لم يحتل المكانة التي تمكن العلم من التوصل إلى قضايا عامة في مجال دراسته، وتساهم في تسليط الضوء على النظرية السوسيولوجية في التراث العلمي الأكاديمي وتمهد للتوصل إلى بناء نظرية في علم اجتماع العمل.

[1] كمال عبد الحميد الزيات، مرجع سبق ذكره،ص 161-162 .

خـــاتـــمة

الواضح من خلال هده الإطلالة التاريخية لتطور مفهوم العمل عبر المحطات التاريخية الهامة و عبر مختلف المجتمعات،أن علم الاجتماع العمل قد اشتغل و لفترات زمنية مختلفة علـى كـل مـا يحـدث داخـل فضـاء المؤسسـة:تنظـيم العمـل،حوافز العمل،العلاقـات الاجتماعية،السلطات،أشكال انجاز العمل،أشكال تكيف العمال،النزاعات العمالية...و غيرها من المواضيع.

لكن ما يمكن التوقف عنده خلال هذه المرحلة هو أن الباحثين في هدا الحقل المعرفي بقوا مسجونين داخل جدران المؤسسة، و عدم الأخذ بعين الاعتبار لما يحدث خارج حدودها .

إذا وجد العمل كممارسة إنسانية اجتماعية منذ غابر العصور، فالأمر ليس كذلك بالنسبة لطبيعته "العلمية" كاختصاص أنيطت به صراحة مهمة ترشيد (عقلنة) النشاطات الإنتاجية، ورغم حدوث محاولات ظرفية وسطحية لتنظيمه فيما مضى فإن تنظيم العمل، لم يبرز كما هو عليه الآن، إلا مع تطور الرأسمالية في القرن التاسع عشر.

والميزة الأساسية التي تستحق الإشارة هي البراغماتية التي ميّزت دائما ميلاد التنظير السوسيولوجي للعمل، فقد كان الاهتمام المتواصل يتمثل في تحقيق عدد معين من الأهداف العملية الممحورة حول الرفع المستمر للإنتاجية في إطار محدد، وهو إطار النظام الرأسمالي. فلم يكن هناك أي اعتبار آخر غير هذا الاعتبار في كافة المحاولات التي تمّت بصدد تنظيم العمل.أما الميزة الثانية فتتمثل في خصوصية هدا الحقل المعرفي،فمند بدايته كان فكرا سوسيولوجيا نقديا متأثرا بدرجة كبيرة بالماركسية.

أخيرا يبقى العمل قاسما مشتركا و أساس كل حياة اجتماعية،فالإنسان بطبعه اجتماعي منشغلا أساسا بالعمل رغم اختلاف المناطق و المراحل و المجتمعات التي يعيش فيها و رغم كذلك التطور العلمي و التكنولوجي.

الفصل الثاني

تمهيد

نحاول في هدا الفصل تتبع أبعاد المسألة الاجتماعية في التراث الفكري السياسي والاقتصادي عامة، والسوسيولوجي على وجه الخصوص. وقبل مناقشة المفهوم ومحاولة وضع حدود له وصياغة مفهوم إجرائي، وحرصا على تفادي الوقوع في الاندماجية العقيمة التي قد تضيع فيها الأبعاد الجوهرية والمشكلة الأصلية للبحث وجب التذكير بالمقتضيات المنهجية التي أملاها المفهوم ذاته، والواقع مجال الدراسة، وجملة من الاحترازات المنهجية التي تقيدت بها الدراسة الراهنة.

➢ المسألة الاجتماعية:إشكالية المفهوم

يعد مفهوم المسألة الاجتماعية واحد من المفهومات القديمة التي عاودت الظهور، إذ تطلعنا المصادر التاريخية والتراث السوسيولوجي، أنه استعمل لأول مرة في نهاية القرن 19عشر، ليختفي كمفهوم من الخطاب السوسيولوجي والسياسي، بعدما حققت المجتمعات الاندماجية والاستقرار الاجتماعي للأفراد، سيما بعد الدولة الرازقة "دولة عناية الحق الإلهي" L'Etat providence وما رافقها من رفاه اجتماعي وتجسيد مزدوج للمواطنة السياسية والاجتماعية، في خضم ما يعرف في أدبيات السياسة بإقامة توازن بين الحقوق والواجبات، إلا أن ما تحقق في العديد من المجتمعات أصبح بداء من النهاية السبعينيات من القرن العشرين يتلاشى، معلنا تارة عن أزمات اجتماعية متعددة الأبعاد والجوانب، سميت بـ "المسألة الاجتماعية الجديدة"، بالنظر لما حملته من أحداث وتمظهرات طالت مختلف البنيات الاجتماعية-السياسية ولم تسلم منها البنيات الثقافية والاقتصادية، بعبارة أشمل باتت تؤكد ما اصطلح عليه بـ "المجتمعات المتأزمة"[1].

إن مفهوم المسألة الاجتماعية، على غرار العديد من المفهومات كالمجتمع المدني والعولمة أصبح مفهوم للحظة التاريخية التي تحمل دلالات تستشف كأحداث وتدحض

[1] النوي الجمعي ،" المسألة الاجتماعية في برامج الاحزاب السياسية في الجزائر "،دراسة سوسيو سياسية ،رسالة دكتوراه 2010 جامعة قسنطينة .

المعتقدات السياسية ونظريات الاقتصاد السياسي الليبرالي والاشتراكي على حد السواء ليصبح مفهوم المسألة الاجتماعية مفهوما ملازما للأزمة المجتمعية.

هنالك مفاهيم كثيرة تمت الإشارة إليها، صعبة التحديد نظرا لمرونتها وتعدد مؤشراتها، كمفهوم الهوية، الطبقة الاجتماعية...لذا لا نكاد معرفة حدودها إلا في ضوء تتبع تطورها ومختلف التمظهرات التي استبغت بها.

فالمسألة الاجتماعية، هي ذات بعدين أساسيين الأول كمي ويتجلى في مؤشرات ومتغيرات قابلة للقياس، كعدد الفقراء وقياس الفقر ودرجاته وتحديد جيوبه، أو أزمة السكن والإسكان، البطالة وقدرات استيعاب العمالة من قبل سوق التشغيل، ودرجات التكفل الصحي وطبيعة الأمراض، أما في مجال التعليم فهناك مؤشرات للتسرب المدرسي وعدد الممتهنين، وعدد الذين يلتحقون بالجامعات والتكوين المتخصص مقارنة بالتدفقات البشرية التي تعرفها النظم التعليمية.

أما البعد الكيفي، يتجلى في تلك الصور التي يحملها المخيال الجمعي حول مسألة الانتماء للمجتمع الاندماجية الاجتماعية والسياسية، التي بها مؤسسات الدولة الرسمية ومؤسسات الحماية الاجتماعية المختلفة. و هذا البعد هو الذي يمثل احد أهم اهتمامات الدراسة الحالية.

إن التراث السوسيولوجي، التاريخي والاقتصادي، استنادا للبحث في أسباب اشتدادها، وسبل معالجتها جعلت منها إلى جانب كونها "أحداث" وواقع نتلمسها في الحياة اليومية، فهي كذلك بالنظر لما تمدنا به الشواهد التاريخية، سيما عبر مسار محاولات احتوائها والحد من تهديداتها للرابط الاجتماعي، تصبح المسألة الاجتماعية على حد تعبير جاك كوماي « Jaques comaille » ليست موضوعا قائما بذاته، بل موضوع يبنى سياسيا واجتماعيا كظاهرة فعلا، تشكلت بفعل الأحداث، لكن من أحداث لا تكتشف إلا من خلال ردود الأفعال والعواطف التي تتولد عنها وحيالها".[1]

ضمن هذا المنظور، يصبح المفهوم حينما يبنى علميا، نجده يحمل أبعاد تخرج عن مجال النزعة الاختزالية التي يسعى كل علم الإنفراد بها والتي تتستر عن حقائق موضوعية

[1] Jacques comaille, Op, cit, P78.

لا تحتاج للبرهنة، تسمح بالتخلص من الرؤية "العلمجتماعوية"[1] سمحت للباحث الإستفادة من إسهامات كل العلوم الإجتماعية بما فيها علم السياسة والتاريخ، الإقتصاد وبالتالي التخلص من الإنتقاد القاضي بوصفها علوم لا تتعدى حدود النقد ولا تتمكن من التحليل الأخير، من بناء نظريات وتصورات فكرية يمكن إمبريقيا الإستعانة بها لإحتواء آثار الأزمة الإجتماعية ومحاربة مخلفات المسألة الإجتماعية.

فالمفهوم تتغير مدلولاته نظرا لإفرازات الواقع، تلك المسائل يصعب التستر عنها ، لذا مثلا في الجزائر وليس ببعيد، ظل الخطاب الرسمي والغير الرسمي يتحاشى الإقرار بالعديد من مكونات المسألة الإجتماعية بعبارة أخرى لا يتم توصيفها كما هي في الواقع، بل يلجأ إلى مفاهيم تضليلية، فالفقر والفقراء عوضوا لمدة عشريتين كاملتين بالإحتياج الإجتماعي والمحتاجين، حينما كانت الدولة تراهن على حضورها المطلق أو تحت ما يعرف بـ "الكثير من الدولة" أو "الكل دولة"، لكن بعد الأزمة الإقتصادية والإصلاحات الإقتصادية التي أملتها سياسات إعادة الهيكلة المملاة من قبل المؤسسات المالية العالمية، والتي أكدت انسحاب الدولة، برز مفهوم الفقراء، والمساكين في وسائل الإعلام ولدى الطبقة السياسية سواء أكانت في السلطة أو خارجها.[2]

فالمسالة الاجتماعية في الفكر الأوروبي الحديث و المعاصر هي،بصورة رئيسية حسب"محمد عابد الجابري"مسالة الفقر و الغنى،مسالة استغلال الطبقات المالكة لرؤوس الاموال و أدوات الإنتاج للطبقات التي لا تملك إلا عرق جبينها.[3] إنها مسالة الفوارق الاجتماعية الناتجة عن الملكية الخاصة لوسائل الانتاج.

[1] العلم جتماعوية sociologisme هي نزعة علمية يعتقد من خلالها بعض المفكرين أن علم الإجتماع قادر لوحده تفسير الظواهر الإجتماعية ودراستها دون الإستعانة بتخصصات علمية أخرى.

[2] Musette saib, « les effets du PAS sur le marché du travail en Algérie » cahiers du CREAD, n46-47, 4ème trimestre 1999, Alger, PP161-167.

[3] محمد عابد الجابري:وجهة نظر،نحو اعادة بناءقضايا الفكر العربي المعاصر،مركز دراسات الوحدة العلربية،ص141

➢ المسألة الإجتماعية و المشكلات الاجتماعية

المسألة الإجتماعية ليست فحسب تلك المشكلات الإجتماعية التي يستشفها المواطن من خلال معاناته اليومية التي تتجلى في فقدانه للعمل، والفقر الذي يعرفه، وحاجته للمسكن..، والتي تسعى السلطة الحاكمة التقليل من تأثيرها باستحضار مؤشرات جزئية، بل المسألة الإجتماعية تطرح مشكلة التهديدات الدائمة التي تضرب عمق الرابط الإجتماعي، وبالتحديد في غياب ملامح واضحة لعلاقة السياسي بالمجتمع وفق ما تقتضيه مشروطيات تاريخية موضوعية، كالتعاقد و"المؤسسة" لتكفل بالحاجات الاجتماعية بأبعادها المختلفة.

في مقال مشهور، بعنوان المشكلات الإجتماعية تصرفات جماعية، أوضح "هاربرت بلومر"، أن (المشكلات الإجتماعية) لا توجد كمجموعة لشروط إجتماعية موضوعية، بل هي بالأساس نتاج صيرورة فهم جماعي.[1]

في حالة إسقاط هذا المفهوم على مفهوم المسألة الاجتماعية، يصبح مفهوم للسياق التاريخي والإجتماعي للمجتمع، وكذا مفهوم يخضع للرؤية التي يشكلها كل باحث للمشكلات الاجتماعية. وفي هذا الصدد نقف على جملة من التوصيفات والمفهومات يستعملها الباحثون والتي في ضوئها يمكن الوقوف على حدة المشكلة الإجتماعية، فقد برزت في الأدبيات السوسيولوجية المشكلة الإجتماعية البنائية وفي مواطن أخرى تنعت بالإختلالات الوظيفية.

إن مثل هذه التوصيفات تعتبر أن المشكلة الاجتماعية هي نتيجة سوء وظيفة المؤسسات وبالتالي إن إصلاح مواطن الخلل ستساعد على تجاوز هذه المشكلات الاجتماعية، التي لم تصل بعد إلى تهديد الاستقرار الاجتماعي وهي لا تعيق اندماجية الأفراد في المجتمع مع مختلف نظمه المختلفة سياسية إجتماعية أو ثقافية كانت.

بيد أن مفهوم المشكلة الاجتماعية هو محتوى في مفهوم المسألة الاجتماعية التي عرفها "Robert Castel" بأنها تعبير عن الخوف من تفكك المجتمع جراء الفوضى الاجتماعية التي أدت إلى اتساع عدد المحتاجين والفقراء، وتدهور وضع الطبقة العاملة.[2]

[1] Blumer herbert, les problèmes sociaux comme comportements collectifs, politix. Volume 17-no/67 2004, P187.
[2] Robert dastel, op. cit, P142.

وعليه من خلال هذا التعريف تتخذ المسألة الاجتماعية بعدا سوسيولوجيا يرتبط بالأساس بالعمل، أي لإمكانية الحصول عليه من عدمها وما يوفره من مستوى معيشي واندماجية اجتماعية .

ومن هذا المنطلق أيضا، يرى جاك كوماي أن المسألة الاجتماعية هي أعمق من ذلك "إذ هي مبناة في عقولنا وهي تتجاوز البطالة، وتدني المستوى المعيشي، بل تكمن في تفكك الرابط الإجتماعي وانتشار الفردانية السلبية التي تقضي على أحد أهم مقومات استقرار المجتمعات والتي تتجلى في تقسخ التضامن الإجتماعي".[1]

وفي سياق آخر، عرفها بوصفها مسألة ثقافية، إن الفقر وانعدام السكن والبطالة تطرح بدورها مشكلة الاندماجية الاجتماعية، وتؤدي إلى كون فقدان المواطنة الاجتماعية تؤدي إلى فقدان معنى المواطنة السياسية.[2]

مما سبق، يتضح أنها تتخذ أبعاد عديدة، ويمكن الاستدلال بمؤشرات كمية، وأخرى كيفية لإبراز حدتها، كما أنه لا يمكن إسقاط المفهومات المستقاة حولها، على جميع المجتمعات كونها لا تعيش نفس "التاريخية"، فالمسألة الاجتماعية في أوروبا تطرح تحديات جديدة وهو أدى بالكثير من المفكرين توصيفها "بالمسألة الاجتماعية الجديدة"، في حين في المجتمعات المتخلفة فمظاهرها كلاسيكية، وتمتاز بالاختفاء ومعاودة الظهور لجملة من الأسباب كاستمرار اقتصاد الريع، وتفشي الفساد و اللاستقرار ، وغياب تنشيئة تحمل الأفراد مسؤوليات تجسيد التضامن الإجتماعي وسياسية تكفلها دولة القانون.

➢ المسالة الاجتماعية و المسالة السوسيولوجية

المسألة الإجتماعية تحمل دوما بعدا تاريخيا، تضمنته المداخل الكلاسيكية، سواء المدخل الماركسي في نقده للنظام الرأسمالي وتناقضاته الإجتماعية وما ترتب عنها من فقر وحرمان واستغلال للطبقة الشغيلة والصراع الطبقي، ويعد هذا المدخل في ضوء أدواته النظرية والمنهجية التي طرحها كمفهوم "الطبقة الإجتماعية" و"التشكيلة الإجتماعية" البناء الفوقي، من أهم المداخل التي ساعدت الدراسة الراهنة من تتبع البعد التاريخي للمسألة الإجتماعية.

[1] Jaques comaille, op. cit, P 36.
[2] Ibid, P 39.

في حين المدخل الوضعي، استنادا لجهازه المفاهيمي ومختلف نظرياته، البنائية والوظيفية تناولت علاقة الإقتصاد بما هو إجتماعي، حيث ركزت على السبل والآليات الإقتصادية والسياسية التي اختارتها مختلف المجتمعات كاقتصاد السوق، وحرية المبادرة لكن نظرا لمحدودية السوق في التكفل لوحده كآلية لتنظيم العلاقات الإجتماعية والإقتصادية للحد من التدهور الاجتماعي.

برزت نظريات الدولة التي تناولت بالبحث وظائفها وأدوارها، ومختلف مؤسساتها الرامية للتوفيق بين الاقتصاد، باعتباره يوفر الخيرات ورؤوس الأموال والمجال الإجتماعي الذي تجلى في مختلف المشكلات الاجتماعية من فقر وبطالة التي شكلت تهديدا للنظام الرأسمالي وبالتالي وجب التكفل بها.

وفي هذا السياق، اعتبرت المسألة الإجتماعية مسألة سياسية، أدت إلى بروز الدولة الإجتماعية التي تعد امتدادا للنظرية الدوركيمية، أين يعتبر أصحابها أن مفهوم الدولة الإجتماعية هو أشمل من مفهوم دولة عناية الحق الإلهي، طالما أن إدماج الفرد في الجماعة يشكل الدور الأول والأساسي لها، كما تشكل إستجابة لجملة من القضايا التي طرحت في المجتمع الصناعي، كمعنى "الحماية الإجتماعية" والقنوات التي يتبعها الفرد للحصول على حاجاته الملحة، السكن والصحة التعليم والعمل وإنشاء وتفعيل المؤسسات التي تضمن ذلك وتتكفل بالحد من المخاطر الإجتماعية.

مما سبق، يتجلى أنه مهما كانت درجة تقدم المجتمعات، فإن النظريات المختلفة حول مهام الدولة، أكدت مسألة أساسية، تكمن أهميتها في كونها تمكن من إدراك أدوارها تاريخيا في التكفل بالمسألة الإجتماعية، سيما وأن مشروع بنائها استمر في التكيف وفق التغيرات الإجتماعية والتطورات الإقتصادية للمجتمعات وكذا بالنسبة لعلاقة الإقتصاد بما هو إجتماعي ودور السياسي في مفصلة هذه العلاقة.

وعليه يصبح من الممكن جدا في ضوء تتبع المهام الأساسية للدولة التي تضطلع بها والصعوبات التي تعترضها في تنظيم الحياة الإجتماعية تبرز أيضا أدوار مختلف الفاعلين الإجتماعيين والسياسيين من أحزاب ونقابات ومؤسسات المجتمع المدني.

ولما كانت المسألة الإجتماعية في التراث السوسيولوجي هي نتاج الإختلالات الحاصلة في وظائف مختلف الفاعلين، الدولة والقطاع الخاص و المجتمع المدني في دوره التعبوي والوسائطي بين الدولة ومختلف الفئات التي تنخرط فيها أو تتعاطف معها في تنظيم العملية الإقتصادية وتحقيق العدالة التوزيعية للثروات بين مختلف الطبقات الإجتماعية. ارتأت الدراسة تناول نظرية الإختيار العقلاني التي تناولت العملية السياسية عموما كعملية إقتصادية مستعملة مفاهيم النظرية الإقتصادية وحاولت إسقاطها على الممارسة السياسية، بغرض الإجابة على إشكالية تتقاطع مع الدراسة الراهنة، والمتمثلة في أن كل العلاقات داخل المجتمع تحكمها العقلانية كوسيلة وغاية في آن واحد.

انطلاقا من المقارنة بين الفوائد والتكاليف، هل العمال في تعاطيهم مع المؤسسات التي ينتمون إليها تربطهم بها نفس العقلانية؟ بمعنى أنهم ينتمون لصالحها ويتبنون برامجها وطروحاتها وفقا لمصالحهم؟ وهل المؤسسات الخاصة في فلسفتها تتبنى انشغالات العمال وتتكفل بطرح مشاكلهم؟.

➢ المسألة الاجتماعية منتوج الثورة الصناعية

تاريخيا ظهر مفهوم المسألة الإجتماعية مع الثورة الصناعية ومخلفاتها الإجتماعية التي اهتزت لها بنيات المجتمع التقليدي، ورغم ما أثارته من نقاشات أكاديمية حول تشخيصها وسبل معالجتها، معتبرة أنها أزمة مجتمعية عاشتها جل المجتمعات التي عرفت الثورة الصناعية، وحتى تلك التي لم تعرفها بعد والتي فضلت نظريات الإقتصاد السياسي تسميتها بمجتمعات "الأطراف".[1]

نشأ الفكر الاقتصادي المتعلق بالتنمية في كنف المراحل المتقدمة للرأسمالية الصناعية، التي أوجدت فوراق كبيرة بين القطاعات الأولية، الزراعية والاستخراجية والحرفية المعتمدة على المهارات الفردية، وبين القطاعات الصناعية التي تصدرت فيها الصناعات التحويلية عملية التقدم، واختلفت فيها الأدوار بين الموارد المادية والبشرية. فبعد أن كانت الموارد الأساسية هي موارد طبيعية، تاركة للإنسان بناء خبرات ذاتية للتعامل معها مهتديا

[1] أنظر كتابات سمير أمين، حول نظرية المركز والأطراف، والتطور اللامتكافئ التي كانت حاضرة في جل مؤلفاته والدراسات التي أشرف عليها:

Samir Amine, la nation arab, nationalisme et luttes de classes, édition de minuit, 1976,, P118-119.

بملاحظاته عن خصائص تلك الموارد، وأعمال فكره في كيفية تعظيم الفائدة منها لتصبح قادرة على إشباع حاجاته الأساسية والإبداع في الفنون التي توفر إمكانات الاستمتاع، أصبحت الموارد الأساسية هي ما يستحدثه الإنسان من آلات تسيرها طاقة يستمدها من مصادر خارجة عن جهده العضلي المستعين بمعدات بسيطة، وتتصف بطول أعمارها، بحيث يتصاعد حجمها بتراكمها عبر الزمن، وتحدد له طبيعة العمل الذي يؤديه لكي ينشئ بها منتجات أكثر تعقيدا وأعلى قدرة على توفير حاجات جديدة وإيجاد وسائل إشباعها. واقتضى هذا تعمقا في العلوم الأساسية وتوسعا في البحوث التطبيقية، وتحول طبيعة العمل الإنساني من التعامل البدائي المباشر مع موارد معطاة، إلى طبيعة ثلاثية الأبعاد: فهناك بعد الابتكار لإيجاد ما لم يكن موجودا من الطيبات، وهناك بعد استنباط ما يلزم لإيجادها من معدات وآلات، وهناك بعد تكيف البشر للتعامل مع هذه الآلات والمعدات ومع ما توجده من منتجات. وكان لابد من اتساع الإدراك العلمي، ليصبح التعليم والمعرفة قاعدتين للتقدم بجانب كونهما أساس الارتقاء بثقافة الإنسان.

إن النظرة المادية البحتة لهذا التطور اهتمت بأثره على كل من البنيان الاقتصادي، والتنظيم الاجتماعي. فاقترنت عملية التنمية بالتصنيع، وما يعنيه من تنوع في البنيان الاقتصادي يعالج سلبيات الاقتصاد المقتصر على النشاط الأولي والتخصص في عدد قليل من المواد الخام توجه أساسا للتصدير مقابل استيراد عدد كبير من الاحتياجات من المصنوعات والخدمات المتطورة. وما زالت عملية تنويع الاقتصاد الأحادي تشغل بال عدد من الدول حتى الآن. من جهة أخرى اهتمت بعض النظريات بما يعنيه ذلك التطور من تبدل في قواعد الصراع الاجتماعي، خاصة فيما يتعلق بالشق الخاص بخضوع الأيدي العاملة لما تفرضه القوى المسيطرة على التراكم الرأسمالي. وتوسعت بعض الدول في القطاع العام ليقوم بالأمرين معا: تكوين رأس المال الذي يعجز الأفراد عن تحقيقه بالحجم والسرعة المطلوبين للدخول في أنشطة صناعية جديدة، وتوفير فرص العمل بشروط مناسبة، سواء من حيث مستوى الأجور النقدية والاستقرار في العمل، أو أداء الخدمات العامة التي تضيف إلى الأجر الحقيقي للعاملين.

➢ المسألة الاجتماعية: آليات التكفل

المسألة الاجتماعية ظاهرة تاريخية لازمت التغيرات التي طالت مختلف البنى الاجتماعية بالنسبة للمجتمعات المتقدمة، إثر التحول من نمط إنتاج لآخر، والتي تمكنت في الوقت الراهن من تجاوزها، أو على الأقل احتواء أثارها التهديدية للاستقرار وتجسيد الاندماجية الاجتماعية للأفراد. فإذا هي كذلك من حيث أسباب تواجدها، فحلولها أيضا في سياق الرؤية التاريخية الصرفة، يستشف أن معالجتها قد تمت مع التطور التاريخي السياسي والاقتصادي الذي تجلى في ذلك "الذكاء السياسي" الذي حملته آليات بناء البنى والمؤسسات الاجتماعية المختلفة، من آليات التعاقد والبحث عن بناء نموذج للدولة في أشكالها المختلفة: من الدولة المقاول إلى الدولة الاجتماعية والرازقة وحاليا إلى الدولة الضابطة، كما يتجلى الذكاء السياسي في القدرة على تكييف شكل الدولة ووظائفها مع اللحظة التاريخية ومقتضياتها.

فالمسألة الاجتماعية عولجت في خضم التكفل بالعمالة، كطبقة اجتماعية ساهمت تاريخيا في بناء الاقتصاديات وتوفير الثروات، وهو الأمر الذي دفع بالدولة إلى إيجاد التمفصلات اللازمة بين الاقتصادي والاجتماعي، الشيء الذي مكنها على مدار قرنين من الزمن تجسيد نظم للحماية الاجتماعية تضمن من جهة استمرار العمل والتكفل بمصالح العمال وعائلاتهم والسهر على استمرار الاستثمار الاقتصادي بشقيه الخاص والعام.

ضمن هذا المنظور، يعرف روبرت كاستال Robert castel المسالة الاجتماعية بأنها "تلك الحالات لتفسخ البنى الاجتماعية التي ظلت تصونها العلاقات الميكانيكية على حد التعبير الدوركيمي وزوال التنشئة الاجتماعية التي تكفلت بها البنى الاجتماعية التقليدية كالعائلة والعشيرة والقبيلة".[1]

مما سبق يتضح أن المسألة الاجتماعية تطورت تاريخيا من حيث الأشكال التي اتخذتها كما تطورت آليات التكفل بها، حيث يطلعنا التاريخ الاجتماعي والسياسي لمختلف المجتمعات الإنسانية سواء الغربية أو غيرها من المجتمعات، أن المجتمعات ما قبل الصناعية لم تعرف المسألة الاجتماعية، هذه الأخيرة التي هي تجلي لتبدل العلاقات ونمط الإنتاج، إلا أن ما

[1] Robert castel, les métamorphoses de la question sociale. Une chronique du salariat, fayard, Paris, 1995, P46.

عرفته خلال هذه الفترة التاريخية يمكن تسميته بـ "الاجتماعي بمعنى أن صور الفقر والتشرد والحرمان قد تمت معالجتها في إطار المؤسسات التقليدية القائمة آنذاك، كما تمت معالجتها دينيا وضمن العلاقات الميكانيكية التي تتحكم فيها الروابط القبلية والعائلية.

فالديانة المسيحية على غرار باقي الديانات ثمنت الفقر بوصفه مرجعية للتقرب من الله، لأنه أراد أن يكون هنالك فقراء ليختبر الأغنياء، الذين بإمكانهم الفوز بالآخرة إذا ما قدموا يد العون للفقراء، وهؤلاء إذا ما تحلو بالصبر وقبلوا وضعياتهم سيحققون خلاصهم في الآخرة".[1]

جعلت هذه الأفكار في المجتمع القروسطي، من الكنيسة أحد المؤسسات الرئيسية في التكفل بالمسألة الاجتماعية، لكن مع تطور المدن وانتشار حالات التشرد واستفحال الفقر أصبحت الكنيسة عاجزة عن مواجهتها، وبالتالي خوفا من الاستقرار بدأت السلطات العمومية التدخل متخذة جملة من الإجراءات تمثلت في:

- تصنيف وانتقاء المستفيدين من الإعانات وتنظيمها إقليميا.
- التنويع في الهيئات المتدخلة خاصة وعمومية، في مجال الحماية الاجتماعية محليا ووطنيا.
- حث الأفراد الذين لا يتمتعون بمداخيل على ضرورة العمل، وفي ذات الوقت منع الأفراد من التسول، والأغنياء من مساعدة وإعالة الأفراد القادرون عن العمل.

جاءت هذه الإجراءات للتكفل بالوضعيات الاجتماعية المتردية مع بروز الحرف وانتشار العمل المانيفكتوري، إلا أنها كما وصفها ماركس لم تقم على أساس حرية العمل بل تم استعمالها كفضاءات للعمل الإجباري. مما جعلها أي المجتمعات الإقطاعية مجتمعات للفقر والتشرد.[2]

وبالرغم من الانتقال من نمط الإنتاج الإقطاعي إلى نمط الإنتاج الرأسمالي، برز فقر جديد، حملته تناقضات صريحة، ففي الوقت الذي تزايدت فيه الثروات صاحبها الفقر والحرمان، مما جعل الكسيس دو توكوفيل Alexis de Tocqueville يصور هذه الوضعية موضحا "أنه لمن المؤسف أن نجد البؤس يصاحب بنفس الدرجات المجتمعات السائرة في

[1] Ibid, P48.
[2] Karl marx, contribution à la critique de l'économie politique (1859), éd. sociales, 1977, PP54-58.

طريق الحضارة، فإذا ما تصفحنا الإحصاءات، نلمس بأن الأمم تحتل نفس المراتب في البؤس والغنى".[1]

ويستطرد بيار روزنفلان Pierre Rosanvallon في سياق بحثه، الذي سعي لتوضيح كيف أن المسألة الاجتماعية ازدادت حدتها، بالرغم ما حققته الثورة الصناعية من زيادة في الأريحية والخيرات، إذ يرى أن "العلاقات الاستثنائية للنظام الرأسمالي أفرزت أنماط للعلاقات الإنسانية أدت إلى تفشي حالات للبؤس المادي وصيرورة تجلت في واقع غريب لدى الأفراد يلفت عن ادراكاتهم وإمكانية تفسير ما يحدث من حولهم".[2]

هذا الواقع الاجتماعي والحالات النفسية المتردية، مردها الرؤية الاقتصادية الليبرالية التي هيمنت لفترة طويلة في المجتمعات الغربية، والتي أكدت أن المسألة الاجتماعية لا يمكن معالجتها إلا خارج تدخل الدولة، بمعنى أن قوانين السوق، والمبادلات الحرة، وتحرير المبادرة الفردية هما الكفيلان بطرح ماهو اجتماعي للحد من التسييس المفرط للمسألة الاجتماعية، أي عدم السماح للدولة بالتدخل لإحداث التوازنات والتسويات بين ماهو اقتصادي واجتماعي، فاسحة المجال أمام أرباب العمل التكفل اجتماعيا بالطبقات العاملة بتحسين ظروفهم المادية من خلال حثهم على الإلتزام بواجباتهم والإذعان لشروط العمل، بتعبير آخر وحسب Serge paugam سعي أصحاب هذا الاتجاه "بناء سياسة اجتماعية بعيدا عن حضور الدولة".[3]

الإشكال الذي حاول العاملين في الحقل السوسيولوجي الإجابة عنه، هل هذا ممكنا؟ ففي مؤلفه الرهانات الجديدة للمسألة الاجتماعية يرى "جاك كوماي" Jacque comaille أنها عولجت في أوروبا وتم على الأقل احتواء الأسباب التي قد تسهم في الاستقرار الاجتماعي، وهو الطرح الذي يتقاسمه جل منظري الديمقراطية الاجتماعية والماركسيين المحدثين الذين أكدوا أن ذلك كان ممكنا إثر تدخل الدول.[4]

إلا أن الاختلاف الحاصل يبقى حول طبيعة التدخل، بمعنى هل يتم بشكل مطلق أم نسبي وهل تم تحديد مجالات التدخل؟ كلها مسائل طرحت للنقاش حول طبيعة الدولة ذاتها،

[1] Alexis de Tocqueville, de la démocratie en Amérique, Garnier, flammarion, t2, Paris, 1993, P89.
[2] Pierre rosanvallon, la nouvelle question sociale, repenser l'état-providence, le seuil, Paris, 1995, P75.
[3] Serge Paugam, l'exclusion, l'état des savoirs, la découverte, Paris, 1996, P106.
[4] Jacques Comaille, Op.cit, 56.

هل المسألة الاجتماعية تحل في ظل حضور الدولة الرازقة؟ أم أن المسألة الاجتماعية ستحل في خضم آليات السوق وقوانينه؟ الإجابة عن هذه التساؤلات تطرح مفهوم المسألة الاجتماعية بوصفها ذات أبعاد سياسية وسوسيولوجية، وهو ما تضمنته العديد من الاتجاهات التنظيرية التي سعت بحث العلاقة بين الاجتماعي والاقتصادي من جهة وبين السياسي والاجتماعي من ناحية أخرى.

➢ الدولة و المسألة الاجتماعية

مما سبق يتضح، أن المسألة الاجتماعية لازمت التفكير في دور الدولة سواء في التكفل بالعمل و بمصالح أرباب العمل، حيث تبقى الآلية الأمثل التي تساعد الدولة من إيجاد الجسور اللازمة للحفاظ على مصالح كل طبقة، وبالتالي الحفاظ على استمرار المجتمع واستقراره، كما أن الاهتمام بقضايا العمل يساعد الدولة في تجسيد وتوسيع المواطنة، وتتدعم هذه الحقيقة في كون أن الدولة الرازقة يمكن أن تنجح وتتطور عند تجسيد السلم الإجتماعي.

في ضوء ما سبق، إن النظريات السابقة تحاول تأكيد، أن الدولة هي نتاج تاريخ واحد، هو تاريخ المجتمعات الرأسمالية متجاهلة، قضية العمالة التي بقيت عبر التاريخ في هذه المجتمعات تعيش حالات للإغتراب والبؤس مما جعلها عاجزة عن تجسيد تضامن جماعي تعبوي لانتزاع حقوق إجتماعية وضمان مداخيل قارة، والقضاء على فقر العمال، التي تبقى على مستوى الخطاب الرسمي من صميم ما تروج له الدولة الرازقة التي هي بحاجة لهذه الطاقات البشرية لدعم سلطتها السياسية التي ستحقق لها أحد شروطه للإستمرار، وهي الإستقلالية عن الرأسماليين بوصفهم أصحاب نفوذ ومنافس عنيد لبيروقراطية الدولة.[1]

✓ الدولة الرازقة

ورغم ما حاولت هذه النظريات تقديمه، حول دور الدولة الرازقة في التكفل بالمسألة الاجتماعية بوصفها مسألة سياسية، تقع في تصميم الأبعاد البنائية والوظيفية لها، إلا أننا نلاحظ قصورها في تفسير أدوارها، وكذا تحديد مفهوما لها، ويظهر أيضا وكأن مفهوم

[1] Maurice Paraudi, la question sociale en France depuis 1945, Paris, édition collin, 2000, P86.

الدولة الرازقة لا يمكن أن يتناول بالدراسة والتحليل إلا في إطار "أنمذجة" المجتمعات الغربية الرأسمالية.

في حين أن التجارب العالمية للعديد من المجتمعات وفي حقب تاريخية مختلفة برزت نماذج للدولة الرازقة كتلك التي ظهرت في أوربا الشرقية، حيث مجتمعاتها لم تكن من منظور التصنيفات العديدة، لا اشتراكية ولا رأسمالية" لكن الدولة حملت صفات الدولة الرازقة.

وضمن هذا الإطار، يبدو أن الدولة الرازقة تحكمها جملة من الشروط وجب توفرها لكي يمكن نعتها كذلك، وهنا يجب الإشارة أنه لا يوجد تعريف جامع ومانع لمفهوم الدولة الرازقة إلا إذا تم وضع تصورات مشابهة لتفسير الواقع السياسي الاجتماعي.[1]

ففي دوائر الفكر السوسيولوجي يرتبط مفهوم الدولة الرازقة في كونها تهدف لتحقيق حد أدنى من الرفاه لمواطنيها، ودون اعتبارات سياسية نجد بعض الدراسات تنعتها بالدولة الرازقة نظرا للمصاريف الاجتماعية أو الأموال المخصصة لمنظومات الحماية الاجتماعية،[2] إلا أن مثل هذه الاعتبارات تتغير حسب درجة التعبئة العمالية والنقابية وكذا قوة الأحزاب وبالخصوص اليسارية منها التي تسيطر على البرلمانات.[3]

والحقيقة، أن الدولة الرازقة لا يمكن تصنيفها، إلا بالعودة لحجم المصاريف الإجتماعية، وكل الدراسات تقر بهذا الشرط وأهميته. فبروزها أيضا يرتبط في درجة تنظيمها المؤسساتي، وقوة تدخلها والسياقات التاريخية التي يكون حضورها أقوى، ففي دراسة بيار روزنفلان Pierre rosanvallon حول إعادة التفكير في الدولة الرازقة أمدنا بحقائق تاريخية تؤكد أولا تغير نمطها وكذا مجال تدخلها من مجتمع لآخر حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع، وثانيا إن معيار الدولة الرازقة لا يمكن ربطه إلا بالمصاريف الاجتماعية، لأنها لم تتطور إلا بعد الستينات والسبعينات من القرن الماضي.

مستشهدا بذلك ببريطانيا أثناء حكم "مارغريت تاتشر"، حيث ارتفعت التكاليف الاجتماعية بغرض مواجهة البطالة التي شكلت أرقاما قياسية في حين سجل تراجع المصاريف في مجالات أخرى اجتماعية، كالصحة والتعليم، وكأن الهدف هو بلوغ التكفل

[1] Ali kazancigil, l'état au pluriel, perspectives de sociologie historique, economica, Paris, 1985.
[2] Pierre Rosanvallon,la crise de l'etat providence,ed,du Seuil,1981,p.178.
[3] Ibid, P 103.

بالمسألة من خلال العمل للجميع، أما المثال الثاني فقد ساقه على نموذج آخر للدولة الرازقة وهي النمسا، حيث لوحظ أن جل المصاريف الاجتماعية توجه صوب التكفل بالموظفين والذي هو في الواقع ليس تطويرا للمواطنة الاجتماعية وقد يفهم على أنه يهدف إلى تنمية سلطة الدولة لتكون دولة "تسلطية"، لكن مكن هذا الإجراء من تعبئة الموظفين سياسيا للانسجام مع الدولة وبرامجها الاجتماعية والاقتصادية للحفاظ على وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الدائمة للمجتمع.[1]

بناءا على هذا الطرح ، يمكن القول أن الدولة الرازقة قد تمتاز بخاصية الثبات النسبي لوظائفها، أي أنها لا تتملص من بعض الوظائف الاجتماعية مهما كانت المبررات والأسباب وأحيانا تتكيف من خلال إعادة النظر في دور مؤسساتها.

ففي الحالة الأولى الدولة تتدخل أكثر وتضطلع بمهام إضافية في حالة إختلالات هيكلية يعرفها السوق الاقتصادي وتتدخل حينما يسجل عجز الأسرة في أداء وظائفها، وهنا يصبح مجال تدخلها موجها لعينات من الفئات الإجتماعية قصديا، أما في الحالة الثانية فنجد الدولة تتكفل بكل المجتمع محاولة بذلك، تأكيد اهتمامها بالرفاه الإجتماعي.[2]

وبناءا على كل ما تقدم ، يتبين أن الدولة الرازقة لا تتخذ شكلا نهائيا ولا نمط في التسيير والتكفل بالمسألة الإجتماعية بصفة مماثلة في كل المجتمعات وعبر مختلف المراحل، بل هي دوما في حالة بحث مستمر على أسس للتسيير مما جعلها ترادف مفهوم التفكير السياسي الدائم في تجسيد النموذج الراقي للمواطنة الإجتماعية، لذا فإن وظائفها ما انفكت تتزايد مسجلة حضور قوي، تارة قانوني وهو ما يعبر عنه بالحضور المؤسسي، وتارة بالحضور الميداني وهو ما يعرف بالدولة المقاول حينما تشتد الأزمات الاقتصادية، ودولة إجتماعية عند ارتفاع نسب البطالة وتدهور القدرة الشرائية، وانتشار عدد "اللامنتمين" على حد تعبير R castel أي الذين يفلتون لمؤسسات الدولة أو يبقون على هامش الإطار التنظيمي لمؤسسات الدولة.[3]

يرى " علي القادري" أن دولة الرازقة أو ما يعرف دولة الرفاية هي نتاج التاريخ أولا ، وصانعته ثانيا ، ولكي يكون هناك دولة الرفاهية لابد من أن تكون " دولة أمة " كشكل خاص

[1] Pierre rosanvallon, op. cit, PP 97-98.
[2] Serge paugam, la société française et ses pauvres, puf, Paris, 1993, P44.
[3] Robert castel, op.cit, P 176.

من التنظيم الاجتماعي المتشابك مع نهوض مرحلة تاريخية محددة جدا من مراحل الرأسمالية [1] .

ورغم الثراء النظري للتحليلات السابقة، فهي مشتقة في معظمها من تجربة الدولة الليبرالية المتقدمة من ناحية، كما أنها وهو الأهم في السياق الحالي، مازالت أسيرة القضايا النظرية ذات النزعة التجريدية الشمولية البعيدة عن التأسيس للعلاقة بين التنظير والبرهنة الإمبريقية، بتعبير آخر إننا إزاء هذه المحاولات مضطرين مقارنتها ببعض التحليلات الحديثة التي أملتها رهانات المسألة الإجتماعية الجديدة من جهة وكذا تتبع تطور أشكال الدولة الحديثة التي أملتها سياقات محلية لكل مجتمع وتأثيرات البعد العالمي الإقتصادي.

من هذا الطرح، الدراسات الحديثة في تناولها للمسألة الإجتماعية تركز على مدى مقدرة الدولة في التكفل بها، بوصفها وسيط من خلال مختلف مؤسساتها بين المجتمع وحاجاته المتنامية والمتغيرة وكيفية الحفاظ على الدينامية الإقتصادية.

ولقد ظلت الطروحات النظرية لمقولات الدولة، تطرح تساؤلات هامة لم تنل الحظ الكاف من تتبع الوقائع الاجتماعية التاريخية والمعاصرة، من هذه التساؤلات كيف يتم تحديد "الاجتماعي" في علاقته مع الدولة؟ متى تصبح المسألة الاجتماعية تحد بالنسبة لمؤسسات الدولة؟ لماذا يبحث المجتمع ومختلف قواه عن ضرورة تفعيل مؤسسات الدولة وبسط سلطتها للتكفل بما هو اجتماعي؟.

في ضوء هذه التساؤلات التي يثيرها تناول "الدولة" كتنظيم اجتماعي سمحت بتطوير جهاز مفاهيمي لدى الماركسيين كقضايا الثورة والصراع والاغتراب، ولدى العلماء الموسوعيين من أمثال ماكس فيبر و دوركايم وتطوريهما لمفهوم الدولة كنسق شامل يتضمن أنساقا فرعية للسلطة، الاندماجية الاجتماعية وصناعة الأهداف والقرارات والتكيف والتوافق والإبداع.

1) محددات الارتباط

في إطار الإجابة على هذه الإشكاليات تأتي إسهامات الدراسات الحديثة التي تناولت أزمة الدولة الرازقة في مواجهة التكفل بالمسألة الاجتماعية التي قدمها جملة من الباحثين المحدثين

[1] علي القادري ، دولة الرفاهية الاجتماعية ، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات الوحدة العربية ، ص 15 .

من علماء الاجتماع أمثال "روبرت كاستال" و"جاك كوماي" و"بيار روزنفلان" وغيرهم من الباحثين.

والتي تؤكد على أن التكفل بها تاريخيا، تم بعد تجسد المجال الاجتماعي كفضاء مستقل عن الاقتصاد، فالدولة تدخلت أولا لمساعدة العاجزين في الحصول على عمل وكذا إعالة المعوقين والمسنين والمرضى، بمعنى أن المسألة الاجتماعية تم التفكير فيها واقترحت حلول لها، انطلاقا من توفر العمل والقدرة عليه والتي انتهت بتحديد العلاقة بين الاقتصاد والجانب الاجتماعي، حيث تم سن السياسات الاجتماعية الإجبارية انطلاقا من فكرة، أن الدولة تسهر على مصلحة الجميع وهي أرقى أشكال تجسيد صفات المجتمع المتضامن.[1]

وهي ذاتها الأفكار التي جسدت، في أعمال الفيلسوف الألماني "هابرماس" Jurgen Habermass حول تطويره لمفهوم الفضاء العام، والشرعية السياسية للدولة حيث التجانس الاجتماعي والرابط الاجتماعي لا يمكن تجسيدها إذ بقيت فئات عريضة من المجتمع خارج حماية المجتمع، أين الدولة عبر مؤسساتها تضطلع بتجسيد أشكال عديدة لهذه الحماية، التي تستلزم مسبقا الاقتناع في تحقيق الرغبة في العيش كمجتمع، من خلال تنمية قدرة الأفراد للاهتمام بما هو عام، كالأمن والسلم، التوزيع العادل للثروات، بمعنى يصبح ماهو اجتماعي أولى مقارنة بالاهتمام بما هو اقتصادي، وبالتالي الكف عن الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي حينما يتحقق سيتم التكفل ضمنيا بما هو اجتماعي بمعنى آخر إنها مرحلة نهاية التفكير العقيم القائل بأن الاقتصاد ينتج الثروات في حين الجانب الاجتماعي ماهو إلا مجال لابتلاع وتبديد هذه الخيرات.[2]

لكن هذا الشكل من التفكير على حد هابر ماس وحتى يتم إحداث قطيعة معه، يجب القيام أولا بجرد ماهو أهم بالنسبة لكل مجتمع، علما بأن الحفاظ على الرابط الاجتماعي يمر عبر الهياكل و الفضاءات التي أطلق عليها هابرماس اسم "الفضاء العام" الذي لن يكون حسبه الآليات السياسية الكفيلة بتنظيم الرابط الاجتماعي.

فطروحات هابرماس ماهي في الواقع إلى تطوير لأفكار هيغل Hegel السياسية الذي كتب قائلا في عام 1820 بأن "الرابط الاجتماعي لن يجسد فحسب داخل العملية الاقتصادية

[1] Jacques comaille, Op, cit, P45.
[2] Jurgen habarmas, raison et légitimité, problèmes de légitimation dans le capitalisme avancé, édition Payot, 1978, P89-92.

وبواسطتها، بل يتحقق داخل المجتمع السياسي، لذا وجب البحث عن تجسيده حتى يمكن المجتمع والفرد من تحقيق مكانته لأن المجتمع لا يعاد إنتاجه بل يمكن تجسيده بفعل الدولة ومؤسساتها المختلفة".[1]

مما سبق، إن الدولة تظهر في مختلف النظريات والخطاب السياسي التقليدي تارة كمعوق أمام التطور الاقتصادي والأداء الفعال والناجع للسوق، وأحيانا كجهاز تسيطر عليه الطبقات المهيمنة من خلال الطابع البيروقراطي الذي تصنعه لتقوم بعد ذلك بترويض المجتمع المدني والمجتمع السياسي عموما.

الدولة عبر التاريخ لم تكن على الإطلاق نموذجا ناجحا، بل هي نموذج يتم البحث عنه على الدوام، الشيء الذي يجعل منها مشروع دائم يستلزم التفكير فيها إنطلاقا من أفكار توفيقية تمليها حاجة المجتمعات لاستمراره، ودون ذلك سيصبح مشروع بناء الدولة مشروع للصراع يؤدي إلى استمرار "أزمة الدولة"، وفي هذا الصدد إن أفكار "هيجل" و"هابرماس" و"ارندات" التي تلتقي مجتمعة مفندة الرؤية الجازمة بأن دور الدولة يتمثل أساسا في السماح للاقتصاد بإنتاج الثروات والتي دون ضمانها لا يمكن تجسيد التناغم والتلاحم الاجتماعيين، فتاريخيا هي فكرة بعيدة عن الموضوعية لكون التكفل بما هو اجتماعي واعتباره أولوية سيضمن استقرار المجتمع الذي سيكفل خلق فضاء استثنائي سياسي، تجسد في ضوئه الديمقراطية المحلية، المشاركة، و فضاءات جديدة للوساطة بين أفراد المجتمع.[2]

ولما كانت هذه الأفكار صعبة التجسيد عمليا، تعرف الدولة الحديثة أزمة الشرعية على حد تعبير هابرماس، الذي يرى بأنه من الخطأ الاعتقاد بأن الدولة ستتكفل بالمسألة الاجتماعية، لأنها لم تعد ضمن أولوياتها طالما أنهما يكمن في تفادي الأزمات، بمعنى دورها اتخذ شكل البحث عن تسويات بين الاقتصادي والاجتماعي.[3]

ويضيف موضحا بأن الأزمات نوعان: الأولى وتتجلى في أزمة تجسيد الاندماجية الاجتماعية لفئات واسعة من المجتمع التي تبقى خارج الاستفادة من خيرات المجتمع، في حين الأزمة الثانية وهي أزمة الاندماج في النظام السياسي. هذا الأخير الذي يبقى كمركز

[1] Ibid, P123.
[2] Ibid, P125.
[3] Ibid, P125-126.

إحداث التوازنات، لكونه يحتل مكانة مهيمنة في كل المجتمعات مقارنة بالنظم السوسيو-ثقافية والأنظمة الاقتصادية .

حسب هابر ماس، كيف أن النظام الاجتماعي التقليدي يتلاشي لتحل الدولة محله، فاسحة المجال لوظائف مركزية جديدة تشكل القوة، أحد أدواتها الأساسية في تجسيد التوازنات بين المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي.

بالإضافة إلى هذا التطور في الوظائف، يخضع العلاقات الإجتماعية عموما والعلاقات الإنتاجية على وجه الخصوص للمنطق السياسي، بعبارة أخرى تصبح العلاقات الإقتصادية تتحدد وفق منطق العنف المشروع الممارس من قبل الدولة، ويرى في ذات السياق أن مشروعية عنف الدولة وهيمنتها يتأتى ويتدعم في خضم إحلال الولاء للدولة مقابل التخلي عن الولاءات التقليدية للأسرة والقرية والقرابة.[1]

وبناءا على هذا التحليل للدور الجديد للدولة في مواجهة رهانات المسألة الاجتماعية، يبدوا تدخل الدولة أكثر من ضرورة في تحسين وخلق ظروف الاستغلال لرأس المال الفائض أو المتراكم، وهنا الدولة تتدخل لحل مشكلة الفائض الذي لم يحل المسألة الإجتماعية، ومن ثمة فإن فكرة الوفرة الإقتصادية كفيلة بإيجاد التوازنات بين حاجة السوق والتكفل بما هو إجتماعي، تعد رؤية خاطئة، بدليل أن الدولة من خلال حضورها حلت محل ميكانزمات السوق، للقضاء على الأزمات الإجتماعية وتعمل الدولة في هذا الصدد على أداء الوظائف التالية:

- تدعيم المنافسة الوطنية.
- توجيه رأس المال الفائض نحو قطاعات ظلت مهمشة.
- تحسين البنى التحتية المادية (الإتصال، النقل، النظام التعليمي، الصحة، مراكز الترفيه، السكن ...).
- تطوير العلوم، الاستثمار في البحث العلمي أو ما يعرف بالبنى اللامادية .
- الزيادة من أداء قوى الإنتاج الذي يمثلها العمل الإنساني (التكوين العام، التكوين المهني، برامج التعليم والتدريب المهني).

[1] Ibid, P128.

- تقبل الآثار الإجتماعية والمادية المترتبة عن الأزمات الإقتصادية الإنتاجية: الإعانات للبطالين، التكفل بالحماية الإجتماعية، الكوارث الطبيعية والإيكولوجية.[1]

هذه الوظائف التي صاغها هابرماس، تندرج ضمن وظائف الدولة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة أو ما يعبر عنها بما بعد الرأسمالية، حيث أصبحت الأزمة الإجتماعية أزمة سوء توزيع للفائض ولتراكم رأس المال، كما أنها تؤكد على عكس النظريات السابقة حول الدولة، أن المسألة الإجتماعية يمكن أن يتم إحتوائها في خضم إحداث توازنات بين السوق والطلب الإجتماعي.

إذن التكفل بالمسالة الإجتماعية لا يمكن تجسيده، إلا في ضوء استعادة الدولة لمشروعيتها إزاء الطبقات المعدمة في المجتمع، مما يؤكد بأن المسألة الإجتماعية تتغير أساليب التكفل بها وتتحدد الآليات وفق طبيعة الدولة والشكل الذي تتخذه، وبالتالي تفند فكرة إن الوفرة الإقتصادية حتما ستؤدي إلى ردم الفوارق الإجتماعية والحد من وقعها وتأثيرها على الإندماجية الإجتماعية للأفراد .

مدام أن الدولة لم تحل أزمة مشروعيتها والتي تتجلى في العديد من المظاهر، كغياب الديمقراطية الفعلية، التي يفترض أن تطرح التناقضات بين الإقتصاد والملكية، وآليات استعمال الفائض المحقق الذي يبقى من احتكار الرأسماليين.

سياسيا هذه الوضعية أدت إلى تقلص دور الديمقراطية الرسمية حيث أصبحت القرارات تتم بصفة مستقلة عن المواطن الذي يفترض أنه في مجتمع سياسي في الأصل لتجعل منه مواطنا مسالم بفعل الإغتراب وعوامل الإستلاب الممارسة في حقه، لأن الرأي العام المهيكل أصبح غير "مسيس" dépolitisé مما أفرز نتيجتين:

أ) الأولى : تتجلى في الحرمان المدني وفي غياب التعبير السياسي وكذا مشاركة المواطن في الشأن العام، وهي عوامل أدت إلى إحداث أزمة في الدافعية une crise de motivation حيث أصبح الفرد يبحث عن الإعانات والتعويضات بدل الحقوق 'الحماية الاجتماعية، والتأمين..) .

ب) الثانية : تبرز في الشكل الذي اتخذته المسالة الاجتماعية حيث في الفترة السابقة، كانت تعالج في ضوء الصراع الطبقي ونضال العمالة، تغيرت أساليب معالجتها، إذ

[1] Ibid, P136.

أصبحت محل معالجات بالتسويات والتفاوض، ويرى هابرماس أن نظام الأجور "السياسية" المحصل عليها جراء المفاوضات والتعاقد، قد أدت إلى خلق نوع من التسوية بين النظام الرأسمالي والعمال ونقاباتهم وذلك بفعل تدخل الدولة، وأسعار السلع والخدمات تحدد انطلاقا من معدلات الدخل المتوسط للإجراء.[1]

وعلى الرغم من أن هذه الإجراءات كانت تهدف للتخفيف من حدة المسألة الإجتماعية، إلا أنها لم تتمكن من ردم أثارها التي لا تزال قائمة منذ القرن 19 عشر والتقدم الحاصل يكمن فقط في الحفاظ على استقرار النظام السياسي والإقتصادي.

ويبدوا أن الدولة في ضوء تدخلها في مجالات عديدة، سيما ما تعلق بالجانب الإجتماعي، أفضى إلى منحها نوع من الشرعية، على اعتبار أن الإدارة تتدخل أين يعجز الإقتصاد في الحفاظ على التوازنات الضامنة للإستقرار الإجتماعي والسياسي.[2]

وفي هذا الصدد، يتحول الصراع الطبقي الكلاسيكي إلى صراعات ترتبط بتوزيع الثروات، وجراء تدخل الادارة لتسيير هذه الصراعات تجعل من الهيكلة العامة للطبقات الإجتماعية تتعرض "للتسيس" وهو ما يلاحظ فعلا خلال المطالب النقابية العمالية، حيث رغم سعيها الإبتعاد عن تسييس مطالبها إلا أنها في نهاية المطاف تجد نفسها مجبرة على اقتحام الحقل السياسي.[3]

فالدولة نظرا للإختلالات الوظيفية المستمرة بين العملية الإقتصادية والمسألة الإجتماعية التي لا تعرف حلولا جذرية، تجعلها تتخذ البعد السياسي وذلك جراء التخطيط السياسي للدولة وأحيانا مناوراتها، ويشير "هابرماس" Habermas في ذات السياق، أن الدولة حينما تعجز عن إحتواء الأزمات تصبح تعرف أزمة شرعية، التي حسبه مردها غياب العقلانية، لأن الدولة من خلال مختلف مؤسساتها تسعى لإحتواء المسألة الإجتماعية والحفاظ على الإستقرار الإجتماعي، دون التمكن من الحد من التطور اللامتكافئ للأجور ودون معالجة حقيقة وجذرية للصراعات حول الأجور في القطاعات التابعة لها، كما تشهد تضخم مستمر في توزيع المداخيل على حساب العمال غير المنضمين في نقابات مهنية وبعض الجماعات

[1] Ibid, P154.
[2] آلان تورين، ماهي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة حسن قبيسي، الساقي، لبنان، ط1، 1995، ص76-77.
[3] Jurgen habarmas, raison et légitimité, problèmes de légitimation dans le capitalisme avancé, Op. Cit, P142.

الهامشية، هذا إلى جانب أن إستمرار الأزمات المالية يترتب عنها تقلص النقابات في المجالات الاجتماعية كالصحة والتعليم، السكن، الشيء الذي يجعل من المسألة الإجتماعية أزمة سياسية بإمتياز .

2) فك الارتباط

بعدما انهارت التجارب الاشتراكية و تراجعت النماذج البديلة للتنمية، وانفردت الجهات والمؤسسات الحاملة للواء الليبرالية الجديدة بالساحة. وهكذا عاد البعد الاقتصادي للهيمنة على الساحة الفكرية والممارسات العملية. من جهة أخرى ناضل البعد الاجتماعي لكي يفسح مجالا للإنسان ولو لعلاج ما لحق به من أضرار النظرة الاقتصادية. ويؤدي عجز المقاربات التي تفصل الجانب الاجتماعي عن الاقتصادي وتحميله معالجة ما يفضي إليه هذا الأخير من سلبيات إلى الحاجة لمقاربة مجتمعية متكاملة. ومن ثم يطرح منظورا للتنمية يرد للإنسان اعتباره ويضع قضية التشغيل في موقعها الصحيح.

أدى تغلب المنهج الليبرالي إلى رفع راية الإصلاح الاقتصادي، بدعوى أن التدخل الكثيف للدولة في شؤون هي من صميم عمل السوق أفضى إلى سلبيات يجب أن يزيلها التخلي عن هذا التدخل لصالح تغليب قوى السوق. ورغم أن المديونية التي عانت منها الدول النامية في الثمانينيات ترتبت أساسا على ما تعرضت له الدول المتقدمة من مشاكل في السبعينيات، فقد استند الإصلاح إلى ضرورة تصويب السياسات الماكر واقتصادية لتفادي الأزمات المالية والاقتصادية وما صحبها من تفاقم في المديونية.. ويفترض هذا التوافق أن مجرد تصويب السياسات الكلية وتحرير التجارة يطلق التنمية، لذا يدعو إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام من الاستثمار والنشاط الإنتاجي إلى الخدمات الأساسية والاجتماعية.

ورغم تطبيق دول أمريكا اللاتينية لهذا التوافق بحذافيره فقد عجزت عن تحقيق نمو مرموق، بل تعرضت الأرجنتين لأزمة طاحنة في 1999-2002، سبقتها أزمة مالية عنيفة أصابت دول جنوب شرق آسيا في 1997. فأضيفت في نهاية التسعينيات عشرة عناصر أخرى تتناول مقومات الأداء في مختلف مؤسسات الاقتصاد، شملت: حكومة الشركات – محاربة الفساد – مرونة أسواق العمل – استهداف تخفيض الفقر – توفير شبكة ضمان اجتماعي – تنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية – تطبيق قواعد ونظم معايير التمويل –نظم

الصرف الأجنبي – استقلالية البنوك المركزية – استهداف التضخم. وأصبح يطلق على هذا النموذج **"توافق آراء واشنطون الموسع"**. ويلاحظ أن هذه النقاط تضمنت التأكيد على مرونة أسواق العمل، مما أكد تغليب عملية التوازن الاقتصادي على صيانة حقوق العاملين وفقا للمنحى الليبرالي. وظهر هذا جليا فيما يسمى "برامج الإصلاح الاقتصادي" المكونة من شقين:

- الأول تحقيق استقرار اقتصادي أو "تثبيت" stabilisation يطالب فيه صندوق النقد الدولي بتحقيق توازن في الموازنة العامة بغض النظر عن احتياجات المجتمع، وذلك بالامتناع عن توجيه موارد عامة للاستثمار في مشروعات اقتصادية، أو لدعم أسعار السلع والخدمات الأساسية، وضغط الإنفاق الجاري في حدود موارد ضريبية حقيقية، حتى ولو انكمشت هذه الموارد بسبب انخفاض الإيرادات في ظل تشديد منظمة التجارة العالمية على تحرير التجارة، ومنح امتيازات ضريبية لتشجيع الاستثمار الخاص.
- أما الشق الثاني الذي يتولاه البنك الدولي تحت عنوان "التكيف الهيكلي" structurel ajustement، أو بالأحرى إعادة الهيكلة فينصب على تحرير قطاع الأعمال من خلال إنهاء دور القطاع العام ونقله إلى القطاع الخاص الذي أوكلت إليه مهمة قيادة التنمية. وترتب على خصخصة ما هو قائم من مؤسسات عمومية، استبعاد ما يطلق عليه "العمالة الزائدة" وإجبار المتقدمين في العمر (والخبرة) على طلب التقاعد المبكر، وقيام الجهاز الإرادي بالتخلي عن سياسة الالتزام بتشغيل الخريجين من معاهد التعليم، فدفع العمال تكلفة فاتورة الإصلاح المزعوم مضاعفة. وأدى هذا إلى الدعوة إلى "إصلاح اقتصادي بوجه إنساني"، والمطالبة بتقليل أثر مساوئه الاجتماعية.

إثار برنامج التعديل الهيكليPAS كانت كارثية و كشفت ضعف الهياكل العمومية في مجال الحماية الاجتماعية و الشغل،فهذه السياسات الهيكلية انتهت الى تصنيفات جديدة للدول الفقيرة و الغير قادرة على الاندماج في الديناميكية التجارية العالمية.[1]

[1] Jean Copans ,sociologie du developpement,2ed,Armand Colin,p38.

مما دفع هذا مجموعة من الاقتصاديين من دول متقدمة ونامية إلى طرح بديل في 2004 هو "توافق آراء برشلونة" الذي وضع أجندة إصلاح جديدة تركز على النمو والتنمية، لا تمثل نموذجا وحيدا للتنمية، بل تعترف بالاختلافات بين أوضاع الدول النامية. وتضم العناصر التالية:

1. التوازن بين السوق والدولة والاهتمام بتحسين البيئة المؤسسية وسيادة القانون وحماية الملكية.
2. انتهاج سياسات مالية ونقدية واستدانة حريصة، لا تلتزم بتوازن مستمر في الموازنة العامة بل بإتباع سياسة مصححة للدورة، مع اعتبار الإنفاق على البنية الأساسية الإنتاجية والبحث والتطوير بمثابة شراء لأصول لا مجرد إنفاق جار.
3. مراعاة الظروف الخاصة لكل دولة نامية، ومطالبة المؤسسات الدولية بدعم اختياراتها.
4. تخلي الدول المتقدمة عن تعنتها في مفاوضات التجارة متعددة الأطراف والعمل على إنجاح جولة الدوحة على نحو يتيح للدول النامية إتباع إستراتيجياتها التنموية الخاصة.
5. إصلاح الترتيبات المالية الدولية التي تحول دون تدفق رأس المال الأجنبي للدول الفقيرة وتحد من وصول المعونات الرسمية لمستويات مناسبة، وتوفير أسواق وأدوات مالية تتفادى الاختلافات في حسابات رأس المال التي تصيب دولا تتبع سياسات سليمة وتسمح بالمشاطرة الكفأة للمخاطر بين الدول المتقدمة والنامية.
6. ومقابل إصرار المؤسسات المالية الدولية وحكومات مجموعة السبعة على وجوب تشجيع انتقالية رؤوس الأموال، فإن متطلبات العدالة الكفأة تقتضي السماح بقدر أكبر من الهجرة الدولية وإدماج المهاجرين في سوق الوظائف والحد من استغلالهم.
7. معالجة تدهور البيئة بما فيه مشاكل الدفيئة بسياسات للتنمية المستدامة وطنيا وعالميا، وهذه مسئولية الدول المتقدمة والنامية.

فالعولمة ليست في ذاتها شكلا طارئا من أشكال التطور البشري، وإنما هي امتداد بالمعنى التاريخي والسياسي والمعرفي والاقتصادي لعملية التطور الرأسمال التي لم تعرف التوقف

عن الحركة والصراع والنمو.[1] فالإيديولوجية التي رسمتها المنظمات الدولية، مؤداها أن الدولة هي العدو رقم واحد للتقدم الاقتصادي والاجتماعي. ففي ظل اقتصاد السوق، المستهلك هو الذي يقود الإنتاج وليس موظفي الدولة، فهو يختار بحرية ما يريده، الأمر الذي يحقق به سيادته وكرامته. فالليبرالية ترى في الإنسان سوى كائن فرداني تحركه المصلحة الفردية، والتناسق الاجتماعي يحققه السوق، والنشاط الاقتصادي لا يحتاج قط للدولة.

➢ المسألة الاجتماعية وتطور أشكال الدولة

إن المتتبع للتراث النظري والتجارب السياسية للمجتمعات، يقف على حقيقة تاريخية، تستشف في شبه إجماع لدى المفكرين ، مهما كان اتجاههم مفادها: أن لمختلف التطورات التاريخية السياسية والإجتماعية التي عرفتها الدولة وللأدوار التي أريد لها أن تتكفل بها أثر كبير في التصدي والتكفل بالمسألة الإجتماعية.

ويشير مفهوم التطور هنا، إلى مختلف الإصلاحات التي لازمت الدولة منذ نشأتها وتتجلى في الشكل الذي تمنحه للدولة في محطات تاريخية معينة، كأن تصبح دولة إجتماعية ثم تتحول إلى دولة رازقة وفي فترات تاريخية في المجتمعات الحديثة الإستقلال تتخذ صفة الدولة الحاضنة.[2] من هذا المنطلق، نستشف في ضوء الدراسات التاريخية ، أن الإصلاحات كانت دوما تبرز في فترة "أزمة الدولة"، أين تشهد مؤسساتها وهن فقدان الفعالية اللازمة، الشيء الذي جعل جل النظريات تؤكد حقيقة سوسيولوجية مفادها، أن الدولة حينما تصبح حقلا للإصلاح، يتأثر النظام السياسي برمته، بفعل الإختلالات التي تؤدي إلى الركود الإجتماعي وتجذر المسألة الإجتماعية جراء الأزمات الإقتصادية.[3]

وعليه إن شكل وطبيعة الدولة ليس قار ومطلق، بل تتغير طبيعتها بتغير المستجدات السياسية والإجتماعية والإقتصادية وحتى الثقافية، الشيء الذي يجعل من الدولة موضوع من موضوعات التغير الإجتماعي، بمعنى إن إصلاحها والسعي لتكييف أدوارها يتم في معظم

---

[1] – رمزي زكي: الليبرالية المستبدة: دراسة في الأثار الإجتماعية والسياسية لبرنامج التكيف في الدول النامية، سنا للنشر، ص28.

[2] مفهوم الدولة الحاضنة، يتداوله العديد من المفكرين عند توصيف طبيعة الدولة في مجتمعات العالم الثالث، التي أعلنت التكفل بكل الأمور لتحل محل المجتمع، أنظر في هذا الصدد كتبات عدي الهواري في توصيفه لطبيعة الدولة في المجتمع الجزائري، الذي يرى أنها لا تتخذ صفة الدولة الرازقة المأسسة بل هو ذلك الشكل الذي يبرز في ضوء مقولة "الكثير من الدولة والقليل من المجتمع".

[3] Philipe Martin, op.cit, P89.

الأحيان قصريا بالنظر للأزمات والمخاطر الإقتصادية والإجتماعية ولا تتم عملية إصلاحها كاختيار سياسي حر تلجا إليها الحكومات إراديا.

ضمن هذا السياق، جدير بنا أن نتساءل عما إذا كان من الممكن توصيف المسألة الإجتماعية أو البحث في أسبابها، أو التفكير في سبل التكفل بها، دون تناول النظريات التي تناولت تطور أشكال الدولة وطبيعتها، وكذا الأدوار التي اضطلعت بها عبر مسارها التاريخي، مع العلم أن المسألة الإجتماعية قد تمت معالجتها في المجتمعات الغربية، في ضوء بحث دائم عن أدوار ملائمة للدولة تميزت أحيانا"بالكثير من الدولة والقليل من المجتمع" وفي فترات أخرى أين عرف المجتمع المدني حيوية، تمت المطالبة بالحد من دور الدولة عملا بمبدأ "الكثير من المجتمع والقليل من الدولة".[1]

في خضم هذه التصورات، نستطيع القول من دون مبالغة، إن مثل هذا النقاش هو ذاته النقاش الذي أملته المسألة الإجتماعية في الفترة الراهنة في الدول النامية و من بينها الجزائر، حيث المسألة الإجتماعية تعرف تجذرا يهدد الإستقرار الإجتماعي والدولة ذاتها بالرغم من تأكيد الخطاب السياسي الرسمي على حضورها لكن الواقع يفند ذلك، إن هذا الحضور لا يستشف إلا في مراقبة المجتمع بل ابتلاعه كلية، دون السماح له بالمشاركة فعليا.

مما سبق يظهر، أن المسؤوليات والأدوار التي يجب أن تضطلع بها الدولة على اختلاف أشكال تنظيمها، هي مسائل تندرج في صميم بحث أسباب الأزمة المجتمعية عموما والمسألة الإجتماعية على وجه التحديد.

✓ المسألة الاجتماعية و إشكالية الأدوار

احتدم الجدل خلال المحاولات الأولى للتنمية بين منهجين للتنظيم الاقتصادي، الأول يقوم على اعتبار السوق هي الجهاز الوحيد القادر على إعطاء المؤشرات لتوجيه النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإن الاستجابة لها كفيلة بتحقيق أفضل تخصيص للموارد يؤدي أي ابتعاد عنه إلى خفض الناتج الكلي.

وعليه فإن إتباع هذا المنهج كفيل بتحقيق أفضل مسار للتنمية. ويقتضي الأمر توفير الحرية الكاملة لجميع الأطراف لاتخاذ القرارات المناسبة في ضوء مؤشرات السوق،

[1] مقولة كثيرة التداول في كتابات الباحثين حينما يكون حضور قوي للمجتمع المدني في الحياة السياسية للمجتمع، وهي مقولة تؤكد وجود الحريات وحقوق الإنسان، وتجسيد للمواطنة.

شريطة توفير المعلومات الصحيحة والكافية في الوقت المناسب. أما المنهج الثاني فينطلق من أن معطيات السوق لا تجعله السبيل السوي لتحقيق كافة أهداف المجتمع، وأنها تعكس أوضاعا تتباين فيها قدرات الأطراف على التعامل على قدم المساواة، ولا تتوفر لمن لا يملكون ما يكفي من الموارد ما يمكنهم من مجرد المشاركة في السوق وتشكيل طلب فعال للقدرة على الحصول على حاجات قد تلزم لمجرد بقائهم على قيد الحياة. فناتج عمل السوق يفتقد العدالة في التوزيع، وهي من أهم أركان سلامة المجتمع واستقراره، بل ومن متطلبات ازدهار الاقتصاد الوطني وتحقيق كافة أبعاد التنمية.

كما أن مؤشرات السوق تمر عبر توازنات تتخللها اختلالات، قد يكلف تصحيحها المجتمع تكلفة اقتصادية واجتماعية باهظة. فعمليا تترتب على الانحرافات عن متطلبات التوازن خسائر تتحملها الوحدات التي لم تتلاءم مع حركة السوق، قد تقود بعضها إلى الإفلاس، الذي وإن وقع عبؤه المباشر عليها فإنه يمثل تبديد موارد يفقدها المجتمع، ويعني في الوقت نفسه تشريد عاملين، وفقدانهم مصدر الرزق الذي يعيشون عليه.

وأكثر من هذا وذاك فإن السوق تتواجد لمنتجات قائمة، بينما التنمية –لاسيما في ظل التكنولوجيا- تعظم بابتكارات لم تدخل السوق بعد. وبناء عليه يذهب أصحاب هذا الرأي إلى وجوب أن تنوب الدولة عن المجتمع في اتخاذ القرارات التي تتعلق بإدارة الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية فيه، على نحو يكفل التشغيل الكامل وفي الوقت نفسه تحقيق عدالة في التوزيع تعجز الأسعار والأجور التي تتمخض عنها السوق عن ضمانها.

على أن كلا المنهجين لا يعني بالضرورة حدوث التنمية كأمر محتوم، لأن ما يعنيان به هو تصويب عملية إدارة شؤون الاقتصاد ، وكفالة التوازن بين مختلف أنشطته. وتظل التنمية في كلا الحالين متوقفة على إيجاد عوامل تبث فيها الحركة، وتديم لها التواصل. ويميل منهج السوق إلى ربط التنمية بالعملية الاستثمارية، ليس فقط من حيث رفع معدل الاستثمار، وأيضا بتطوير محتواه، وهو ما يعلي من شأن المنظم (الرائد) entrepreneur الذي يمتلك روح المبادرة والمخاطرة، مدفوعا ليس فقط بحافز الربح الفردي، بل وأيضا بوازع الإنجاز الشخصي والمجتمعي[1].

[1] Philippe Fremeaux et Louis Maurin,trop de fonctionnaires,Alternatives,n 165,decembre1998.

وتفيد التجارب بأن هؤلاء قلة في أي مجتمع، وأن الغالبية من رجال الأعمال يقومون في واقع الأمر بالاستفادة من الفرص التي توفرها عملية النمو الذي يحققه نشاط الرواد، وتعززه عوامل داخلية من بينها النمو السكاني، وخارجية تتم من خلال أسواق عالمية. وفي عصر التكنولوجية لم تعد عملية الريادة متوقفة على مبتكرات تأتي بها الصدفة، بل كنتيجة لعملية بحثية عمدية تخصص لها موارد بشرية متخصصة وموارد مالية كافية، وهو أمر يتم في مؤسسات تعمل خارج السياق التقليدي للسوق.

وإذا كانت الدولة في نظام السوق تتحمل مسئولية دفع عجلة التنمية وتهذيب مسارها، مستعينة بالمجتمع المدني ومعتمدة على القطاع الخاص، فإنها في النظام القائم على سيطرتها على شؤون إدارة الاقتصاد الوطني تصبح مسئولة بالضرورة عن عملية التنمية، معتمدة على آلية التخطيط التي تستبق حركة الاقتصاد وترسم لها مسار يحقق أهدافا يتبناها المجتمع، معتمدة في تنفيذها على القطاع العام الذي تحدد معالمه وفقا لما يؤدي إلى تعظيم العائد المجتمعي بأقل كلفة اجتماعية. وتنشأ الحاجة إلى التخطيط من أجل الدراسة المسبقة للعلاقات بين وحدات المجتمع المنشغلة بعمليات الإنتاج والاستهلاك، وتحديد أهداف لوحدات قطاع الأعمال العام على نحو يحقق التوازن على مستوى الوحدة وعلى المستوى الكلي.

غير أن الأمر يقتضي الحرص حتى لا تتحول عملية التخطيط المركزي إلى عملية إدارة مركزية، تلغي حرية الوحدات في انتهاج أفضل الطرق لتحقيق ما حدد لها من أهداف، وهو شل حركة الوحدات الإنتاجية في اقتصادات المعسكر الاشتراكي، وحال دون تعاون وحداته الإنتاجية عبر الحدود مع وحدات مماثلة في زمن كتب الغلبة فيه لعبارات القوميات.

وإذا كانت الدول النامية قد انطلقت من الحاجة إلى تخطيط التنمية فانتهت إلى نوع من الإدارة المركزية للاقتصاد الوطني لم تكن مهيأة له، فإن عليها أن تعيد النظر في أسلوب توجيهها للتنمية. ويجب هنا التمييز بين أمرين: التطوير الهيكلي الذي يمكنها من إعادة بناء منظومتها الاقتصادية على نحو يكفل كفاءة مفرداتها وتحسين البيئة التي تعمل فيها؛ والنهوض بالأداء الوظيفي لتلك المفردات، في الأجلين القصير والطويل. وفيما يتعلق بالتشغيل فإن الأمر يتطلب التمييز بين القضايا الهيكلية التي تتناول تطوير المؤسسات وتنمية

قدرات البشر لتمكينهم من مواكبة التغييرات التي تطرأ على البنيان الاقتصادي عند انتقاله من مرحلة متدنية إلى أخرى أكثر تقدما.

➢ الرأسمالية و المسألة الاجتماعية

الدولة هي الميكانيزم الذي يؤمن للنظام الرأسمالي قدراته على التحول و التحمل من ناحية، و يعطي للفئات الشعبية التي حرمت من وسائل انتاجها حقا مكتسبا من جراء نضالات الفئات العاملة من جهة ثانية [1] و نتيجة التطور الذي عرفه النظام الرأسمالي أصبحت الدولة تتحرك خارج المجال الإقتصادي فاسحة المجال لقوانين السوق وحرية تنظيم العلاقات الإقتصادية، إلا أن هذه المهمة كانت بحاجة لإدارة قوية ومستقرة تتكفل بتحديد الأطر والقوانين لاستدامة فاعلية النشاط الإقتصادي، مستمدة قوتها من الإيديولوجية الليبرالية التي تطورت مع نهاية القرن 19 عشر، حيث كانت تطالب بالحد من تدخل الدولة تحت مبرر حماية حرية الأفراد القائمة على المسؤولية والمنافسة، التي تستند إلى معطيين أساسيين الملكية الخاصة والتعاقد.[2]

تكفلت الدولة بعدة وظائف تمثلت في الدفاع والأمن مع تدخلات طفيفة في المجال الإقتصادي والإجتماعي والثقافي، حيث في المجال الإقتصادي احتفظت الدولة بمهمة توفير البناءات التحتية والقاعدية بوصفها ضرورية وملحة لتطور الإقتصاد وهو ما يعرف في الأدبيات السياسية "بالدولة المقاول"، فمع نهاية القرن 19 عشر أصبحت وظيفة الدولة أكثر وضوح وامتازت بتدخلات مباشرة، في مجال الحماية الجمركية، التجارة والقيام بمشاريع كبرى، كما أنها خلال هذه الفترة عملت على التكفل بالنشاطات والقطاعات الإقتصادية، حيث القطاع الخاص لم يستطع الإستثمار فيها.

أما في المجال الإجتماعي، فبالرغم من تطور الرأسمالية جراء تحقيق فائض في الإنتاج وتسجيل تراكم في رأس المال، إلا أن المسألة الإجتماعية مثلما يوضح "روبر كاستيل"،

[1] علي القادري ، مرجع سبق ذكره ، ص 15 .
[2] Jacques comaille, misères de la famille, question d'état, presses de sciences po, Paris, 1996, P106-108.

كانت معالجتها تتم خارج أطر ومؤسسات الدولة حيث بقت من مهام البنيات الإجتماعية التقليدية، كالعائلة، والجيرة، نظرا لعدم دعم تطور المؤسسات المختصة التابعة للدولة.[1]

هذا إلى جانب أن الكنيسة أمام اشتداد المسألة الإجتماعية، البطالة، التشرد، والفقر، الظواهر التي باتت تهدد الإستقرار الإجتماعي والنظام العام ككل، استمرت في مساعدة الفئات الفقيرة على غرار ما كانت تفعله أثناء النظام الإقطاعي، في حين الدولة خوفا من هذه الفئات على الإستقرار الإجتماعي وخدمة لمصلحة النظام الرأسمالي اضطلعت بدور النظام العام، بمعنى تم معالجة المسألة الإجتماعية حسب "جاك كوماي" وفق تصور بوليسي أمني.[2]

وهو الشكل الذي عرفته الدولة تحت تسمية "الدولة المستبدة"، إذ تطلعنا الشواهد التاريخية أن معالجة المسألة الإجتماعية في بريطانيا تمت من خلال إصدار قوانين عرفت "بقوانين الفقراء" عام 1601 حيث يتم تجميع الفقراء في ما يعرف "ببيوت للعمل" HOUSE WORK أين تجبرهم على العمل مقابل الإستفادة من الغذاء والمبيت وعرفت فرنسا نفس السياسات، بفتح مراكز لتنظيم الصدقة والتكفل بالمتشردين، أما في المجال الصحي فالدولة تدخلها اقتصر على المراقبة للمؤسسات الإستشفائية وسن قوانين ردعية لمنع حركة السكان خوفا من انتشار الأوبئة والأمراض.[3]

و بعد ظهور الحركات الإشتراكية واشتداد الحركات العمالية في نهاية القرن 19 ، عرفت الدولة تحولات عميقة من حيث وظائفها، إذ شهدت ثورة في مجال التشريعات الإجتماعية كانت تهدف إلى بناء شبكة للحماية الإجتماعية، تحولت على إثرها الدولة، من الدولة المستبدة إلى الدولة الرازقة، تجلت مؤشرات ذلك في العديد من الإجراءات في مجال الحماية الإجتماعية وكانت ألمانيا، منطلقا لها في عهد "بسمارك" حيث تم إدراج نظام للحماية الإجتماعية "التأمين على الأمراض المهنية عام 1883 وحوادث العمل عام 1884، وحذت حذوها لاحقا كل من فرنسا وبريطانيا في العديد من المجالات".

وساهمت كل من الأزمة الإقتصادية لعام 1929 ولاحقا أثار الحرب العالمية الثانية، من بروز تحولات عميقة في أدوار ووظائف الدولة، محدثة بذلك قطيعة مع نظريات الإقتصاد السياسي الكلاسيكي، التي ترى في السوق السبيل الأمثل في القضاء على التفاوت الطبقي

[1] Robert castel, op.cit, P 228.
[2] Ibid, P 231.
[3] Francis Demier,histoire des politiques sociales,le seuil,1996.

وأن تدخل الدولة يؤدي إلى إنتشار الإحتكار وتعطيل التبادل والمنافسة والقضاء على الفعالية الإقتصادية.[1]

➢ النظرية الماركسية و المسألة الاجتماعية

قدم أنصار هده المدرسة نقدا لمبدأ حرية السوق معتبرة أنه من الخطأ اعتباره الضامن الوحيد للفعالية الإقتصادية والإستقرار الإجتماعي، فالدولة يجب أن تضمن الرفاه الإجتماعي وتجسد التجانس بين الطبقات، لأن أي نظام إنتاجي قوى لا يتأتي جراء المنافسة بل يكون نتيجة للإنضباط، معتقدة "أن الدولة أقوى من السوق في التجسيد التناغم بين أهدافها من جبهة وحاجات المجتمع والأفراد".[2]

ويرى في هذا الصدد "برتران بادى وبيار بيرنبوم" بأن نظرية الإقتصاد السياسي المحافظة قد تبنت هذه الأفكار كرد فعل اتجاه أفكار الثورة الفرنسية وقد بدت أفكارها وطنية، مناهضة لكل ثورة بل أكثر من ذلك إنها سعت للوقوف ضد الأفكار الديمقراطية، إنها كانت تخشى القضاء على الطبقات سيما وأنها تدعم صورة المجتمع القائم على الإحتفاظ بالتراتبية الإجتماعية، الطبقات والمكانة الإجتماعية، بوصفها تجلي طبيعي.[3]

ويشير في هذا السياق "إن أصحاب هذه النظرية يرون في المشاركة الديمقراطية لكل الفئات الإجتماعية سيما الفئات الشغيلة من شانه أن يقضي على السلطة ويؤدي بالتالي إلى انهيار النظام الإجتماعي.[4]

إن النظرية الماركسية في تصورها لدور الدولة، فتعتبرها أداة في يد البرجوازية من أجل تجسيد هيمنة الطبقة البورجوازية على الطبقات الشغيلة وترى في السوق على العكس ما حاولت النظرية الليبرالية الترويج له كأساس لتحقيق العدالة الإجتماعية مصدرا للتفاوت الطبقي، على اعتبار أن تراكم رأس المال يؤدي إلى عزل الأفراد عن الملكية، مما يؤدي إلى انقسام الطبقات على ذاتها ومن ثم تشتد الصراعات، مما يحتم على الدولة الليبرالية التدخل

[1] Robert castel, op.cit, P 262.
[2] Ibid, P 74-75.
[3] برتران بادى وبيار بيرنبوم، سوسيولوجيا الدولة، ترجمة: جوزيف عبد الله وجورج أبو صالح، مركز الإنماء ط1، القاهرة، ص19.
[4] نفس المرجع، ص ص، 111-112.

لحسم الهيمنة لصالح الطبقات السائدة "البرجوازية" فهي بالتالي وضعت حدا لأفكارها الطوباوية القائلة بضرورة الإحتكام للحياد واحترام الحريات.

إن النقاش الذي هيمن حول أهمية الدولة في التكفل بحاجات الفقراء والعمال والذي شككت الماركسية في جدواه، وتخوفت النظريات الليبرالية من انتشار الحضور القوي للدولة الذي سيعرقل نجاعة الإقتصاد، تبين مع تطور القانون السياسي، بفعل نضال العمال وتشكل المجتمع المدني والأحزاب الموالية للفئات الدنيا في المجتمع، أن إيجاد التوازن بين مختلف بين مختلف فئات المجتمع، جعل من السياسات الإجتماعية التي ما انفكت تتحقق، تتجاوز الطرح الماركسي والنظريات الليبرالية المحافظة.

حيث تمكنت النظريات الماركسية المحدثة التي جسدت في الديمقراطية الإجتماعية كإستراتيجية قائمة على فكرتين أساسيتين: الأولى أن العمال هم بحاجة لتجديد طاقاتهم الإجتماعية، من صحة وتعليم وحماية إجتماعية، حتى يتسنى لهم المساهمة بفعالية بوصفهم مواطنين عمال، أما الفكرة الثانية فمفادها، أن التجسيد للسياسات الإجتماعية لا يسمح بتحرير الأفراد فحسب بل هي شرط قبلي وأساسي لكل نجاح إقتصادي.[1]

مما سبق، إن إسهامات النظرية الماركسية من أجل تطور الرأسمالية كانت واضحة، على اعتبار أنها مكنت من توضيح أهمية تبني السياسات الإجتماعية في تطوير قوى الإنتاج في النظام الرأسمالي، في حين قيمة الرؤية الديمقراطية الإجتماعية فتكمن في توضيح كيف أن السياسات الإجتماعية وما يترتب عنها من تكفل بالمسألة الإجتماعية، تؤدي إلى تعبئة الدولة بمؤسساتها والسلطة في محاربة الفقر، البطالة والتبعية المطلقة للأجر.وبالتالي تمتلك الدولة الرازقة القدرة على التقليص من الإنقسامات الإجتماعية التي تعرقل التنمية والتضامن الإجتماعي في المجتمعات الحديثة.

[1] Dominique méda, redéfinir les rapports entre l'état et le social, (dir), Philippe martin, Op. Cit, P57-58

➢ دولة العالم الثالث و المسألة الاجتماعية

لقد أحدثت الثورة الصناعية تغييرا جذريا للدولة ومهامها حيث انتقلت هذه الأخيرة من دور قوة عمومية puissance publique التي تمارس مهام تنظيمية كالشرطة العدالة .... إلى دور خدمة عمومية service public المتمثلة في تقديم خدمات للمجتمع في مختلف النشاطات كالتعليم الصحة ...إلخ. وبالتالي يمكن تعريف الدولة الحديثة على أنها شكل جديد من التنظيم والتنفيذ للسلطة السياسية في بعض المجتمعات الأوروبية، بداية من القرن التاسع عشر. وتظهر بشكل واضح في مختلف أشكال الحكم والقوة، اقتصاديا، ثقافيا، دينيا... وتعرف بارتباطها بمفهوم الخدمة العمومية.

إذن أصبح مفهوم الخدمة العمومية أحد الأوجه الجديدة للدولة في مجال التنمية، فالدولة من حيث هي مسير **الحياة العامة**، هي التي تحرص الجميع، تقوم بوظيفة التخفيف من حدة المصالح الخاصة تنزع إلى الحلول محل النزاعات، إذن هذا "الكيان الاجتماعي"وانطلاقا من هذه الوظائف ستظهر مراقبة نوعية يتعين فهمها بأكبر قدر من الموضوعية، إذ يتم دمج الوجود الاجتماعي برمته في عملية **"عقلنة ممنهجة"** حسب ماكس فيبر. تجعل كل حياة فردية اجتماعية تتحدد بواسطة مؤسسات وأنظمة ضبط منسقة وفعالة. ولذلك فإن الهيئة التشريعية، وآلية الحوافز، ضبط التوزيع وإقامة مراقبة وزارية لتنظيم العمل بواسطة الوسائل الملائمة، إن كل ذلك يمثل كلا مؤسساتيا، فالرأسمالية بمعناها الدقيق والدولة (بعد الثورة الفرنسية)، يعتبران نظامان متوازيان، أو السكة التي يسير عليها قطار التنمية والحداثة.

هذه الظاهرة السياسية الجديدة هي نتاج مسار طويل من التحولات داخل المجتمعات أكثر تعقيدا والتي عرفت نموا اقتصاديا هاما، هذا الشكل السياسي انتشر في كافة المعمورة وخاصة في الدول المتخلفة بعد حصولها على الاستقلال السياسي وحتى يومنا هذا فإن ثمة من يفضل مثال دولة الرفاه (الخدمات الاجتماعية) ودولة التنمية على الحريات أي الدولة الديمقراطية، كما أن هناك من يضع الأولوية للأهداف الوطنية على بناء الديمقراطية كما هو الحال في الكثير من بلدان النامية.

وعليه تطلبت المسالة الاجتماعية باعتبارها المشروع المركزي لما بعد الحرب كيانات سياسية متشابكة، لقد كانت صيغة الدولة الوطنية قاطرة لعملية بالنسبة لدول العالم الثالث حيث الهدف الاقتصادي الكلي هو ترسيخ ودعم الرفاهية الوطنية من خلال تدخل الدولة في جميع النشاطات.

إن الإستنادات التي يرتكز عليها أنصار هذا الطرح في تفسير ثنائية الدولة – المسالة الاجتماعية- في مجتمعات العالم الثالث، تعود إلى أن هذه المجتمعات لم تتمكن بعد من إفراز هيمنة طبقية واضحة المشروع والمعالم، وقادرة بالتالي على هيكلة مكونات واختلافات المجتمع، وتطويره كما حدث بالنسبة للبورجوازية الغربية وهكذا فليست هناك إمكانية علمية للحديث بالدقة الكافية عن طرف أو ركن آخر غير الدولة.

وفي غياب هذا المشروع الطبقي المهيمن –بالمعنى الماركسي لمفهوم الطبقة الاجتماعية- ستصبح الدولة في المجتمعات الثالثية هي **البديل الوظيفي** لمختلف الفعاليات الطبقية الاجتماعية، بل عائقا دون تبلورها تكوينا، ووعيا وممارسة.[1] وإذا كانت الحركات الوطنية في هذه المجتمعات قد شكلت ما يشبه "حلفا وطنيا "حارب الاستعمار الأجنبي، ودافع عن الذاتية الوطنية التي كان المستعمر فيها يشكل التناقض المرحلي الأساسي فإن التناقضات الاجتماعية الثانوية بين مختلف الفئات والشرائح، لم تلبث أن انفجرت بعد الاستقلال الشكلي.

ولما كانت بعض فصائل النخبة الوطنية هي التي تملك تأهيلات اقتصادية وثقافية وسياسية لخوض مرحلة ما بعد الاستقلال فإنها ونظرا لظروف نشأتها وتكونها في أحضان المستعمر لم تكن قادرة على دفع الصراع إلى مداه البعيد، لذلك كان تركيزها على السلطة بل التسلط لكبح أي صراع وإبعاد أي عنصر مناوئ، مختلف، أو مخالف لتوجهاتها.

من المظاهر الرئيسية في الدول النامية أنها ورثت دولة المستعمر أو قامت على غرارها، مقلدة هياكلها ووظائفها، **دولة مركزية** تنصب نفسها وصية على المجتمع ككل تراقبه وتسيره. ذلك أن الاستعمار يشكل لدى هذه النخبة النموذج المثالي في شكله السلطوي، التنظيمي، إداريا وعسكريا، فقد أخذت منه شكله القمعي والعنفي المتمثل في **مؤسسة الدولة**. التي ستحتل في هذه المجتمعات محور الارتكاز الأساسي المستقطب لكل الفعاليات والاختلافات الاجتماعية.

[1]– حليم بركات، مرجع سبق ذكره ص 430

ستبرز الدولة في هذا الوضع كجهاز مركزي محتكر وحده للتاريخ، ومهيمن على كل الفئات والشرائح الاجتماعية المتباينة ومحدد لمآلها ومصيرها،[1] وباعتبار أن "الأمم" الجديدة التي تشكلت في أغلب دول العالم الثالث فاقدة للحيوية الاقتصادية والنضوج المؤسساتي والتكوينات الاجتماعية ـ الاقتصادية (أي الطبقات الفاعلة) أو القيم الثقافية الضرورية للحكم المستقر ناهيك عن الحكم الديمقراطي.

بالعودة إلى إشكالية المسالة الاجتماعية، نلاحظ دائما هيمنة البعد الاقتصادي على البعد الاجتماعي والسياسي، وفعلا فان ما يميز دول العالم الثالث، هو أن الدراسات لا تنظر للدولة إلا باعتبارها طرف أو ركن للتصنيع، للإصلاح الزراعي وللخروج من التبعية، فهي الركن الأساسي للتغيير على صعيد التصور والتنفيذ معا لبرامج التنمية.[2]

هكذا إذن تصبح الدولة بمثابة القطب الجاذب في المجتمع برمته، ويغدو القطاع العام ممثلا في المؤسسات العمومية بمثابة الوسيط بين الفرد ومختلف القيم الاقتصادية والثقافية وبالتالي المحدد الرئيسي للوضعية التراتبية للشرائح والفئات المختلفة.

في إطار هذه السيطرة المفرطة على كل نواحي النشاط الفردي والاجتماعي، ليس للمجتمع المدني والقطاع الخاص هنا إلا كيانات هشة تعيش على هامش القطاع الرئيسي والأساسي الذي هو الدولة ذاتها. وليس لهذه الأطراف خارج إطار تعايشها أو تنافسها مع الدولة، أي حياة اقتصادية أو اجتماعية مستقلة وخاصة.

إذن في خضم هذا المجال الاجتماعي الذي تتحرك فيه الدولة في المجتمعات النامية، لم يبق لها من دور اجتماعي غير انتهاج إستراتيجية الاستبعاد والقهر للأغلبية الاجتماعية وغير إدارة العنف و تقنينه.[3] فتقصي بذلك كل الأطراف الأخرى.

---

[1]– سعد الدين ابراهيم :المجتمع و الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت ص36

[2] M,ikoicoff et s,sigal ; l'état relais :un modèle de développement pour les sociétés périphériques ? revue tiers monde n76 octobre -décembre 1978.

[3]– برهان غليون: ملاحظات حول الدولة في المجتمعات النامية، مجلة الفكر العربي المعاصر،عدد 14–15 سبتمبر 1981

إن هذه الدولة "وعندما... تصبح هي ذاتها إطارا لتنظيم هذه المصالح وتوسيعها حسب منطق دورة رأس المال الدولي، فإنها تبدو بحق من أعظم ما أنتجه التاريخ من الدول التعسفية، وتدمر السلطات الخاصة والمستقلة، وتجعل سلطتها الذاتية ومصالحها سلطة / وطنية ومصالح عامة. فيصبح على الشعب أن يخدم هذه المصالح ويدافع عنها ويخضع لها، ويكرس نفسه وإمكانياته لتطويرها".[1] ولعل أحسن مثال عن هذا النموذج هو تطور الاقتصاد السوفيتي سابقا، حيث كان على السلطة المركزية أن تحقق نموا سريعا وإدراك المستوى المعيشي للدول الرأسمالية.

يرى "برهان غليون" أن مسألة العلاقة الصعبة بين السلطة والمجتمع، هو رفض النظم القائمة إشراك المجتمع عبر فئاته المختلفة في مناقشة الشؤون العمومية، فالأنظمة لا تزال مصرة على استبعاد فكرة الحوار في الموضوعات المتعلقة بالشأن العام، انطلاقا من القاعدة التي سنتها لنفسها وهي احتكار القيادة الاجتماعية. فالحكم عبر الحزب أو الأجهزة البيروقراطية يصوغ ويبلور ويقرر ويملي، ويخضع من دون اعتراض ولا تردد ولا حق في النقاش، وكل ما يتجاوز هذه القاعدة الذهبية يمثل إثارة للحرب الأهلية وتهديدا لأمن الدولة واعتداءا على الدستور.[2]

في ظل هذا التسلط الدولي، فإن الدولة لا تسمح لأي فئة من فئات المجتمع بالدفاع عن مصالحها أو التعبير عما يثير قلقها ومخاوفها بأي وسيلة من وسائل العمل، إذا كان من غير المسموح استخدام التظاهر أو الاعتصام أو الإضراب، أو التنظيم النقابي بل حتى الفكري للتعبير عن المصالح والمواقف. فما يبقى أمام هذه الأطراف التي تشعر بالتهميش والإقصاء غير اللجوء إلى مختلف أشكال المقاومة.

وبالتالي أصبحت قضايا الحريات السياسية والاقتصادية هي المحور الرئيسي للجدال القائم بين السلطة السياسية والشريك الاجتماعي (أعضاء المجتمع المدني، نقابيين، إعلاميين...)، رغم كل التحولات الدولية وتغير البيئة العالمية وانهيار النظم الشمولية.

---

[1]– جورج بالانديه: الانثروبولوجيا السياسية، ترجمة جورج أبي صالح، مركز الانماء القومي، بيروت ص39

[2]– مهدي عامل: أزمة الحضارة، أم أزمة البورجوازيات العربية، دار الفرابي، بيروت،1981 ص 89

هكذا تكونت ثنائية أساسية في هذه الدول: ثنائية الدولة / المسالة الاجتماعية، وترتب عن هذه الثنائية انشطار عميق في الوعي لدى المجتمع لكل شرائحه. إذا كانت الحكومات قد عملت على تعميم مظاهر التحديث لهذه الدرجة أو تلك، بتوفير بعض الخدمات المجانية على صعيد التعليم، الصحة، الهياكل القاعدية ... وإذا كان بعضها قد قطع أشواطا معتبرة في مجال التنمية فإن الظاهرة التي بقيت سائدة في تلك الازدواجية المتنامية في جسم الإنسان والتي تعيد إنتاج نفسها باستمرار هي أن الدولة أصبحت من **المقدسات** التي لا يجادل فيها.

فالتحولات ما بعد الحرب جرت بقيادة الدولة و في غياب طبقة حقيقية من **المقاولين المحليين و الإطارات.**[1]

فالدولة الحديثة التأسيس أصبحت الركن الأساسي لمعالجة المسالة الاجتماعية، وهذا دون أي اعتراض في تلك الفترة. فالإيديولوجية الاشتراكية وطروحات " الكينزية " المتطورة في الدول المتقدمة عمقت هذا الدور ورأت في الدولة على أنها منظم رئيسي Régulateur Principal للنمو والتنمية[2].

يرى "علي الكنز" أن الباحثين في الوطن العربي استمروا في تحليل الواقع الاجتماعي والسياسي انطلاقا من الأسبقية المفهومية للدولةparadigme الموروثة عن الستالينية، وكان لابد من انتظار نهاية الثمانينات حتى تظهر في المغرب العربي بدايات إشكالية جديدة على الطريقة الغرامشية، تعتمد على مساءلة الواقع الاجتماعي والسياسي (الدولة) في الوطن العربي.

انه من السهل من وجهة النظر هذه أن تصبح الدولة مركز كل تحليل، فهي محرك الدينامية التاريخية ومنظم الهيكل الاجتماعي، ومن هذه الزاوية فان كل الأبعاد الأخرى للمجتمع تهمل ولا تؤخذ بعين الاعتبار، وكان لابد من انتظار "التوسير" حتى يتم القبول بإدماج بعض المستويات ضمن التحليل، حتى ولو كان ذلك على شكل هامشي من الناحية الابستمولوجية.[3]

---

[1]– محسن مصطفى :سوسيولوجية الدولة في مجتمعات العالم الثالث، دار الطليعة ، ص 59.

[2] M.ikonikoff et s. sigal, l'état –relais…,Op, Cit.

[3]علي الكنز:المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديموقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية،ص206

احتلت الدولة المكان الرئيسي في عملية البحث والتفكير الاقتصادي-الاجتماعي-السياسي، التي قام بها الباحث العربي، كما احتلت الصدارة على المستوى النظري، فبيبلوغرافيا المرحلة السابقة مليئة بمثل هذه العناوين: الدولة والأمة، الدولة والمجتمع، الدولة والتنمية... [1].

إن اكتشاف التجربة الاجتماعية لم يكن وليد النشاط النظري فقط، الذي يكون حسب وجهة النظر هذه، فقد اقترب هندسيا من الواقع الاجتماعي نتيجة تحرره من وهم الدولة، لأننا هنا أمام حركتين وليست حرة واحدة:حركة الفكر وحركة المجتمع الذي انتهى في نهاية المطاف إلى فرض نفسه كموضوع مركزي للتحليل وكموضوع تاريخي في مقدوره أن يصبح قاعدة لحركة اجتماعية مستقلة. إذن المجتمع تحول إلى "فاعل مركزي" محددا للتاريخ، الأمر يتعلق باكتشاف "جغرافي" لفضاء نظري بقدر ما يتعلق بالتقاء حركتين: حركة التفكير التي قامت خصائص الدولة بإبعادها عن محوريتها، وحركة المجتمع التي جعلتها الدينامية التاريخية تحتل موقعا مزدوجا كموضوع نظري وكموضوع تاريخي.

إن مجتمعات بداية القرن الحالي لم تعد – فيما يبدو – قادرة على إفراز عوامل تأثير جماعية، إلا إذا كانت عوامل خاضعة بصورة مباشرة لإشراف سلطة مركزية أو عوامل أجبرت على اتخاذ صورة غامضة للغاية من صور الوحدة تتمثل في نمط من أنماط المعيشة أو في تيار فكري.لقد كان القرن التاسع عشر الأوروبي خاضعا لهيمنة قوى اجتماعية: الرأسمالية المالية أو الصناعية والطبقة العاملة وكذلك الأحزاب السياسية الكبرى، بل والصحافة التي كانت تساهم في الدفاع عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

أما اليوم فلا يبدو أن للحركات الاجتماعية ولا للأحزاب السياسية، بوصفها هذا، تمثل نفوذا كبيرا. والمكان الذي كان يعج بالحياة منذ قرن أصبح فضاءا فارغا حيث تبدو الحياة وكأنها قد انحصرت من أعلى إلى أسفل، نحو الدولة ونحو المجتمع. ضعف الحركات الاجتماعية وحركات التعبئة السياسية الكبرى واختفاؤها اختفاء شبه كامل ظاهرتان تربطهما صلة وثيقة بالأزمة التي تمر بها فكرة التنمية. ذلك أن الحركات الاجتماعية في القرن الماضي تكمن في جمع هذه الحركات في نشاطها بين المشكلات الداخلية المتعلقة بنمط من

[1] علي الكنز: نفس المرجع، ص209.

أنماط المجتمع والمشكلات التي تتصل بعملية التحول الاجتماعي سواء أكانت هذه العملية مؤسسية أو ثورية.

والحاجة إلى إجماع من هذا النوع تبررها معطيات خطيرة في الواقع الجزائري الراهن تعوق التقدم بل تجعل التنمية متعذرة إن لم تكن مستحيلة: هناك هوة عميقة بين الاقتصاد، المجتمع، الثقافة، وهي هوة تكرس عملية إعادة إنتاج متواصلة للإخفاقات فالحاجة إلى التنسيق والتوافق بين الأطراف التنموية لم تعد قضية ترف إيديولوجي بل هي ضرورة وجودية، ذلك انه لا يوجد في الساحة الاقتصادية حاليا قوة مهيمنة، هيمنة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية قادرة موضوعيا وذاتيا على **"النيابة"** عن الباقي في تحقيق التنمية.

خـــاتـــمـــة

كما جاء في هده الإطلالة العاجلة على التراث السوسيولوجي في موضوع حضور الدولة والتكفل بالمسألة الاجتماعية، يتضح بأن الدولة ، تندرج وظائفها في تحديد آليات التعاقد الاجتماعي لتحدد لاحقا السبل لضمان مشاركة المجتمع بكل فئاته وبالتالي الإتفاق على الآليات والطرق التي تضمن إيجاد تفاعل مع الحلول المقترحة على عكس الدولة الليبرالية، فالبيروقراطيات التي تشكلت في خضم الدولة الرازقة أصبحت مهامها تتمثل في ردود أفعال، همها تفادي الأزمات، أي أنها لا تسعى لإيجاد حلول نهائية للمسألة الإجتماعية التي تعاود الظهور كل مرة مما أضفى على المجتمعات التي تعرف هذا الشكل من الدولة خاصية المجتمعات المتأزمة.

عند مقارنة أعمال الكلاسيكيين والمحدثين في مجال التنظير للدولة في علاقتها مع النظامين الاقتصادي والاجتماعي، يمكن القول بأن الدولة في النظام الرأسمالي قد تركت مسألة في غاية الأهمية عالقة دون حل والتي لا يمكن البرهنة عليها إلا من خلال دراسات إمبريقية، وهي أن النظام الرأسمالي في الواقع لم يتمكن من الإحتواء الشامل لتهديدات المسألة الإجتماعية من خلال النظام الإقتصادي الرأسمالي مثلما تروج نظريات الإقتصاد السياسي لذلك، بل عمل على إقحامها في النظام السياسي، وهذا ما يفسر الحضور القوى للدولة الرازقة لأكثر من نصف قرن.

وطالما أن الدولة مثل ما تم توضيحه هي في بحث دائم للبحث عن مشروعية لدى الجماهير من خلال وظيفة التوزيع للفائض من رأس المال، الدولة تجد نفسها في مأزق وأمام مهمة رئيسية وهي حماية المجتمع من الإهتزازات والأزمات الإجتماعية، وهي مهام من دون شك صعبة التحقيق، رغم ما بلغته الدولة في المجتمعات الرأسمالية من عقلانية بفعل الحضور الديمقراطي للمجتمع، وسيادة الحريات التي مكنت من المشاركة في تسيير الشأن العام، لكن لا تزال الدولة محل انتقادات كبيرة من قبل الأحزاب والنقابات والإنتلنجسيا، فالدولة حينما تعجز على تأدية الوظيفة توفير مناصب العمل و الحد من المسألة الاجتماعية

تنعت بأنها دولة فاقدة للشرعية وهنا تنتقل الأزمة عموما وتتحول المسألة الإجتماعية من تكفل في خضم النظام الإقتصادي أو التكفل الضمني لها من خلال الفكرة القائلة بأن الفعالية الإقتصادية والنمو الإقتصادي سيسمحان بالتكفل بها، على تحد بالنسبة للنظام السياسي مما يمكننا القول في النهاية بأن المسألة الإجتماعية مسألة دولة بالأساس.

الفصل الثالث

تمهيـد

مرحلة الثمانينات أعادت الجزائريين إلى الواقع والى الحقيقة، فقد انتهت مرحلة الطوباوية و بدأت جملة من الشكوك و التساؤلات حول جدوى التجربة السابقة ـشرعت السلطة أنداك تركز على الحياة اليومية للجزائريين= سياحة استيراد مواد استهلاكيةـــ إصلاحات اقتصادية لا تحمل أي مشروع سوى حل و تفتيت المنجزات السابقة:فالسلطة وقتها لم تملك الإرادة او الجرأة على تغيير التوجهات السداسية و الاقتصادية رغم انتقادها للمشروع السابق،فاكتفت بتسيير البلاد يشكل ليبرالي فوضوي

و بعد انهيار أسعار المحروقات بدا المجتمع الجزائري يتحسس الأزمة و كل أشكال المعاناة كما أن كل الانحرافات و كل المسارات كانت ممكنة و متوقعة و الدولة كان عليها أن تدفع ثمن أخطائها

إذن مرحلة جديدة تميزت بالانفتاح الذي مس السياسة و الاقتصاد معا،كما بدأت مرحلة جديدة في علاقة الدولة بالمجتمع ،فالفئات الوسطى في الجزائر بكل ثقلها الاجتماعي تشكو من عوامل ضعف أكيدة في علاقاتها مع هده الإصلاحات،بعدما كانت هده الفئات هي المستفيدة من التسيير المركزي الاقتصاد،تعيش وضعا اقتصاديا صعبا بعد هده التحولات التي أجريت على النظام الاقتصادي،فقد فقدت الكثير من شروط إعادة إنتاج نفسها كما حصل في القطاع الاقتصادي العمومي الذي كانت تحتل داخله مواقع مهمة داخله،وبناءا على هدا الطرح سنحاول في هذا الفصل مقاربة البعد الإنساني في مسار الإصلاحات الاقتصادية،وكدا موقع المسالة الاجتماعية في إصلاحات غلبت عليها النزعة الاقتصادية .

✓ السياق الدولي و الإصلاحات بالجزائر

إن التغيرات التي حدثت بالمجتمعات الإنسانية اقتصادية كانت أم سياسية أم ثقافية، جاءت عموما لتبرز فشل النماذج التي كانت من جهة، وفرضت نظما ونماذج جيدة،بمعنى أن هذا التحول لم يكن وليد الصدفة، بل جاء وفق آليات وقواعد رسمت معالمه ضمن طبيعة العلاقات بين الشمال والجنوب، أو ما يسمى بين دول متقدمة ودول متخلفة.

ويشير "عبد القادر عطية"[1] في كتابه الموسوم "اتجاهات حديثة في التنمية" أن التغيرات التي حدثت بدول العالم كانت سريعة وكان لها تأثير على معظم اقتصاديات المجتمعات النامية ومن أهم خصائصها أنها متشابكة يغذي بعضها بعضا بحيث يصعب تحديد أيها السبب وأيها النتيجة، ويمكن تلخيص هذه التغيرات في أربعة عناصر أساسية تتمثل في:

- زيادة موجة التحرر الاقتصادي.
- إقامة منظمة التجارة العالمية.
- تزايد قوة التكتلات الاقتصادية الدولية.
- ظهور العولمة وسرعة انتشارها.

فمع تحول ماهية التنمية في البلدان الصناعية عن شكلها ودورها التقليدي أي انتقال التنمية الصناعية من قاعدة التصدير إلى عملية تعتمد بالدرجة الأولى على رؤوس الأموال والتقنيات الحديثة أصبح مفهوم اندماج السوق الدولية عنصرا رئيسيا وسمة من سمات التنمية في نطاق هذه البلدان.

غير أن مبدأ استفادة الدول النامية من هذه المناخات المستجدة في الاقتصاد والسوق العالميين كانت ضئيلة جدا، مما كشف فارقا كبيرا بين ما تحقق لهذه الدول وما بلغته الدول المتقدمة خلال العقدين الأخيرين.

على أية حال فإن نصيب الدول النامية من مكاسب الإندماج الإقتصادي والإجتماعي قد اختلفت وتباينت مستوياته من مجتمع لآخر، فمنه من تسنى له تحقيق معدلات نمو مستقرة، في حين أخفقت مجتمعات أخرى في تحقيق وملامسة تنمية واسعة، وأصبح على آخرين

1 - عبد القادر محمد عبد القادر طية: اتجاهات حديثة في التنمية، مصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص229.

تطوير آلية السوق المحلية، ونوع آخر من الدول النامية لا يزال يعاني من عدم التوافق بين متطلبات الإندماج و ما يفرضه من قيم وقوانين جديدة تصبح متعارضة مع ما كان موروثا.

إن الدول النامية إزاء هذا المد وهذا التيار فقدت مساحة الخيار ولم يبق أمامها سوى العمل وفق الأمر الواقع ،فلم يعد لها امكانية المقاومة كما حدثت في السابق، فتقيم تنميتها من خلف هذا الحائط غير عابئة بثورة التقنيات.

فعند مراجعتنا للسياسات التنموية خلال عقدي الثمانينات والتسعينات نجد سلسلة من حلقات متغيرة تمثل تجارب متباينة ومختلفة في الأداء والنتاج، بقيت ضعيفة في قدرتها على خلف اندماج واسع وكثيف في النسق الاقتصادي العالمي[1]، وهذا ما دفع بكثير من الدول النامية في الآونة الأخيرة إلى إعادة توزيع الأدوار بين الحكومة (المركز) والسوق والاتجاه الذي ساد أكثر هو زيادة دور السوق في إدارة وتنظيم وتوجيه عناصر ومكونات التنمية، اعتقادا من أن الحرية الاقتصادية (قطاع الخاص) هي الأساس في تحقيق النمو وأن المطالب الاجتماعية ما هي إلا انعكاسا لمستويات الثورة لبتي باستطاعة السوق تكوينها.

وقد تمثل هذا الاتجاه في تخلي العديد من الحكومات (في الدول لنامية) عن جزء من ملكيتها وإدارتها للمال العام وتحويله إلى القطاع الخاص، مع إزالتها لكثير من القيود المفروضة على نشاط هذا القطاع "la privatisation".

ولعل من أبرز عمليات الانتقال والتحول التي حدثت في نهاية القرن العشرين هو تحول الاقتصاديات الاشتراكية واعتناقها لمبادئ الإقتصاد الحر حيث أصبحث الدول النامية تعرف بمجموعة الاقتصادات المتحولة "economies Transitoires" حيث تفيد التقديرات أنه في غضون خمس سنوات في مرحلة التسعينات تخلت 30 دولة عن التخطيط المركزي كوسيلة لتخصيص الموارد وقامت 80 دولة بتحرير السياسات المشجعة للاستثمار الأجنبي المباشر.

ويبقى أن نشير هنا إلى أن هذا التحول والانتقال كانت له آثار إيجابية وسلبية على اقتصاديات الدول النامية، وخاصة على المسالة الاجتماعية بكل مكوناتها ومنها:

1 - أحمد كيكسو: العولة والتنمية الاقتصادية، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، 2002، ص111،110.

✓ **الآثار الإيجابية**

- التخلص من عناصر القطاع العام الذي استهلك كثيرا من الموارد المالية للبلد، و هذا من حيث مسايرته للسياسات المركزية، سواء في توزيع الدخل أو تحديد الأسعار أو اتخاذ القرارات في مجال الإستثمار، بمعنى أن القطاع العام كان مسيرا بمنهج لا يسمح من رفع في مستوى الإنتاج وتحسينه وزيادة المخزون، بل كان سببا في ارتفاع مستويات المديونية للمؤسسة الإنتاجية.
- بتحرير السوق والمبادلات التجارية ظهر القطاع الخاص الذي خلق تنافسية بين المنتجات المحلية والأجنبية، ومنه رفعت الكفاءة الانتاجية وزادت الأرباح وهذا ما حفز القطاعات الإنتاجية والخدماتية في رفع مستوى القطاعات وتوظيف أحسن للمصادر المالية.
- خفض الإنفاق العمومي على القطاعات العامة التي كانت تستهلك مستويات عالية من الأموال، وهذا سبب التخلص من الدعم المالي الموجه للقطاع العام،رفع عجلة التنمية بواسطة إنشاء بمشاريع إنتاجية قادرة على العمل والمنافسة داخل سوق حرة، وبالتالي سمحت هذه المشاريع برفع مستويات التوظيف والإنتاج معا.

✓ **الآثار السلبية**

من الطبيعي تولد العلاقات غير المتكافئة الاقتصادية والسياسية منها، و التي أصبحت تربط الدول المتقدمة بالدول النامية نتاج سلبية على مسارها التنموي داخليا من جهة، وعلى نمط العلاقات واتجاهات الإقليمية والعالمية من جهة أخرى،"فازداد الركود وفقدت القدرة الداخلية على تحقيق تنمية حقيقية، وتسارعت وتيرة التبعية للدوائر المهيمنة والموجهة للنظام الدولي الجديد"[1].

وبالتالي فان الآثار السلبية التي ظهرت على مستوى الدول النامية تمثلت أصلا في زيادة العبء الاقتصادي على الفقراء، وبروز تفاوت طبقي رهيب داخل هذه المجتمعات لم تشهده من قبل، ويمكن ذكر أهم هذه الانعكاسات في النقاط التالية:

1 - قيرة اسماعيل: العولمة وموقع الجزائر في النظام العالمي الجديد، الملتقى الوطني حول الجزائر والعولمة، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطيمة، 2001، ص328.

- إن الدول النامية بدأت تفقد أسواقها التي كانت تربطها بالدول الأخرى وخاصة الاشتراكية.
- أدى تحرير الأسعار إلى التوسع في القطاع الخاص وتحريره من كثير من القيود الإقتصادية وتشجيع رأسمالية محلية مشوهة وطفيلية. [1]
- انهيار مفهوم الدولة الاجتماعية مما أدى إلى تخلي الدولة عن الدعم الذي تقوم به تجاه الفئات المحرومة وضعيفة الدخل، كما أدى إلى غياب العدالة الإجتماعية التي كانت بمثابة الهدف الإجتماعي للسياسة التنموية بهذه المجتمعات،"فقد ترتب على تحول بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص الاستغناء عن العمالة الزائدة، وهو ما حول البطالة المقنعة إلى بطالة سافرة وزاد بذلك من معدل البطالة الرسمي المعلن بين الفقراء.

لقد أصبحت المصلحة الاقتصادية هي الهدف الأساس الذي تعمل على تحقيقه الدولة بدل المبادئ الايديولوجية، وفي هذا الإطار نجد الدكتور "قيرة اسماعيل" في مقاله الموسوم: العولمة وموقع الجزائر في النظام العالمي الجديد"[2] "وتبعا لهذه الأوضاع التي تعيشها الدول النامية ومنها الجزائر)، يرى أنه يتطلب إعادة النظر في الأوضاع والبدء بتقييم واقعي للإمكانيات المتوفرة، وتطوير استراتيجية تقوم على الإعتماد على الذات والمشاركة في مسيرة الثورة التقنية ومحاولة اختراق المجال المغلق الخاص بتكنولوجيات الجيل الجديد، حتى يمكن بناء مستقبل المجتمعات النامية، والانطلاق من جديد.

كما يقتضي ذلك بدوره تحديد القوى والمتغيرات الحاكمة لحركة المستقبل وتخطيط التنمية ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وحشد كل الموارد والإمكانات المتاحة لتحقيق الوحدة والاستقرار والتنمية الشاملة.

ولم تكد الدول الأقل نموا ومن بينها الدول العربية، تتجاوز مؤشرات التخلف التقليدية حتى وجدت العالم مع بداية العقد الأول من القرن الواحد و العشرين تحكمه آليات العولمة مثل: الخصخصة، الثورات العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية والتنافس في التجارة العالم... الخ

1 - قيرة اسماعيل نفس المرجع، ص 328.
2 - قيرة اسماعيل: مرجع سابق، ص329.

وظهرت مؤشرات جديدة للتخلف والتقدم، أصبحت تشكل معايير للانماج في العولمة أو النظام العالمي الجديد .

✓ السيـاق الداخلـي الجزائري و حتـمـية الإصلاحات

إن صدمة مظاهرات أكتوبر 1988، بدأت معها إعادة توزيع لدور الدولة بين الدولة الحزب والمجتمع المدني الذي بدأ يتطلع لمطالب جديدة، فأحداث أكتوبر حسب "عبد القادر جغلول" سمحت بالتسريع في عملية تحرير المجتمع المدني أو على الأقل فئات منه كالصحافة، الطلبة، رجال الأعمال ...إلخ. منذ الثمانينات، تفكير عميق شغل مسؤولي الدولة والحزبFLN وكذلك الباحثين الجامعيين حول دور الجزائر الاقتصاد العالمي بنهاية الثمانينات، ينتهي العهد الذهبي للتأميمات، للتصنيع، عهد المراهقة بالنسبة لمجتمع حاول تحقيق استقلاله الاقتصادي، وتنميته من خلال"البترول"، عشرية من الجهود والتحولات قامت بها الدولة من أجل كسب شرعية القدرة على العمل أمام التحديات الموروثة عن العهد الاستعماري، فقامت الدولة بالتصنيع، التشغيل، التدريس...مرحلة هامة أنتجت مجتمع جديد،فتي ومتنوع.

مع بداية 1980-1985 المجتمع الجزائري يعود تدريجيا إلى الحقيقة، لكن حجم التحولات المحققة خلال السبعينات، يستلزم جهود أخرى للإجابة عن الانشغالات الحالية وتبني استراتيجية تنموية التي من خلالها تحقق إجماع اجتماعي، وتنمية تقوم على تحديث مجموع الأفراد.[1]

المرحلة السابقة بينت هشاشة الاقتصاد الوطني على المستوى العالمي، فنظرية تنمية اقتصادية تسمح بتحقيق الاستقلال على أساس التصنيع المكثف والمنجزة بفضل عائدات البترول، قد كشفت عن طابعها الوهمي.

عودة الوعي بداية من 1980، أنتج موقفا أقل طموحا، بسيطا وواقعيا للسلطات الجزائرية، والذي ترجم شعار"العمل والصرامة" و"الاعتماد على الذات" ذلك أن انهيار

[1] ABDELKADER djeghloul, « mutations économiques et transformations des mentalités, les défis de la crise » le monde diplomatique. Novembre 1986.

أسعار البترول سنة 1986 يمثل تحدي بنيوي حقيقي. اذا كانت الدولة قد خلقت 150000 منصب شغل سنة 1985، فانه من البديهي أن يرتبط اندماج طالبي العمل الجدد مع حجم الاستثمارات، وفي حالة العكس، فان خطر latino américanisation (البرازيل والأرجنتين) القائم على تقسيم المجتمع إلى جماعات محظوظة و أجرى مهمشة،قد يطرح بحدة ،حتى ولو ارتفعت أسعار البترول.

فتجربة السنوات السابقة تؤكد أن الدول المنتجة لا تستطيع تحديد بصفة دائمة الأسعار من أجل تمويل التنمية. الاستراتيجية الجديدة حسب "عبد القادر خعلول" يجب أن تكون إلا شاملة، اقتصادية طبعا، ولكن في نفس الوقت سياسية وثقافية، انطلاقا من ظروف غير ملائمة،و عليه فان كل المجتمع بمختلف طبقاته يصبح معنيا، استراتيجية السبعينات قد أحدثت هيمنة الاقتصاد survalorisation de l'économisme على حساب التحول في العقليات في علاقاتها مع الدولة ومع الثقافة. فالعقليات هي وحدها القادرة على تحديد قواعد اللعبة داخل المجتمع على المدى الطويل،فهذا التبذير المتعدد الأشكال للموارد والذي تجسد في الاستهلاك الواسع للخبز،نقل العملة الصعبة، السوق السوداء...ليس فقط ظاهرة اقتصادية يبين بناء معقد للسلوك حيث يتداخل ثقافة الدولة "البايلك" وأمال دولة الرفاه، في خطاب شعبوي ثوري أنتج دولة-البقرة الحلوب.

✓ البدايات الأولى للنزعة الليبرالية بالجزائر

تعتبر الجزائر من بين البلدان النامية التي باشرت جملة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، والتي خصت الواقع المتردي الذي نتج خاصة بعد الأزمة البترولية 1986، والتي أدت إلى انخفاض في معدلات الدخل وبالتالي تقلص في مستويات التبادل ولما كان النموذج التنموي الذي اعتمدته الجزائر كبلد اشتراكي هو تنمية وتطوير البنية التحتية الصناعية بالخصوص فإنه يعتمد في استمراره وتطوره على الموارد البشرية التي تأتي من خلال الإيرادات النفطية، وبالتالي فإن أي أزمة تصيب قطاع المحروقات يؤثر سلبا على تنمو وتقدم أي قطاع.

إضافة إلى ذلك يرى بعض الدارسين في هذا المجال أن المشروع الإصلاحي في الجزائر جاء متأخرا نسبيا عن بعض الدول النامية، ومنها الدول العربية، ويعود ذلك بالأساس إلى طبيعة وأبعاد وخصوصية المسار التنموي الذي اعتمدته الجزائر منذ الاستقلال.

بعد رحيل الرئيس هواري بومدين في 27 ديسمبر 1078 بدأت مسيرة عهد جديد،بعدما اقتنعت السلطة الحاكمة بحتمية ادخال تعديلات اقتصادية و تصحيحات جذرية،شملت الإرث الاقتصادي و الإيديولوجي للمرحلة السابقة/و عرفت تحولات اجتماعية و ثقافية و سياسية،تجسدت ميدانيا في موجات من الاحتجاج و الانتفاضات المتلاحقة- مما أدى إلى اهتزاز المرجعيات التنموية السالفة.

هذه التحولات هي نتاج تراكمات سابقة،فالنجاحات التي تحققت سابقا خلال السبيعينيات فيما يخص الصحة،التعليم من الناحية الكمية لم يقابلها التوفيق في المجالات الاجتماعية الملحة مثل االشغل و السكن ،،،و قد ساعدت حدة المسألة الاجتماعية و الإشكال التي كان يعبر بها المواطنون عن رفضهم للسياسات السابقة الرئيس الشادلي بن جديد على الإسراع في تنفيذ الإصلاحات،حيث بدأ بتفكيك دولة الإدارة l'etat administratif بتعبير "عدي الهواري"،[1]و التي حملها اسباب تصاعد حدة الاحتجاجات،

كان للفراغ السياسي الذي تركه "هواري بومدين"، فرصة لنمو النزعة اللبيرالية، حيث حرر المبادرات وفتح مجال الطموح واسعا، ذلك أن الرجل يعتبر صانع للتجربة التنموية السابقة. فقد إحتدم الصراع بين تصورين اثنين:

- ✓ تصور يؤكد على أحقية المؤسسات السياسية بقياداتها في الحزب والدولة على قيادة البلاد نحو التنمية على النمط الاشتراكي، وقد تزعم هذا الاتجاه " محمد يحياوي ".
- ✓ تصور براغماتي ذو تقاليد تكنوقراطية، يسعى إلى المزيد من التفتح والمسايرة للتطور في ظل المتغيرات الدولية، يقود هذا التيار "عبد العزيز بوتفليقة".[2] لكن المؤسسة

[1] Addi lahiuari,l'impasse du populisme,l'algerie collectivite politique et etat en construction,Alger,ENL ?1980 ?P121

[2] نور الدين زمام، مرجع سبق ذكره، ص158

العسكرية اختارت مرشح أخر(الشاذلي بن جديد) كحل وسط لقطع الطريق أمام البارونات القوية للنظام السابق (بوتفليقة ويحياوي).

شرع الرئيس الجديد في سياسته تحت شعار " من أجل حياة أفضل "، برنامج واسع لتوفير حاجيات المواطن، بناء السكنات، الطرق، الجامعات، المستشفيات، تحرير تجارة الخضر والفواكه....نال من خلاله الرئيس ثقة الشعب.

منذ الثمانينات بدأ هذا الخطاب الجديد يحمل في طياته ملامح الخصخصة والانفتاح، لكن هذا الخطاب بقي محتشما وغير علني إلى غاية 1985 أين بدأت تظهر بوضوح الرغبة في إحداث تغييرات جذرية في النظام الاقتصادي. حيث اقتنعت السلطة لضرورة إحداث سلسلة من الإجراءات استجابة للمطالب الاجتماعية التي تجاهلها النمط التنموي السابق، بعدما عملت الظروف الدولية على ضرورة الحد من هيمنة الدولة على الآلة الاقتصادية، ومن أجل تفعيل الجهاز الاقتصادي بأسلوب أكثر حرية وعقلانية ولا مركزية.

فكانت أولى محاولات هذه السلطة هو تصحيح الخط التنموي السابق بحصر المعوقات والأخطاء وذلك عن طريق تقييم عام لحصيلة النشاط الاقتصادي والاجتماعي، والهدف هو الخروج من مشروع تنموي جديد للأمة الجزائرية، كان ذلك في مؤتمر حزب جبهة التحرير بين 27-31 جانفي 1979. بعدها انطلقت حملة المراجعة للسياسة الاقتصادية السابقة والتي بدأت من خلالها مسيرة الانفتاح وبداية نهاية الاشتراكية.

بناءا على الأخطاء السابقة بدأت مسيرة التصحيح بترسانة من الإجراءات، حاولت إصلاح الاقتصاد وتحديد الأولويات، وإحداث توازن بين القطاعات، خاصة بعد ما تم إهمال قطاع الزراعة والسكن لصالح قطاع الصناعة الذي نال حصة الأسد وأدى إلى خلل بنيوي تحتي، عاد وإنعكس من جديد على حركة التصنيع ذاتها. وذلك بتفوق المصنع على المدرسة وعلى المزرعة حسب " حميد تمار ".[1]

فكرة الإصلاحات ذات النزعة اللبيرالية لبلادنا تعود إلى سنة 1985، تاريخ نهاية سياسة إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية. ومحاولة من النظام آنذاك إخفاء الأزمة على الأمة،

[1] Hamid temmar : strategie de développement indépendant. le cas de l'Algérie Opu, p135

إنتقد الرئيس " شادلي بن جديد " ومساعديه **بشدة وعلنا اشتراكية بومدين** وهذا دون التخلي عن التسلط المتعدد الأشكال Autoritarisme Politico -Policier فكانت نقطة الانطلاق نحو سياسة الإصلاحات التي تهدف إلى تحرير الاقتصاد دون إصلاح الجانب السياسي.

وفي خطاب أمام إطارات حزب جبهة التحرير الوطني سنة 1985 صرح الرئيس "شاذلي بن جديد " ما يلي: "يوجد فقط تسيير عقلاني يرتكز على معايير محددة عالميا، مع الأسف أن هذه المعايير لم تحترم ببلادنا، الجانب الاجتماعي يطغى على الباقي ..." وبالنسبة للرئيس الدولة كانت "كالبقرة الحلوب" ولآن عليها بالانسحاب من الساحة الاقتصادية والاجتماعية. لهذا الغرض أحدثت "هيئة سياسية " بقيادة " العربي بلخير" مدير الديوان بالرئاسة، تضم "مولود حمروش " الأمين العام للرئاسة، "مسعودي زيتوني" وزير الصناعة الخفيفة، "بشير رويس " وزير الإعلام ومجموعة من الضباط السامين للجيش، بالإضافة إلى رجال أعمال مرتبطين بالأوساط الأجنبية، هذه الخلية حسب "غازي حيدوسي" تمثل Cercles du Pouvoirs Réels، كانت تجتمع في سرية خارجة قاعات الرئاسة أين تدرس " المعلومة الحقيقية " وتركب القرارات الحاسمة Montages décisifs .

بهذه الطريقة ارتسمت الوجهة اللبيرالية الجديدة في وسط العشرية السوداء كما كانت تسمى. إذن بدأت مسيرة الانفتاح بظهور إجراءات بين سنة1980-1982، ثم تدعمت لتزداد وتيرتها بين 1985-1988، ولعل أهم ما يؤكد الرغبة في الانفتاح هو تدخل وزير الصناعات الخفيفة السيد "محمد زيتوني" في خريف 1985 من خلال مقال: "من أجل اقتصاد حديث"، يشير فيه الوزير إلى عالمية القوانين الاقتصادية في إنتاج الثروات، وما يمكن استخلاصه من هذا المقال هو الإشارة وبدون غموض إلى المبادئ الأساسية لإيديولوجية لبيرالية، تطالب بوقف تدخل السياسة في تسيير الاقتصاد، ونهاية دولة الرفاه L'état Providence. حيث يؤكد الوزير:"... يجب أن نعرف أن أي دعم فهو سلوك ضد الاقتصاد، مادام أنه يؤدي إلى التبذير..."[1] ويؤكد على أن بناء السكنات حتى ولو أنه يعبر عن حاجة اجتماعية فإنه لا يمكن اعتباره استثمار منتج، مادام ذلك يتطلب أموال طائلة على

[1] Annuaire de l'Afrique du nord ,1998, cnrs. éditions.

حساب مشاريع اقتصادية قادرة على تحقيق مردود أفضل، ويطالب بصراحة الدولة بالتخلي عن جهودها الاجتماعية.

هذه التصريحات تمثل المنعرج في السياق الإيديولوجي والسياسي في الجزائر، فلأول مرة مسؤول سياسي من مرتبة وزير يصرح وبدون غموض أنه ضد الدولة المساهمة Etat Interventionniste وأنه مع تشجيع القطاع الخاص. لكن هذه التصريحات لا تمثل القطيعة مع النظام السياسي والاقتصادي آنذاك، بل تبرز التوجه والتصور اللبيرالي الجدي الذي بدأ ينمو داخل السلطة السياسية.

وبعد سلسلة من الإجراءات التنظيمية وبداية تحرير بعض القطاعات الاقتصادية، بدأ يظهر شكل جديد من الفردانية، الذي بدأ ينمو ويتوسع في ظرف جديد دون عراقيل إدارية، سياسية أو حتى أخلاقية. فأصبح الحقل الاجتماعي فضاءا للتعبير والتظاهر، للثراء السريع، الذي أصبح يمثل قيمة اجتماعية وأحد أهم أهداف المواطن.[1]

هذا الظرف تميز بانتشار واسع للاستهلاك، يقابله عائدات مالية كبيرة من المحروقات حيث أصبحت الجزائر تستورد كل شيء وبكميات تفوق الطلب الوطني لبعض المواد ذات الاستهلاك الواسع. الأمر الذي جعل الجزائر في تبعية أكثر للأسواق العالمية من حيث التموين من المواد الحيوية:الغذاء، الدواء، التجهيزات...إلخ.

لكن مثل هذه المشاريع تتطلب أموال ضخمة، كما تتطلب المزيد من الاستيراد، كما أن انهيار أسعار البترول بداية من 1981، كان أول إنذار للسلطات.فالمقربين من الرئيس اقتنعوا آنذاك أن " دولة الرفاه " قد أوشكت على نهايتها، والدولة لا تستطيع مواصلة توفير الحاجيات لكل المواطنين (عمل، تعليم، علاج مجاني، مواد غذائية....) اعتمادا على موارد

1. [1] -Ahmed dahmani: : L'Algérie à l'épreuve économie politique des reformes 1980-1997. casbah éditions– Alger 1990 P75.

المحروقات فقط، وبالتالي من الوهم أن نبني اقتصادا عصريا في حالة بقاء أربعة ملايين عامل نشط موظفين عند الدولة، و طالبوا بإعادة النظر في السياسة الاقتصادية[1].

ما يمكن استنتاجه من هذه الفترة ومن سلسلة الإصلاحات أنها لم تكن تحمل مشروعا اقتصاديا واجتماعيا منسجما، حيث كان شعار هذه الفترة"من أجل حياة أفضل".

انتظر الجميع حتى سنوات 1984-1985 تاريخ تدهور أسعار المحروقات للحديث عن ضرورة القيام بإصلاحات اقتصادية جذرية وعميقة.

✓ تطور االنزعة الليبرالية بالجزائر

الحديث عن الإصلاحات في الجزائر يرتبط بالحديث عن القطاع العام، هذا الأخير أنتج شريحة بيروقراطية (برجوازية الدولة) والتي تتألف من كبار الموظفين، الإداريين ومسيروا القطاع العام، مسؤولوا الدولة والحزب.

إن وجود فئة اجتماعية جديدة تنشأ وتتطور مع نشوء القطاع العام وتستفيد منه، سرعان ما تتحول هذه الفئة تدريجيا إلى طبقة سائدة تتصرف بالإنتاج في جميع الميادين، تتحكم في جهاز الدولة، الأمر الذي جعل منها مالكة لوسائل الإنتاج، وبالتالي هي التي قادت مسار الإصلاحات خدمة لأغراضها. كما إن احتكار المؤسسات الوطنية للتجارة الخارجية خلال 1970، وبداية مشروع الثورة الزراعية، تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات (GSE) في 1971، والمصادقة على الميثاق الوطني سنة 1976 كونه يتضمن "التوجهات الأساسية للسياسة التنموية"، أنتجت هذه الأخيرة غضب الشرائح الضعيفة التي تدعمت بالأغنياء الجدد والمجموعات الخفية المعارضة للنهج الاشتراكي وللثورة الزراعية.

فعلا ومنذ استقلال الجزائر كان ولا زال التراث الاقتصادي حسب "غازي حيدوسي" يعتبر على أنه غنيمة حرب Butin de Guerre، تتوزع بالمساواة من طرف طبقات Surnommées. وكان بالتالي موضوع صراع خفي بين العمال وأفراد الحكم المرشحين

[1] Maurice Lemoine : l'Algérie au risque des impatiences, le monde diplomatique,juillet 1991.ced -rom

لخلافة المعمرين. فبالنسبة لهم، المؤسسات الوطنية، المسيرين، والمجموعات العمالية تمثل عقبات تعرقله عن بسط أيديهم على جانب من الإقتصاد الوطني.

وبوفاة هواري بومدين، مهندس النظام السياسي للجزائر المستقلة في 27 ديسمبر 1978 سمح رحيله للقوى الاحتكارية من تنفيذ مشاريعها الإصلاحية عن طريق تفتيت المؤسسات العمومية والاستيلاء على العقار الحضاري.

ومع بداية تدهور القدرات المالية للجزائر في منتصف الثمانينات، كان هذا الظرف مناسبا للثراء لدى بعض الخواص، حيث ظهرت طبقة جديدة من الأغنياء استعملت نفوذها وعلاقاتها للوصول بطرق غير شرعية إلى التصدير وحق الاستيراد. في هذا الصدد يشير "عدي الهواري" إلى أن الملكيات الخاصة المتحصل عليها عن طريق قنوات الدولة، لم يكن مصدرها العمل بل التجارة، هذه الأخيرة كانت أكثر مردودية في سوق صادراته محتكرة من طرف الإدارة licence d'importation[1] .

كما يؤكد " غازي حيدوسي" توسع هذه الفئة من خلال نظام ريعي –توزيعي بقوله: "عمليا الأثرياء كلهم في سن التقاعد.."[2]. فحوالي 30% من المتعاملين الخواص لا يملكون أي تكوين مدرسي، وهذه الفئة تتوجه عموما إلى النشاطات التجارية والخدماتية، والذين لهم مستوى التعليم الثانوي(50%)، يستثمرون في القطاعات الصناعية أين يغيب القطاع العام والوسائل الضرورية للإنتاج لا ترتبط ولا يتبع احتكاره.

فثلاثة عقود من سيطرة FLN انتهت بإحداث هوة عميقة بين المجتمع والبرجوازية الجديدة، حسب " حميد تمار" فان المدير العام هو مقاول بكل ما يعنيه المصطلح ، و بهذا سيمثل مستقبلا برجوازية جديدة une nouvelle bourgeoisie technicienne لا تملك نفس خصوصيات البرجوازية التقليدية، لكنها تطالب بإصلاحات. هذه الطبقة الاجتماعية

[1]Addi lahoari, Op cit p74

[2] غازي حيدوسي، مرجع سابق ص154

تصبح "صناعية" industrialiste تقود جهود للحفاظ على امتيازاتها.[1] كما أن احتكار الحياة السياسية أنتج طبقة من الأثرياء،التي ستمثل قاطرة الاصلاحات مستقبلا .

يعرف "شارل بتلهايم" هذه الشريحة "تتألف من العناصر المكلفة بإعادة الإنتاج الاجتماعي بدلا من المنتجين المباشرين والتي بحكم موقعها في منظومة العلاقات الاجتماعية القائمة والممارسات الاجتماعية السائدة، لسلطة التصرف الفعلي بوسائل الإنتاج ومنتوج العمل الذي تملكه الدولة شكليا".[2]

من أجل التكيف مع الصعوبات المنتظرة ما بعد البترول، أصبح الإصلاح بالنسبة للقيادة الجديدة حتميا، فالمرحلة الكمية انتهت، وعلى الاقتصاد أن يدخل مرحلة النوعية من خلال أربعة محاور، القطاع الخاص، إصلاح القطاع الزراعي، التعديل الهيكلي انسحاب الدولة التي سنتطرق إليها لاحقا:

كانت سنة 1985 بداية جديدة لإصلاحات جذرية من خلال المخطط الرباعي 1985-1989 حيث انتقل الخطاب الرسمي من شعار:" من أجل حياة أفضل " إلى شعار آخر: "العمل والصرامة لضمان المستقبل"، هذا التغيير في تصور وعمل الدولة فرضته ظروف دولية خانقة (أزمة المحروقات). وفي هذا الظرف فإن نمو القطاع الخاص تدعم بقانون الاستثمار سنة 1982 والذي يؤكد بصفة جلية رغبة الدولة في التعامل مع القطاع الخاص من خلال جملة من القوانين والمراسيم أخرى تبنتها الدولة في ظل سياسة الانفتاح.

فالدولة لم تعد تنشأ لوحدها القواعد الصناعية أو مصانع جديدة ولكن أصبحت اليوم تساعد المؤسسة الخاصة على الاستثمار من خلال تطوير مناخ الأعمال ومساعدتها على مزايا مغرية والاندماج الإيجابي في مسار الشمولية، بمعنى أصبحت المؤسسة الخاصة في صلب الاهتمامات الاقتصادية للدولة والتي عليها المساهمة في تمويل البحث والابتكار، وإنشاء معاهد امتياز، مساعدة المؤسسة الخاصة على بناء أقطاب تنافسية تشارك فيها مختلف المؤسسات، الجامعات، ومراكز البحث. في هذا الصدد يطالب "عبد المجيد بوزيدي "

[1] .Ahmed Bouyakoub , la gestion de l'entreprise industrielle Publique en Algérie OPU P 60.

[2] شارل بتلهايم : صراع الطبقات في الاتحاد السوفيتي، باريس، 1974، ص 41.

الحكومة أن تتوقف على الاعتقاد بأن صاحب المؤسسة الخاصة هو مجرد "ترابا نديست" يضع حسابات مشبوهة لتحقيق ربح سريع بدون أدنى جهد، فالعديد من المقاولين يملكون ثقافة حقيقية للمقاولة، وعلى الدولة مساعدة من يفتقرون لهذه الثقافة على تحصيلها حتى وإن طبقت عليهم نظاما صارما.[1]

إذن عهد الاعتماد المطلق على الدولة قد ولى ويجب قبول ذلك، وزمن الاشتراكية أصبح جزءا من الماضي، والمعركة التي علينا خوضها اليوم هي مواصلة التحديث اللبيرالي للاقتصاد.

يمكن استنتاج أن الدولة لا تريد أن تؤطر النشاطات الاقتصادية للخواص وإنما تريد فقط توجيهها، فقد قسمت النشاطات الاقتصادية إلى قطاعات:

أ. **قطاع إستراتيجي:** لا يسمح للقطاع الخاص بالاستثمار فيه ويضم هذا القطاع: البنوك، التأمينات، المناجم، المحروقات، الحديد، النقل الجوي، البحري.... بصفة عامة النشاطات التي تمثل السيادة الوطنية.

ب. **قطاع ثاني:** يضم نشاطات ذات أولوية: مفتوح للقطاع الخاص، والقانون لا يحدد هذه الأولويات وإنما يعطي بعض الإجراءات: الصناعات الغذائية: التجهيزات، النصف المصنعة، الخدمات، السياحة، النقل البري، المرافق الرياضية والتسلية، البناء والأشغال العامة...

هذه القطاعات يسمح للقطاع الخاص بالاستثمار فيها، وبعيدا عن هذه الإجراءات الجديدة التي تأتي في ضوء دعم النشاطات، فإن الهدف الأساسي للدولة يكمن في الاعتراف الصريح بالقطاع الخاص كمتعامل اقتصادي مكمل لكنه ضروري جدا في بعض القطاعات.[2] كما أن الغرفة الوطنية للتجارة لم تعد جهازا إداريا بل أصبحت هيئة تضم المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص، تلعب دورا أساسيا في تنظيم وتوجيه الاستثمار، وأصبح بإمكان

[1] Abdelmadjid bouzidi,le quotidien d'oran,25-04-2004.
[2] Rachid tlemçani, état,bazar et globalisation,l'aventure de l'infitah en Algérie, Alger,éditions el hikma,1999,p41.

الخواص الاستيراد مباشرة دون الاعتماد على المؤسسة العمومية، والشرط الوحيد أمام المتعاملين هو الاعتماد على الموارد المالية الذاتية.

تم مناقشة الإستراتيجية الجديدة للدولة اتجاه القطاع الخاص عبر جملة من الندوات حول مقارنة نسبة النجاعة لدى كل من القطاع العام والخاص، نتائج هذه الندوات التي درست من طرف أجهزة الحزب الواحد والصحافة العمومية، وبين مؤيدي القطاع العام وأنصار القطاع الخاص، الاتجاه الأول تمسك بالخطاب الاشتراكي الذي يمجد دور الدولة، أما أنصار القطاع الخاص اعتمدوا الهجوم على القطاع العام وعلى نتائجه المحققة من جهة، ومن جهة أخرى محاولة إعطاء شرعية للقطاع الخاص باعتباره أكثر إنتاجية وفعالية. يصف "Ramonet Ignacio " الوضع الغامض: "إن الدولة بنت مركز" رياض الفتح" تحت إدارة ضابط عسكري، لكن المتاجر كانت تسير من طرف خواص، والهدف هو جعل هذا الفضاء نموذجا لديناميكية وفعالية القطاع الخاص.[1]

لكن مطالب أنصار الاصلاحات بقيت بسيطة وغير طموحة ذلك أنها لم تطرح مسألة خصخصة القطاع العام كلية، ولم تعارض سياسة التنمية المتبعة من طرف الدولة آنذاك، بل اقتصرت على المطالبة برفع الضغوطات البيروقراطية التي كانت تعرقل تطور هذا القطاع خاصة في مجال احتكار التجارة الخارجية.

الإجراءات التشريعية والتنظيمية الجديدة كانت تميل إلى القطاع الخاص لكن تعبر كذلك عن إرادة الدولة في تحديد وتأطير هذا القطاع، هذه النصوص تبين الدور المزدوج للدولة تجاه القطاع الخاص، فمن جهة تشجعه ومن جهة أخرى تفرض عليه التخلي عن منطق المضاربة لصالح منطق الإنتاج. حيث حدد الميثاق الوطني الحدود بين القطاع الخاص غير الاستغلالي: "وبين قطاع خاص طفيلي ومضارب الذي يرتبط بالمصالح الاستعمارية وباحتكارات رأسمال الأجنبي، والذي يمثل خطرا بالنسبة للاشتراكية ولكل تنمية اقتصادية مستقلة للدولة".[2]

[1] Ramonet ignacio, declin de la rente pétrolière et essor du secteur privé le monde diplomatique, cedrom-sni.
[2] Ahmed dahmani - Op Cit p433

إذا التوجه الجديد للسلطة يطالب القطاع الخاص بالمشاركة في إعادة بناء الاقتصاد الوطني في حدود التي يفرضها احترام التوجهات السياسية المحددة من طرف الدولة. يجسد المخطط الخماسي 1980 -1984 هذه الرغبة: " الغاية بالنسبة للسياسة الاقتصادية كانت ولازالت تطمح إلى استعمال كل القدرات الإنتاجية الموجودة بما فيها قدرات القطاع الخاص لأنها تساهم في النمو الاقتصادي، وفي نفس الوقت تعمل على منع القطاع الخاص إلى الاستحواذ على دور في مختلف القطاعات يسمح له بالتأثير على القرار الاقتصادي والسياسي في مراقبة السوق، وفي الحصول على ثروات غير مشروعة أو استغلال العمال".[1]

وضعت الدولة آليات لمراقبة القطاع الخاص، بالإضافة إلى عراقيل عديدة من أجل أن يبقى القطاع الخاص في تبعية للقطاع العام، من بين هذه العراقيل ما ورد في القانون الثالث للاستثمار الصادر في 21اوت1982 والذي ينص على:

- ✓ عدم السماح للمستثمر في الاستثمار في أكثر من مشروع.
- ✓ تحديد سقف الرأسمال في أقل من 30 مليون دج.
- ✓ كل مشروع بحاجة إلى ترخيص من طرف لجنة رسمية في دراسة المشاريع الجديدة في إطار الأهداف المجددة من طرف الدولة.

أصبح القطاع الخاص معترفا به، وبالتالي استفاد من التسهيلات التالية:

- ✓ معفى من دفع الضرائب مدة 05 سنوات.
- ✓ سهولة الحصول على قروض بنكية وإمتيازات أخرى.

نتيجة هذه الترسانة القانونية، عادت الثقة بين القطاع الخاص والدولة، وعرفت الوحدات الإنتاجية توسعا معتبرا، والإحصائيات الرسمية هذه المرة أصبحت أكثر دقة ووفرة، حيث انتقل عدد المؤسسات من9.378 سنة 1980 إلى14.154 سنة 1984.

1. D LIABES capital prive et patrons d'industrie en Algérie 1962-1982.c.r.e.a d p435

وفعلا جاء قانون المالية سنة 1985 بتسهيلات وحوافز جبائية تتمثل في: الاستثمار، التمويل للعملة الصعبة... سمح هذا القانون للبنوك بمنح قروض تقارن 30% من الاستثمار العام خاصة للطبقات التالية: المجاهدين، ذوي الحقوق، وأبناء الشهداء ....

كما تم التخفيف من الاحتكار للتجارة الخارجية بالسماح للقطاع الخاص بالاستيراد ومباشرة التجهيزات الجديدة من أجل إنتاج السلع والخدمات. لكن حجم القطاع الخاص بقي محدودا في أقل من 10 ملايين دج بالنسبة للمؤسسات الخاصة، إلى 30 مليون دج بالنسبة للمؤسسات ذات الأسهم SARL. فالاستثمارات الخاصة تدرس من طرف اللجنة الوطنية للتأهيل(.C.N.A*) التي يترأسها وزير التخطيط .

رغم هذه التسهيلات إلا أن علاقة القطاع الخاص للإدارة كانت سلبية جدا، فبين ماي 1983 حتى ديسمبر 1987 سجل 5186 مشروع مقبول، 27% فقط تم إنجازه، بسبب العدد الهائل للوثائق المطلوبة عند طلب أي مشروع استثمار، إضافة إلى تباطؤ الإدارة الجزائرية في الرد على هذه المشاريع وفي تنفيذها.

فكانت هذه السلوكات بمثابة عراقيل أمام نمو وتطور نشاط القطاع الخاص، فكانت النتائج معاكسة لما تطمح إليه الدولة.

الملاحظة هنا أن السياق الدولي الاقتصادي آنذاك لم يكن في صالح دول العالم الثالث، فانهيار أسعار المحروقات، وانخفاض قيمة الدولار سنوات 85-86، عمقت من الأزمة، وعليه فالقطاع الخاص لم يسلم من هذه الأزمة.

* Commission National D'agrément

✓ مـراحــل الإصلاحـات الاقـتـصــاديــة بالجـزائــر

فمع بداية سنة 1986 انخفضت عوائدنا من العملة الصعبة بحوالي 56% مما أدى إلى انخفاض في القدرة الشرائية لسنة 1987 بـ 25%، وفي سنة 1988 بلغت 65%، أضف إلى ذلك انخفاض في مستويات الاستثمار والاستهلاك وبالتالي إلغاء مشاريع استثمارية هامة كانت مسطرة وتنتظر التنفيذ، كذلك فإن عملية تنويع الصادرات بدورها إلى إحداث ندرة في السوق المحلية على حساب الطلب المحلي (المواطن) [1].

هذا الوضع أدى إلى حدوث اضطرابات اجتماعية كبيرة (أحداث أكتوبر 1988) ودفع هذا الواقع الاقتصادي المتأزم في تلك الفترة بالمهتمين بقضايا الإقتصاد الجزائري إلى التفكير نحو إيجاد آليات وسبل جديدة و ميكانيزمات متطورة تعمل على تحقيق الاستقرار للفعاليات الاقتصادية، وذلك من خلال إدخال مفاهيم جدييدة تسمح بانتقال الإقتصاد الوطني من التسيير (المركزي) الإداري إلى اقتصاد أكثر حرية وتنافسية، و هذا ما بدأ العمل به فعلا أثنا مرحلة (1988-1994)، والتي جاءت بإجراءات عملية هيأت طرحا اقتصاديا جديدا كان هدفه إحداث اندماج بآليات اقتصاد السوق.

1) إصــلاحـــات الثـمــانـيــنــات

فقد شرعت الجزائر في تنفيذ جملة من الإجراءات الاقتصادية بالخصوص انطلاقا من هذه الأوضاع قصد تحقيق إصلاحات هيكلية أولية، من أجل المحافظة على الاستقرار الكلي وكانت هذه العملية بطيئة في البداية، حيث لم تحقق الكثير وانتظرت حتى سنة 1995، حين اتجهت الجزائر لصندوق النقد الدولي، وهذا لأسباب الأزمة المالية التي عاشها الاقتصاد الجزائري والمرتبطة بارتفاع مستويات المديونية فبدأت على ضوء هذه المعطيات، تطبيق برنامج الخوصصة، والتعديل الهيكلي في قطاعات كثيرة منها الصناعة وهذا ما سنحاول تتبعه ضمن العناصر الآتية.

1 – HAMADOUCHE HAMIMI : L'ENTREPRISE ET L'ECONOMIE ALGERIENNE QUEL AVENIR ; OPU ; ALGER ;1988 ; PP 114 ; 121.

إن احتكار المؤسسات الوطنية للتجارة الخارجية خلال 1970، وبداية مشروع الثورة الزراعية، تطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات (GSE) في 1971، والمصادقة على الميثاق الوطني سنة 1976 كونه يتضمن **"التوجهات الأساسية للسياسة التنموية"**، أنتجت هذه الأخيرة غضب الشرائح الضعيفة التي تدعمت بالأغنياء الجدد والمجموعات الخفية المعارضة للنهج الاشتراكي وللثورة الزراعية.

فعلا ومنذ استقلال الجزائر كان ولا زال التراث الاقتصادي حسب "غازي حيدوسي" يعتبر على أنه غنيمة حرب Butin de Guerre، تتوزع بالمساواة من طرف طبقات Surnommées. وكان بالتالي موضوع صراع خفي بين العمال وأفراد الحكم المرشحين لخلافة المعمرين. فبالنسبة لهم، المؤسسات الوطنية، المسيرين، والمجموعات العمالية تمثل عقبات تعرقله عن بسط أيديهم على جانب من الإقتصاد الوطني.

وبوفاة هواري بومدين، مهندس النظام السياسي للجزائر المستقلة في 27 ديسمبر 1978 سمح رحيله للقوى الاحتكارية من تنفيذ مشاريعها الإصلاحية عن طريق تفتيت المؤسسات العمومية والاستيلاء على العقار الحضاري.

طلب الرئيس " شاذلي بن جديد " الذي خلف هواري بومدين من وزير التخطيط وتهيئة الإقليم، تحضير حوصلة وتقييم شامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمرحلة 1978-1967، والوقوف خاصة على المظاهر السلبية من اجل مواصلة مسار التنمية والمحصلة النهائية من هذا هو منع الطبقة التقنوقراطية الجديدة والطبقات السوسيومهنية الموكلة لتجسيد صناعة قاعدية، من أن تستغل سلطة القرار الاقتصادي في ظل الدولة بفضل مراقبتها للمؤسسات الوطنية التي كانت تمثل آنذاك المحرك الأساسي للتنمية في البلاد.

من أهم ما ميّز هذه الفترة هو تراجع مستويات النمو الاقتصادي والاجتماعي، بسبب الأزمة الاقتصادية مما استدعى سلسلة من الإصلاحات لتدارك الوضع، خاصة أداء وحدات القطاع العام لما تستوعبه من عمالة، ولعل أهمها:

1-1 **إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات**: نتيجة لكبر حجم الوحدات الاقتصادية التي يصعب التحكم في تسييرها حسب تفسير السلطات العمومية خاصة من الناحية

المالية. وبالتالي فإن تفكيك هذه الوحدات إلى فروع جديدة من شأنه أن يساعد على رفع الإنتاجية وتحسين مردوديتها المالية.وبهذا توصل محرري التقييم إلى الإشارة بأن المؤسسات العمومية عبارة عن Gouffres Financiers، وأن كبر حجمها Gigantisme، جعل منها دولة داخل دولة،[1] وأن هذه المؤسسات تقوم بوظائف اجتماعية مبالغة: السكن، النقل، التعاونيات، المخيمات الصيفية ...بين 1980 و1984، وبناءا على هذا التقييم غير البريء حسب "محفوظ بن نون"، تم هيكلة 70 مؤسسة وطنية وإعادة تنظيمها إلى 472 مؤسسة متخصصة حسب النشاط، أما المؤسسات الولائية والبلدية تضاعفت بشكل رهيب.

غالبية مقرات المؤسسات العمومية الجديدة وزعت على الجهات الأربعة للبلاد دون اعتبارات أخرى ودون وسائل التي من شأنها ضمان نجاح العملية. في نفس الوقت الذي جرى فيه تفتيت المؤسسات الوطنية كانت المؤسسات بالضفة الأخرى (دول متقدمة) تعرف حركة الاندماج والتزاوج Fusion، حتى تستطيع الوقوف في وجه المنافسة الداخلية والخارجية المتزايدة بفضل مسار العولمة والثورة التكنولوجية والعلمية.

في آخر المطاف فإن الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية، أوقفت مسار التنمية الصناعية وساهمت في عزل الإطارات والكفاءات، منه من فُصل أو أُجبر على مغادرة البلاد ومنهم من دخل السجن.

هذه العملية لم تؤدي فقط إلى غضب الرأس مال البشري للمؤسسات العمومية وإنما أدت إلى فقدانها (المؤسسات) لعقولها Cerveaux ولذاكرتها الجماعية. في هذا الإطار يكتب M.mekideche : " إعادة هيكلة المؤسسات انتهت إلى تقسيم الريوع التجارية، والتي أدت بدورها إلى ظهور نموذج للاستهلاك خارجي مدعم إداريا، هذا النموذج ساهم بقسط كبير في نمو الاقتصاد غير الرسمي عن طريق استرجاع القيمة المضافة للمؤسسات وتدعيم أسعار الاستهلاك، العملية وصلت في الأخير إلى

[1] -MAHFOUD bennoune, OP.Cit.

تأكيد للتسيير البيروقراطي والمركزي، الأمر الذي ساهم في تدهور المؤسسات العمومية " [1].

2-1 **استقلالية المؤسسات**:غير أن هذه الإصلاحات كانت لها في بدايتها صبغة سياسية أكثر منها اقتصادية مما ألزم المسؤولين على العمل من أجل تجسيد المرحلة الثانية بد هيكلة المؤسسات العمومية وهي مرحلة استقلالية المؤسسات العمومية وتمثل ذلك في:

أ. إعطاء الحرية المالية للمؤسسات في القطاع العام.

ب. توظيف آلية تسيير حديثة.

ج. تحرير قدرات الموارد البشرية.

د. الاستخدام العقلاني والموضعي لكامل الطاقات والقدرات المادية والبشرية للمؤسسات.

ه. التركيز على رفع مستوى الإنتاج وتحسينه.

ومن أجل تحقيق هذه العناصر بالمؤسسات العمومية، ثم صدور مجموعة من القوانين التي كان من بين أهم أهدافها هو تحضير المؤسسات العمومية الصناعية بالخصوص للتوجه التدريجي نحو نظام اقتصاد السوق[(2)]، بمعنى رفع الدولة يدها على تسيير وتنظيم وتوجيه المؤسسات الصناعية من خلال تبني نموذج تنموي جديد وهو النظام الليبرالي، فكان صدور قانون النقد والقرض رقم 10/90 المؤرخ في 1990/04/114 وقانون توجيه الاستثمارات رقم 12/93 المؤرخ في 1993/10/05.

تطبيق مبدأ استقلالية المؤسسات بموجب قانون 01-88 بهدف ترسيخ تطبيق القانون التجاري، باعتبار أن المؤسسة شخصية اعتبارية ورأس مال جماعي تستفيد من إمكانية تسيير مواردها المالية بعيدا عن كل وصاية من الجهة المختصة.

نشير هنا أن هدا المطلب – الاستقلالية – كثيرا ما رفعه إطارات ومسيري المؤسسات العمومية منذ 1970 أمام موجة المخططات التنموية، مطالبين باستقلالية التسيير والحق في

[1] - M.Mekideche : Algérie entre Economie de Rente et Economie Emergente. P35 Dahleb
* - DAS : Domaines Agricoles Socialistes.
2 - سميرة إبراهيم أيوب: صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، دراسة تحليلية تقيمية، مصر، الإسكندرية للكتاب، 2000، ص 83.

الدخول للتجارة الخارجية، لكنه لم يحقق مطالبهم إلا في سنة 1988 مع صدور القانون الجديد للمؤسسات العمومية E.P.E ، وبالتالي تغيرت الوضعية لكن في ظروف أكثر تعقيد.

ينص هذا القانون على جملة من المبادئ منها :

- الدولة عبارة عن مساهم Actionnaire وليس مسيّر Gestionnaire، ملكيتها تتحقق عن طريق مجالس المساهمة التي تشكل ما يسمى بـ الهولدينغ Des Holdings ، لتسيير أسهم الدولة، وبالتالي تصبح المؤسسات مستقلة .
- إذن المؤسسات أصبحت تخضع للمنطق التجاري، استثماراتها تحدد من طرفها، وهذه الاستثمارات تموّل من طرف البنوك على أساس مردوديتها. فالمؤسسات تتفاوض مع البنوك حول نشاطاتها الاقتصادية، ولا يمكن أن تعتمد على الخزينة عند حدوث العجز المالي أو الخسارة، بإستثناء المهام الإستراتيجية أو الخدمات العمومية الموكلة له .
- وأخيرا المؤسسة العمومية تصبح حرة في تحديد الأسعار وتسيير مواردها البشرية حسب حاجياتها.

نلاحظ جيدا أن الإجراءات المتخذة ليست خوصصة للمؤسسات العمومية، بل إعادة تمركز لهذه الأخيرة داخل إقتصاد السوق حيث يسود نظام التعاقد Le Contrat مع البنوك، الممونين، العمال والدولة المساهمة .

تدعم هذا التشريع سنة 1990 بقانون حول العملة والقرض، ينظم استقلالية البنك المركزي إتجاه الخزينة، ويحدد وظائفه: التنظيمية، المالية، البنكية. كما يعطي الحرية الكاملة للاستثمار الخارجي.

كما يتجسد مصطلح "انسحاب الدولة" في عدم تدخلها في التنظيم الاقتصادي La Régulation de l’économie عن طريق :

- خفض التدعيم، خفض الضغوطات الجبائية، خفض المصاريف العمومية.

- خفض من الحماية. وهذا الشكل من تخلي الدولة عن مهامها، ارتبط مع دخول الجزائر في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والخضوع لشروطه المتمثلة في:
  - خفض العجز المالي أي التقليل من منح المساعدات للمؤسسات وللمستهلكين.
  - إعادة النظر في قيمة الدينار، أي الرفع من الأسعار الداخلية ووقف الاستيراد.
  - تحرير التجارة الخارجية، بمعنى التقليل من حماية الصناعة الوطنية.

2) إعادة هيكلة القطاع الزراعي:

التراث الزراعي بدوره لم ينجو من إعادة الهيكلة، بسبب فشل مشروع الثورة الزراعية. بين 1962 و1967 أكثر من 22 ألف مزرعة استعمارية تضم 2,4 مليون هكتار والتي تمثل 46 % من الأراضي الزراعية تم تقسيمها إلى مستثمرات فلاحية مسيرة ذاتيا من طرف العمال سنة 1994 ، هذه الوحدات وزعت إلى ما يعرف بـ DAS.

أما فيما يتعلق بالعقار الحضري، فالحكومات تنازلت لصالح فئة من النظام عن إمتيازات كبيرة: محلات كبيرة، سكنات ... بأثمان رمزية، فشاعت ظاهرة الاستيلاء على الممتلكات العمومية العقارية والإنتاجية، وعرفت هذه الظاهرة تعميما بسبب النتائج المخيمة لتفتيت المؤسسات.

إذن إعادة الهيكلة العضوية أنتجت مشاكل عديدة للمؤسسات الجديدة وللوحدات الزراعية، التي أصبحت تواجه مشاكل ذات طابع مالي وتسييري. وعلى سبيل المثال فقط قدرت خسائر هذه المؤسسات بين 1984 و 1987 بـ 125 مليار دينار.

ففي سنة 1987، صدر مرسوم وزاري بتسمية قانون 19-87 يمنح للعمال الدائمين حق التصرف في معظم الأراضي الزراعية في إطار جماعي ودون تقسيم وبطريقة متساوية بين جميع أعضاء المستثمرات، المستفيدين من هذا الإجراء سيصبحون وبصفة آلية ملاكا لوسائل الإنتاج، السلطات تحل التعاونيات الخدماتية وتجعل من المستفيدين الجدد في علاقة مع البنك الفلاحي للتنمية الريفية، بهذا تكون الدولة قد انسحبت فعليا.

وبعد ذلك أصبح المستفيدون بصفة جماعية أو فردية مسؤولين في تسيير مستثمراتهم، مطالبين بتحضير المشاريع الإنتاجية، تنفيذها، تموينها وتسويقها. وكل فرد من المجموعة عليه أن يشارك شخصيا بهذه الأعمال، ولا توجد أية أوامر خارج المستثمرة بإمكانها التدخل نظريا في هده النشاطات.

وفي الحقيقة فإن تطبيق هذا القانون تميز بعدم الانسجام والتسرع، ذلك أنه فرض نتيجة علاقات الصراع بين أصحاب الإمتيازات، حيث أصبح كل فرد أو مجموعة تفرض معاييرها الخاصة حسب قانون الغاب.

وللإشارة أخيرا نجد أن من بين المستفيدين، فئات لا علاقة لها بالزراعة كالتجار، الانتهازيين ... مستغلين شبكة علاقاتهم بالإدارة على المستوى المحلي أو الجهوي. فمنح الأراضي وتوزيعها تم بصفة غير عادلة، ولا تأخذ بعين الاعتبار القدرات الحقيقية للعمل ولتسيير الجماعات.[1]

وفعلا، 2,47 مليون هكتار تابعة لـ DAS وزعت بطريقة جائرة على 27131 مستثمر، منها 22028 مستثمرة فلاحية جماعية، و5103 مستثمرة فردية، وقد بلغ عدد المستفيدين حوالي 165670، بينما عرف حجم المستثمرة تناقصا معتبرا.

هذه الوضعية يمكن قراءتها وتفسيرها بدور السلطات المحلية في مراقبة العملية، حيث توزيع الأراضي الزراعية كان يتم داخل قسمات FLN وعلى مستوى البلدية والدائرة وبالتالي يظهر من بين المستفدين عدد كبير من كبار الموظفين والضباط المتقاعدين، ووزراء سابقين .....

وأخطر من ذلك، وفي هذا الظرف، وزع رؤساء البلديات أراضي زراعية ملك القطاع (DAS) إلى أشخاص خاصين Particuliers تحت غطاء " أراضي للبناء " Des Lots à Batir. هذه الانحرافات الخطيرة حسب "أحمد دحماني " أدت إلى نزاعات

1.غازي حيدوسي: التحرير الناقص،دار الطليعة، بيروت، ص131.

وصراعات غير منتهية، حتى أن جهاز العدالة لم يستطع الفصل فيها بسبب عدم استقلاليته، وغياب نصوص قانونية ملائمة.[1]

وخلاصة وانطلاقا من مرسوم وزاري بسيط قامت السلطة آنذاك بحل كل الموروث الزراعي لأمة بين صيف وخريف 1987. إن إنسحاب الدولة من القطاع الفلاحي انعكس سلبا على تطوره، فأغلقت مراكز التكوين والإرشاد الفلاحي وحلت مختلف هيئات التأطير التقنية والاقتصادية، كما عرفت القروض الفلاحية الموجهة لهذا القطاع نقصا فادحا نتيجة عدم التنظيم الذي أصبح يميز هذا النشاط.

هذه العوامل دفعت المستثمرين بالتخلي عن الجانب التقني والعلمي والجنوح إلى الممارسات الثقافية والتقليدية. بشكل عام هذه الإصلاحات ساهمت بشكل كبير في تفشي ظاهرة المضاربة في الإنتاج الزراعي. حيث أن معظم المستثمرين أصبحوا يعانون من مشكلة الديون لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مما جعلهم يؤجرون أراضيهم لأشخاص انتهازيين سرعان ما جسدوا كل أشكال المضاربة، ذلك أن الهدف الوحيد بالنسبة لهؤلاء هو الربح فقط.

ومن هنا نستخلص أن التصور والتنفيذ لهذه الإصلاحات، أنتج إختلالات خطيرة على مستوى النسيج الاجتماعي، ساهم بشكل كبير في مظاهرات أكتوبر 1988 .

حسب " مقيداش " هذه الإصلاحات، استفادت منها القوى الاجتماعية الطفيلية التي تملك علاقات ريعية في جهاز الدولة والنظام الاقتصادي، البنكي العمومي، عن طريق قروض بنكية غير قابلة للتعويض والتي كانت سبب الثروات الطائلة. فالفئات الاجتماعية المحظوظة والتي تملك رأسمال نقدي وثقافي، تحالفت مع موظفي عارضت الشرائح الكادحة défavorisées الديموقراطية والسوق خوفا من فقدان حقوقها الدولة الذين أصبحوا يميلون لقيم الديموقراطية والسوق، والسبب حسب "عدي الهواري " أنها كانت مهيأة جدا لخوض معركة المنافسة على الأملاك، الخدمات والمناصب.[2]

[1] Ahmed dahmani : Op.Cit. P 123.
[2] Mohamed liassine ,op cit p134

يرى " محمد لياسين " أن مسار الإصلاحات الاقتصادية قد كسر بعض " الطابوهات" الخاصة بالخيارات الاقتصادية والاجتماعية (التي لا رجعة فيها) - الاشتراكية، التخطيط الاحتكار العمومي للتجارة الخارجية- كما قضى عل بعض الوسائل التنظيمية (أسعار المواد الأساسية)، لكن عمليا هذه الإصلاحات لم تعط اقتصادا منتجا أو تنافسيا، بل أنتجت اقتصادا بدون سيولة fluidité واقتصادا فوضوي déréglementée.[1]

اقتصاد سمح لعدد من المتعاملين الخواص بالسيطرة على الأنشطة ذات الربحية rémunératrices والأقل خطورة moins risquées كالواردات مثلا. لم تصحح الإصلاحات عيوب النظام السابق على مستوى البناءات structures والتسيير. الشيء الذي تحقق هو نهاية خاصية أساسية للنظام السابق والتي تتمثل في التحكم في السوق الوطني وتوظيفه كجهاز اقتصادي وسياسي.

كما لابد من الإشارة أن هذه الإصلاحات لم تعالج الأمراض التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني والمؤسسات والنشاطات، خاصة التبعية للخارج، كما أنها لم تحقق النمو والتنمية. وبالتالي اقتصرت الإصلاحات فقط على:

- ✓ إعادة توزيع السلطة الإدارية على المؤسسات العمومية، التي انتقلت من الوزارات إلى أجهزة أخرى.
- ✓ إعادة توزيع الملكية التي عرفت أولى مراحلها من خلال مشروع خوصصة القطاع العام.

مع الإشارة أن عمليات إعادة التوزيع تمت في مسارات إدارية محضة، فحسب "غازي حيدوسي" فان هذه العمليات كانت تتم من طرف شخصيات" معينة" والتي لا تنتمي إلى عالم التسيير(المؤسسات العامة أو الخاصة) و لا إلى عالم الإدارة الاقتصادية.

[1] Mohamed liassine ,op cit p141

3) إصلاحات التسعينيات وبرنامج التعديل الهيكلي لسنة 1995" "P.A.S"

بعد جملة من الاصلاحات السطحية و التي لم تعطي النتائج المرجوة،وامام اشتداد حدة الازمة داخليا،وجدت السلطة السياسية نفسها مرغمة عيى قبول شروط صندوق النقد الدولي إتفاقيات"Stand-by" في أفريل 1994 ومارس 1995، التي وقعتها الحكومة الجزائرية مع صندوق النقد الدولي، فرضت عليها تطبيق برنامج التعديل الهيكلي للخروج من الأزمة الخانقة.

مفهوم التعديل الهيكلي في الحالة الجزائرية يعني تغيير جوهري في أشكال تدخل الدولة في الاقتصاد بسبب الإختلالات التي أحدثتها، كما يعني كذلك ضرورة دفع مجموع المجتمع إلى العمل باعتباره ترجمة اجتماعية لانسحاب الدولة.

أما أسباب التعديل في الجزائر عديدة ذات طابع اقتصادي أولا، لكن هذا لا يلغي العوامل السياسية، هل يمكن ربط عمل الدولة بالإختلالات الاقتصادية ؟ نشير هنا إلى أن تكاليف التنمية وتطوير الجهاز الإنتاجي كانت عالية بينما الإنتاج لم يكن كذلك .

الاقتصاديون يشيرون إلى أن المعامل المتوسط للرأسمال عال جدا، فالمؤسسات العمومية المكتظة بالعمال Surchargées d'effectifs ، تطبق أسعارا 'سياسية' Des prix politiques ، [1] كما أنها غير منظمة تنتج خسائر ،بينما البنوك مطالبة بتمويلها نقدا. عندما تكون هذه المؤسسات في حاجة إلى موارد، تعود إلى البنك المركزي أو إلى الخزينة العامة لطلب الدعم ،وبهذا بدأت مؤشرات التضخم في التطور في اقتصاد عرضه ضعيف.

تمويل القطاع الاجتماعي هو كذلك مصدر هذه الإختلالات، فالاقتصاديون يشيرون منذ مدة إلى أن ميكانيزمات، تجنيد، توجيه واستعمال الموارد المالية في الجانب الاجتماعي كان عشوائيا ،حيث شكل مصادر ريعية للبعض وخاصة بالنسبة لأصحاب القرار داخل نظام

[1] Andre Prenant : « de la croissance à l'ajustement », Annuaire de l'Afrique du nord P 810.

الحكم . فحالة الطب المجاني خير مثال لتوضيح هذه الفوضى. إضافة إلى التعليم، السكن... إلخ.

الأخطاء المرتبطة بغياب أو ضعف استقلالية المؤسسات حيث يسجل ثقل الأعباء المالية للتنمية وعدم تجنيد الإطارات والعمال وبالتالي ضعف الإنتاجية. كما أن تدخل الدولة في تحديد الأسعار، نسبة البطالة، نسبة الفائدة وعلى مستوى الأسواق بصفة عامة، أنتج إختلالات كبيرة أثرة على منح الموارد: المنتجات المدعمة ذات الاستهلاك الواسع Surconsommes، ارتفاع Surevalution للعملة، شجع بطريقة آلية الاستيراد على حساب الإنتاج المحلي خاصة الزراعي منه. بالإضافة إلى ذلك فالنشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة المتزايد، أثقل المصاريف العمومية وأحدث عجزا ماليا .

كل هذه التبريرات الإقتصادية لم تكن سلبية في حد ذاتها، فقد أشير إليها منذ وقت طويل لكنه كان لا بد من انتظار الضغوطات الخارجية لسنوات 1985-1986 لتجد هذه التبريرات اعتبارا لها .

فالاقتصاد الوطني كان دائما بحاجة إلى التعديل الذي يعني العقلانية والصرامة في استعمال الموارد المالية ، لكن هذا المصطلح – الشائع في كل مكان – أصبح غير مرحب به باعتباره يعني اللبيرالية المتوحشة أو بصفة خاصة التجارية والقضاء على القطاع العام وعلى المكاسب الاجتماعية في مجال التعليم، الصحة خاصة وبالتالي كان التعديل غير ضروري .

ومنه دخل الاقتصاد الوطني في مرحلة جديدة اتصفت بالتبعية المالية والنقدية للمنظمات النقدية العالمية، والتي أصبحت تفرض جملة من الشروط المالية والاجتماعية حيث كان لها الأثر البارز في المجالات الاجتماعية بصفة خاصة.

وعلى إثر إمضاء اتفاق "ستاند باي" تم الاتفاق في مرحلة موالية على برامج التعديل الهيكلي، حيث كان يهدف إلى خلق التوازن الاقتصادي وتنمية وتطوير الانتاج بشتى أنواعه وبالتالي فقد شمل هذا البرنامج اصلاح جميع القطاعات الاقتصادية بالبلد وفق سياسة اختلفت

في مبادئها ومنطلقاتها وأبعادها عن السياسة السابقة مع الحفاظ على الموروث الصناعي والعمل على تطويره وتنميته على مراحل متعددة حتى ينخرط ضمن آليات اقتصاد السوق.

لقد كلفت عملية تطهير المؤسسات حوالي 13 مليار دولار خلال الفترة (1994-1999)، إلا أنها لم تحقق كامل الأهداف التي جاءت من أجلها، باعتبار أن معظم المؤسسات الاقتصادية وخاصة الصناعية كانت تشكو في تلك المرحلة من مشكلة العجز المالي، حيث بلغ عدد المؤسسات التي خصت بهذه العملية حوالي 23 مؤسسة في القطاع العام، وهذا في نهاية 1996، كما تم وضع برنامج من أجل تحسن الوضعية المالية للمؤسسات العمومية ذات الحجم الانتاجي الكبير، وغلق المؤسسات المفلسة، والتي لا يمكن إنعاشها وفق المرسوم الرئاسي رقم 95/22 والمتعلق بخوصصة بعض المؤسسات الاقتصادية العمومية. وقد بدات هذه العملية في سنة 1996، حيث خصت 200 مؤسسة محلية صغيرة وتسارعت العملية في نهاية نفس العام بحل أو خوصصة الشركات بعد إنشاء شركات جهوية قابضة، وقد ركز البرنامج الثاني للخوصصة في نهاية 1997 على بيع 250 مؤسسة خلال الفترة الممتدة من 1999/1998[1].

وشكل القطاع الصناعي القطاع الأول الذي تضرر من عملية الحل، حيث أن من بين المؤسسات التي مستها هذه العملية نجد 54% من المؤسسات هي مؤسسات صناعية، كما بلغ عدد المسرحين إلى جوان 1998 حوالي 213 ألف عامل معظمهم ينتمون للقطاع الصناعي.

ومن أجل التسريع بعملية الخوصصة، ثم اتخاذ جملة من الاجراءات المالية والقانونية التحضيرة منها: التخفف من القيود الضريبية لصالح الاستثمارات الانتاجية، تشجيع الترقية العقارية، إنشاء السوق المالي[2]، حيث شملت الخوصصة معظم المؤسسات ذات الطابع الصناعي منها:

- الصناعات النسجية والصناعات الغذائية.
- الصناعة الميكانيكية.
- الصناعة الإلكترونية.
- صناعة الورق.

1 - محمد راتول: العولمة الاقتصادية وتحولات الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة، الجزائر 14/13 ماي 2001.

2 - عبد المجيد بوزيدي: تسعينات الاقتصاد الجزائري، الجزائر، موفم للنشر والتوزيع، 1999، ص 86.

- الصناعات الكيميائية.
- صناعة البلاستيك.
- صناعة الجلود.

وعلى ضوء ما تقدم نستطيع القول بأن عملية التحويل التي تمت على مستوى القاعدة الصناعية، والتي كانت بمثابة محور السياسة التنموية لم تأت صدفة أو بإرادة داخلية، وإنما جاءت نتيجة لأوضاع سلبية أدت إلى حدوث أزمات ومشكلات لم تستطع السياسة التنموية المعتمدة والموجهة من الاستجابة لجملة المطالب المطروحة.

إضافة إلى ذلك فإن عملة الاصلاح الاقتصادي جاءت من منطلق خارجي أي بدعم من الصندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

صحيح أن هذا التوجه التنموي الجديد قد حقق جزءا مهما من الاستقرار والتوازن للنشاط الاقتصادي وظهر ذلك أكثر من خلال الإنخفاض في مستويات التضخم والإرتفاع في معدلات النمو. لكن يبقى أن نشير إلى أن هذه التحسينات والإيجابيات ترتب عنها عبء اجتماع كبير تمثل في ارتفاع مستوى البطالة وانتشار الفقر بنسبة في مستويات القدرة الشرائية للمواطنين.

1-3 الإصلاحات الاقتصادية و التشغيل

تتزامن هذه المرحلة مع بداية تطبيق المخططين الخماسيين الأول والثاني، بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لمحاولة تدارك الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني من خلال سلسلة من الإصلاحات، تزامنت هي الأخرى والأزمة الاقتصادية التي عرفتها بلادنا بداية من منتصف الثمانينات من القرن الماضي، والتي تمتدّ جذورها إلى غاية الوقت الراهن. وسيتم التعرف على الظروف الاقتصادية التي سادت خلال هذه المرحلة ومدى انعكاسها على التشغيل والبطالة، على اعتبار أنه خلال هذه المراحل تراجعت وتيرة خلق مناصب الشغل الجديدة في وقت تزايدت فيه الحاجة إلى فرص عمل إضافية بالنظر إلى النمو المتزايد في حجم القوة العاملة العاطلة. وهو ما يفسره ارتفاع الطلب الإضافي على العمل وميول معدل البطالة إلى الارتفاع سنة بعد أخرى إذ أنه وصل إلى حجم هذا الطلب إلى 250000 شخص للفترة 85-1994، في الوقت الذي سجل فيه فقدان نحو 110.000 وظيفة بين

1987-1990 بسبب إصلاحات المؤسسات العمومية، كما ارتفعت المدة المتوسطة للبطالة من 23 شهرا سنة 1989 إلى 27 شهراً سنة 1992.

وبالمقابل فقد ارتفع معدل البطالة من 16,4% سنة 1984 إلى 27% سنة 1994. الشيء الذي يبيّن مدى تفاقم أزمة التشغيل خلال هذه المرحلة بسبب تراجع معدلات الاستثمار، والشروع في إصلاح القطاع العام في محاولة لتدارك العجز المالي المتراكم والناتج عن ارتفاع التكاليف أو المبالغة فيها، مما استدعى التخلي عن جزء من العمال لضمان فعالية التطهير المالي وإجراءات الاستقلالية المالية، وكذا إعادة الهيكلة العضوية والمالية والتي طبقتها الجزائر،كما تميزت هذه الفترة بالأداء السلبي للجهاز الاقتصادي الوطني، على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين أدائه. إلا أن الأوضاع الاقتصادية الداخلية والضغوطات الخارجية الناتجة عن تفاقم المديونية وانخفاض عائدات الصادرات، تبعتها سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية لمعالجة اختلالات التوازن الاقتصادي وتفادي العجز الملازم للمؤسسات العمومية، خزينة الدولة، الميزان التجاري وميزان المدفوعات، إضافة إلى معالجة التضخم وإجراءات أخرى تهدف إلى إنعاش التشغيل ومحاولة تصور سياسة تشغيل جديدة تعمل على تخفيف حجم وعبء البطالة.

سيتم الوقوف عند أهم الخصوصيات الاقتصادية التي سادت الفترة كونها تزامنت مع ظهور مؤشرات الأزمة الاقتصادية، وما تبعها من تدهور في عالم الشغل.

إذا كانت هذه المحطات هي أهم ما ميّز الاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة والتي كانت توحي بتدهور الأوضاع الاقتصادية، وما لذلك من تأثير على التشغيل، فإنه من المفيد عرض حصيلة التشغيل خلال الفترة 1980-1994، كونها تتزامن مع الأزمة الاقتصادية وما تبعها من إصلاحات، وذلك قصد معرفة خصوصية سوق العمل خلال هذه الفترة والنتائج المتحصل عليها في مجال خلق مناصب الشغل الجديدة. وتجدر الإشارة إلى أنه وبالموازاة مع هذه الإصلاحات الاقتصادية تم تبني جملة من الإجراءات لإنعاش التشغيل.

ومن أجل معرفة مدى تطور أوضاع الشغل للمرحلة المشار إليها، سوف يتم التعرض إلى حصيلة التشغيل من خلال ثلاثة مراحل مسار الاصلاح:

لقد حققت بلادنا نتائج اقتصادية إيجابية إثر تطبيق نظام المخططات التنموية، وانعكس ذلك إيجابا على مستويات التشغيل حيث ارتفعت قدرة استيعاب القطاعات العمومية لليد العاملة البطالة. إلا أن المبالغة في حجم الاستثمارات والاعتماد على المعايير الاجتماعية أكثر من اللازم، قد حال دون استمرار ذلك، كون الهدف من سياسة التشغيل حينها توسيع مجال التشغيل دون ربط ذلك بعوامل الأداء والمردودية الاقتصادية. الشيء الذي أرهق حسابات الاستغلال بالتكاليف المرتفعة للمستخدمين، خاصة أولئك الذين يسترون بطالتهم بقناع العمل الظاهري. وسرعان ما تم إدراك ذلك من خلال سياسة الهيكلة التي كانت تسعى إلى ترشيد نفقات المؤسسات العمومية، نتج عنه تسريح العمال بما يعادل 88.000 عامل بين سنتي 1980-1987، إضافة إلى إجراء غلق باب الشغل الجديد. الشيء الذي أفضى إلى تعقيد وتشابك إشكالية التشغيل أكثر فأكثر.

فالقطاع الخاص لم يشغل سوى566.124 عامل أي 33% من العمالة الكلية، لكنه يتجاوز حصة القطاع العام. تسيطر التجارة على حصة الأسد 37.8 % من العمالة الكلية للقطاع الخاص أي 216.184 عامل، متبوعة بالصناعة ب 24.4% أي 138.479عامل، الخدمات ب 17.39%أي 9846-33 عامل، قطاع البناء والأشغال العمومية ب 16.54% أي 93643 عامل،أما الزراعة فلا تتوفر أرقام حقيقية.

قدر عدد المؤسسات التي تم إحصاؤها سنة 2004 حوالي 208 ألف مؤسسة، لكن عدد الأجراء قدر ب 550 ألف أجير فقط أي بمتوسط 2.5 عامل في كل مؤسسة، وبالتالي هناك نسبة كبيرة تصل قرابة 50% من الإجراء لا يتم التصريح بهم هروبا من الضرائب. وعدم دفع مساهمتهم إلى صندوق الضمان الاجتماعي، والمثير للتساؤل هنا هو أن العمال أنفسهم يقبلون بمثل هذه الممارسات. لقد انتقلت نسبة اليد العاملة النشيطة غير المصرح بها من 49.1% إلى 53.1 سنة 2005 حسب دراسة حديثة للديوان الوطني للإحصاء.

كما تتميز الصناعة في القطاع الخاص بظاهرتين أساسيتين :

- ✓ الحضور القوي لقوة العمل النسوية التي تمثل 10.9% من مجمل العاملين في القطاع الخاص خاصة في الصناعات النسيجية والغذائية، في الوقت الذي لا تتجاوز نسبتها في القطاع العام 0.4%.
- ✓ توظيف نسبة عالية من القوة العاملة الموسمية إذ مثلت هذه الفئة سنة 1982 نسبة 2403% من العمل المأجور في هذا القطاع .

ومن بين المميزات التي ينفرد بها القطاع الخاص نجد هيمنة اليد العاملة غير المؤهلة إذ بلغت نسبتها في الصناعة الخاصة سنة 1982 ما يقارب 57%. إن المؤسسة الخاصة على مختلف فروعها، لا تساعد على نمو الشعور الهوية الجمعية وعلى الاستقرار المهني.

هذه الأرقام والمعطيات حسب " معمر بودرسة " تشير أن الاقتصاد الوطني أصبح مختلطا يتعايش فيه القطاع العام والخاص، بحيث يمثل القطاع الخاص مؤسسات ومشاريع نخبة محددة من المجتمع، و يمثل القطاع العام مؤسسات عمومية تمثل البقرة الحلوب لهذه المشاريع الخاصة.

2-3 الإصلاحات الاقتصادية وشروط نجاحها

التحول إلى اقتصاد السوق مسار معقد وصعب، ففي أوربا تحقق هذا الانتقال عبر عدة قرون مع أزمات عديدة، كما أن هذا التحول تطلب مجموعة من الشروط والوسائل، فمن الصعب تجاهل أو التقليل من هذه التجارب.يؤكد " أحمد دحماني" أن هناك ثلاثة شروط أساسية لنجاح مثل هذا التحول[1]:

- مشروع كامل وانسجام اجتماعي.
- استقرار الديناميكية على المستوى الاجتماعي و السياسي.
- مركز animateur ومنشط، منظم، وشرعي.

كما لا بد من الإشارة إلى أن اقتصاد مرتبط بمفهوم الحرية التي هي أساس المجتمع المدني: " اقتصاد يتطلب نوع من المجتمعات، يكوم فيها الأفراد في مستوى المشاركة بفضل سلوكاتهم الاقتصادية والاجتماعية في فهم الحاجات الاجتماعية وفي تحديد التوجهات العامة

[1] A dahmani opcit p255

للنشاط الإنتاجي."[1] وفي غياب مثل هذا النوع من المجتمعات، فالسوق يصبح عبارة عن فضاء مغلق لإنتاج اللامساواة والإقصاء، وتحطيم كل أشكال التنظيمات والعلاقات التقليدية.

إذن اقتصاد السوق بحاجة إلى وجود منظومة قانونية محددة من طرف الدولة إلى جانب إطارات ذات كفاءة عالية، ومنظومة تربوية وتكوينية. وعليه لا يجب النظر إلى دور الدولة من خلال مصطلحات، عدم التدخل والتحجيم، بل علينا النظر إليه من خلال الدلالات التالية: التسيير الجيد، عقلانية أوسع وعلى قدر كبير من إصلاح الدولة. بالإضافة إلى هذه العوامل، هناك شروط تقنية تعرقل نجاح عملية الانتقال، فالانتقال من نظام إلى أخر يستلزم ثورة ثقافية، ذلك أن القبول بصرامة السوق، واقتسام السلطة مع متعامل خاص، أمران يمثلان مغامرة حقيقية تتطلب نظرة جديدة، ومن جهة أخرى فان نمو ثقافة الربحية culture affairiste بفضل الليبرالية المتوحشة التي تفضل التجارة على الإنتاج، قد تخلق مواقف عدائية اتجاه الاصلاحات الاقتصادية.

كما لابد من الإشارة إلى عامل أخر يتمثل في المناخ – الماكرو اقتصادي – للجزائر

والرافض للتفريط في القطاع العام. فنجاح مسار الاصلاحات بالجزائر يتطلب شروط اجتماعية وسوسيولوجية، ذلك أن نمو المؤسسات الخاصة بهذا الحجم لا تملك حظوظ النجاح إلا إذا توفرت مجموعة من المتعاملين الخواص يملكون كفاءات عالية، كما يجب أن يجد هذا المتعامل الخاص متحاور نقابي ليس فقط قويا وإنما مقتنعا بضرورة فعالية القطاع في تحقيق المنفعة لكل المجتمع.

كل هذه المؤشرات تبين أن الانفتاح ليس عاملا محددا في حد ذاته، ويقود إلى التفكير في أن مكاسب الانفتاح لا يمكن أن تتحقق إلا بعد أن يسجل مستوى معين من التطور، وبهدف تغيير الوضعية المهيمنة حاليا التي تتسم، كما أشارنا إليه سابقا، بالضغط الممارس من الدول المتطورة على الدول السائرة في طريق النمو لدفعها إلى تطبيق المزيد من الانفتاح والليبرالية. فإذا كانت الدولة تتخلى عن التسيير المباشر للأنشطة، الإنتاج، التوزيع، هذا لا يعني أنها ليست طرفا في تسيير الاقتصاد. ذلك أن فعالية اقتصاد السوق تستلزم وجود أجهزة

[1] idem p288

دولة تكون مهمتها توفير للمنتجين وللمستهلكين كل المعلومات، التحاليل، التوجهات التي هم في أمس الحاجة إليها. فحتى السير الطبيعي لاقتصاد السوق يتطلب نظاما للاتصال، الإعلام والإحصاء تتولاه الدولة.[1]

التحدي الحقيقي الحالي للمجتمع الجزائري يتمثل في القطيعة مع هذا الخطاب الشعبوي، والعمل على تكريس البعد الاجتماعي و التعبير الديموقراطي في إطار تحديث متجدر في تاريخ لابد من إعادة التفكير فيه.

في الظرف الحالي، هذا العمل صعب تحقيقه، لأنه يستلزم تضحيات وتحول عميق في سلوكات كل الأفراد، لابد هنا من الإشارة أنه إذا ما انخفضت نسبة النمو الديموغرافي بسرعة في حدود معقولة، فحاليا الجزائر تسجل 85000 ولادة في السنة وأن 65%، من المجتمع أقل من 18سنة، فهنا لابد من إجراءات فعلية لتحديد النسل تماشيا مع تصور جديد للعائلة وللعلاقات بين الرجال والنساء تقوم على استقلالية الشخص على كل مستويات المجتمع، ذلك أن الأزمة الاقتصادية الحالية عميقة تمس تحديث المجتمع، فالجزائر في حالة الانتقال من مرحلة استهلاك الحداثة المستوردة إلى مرحلة إنتاج حداثة خاصة بها،كما أنه في دولة حيث الأغلبية من المجتمع لم تعرف الحرب التحريرية، يبدو ضروريا إعادة التفكير في العلاقات بين الشرعية الحكومية والتطلعات الجديدة للمجتمع،فالاستقلال ليس غاية وفقط، بل هو بحث متواصل، وعلاقة القوى الناتجة عن الإبداعية لشعب موحد.

إن أهمية تشكل المجتمع المدني بالجزائر تمكن في إدخال الحياة العامة للمجتمع تحت تحديدات اجتماعية وتخرجها من أشكال الدولة التي لم تعد منسجمة مع التطور التاريخي لمفهوم التنمية ولها أدوار معيقة للتحديث ومزكية للمركزية والتخلف. إلا أن تطور المجتمع المدني بالجزائر ليس ضرورية فقط. بل إنه يقتضي فسح المجال لقاعدة عريضة من المجتمع تناقش بحرية ومسؤولية القضايا والمسائل العامة للمجتمع. وفي استقلال عن أجهزة الدولة وخارج أي مراقبة حزبية أو فئوية فتطور المجتمع المدني كإحدى التعبيرات الأساسية لتجسيد الاندماجية الاجتماعية، و الخد من تهديدات التحولات الاقتصادية\

[1] Ahmed dahmani ,op cit p227

إن ما سبق يدل دلالة على إن اختلال التوازن-النظري والعملي-بين ثلاثية الدولة والسوق والمجتمع المدني، فالدولة تضع نفسها نظريا فوق القوى الاجتماعية المتصارعة ولكنها في الواقع تفرض نفسها على كافة جوانب الحياة الاجتماعية من خلال الأوامر التقنوقراطية واستيعاب المطالب الشعبية في الحدود الإدماجية ولكن ما ان تبدأ هذه التركيبة في مواجهة مشاكل التخلف والضغوط الاجتماعية الكثيفة فإنه سرعان ما يتآكل النموذج السلطوي، ويبين حدود أدواته.

لذا يسعى المجتمع المدني لكي يحقق مزجا بين مختلف الأطراف ومن ثم فهو يقدم بديلا جديدا في كيفية قيادة عملية التنمية، مما جعل بعض المفكرين يطلق عليه اسم "الهيمنة الصاعدة".

يساهم المجتمع المدني في بناء مفهوم الهيمنة بهذا المعنى، ذلك لأن تلك الأطراف تعني في جوهرها إعادة تعريف علاقات القوة كعمليات غير مؤسسية. والاتجاه نحو الانفتاح والمشاركة في صنع السياسات من أجل مواجهة النموذج التقليدي بتراتبيته المحكمة، وقيادته الحازمة، وتسعى إلى توسيع المجال أمام المبادرات الشعبية عن طريق بناء هياكل محلية"منظمات، إتحادات، نقابات ..."[1]

هذا المجتمع المدني لا يسعى لمنافسة الأطراف الأخرى في مجال نشاطها، فقط يأمل في ترسيخ نمط فعال من المشاركة الاجتماعية على المستويات المحلية والوطنية. وذلك بغرض التأثير على سلطات صنع القرار كما يساهم في إعادة تعريف مفاهيم أساسية مثل الديمقراطية، المواطنة ...إلخ.

وحتى يمكن أن ينجح المجتمع المدني وأن يتأسس كطرف مؤثر في بناء التنمية، فإن أمامه أشواطا طويلة عليه أن يقطعها على درب المزج بين إعتبارات نظام السوق من ناحية، واعتبارات التضامن الاجتماعي وتفعيل مؤسسات وهيئات المجتمع المدني من ناحية أخرى.

إذا كان صعود مفهوم المجتمع المدني خلال الربع الأخير إلى القرن السابق قد خطف الأضواء من الأطراف الأخرى، فإننا نعتقد أن المشاركة المكثفة لهذا الأخير على الصعيد

[1]- يسري مصطفى: المجتمع المدني وسياسة الإفقار في العالم العربي، مركز البحوث العربية ، ص35

الوطني في مواجهة سلبيات الدولة والسوق معا، ومن منظور مستقبلي يمكن القول أنه كلما ترسخت هذه السمات اتسع المجال أمام المجتمع المدني كي يكون **قوة مضافة** لعملية التنمية، بشرط الانحياز للإنسان أولا وقبل كل شيء.

عن شدة حساسية قضية الشغل جعلت عناصرها أو أطرافها تتوسع لتشمل عناصر جد مهمة لضمان ديمومتها وهي: القطاع الخاص، القطاع العام، فالدولة تخلق بيئة سياسة وقانونية مقبولة كما أن القطاع الخاص يساهم في خلق مناسب الشغل .

تقييم مسار الإصلاحات الاقتصادية

كان من اللازم أن تراعي عملية الإصلاح المتبعة الجوانب الاجتماعية باعتبار أن التنمية الاقتصادية لا يمكن أن تتحقق بدون تنمية اجتماعية.

إن المتتبع لعملية لإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وما أحدثته هذه السياسات من تغيرات وتحولات على مستوى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي من جهة، وما فرضته من تبعية جديدة للاقتصاد الرأسمالي العالمي من جهة ثانية، يكتشف بوضوح أن السياسات التنمية خلال القرن الواحد والعشرين ستكون مختلفة عن السياسات السابقة، حيث كان الاتجاه يتمحور حول ثوابت محددة وواضحة المعالم، أما اليوم فقد أصبح مرتبطا إلى حد كبير بمدى قدرة البلد على التحكم في الجانب الاقتصادي والمالي حيث أن الإستراتيجية التنموية أصبحت محددة في ثلاثة عناصر رئيسية وهي: السوق، المبادرات الخاصة، وسلوك القطاع الخاص.

إن مقولة عدم الثقة في القطاع الخاص، أو المبادرات الخاصة فيما يتعلق بمبدأ الإنتاج وتزويد البضائع لم يعد لها مبرر في ضوء المعطيات والمتغيرات العالمية وبالتالي فإن القول بعواقب تمس طبقات المجتمع وعدم المساواة ومصالح المستهلكين أضحى يتنافى وتوجهات نظام التجارة العالمية، وعلى كل حال فقد بات جليا أن ندرك دور المبادرات الخاصة وأهميتها وكذلك دور الأسواق في وضع عجلة التنمية[1].

1 - أحمد كيكسو: مرجع سبق ذكره ، ص 120، 121.

وفي نفس الإطار نجد الكثير من المهتمين بقضايا التنمية بالبلدان النامية اليوم يرون بان السبب الرئيسي في تخلف هذه المجتمعات يرجع بالضرورة إلى تبني سياساتها التنموية على القطاع العام، وأن كل الأخطار و التي حلت بهذه المجتمعات تعود إلى الأبعاد والمكونات الحقيقية الاقتصادية لهذا القطاع.

"فالفساد الذي استشرى والمفسدون الذين اعتلوا قمم القطاع العام، وأن خيرات وفوائد القطاع الخاص وأحلام الحياة الوردية في أحضان "العرض والطلب" وأن الخير كل الخير في النظام الرأسمالي والحرية التي سوف تطيح بالقطاع العام وتخلص المجتمعات النامية من أخطاء ومصائب القطاع العام"[1]

لكن هذا الموقف او الإتجاه يعد في نظرنا غير منصف وغير موضوعي ذلك أن النموذج التنموي الذي تطلبه المجتمعات النامية وتفرضه التحولات العالمية لا يمكن أن يكون بمعزل عن الواقع والحقائق التنموية الموجودة فعلا فهذا الموقف يعتبر نتاجا لجهل علمي بالتاريخ الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن التنظير والتأسيس لمرحلة مقبلة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال التكامل المنطقي بين القطاع العام والقطاع الخاص من جهة، وأن التحديث والتنمية الواقعية لا تتم في نظرنا إلا وفق عملية التراكم المادي والبشري ضمن حلقات تاريخية ومتعددة من جهة أخرى.

إذ ليس من الإنصاف ان نحكم على ان ما يحدث من إصلاح اقتصادي وسياسي واجتماعي بالبلدان النامية هو بالضرورة اصلاح إيجابي ومفيد، تبعا للمقارنة بينه وبين ما حدث في الماضي، ذلك أن عملية الإندماج في نظرنا لا يمكن لأن تحدث إلا من خلال صراع في المواقف النظرية الواقعية، سواء ذلك وفق أطروحات اقتصادية سوسيولوجية مدركين جيدا بأن التحول إلى اقتصاد السوق والذي أصبح بمثابة التوجه الجديد لاقتصاديات المجتمعات النامية لا ولن يمر بدون انعكاسات سلبية يصعب قياسها ومعرفة شدة ودرجة تأثيرها في فترة قصيرة.

فتشكيل طبقة رأسمالية جديدة عن طريق نقل الثروة من الدولة والقطاع العام إلى فئات معينة بالمجتمع (القطاع الخاص) بغرض تشكيل طبقة رأسمالية (وطنية حسب نظرية البعض)، تعمل على إقامة علاقات تكاملية وترابطية عضوية بينها وبين الرأسمالية العالمية،

1 - عبد الحسين وداي عطية: مرجع سبق ذكره، ص 105.

لا يمكن أن تحقق سوى أزمات حادة على مستوى النظم الاقتصادية والسياسية الاجتماعية وحتى الثقافية، والتي يصعب السيطرة عليها والتحكم فيها وبالتالي معالجة نتائجها، باعتبار أن هذا الانتقال أو التحول لم يكن إراديا بالشكل المعهود (كما ذكرنا سابق)، وإنما جاءت نتيجة الضغوط والتحديات المفروضة على المجتمعات النامية حاليا، حيث أن المشكلة لا تكمن في من يملك الثروة، وإنما تكمن في كيف يمكن خلقها وتوجيهها بشكل عادل للإنسان.

ومن أهم الإنعكاسات السلبية لسياسة الإصلاح المعاصرة والتي ظهرت و بدأت تتشكل بالمجتمعات النامية نذكر منها:

أن المبدأ الأساسي لعملية الاصلاح بالجزائر يرتكز أساس على مبدأ الخوصصة، بمعنى أن القطاع الخاص هو الذي يصبح المسير و الموجه لكامل ثروات المجتمع، وبما ان المجتمعات النامية اعتمدت بالأساس على مبدأ الملكية الجماعية للثروة، فإن هذا الإصلاح يفرض قضية إعادة التوزيع أو البيع او غيره من المفاهيم المطروحة حاليا، فقد يتحصل عليها من يملك الأموال الكافية لشراء المؤسسات الإقتصادية ومنه تظهر طبقة رأسمالية محلية تقوم بكل ما في وسعها من اجل التحكم أكثر والعمل على توسيع نفوذها، وهذا ما يشير إليه الكثير من المراقبين السياسيين والاقتصاديين في البلدان النامية، حيث بدأت تظهر ظاهرة غريبة في كيفية تكوينها وحقيقة أبعادها في بروز طبقة رأسمالية محلية، لا تخلق رأسمال وإنما طبقة احتكارية هامشية هذا الوضع قد تنافى مع المصلحة العامة ومع العدالة الاجتماعية والمساواة بين أبناء الشعب.

فتمركز رؤوس أموال كبيرة في يد مجموعة صغير (وخاصة إذا كانت أمية) بدون توجيه تكون لها نتائج وخيمة ليس على فئات المجتمع فقط، بل على مصير اقتصاديات الدول النامية نفسها.

يرى الكثير من خبراء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أن تجربة الإصلاح الاقتصادي السياسي والاجتماعي للبلدان النامية حديثة جدا، فهي مازالت في طريق النمو تمارس العمل الاقتصادي والفعل الاجتماعي عن طريق الخطأ والتقليد، أي تقليد الدول المتقدمة قد يؤدي إلى خلق أزمات اجتماعية يصعب التحكم فيها سواء المالية أو الاجتماعية ذلك أن المجتمع غر مهيأ وغير قادر على تحمل التكاليف الاقتصادية والاجتماعية ومنه تحمل المسؤوليات التي تضمن تحقيق الأهداف المسطرة من هذه العملية، وهذا ما لاحظته

تقارير صندوق النقد الدولي بخصوص الاضطرابات التي حدثت ومازالت تحدث بالمجتمعات النامية: أمريكا اللاتينية، آسيا، إفريقيا...إلخ.

و مع تبني آليات اقتصاد السوق فإن ذلك يؤدي إلى حرمان القطاع العام من مصادر التمويل في الميزانية العامة وميزانية التنمية بسبب التقليل من النفقات العمومة الذي يعتبر شرطا من شروط صندوق النقد الدولي وهذا ما يؤثر في إدامة وتوسيع البنية التحتية علما أن هذا القطاع يمتص أكبر نسبة من اليد العاملة بالمجتمع فكلما انخفض مستوى التمويل كلما أثر سلبا على عملية توسيع واستمرار هذا القطاع.هذا بالاضافة الى مشكلة تخفيض العمال أو ما يسمى البطالة من أكثر المواضيع التي أثارت الجدل والنقاش بين من يؤكد على استمرارية الإصلاحات وبين من يعارض ذلك، ولكل طرف قناعته ولكن الحقيقة الواقعية هي أن المجتمعات النامية بها مستويات عالية من البطالة وخاصة خلال سنوات الأولى للاصلاح بسبب عمليات التسريح الجماعي التي مست فئة واسعة من العمال وخاصة في القطاع الصناعي، وتبرز أهم الإحصائيات الموجودة أن نسبة البطالة بالجزائر انتقلت من 23% سنة 1993 إلى معدل29% سنة 1997 ووصلت عام 1999 إلى 29.2%، ويعود ذلك حسب التقارير الرسمية إلى الاسباب التالية :

أ- النمو الديمغرافي الذي عايشته الجزائر في مراحل مختلفة حيث تجاوز متوسط النمو 2.8% مليون عام 1990 إلى ما يقارب 8.25% مليون عام 1998[1].

ب- سياسة تسريح العمال، وقد جاءت هذه السياسة نتيجة برامج الخوصصة التي شملت العديد من مؤسسات القطاع العام، حيث تفيد البيانات ان أثناء فترة 1994-1997 تمت تصفية وخوصصة حوالي 986 مؤسسة محلية و268 مؤسسة عمومية و85 مؤسسة خاصة أي بمجموع 986 مؤسسة، هذه الوضعية أدت إلى تسريح ما يقارب 500 ألف عامل خلال نفس الفترة، الأمر الذي يؤدي بالضرورة إلى تأزم الوضع في سوق العمل وفي نفس الإطار يوضح الديوان الوطني للإحصاء أن عدد البطالين لسنة 1997 تجاوز 2.3 مليون بطال، وفي عام 2001 بلغ العدد 2.5 مليون، مقابل 2.4 مليون سنة 2000 وفي نظرنا أن هذه الوضعية قابلة للتوسع، ويعود ذلك إلى كثير من المؤشرات منها: استمرار عمليات التسريح،

1 - روابح عبد الباقي وكمال عل: التقييم الأولي لمضمون ونتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، الملتقى الدولي حول العولمة وبرنامج التصحيح الهيكلي، جامعة فرحات عباس، سطيف 1999.

زيادة معدلات النمو الديمغرافي، ضعف معدلات التوظيف بالمؤسسات، الركود الذي يمر به الإنتاج الصناعي...إلخ.

إن بلوغ مستوى البطالة في الجزائر إلى 29% من اليد العاملة القادرة على الشغل ينبئ بحدوث أخطار كبيرة وظواهر اجتماعية خطيرة يصعب التحكم فيها ومعالجتها، وهذا ما نلاحظه في انتشار الأمراض الاجتماعية بشكل واسع كالإجرام، المخدرات، السرقة، التفكك في الروابط والعلاقات الاجتماعية ...الخ.

وفي ظل معايشة الارتفاع في الأسعار لمختلف السلع والخدمات مقارنة بضعف القدرة الشرائية نتيجة تحرير الأسعار وانخفاض العملة "الدينار الجزائري" بأكثر من 50% مع بقاء الأجور في حالة ثبات نسبي، هذا الوضع عجل بانهيار الطبقة الوسطى وذوبانها في الطبقة الفقيرة الأمر الذي أدى إلى اتساع الهوة بين طبقتين، ومنه زيادة حدة الفوارق الاجتماعية وما ارتبط من توزيع الدخل الوطني.

ضعف الإنفاق على القطاع الاجتماعي كالتعليم والصحة، فكما أشار نائب رئيس البنك الدولي إلى أن قطاعات التعليم الأساسي والصحي يجب أن تبقى تحت مظلة الحكومة في حين يجب خوصصة باقي القطاعات: المياه، الإتصالات، التعليم العالي....الخ، بالرغم من أن مثل هذه القطاعات الهامة لا تحتمل المنافسة التجارية[1].

إضافة إلى ذلك فإن المعطيات المتاحة عن حالة الجزائر تقر بانخفاض نسبة الموارد المالية الموجهة للقطاعات ذات الطابع الاجتماعي.

ففي قطاع التربية مثلا انخفضت ميزانية التسيير من 4.73% سنة 1994 إلى 4.02 عام 1999 أي من 21.5% إلى 15.66% من ميزانية الدولة ولنفس الفترة ويعتبر هذا الإختلاف في النسبة مؤشرا يوضح بان الاهتمام أصبح منصبا على قطاعات أخرى.

أما بخصوص قطاع الصحة فقد شهد هو الآخر انخفاضا في معدلات الموارد المالية المخصصة له، بحيث انتقلت من 1.43% سنة 1994 إلى 0.99% سنة 1999، مما أدى بالطبع إلى تدهور في مستوى الخدمات المقدمة من طرف هياكل هذا القطاع، وهذا ما يدعمه

1 – عبد الحسين وداي عطية: مرجع سابق، ص 109.

أكثر "المجلس الوطني الإقتصادي" الذي أشار إلى أن نصيب الفرد الواحد من النفقات العامة لقطاع الصحة تراجع خلال الفترة 1997/1993 من 620 دج إلى 508 دج[1].

إن الأرقام في ظل الأوضاع الاقتصادية والإجتماعية الراهنة تبقى غير واضحة ويسودها الكثير من الغموض، وخاصة إذا تعلق الأمر بمعرفة درجة استفادة المواطن من التحسن الذي كان هدفا لهذه السياسات الحديثة.

1 - المجلس الوطني الإقتصادي: الجزائر في بعض الأرقام، رقم 28، 1997.

خـــاتـــمـــة

الملاحظ في هذا العرض التاريخي لمسار الإصلاحات بالجزائر انها كانت ذات طبيعة اقتصادوية و تقنية و جاءت في في مجمل مراحلها اختزالية حيث اهملت العوامل السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري.فالإصلاحات في اعتقادنا لم تتمكم من تحقيق تحول ناجح،بل بقيت رهينة الظرفية و الاملاءات الخارجية بالاضافة إلى عدم التدرج في تطبيقاتها،و من اهم صور هدا الطرح هو الانتقال من استراتيجية التصنيع التي ميزت سنوات السبعينيات الى استراتيجية تفكيك التصنيع بداية من الثمانينيات،وصولا الى تغيير راديكالي شامل للسياسة الاقتصادية و دلك من خلال تبني اقتصاد السوق.

كما أن مفهوم الإصلاح في اعتقاد وتصور الكثير من الأطراف داخل السلطة هو كيفية القضاء على العجز المالي للدولة وليس البحث على إيجاد معالجة إستراتيجية لأزمة عمرت وهي تنخر جسم الجزائر (دولة ومجتمع)، الإصلاحات ظلت خلال عشرية كاملة يعتقد بأنها ستصحح الإختلالات الإقتصادية، التي مردها الفراغ القانوني والتنظيمي فبمجرد وضع نصوص قانونية ومراسيم تنظيمية سوف ينتعش الإقتصاد.

يمكننا القول بعد سرد مختلف الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها البلاد و على غرار عدد من المفكرين الجزائريين (عدي ، الكنز ، بوزيدي ...) أن المشروع التنموي الجزائري كان مشروعا سياسيا أكثر منه اقتصادي ، فسيطرة السياسي على الاقتصادي عزلت المؤسسات الصناعية بشكل تام عن المحيط الاقتصادي الذي تنشط فيه ، وهذا باعتبار أن القرارات المصيرية بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية ، و المتمثلة في : تحديد سياسة الأجور ، و تحديد كمية الإنتاج و نوعيته تماشيا مع احتياجات السوق ، وتحديد سعر البيع و سياسة التوزيع ، كل هذه القرارات كانت تؤخذ في مواقع بعيدة عن واقع المؤسسة ووفق حسابات سياسية و ليس اقتصادية ، أكثر من هذا أصبحت هذه المؤسسات شبيهة بأجهزة الدعاية لأيديولوجية الدولة ، تستهلك أكثر مما تنتج ،و المحصلة النهائية كانت إما بغلقها نهائيا أو خوصصتها ، الأمر الذي انعكس سلبا على العمل و المسالة الاجتماعية بشكل عام .

الفصل الرابع

تمهيد

سنخصص هذا الفصل للفاعليين و للمعنى الدي يعطونه لنشاطهم بعد هذه التحولات،إذن التركيز موجه الى الفاعل اي الاجير في مؤسسة خاصة،و الدي يمكن ان نعرفه كموضوع دراسة و الدي بالرغم من زخم الاصلاحات يحافظ على استقلالية نسبية كافية تسمح له ببناء تصور جديد للعمل داخل هده المؤسسة التي اصبحت حاليا موضوعا سوسيولوجيا بامتياز بالنظر الى علاقاتها الكبيرة مع المجتمع، فمستقبل و مصير المجتمع يمر حتما بمصير ومستقبل المؤسسة،فهذه الأخيرة لم تعد جهازا للإنتاج فقط بل اصبحت جهازا اساسيا لبناء المجتمع .

فنتائج و أزمات هده المؤسسة لها تأثير كبير على المجتمع و على حياة العمال على السواء،باعتبارها مصدر حياة هؤلاء،لأنها تتحكم في التوظيف،في سوق العمل،في الطرد والاقصاء...و عليه فقد أصبحت المؤسسة الاقتصادية الخاصة من بين أقوى الأجهزة المؤطرة و المحددة لمختلف العلاقات الاجتماعية شانها في دلك شان الجيش،العدالة،المدرسة، والجامعة، هذا من جهة ،و من جهة ثانية فهي كدلك منتوج مجتمع لأنها تستلهم شرعيتها من القوانين،الثقافات،و القوى الاجتماعية و السياسية لمرحلة محددة و لتاريخ محدد،و بالتالي فهي ليست شكلا تقنيا او خارج السياق التاريخي للمجتمعات،بل إنها تتغدى من السياق المؤسساتي الاجتماعي و الثقافي للمرحلة التي تعيش فيها.

و على هذا الأساس سنحاول في هذا الفصل مقاربة هده المؤسسة الخاصة ليس كوحدة اقتصادية بل معرفة طرق تواصلها مع المجتمع من خلال تجليات صورتها في الخطاب العمالي،و بصفتها فضاءا منتجا لمفهوم و تصورات جديدة للعمل.

➢ المجال الجغرافي للدراسة: ولاية مستغانم

كما أن القطاع الخاص بالنسبة للمحيط هو عنصر حيوي قد يزيد لتطوره ونموه، بما توفره لهم الإمكانيات الاقتصادية والاجتماعية، وبما يوفره للأفراد من فرص العمل والدخل. إن الإسقاطات الخاصة بآثار القطاع الخاص على المستوى المحلى بعد المستوى الوطني

بخصوص مستوى النشاط الاقتصادي ومستوى النشاط الاجتماعي، هي التي تشكل اهتمامنا في البحث الذي اخترنا له ولاية مستغانم، رغم الصعوبات المتعلقة بندرة الإحصائيات وتضاربها في هذه الولاية.

إنه لا جدوى من البحث في الكتب العربية عن أصل كلمة مستغانم، ولا يوجد أي مؤخر أو جغرافي عربي أعطى بصورة واضحة معنى أو أسباب التسمية، لكن الراجح أن مستغانم كلمة مكونة من مقطعين هما:مشتى (محطة شتوية) وغانم (أغنى مربي للغنم)، كما قد تعني الكلمة: ميناء الغنائم أو مسك الغنم بمعنى كثرة المواشي .وعند بعض المؤرخين القدامى يقصد بها ميناء روماني (موريسيطاقا)، حيث تأتي الكلمة الأصلية لمستغانم .

تأسست المدينة في القرون الوسطى على يد المرابطين في القرن 11م، حيث عمل يوسف ابن تاشفين مؤسس الدولة المرابطية على إقامة برج على كتلة شمال المدنية الحالية وكان ذلك في حدود عام 1082م .

تبلغ مساحة ولاية مستغانم حوالي 2269 كم2: يقطنها حاليا أكثر من 703.000 نسمة، يتوزعون على عشرة دوائر و32 بلدية، الولاية غنية بالإمكانيات والموارد، خاصة الزراعية منها، بحيث تقدر المساحة الزراعية 143689 هكتار، مما جعلها ولاية زراعية بالدرجة الأولى، تكن التحولات الكبيرة التي مست قطاع الزراعة جعلت من مستغانم تنتقل من المراتب الأولى في إنتاج البطاطا والحمضيات ...إلى مراتب أدنى أمام ولايات أخرى كمعسكر وعين الدفلى، نتيجة نقص المشاريع الاستثمارية .

المكسب الاقتصادي العام للولاية يتمثل في طول ساحلها والذي يقدر ب 104 كم تنتج مستغانم ضمن مناطق الصيد العامة لكن نقص الهياكل القاعدية خاصة الميناء كان وراء ضعف الإنتاج، حيث تملك الولاية حاليا ميناءا واحدا فقط يستعمل للصيد والتجارة البحرية معا، تطوير هذا القطاع حيويا جدا بالنسبة للمكان، وأمام هذا النقص شرع في بناء ميناء جديد بسيدي لخضر في أوت 1997، وإضافة إلى ميناء صيد جديد ب "صلامندر" بقيمة 130 مليار سنتيم، وطاقة إستعابه تبلغ 205 باخرة .

الواجهة البحرية للولاية تمتد على طول 104 كم، يوجد بها أكثر من ثلاثين شاطئا،النصف منها مهيئة وتمثل مورد سياحيا هام (Z.E.T 15) مناطق تطور سياحية .أمام هذه الإمكانيات الضخمة تسجل ملاحظة أساسية تتمثل في عدم وجود ثقافة سياحية.

أما الجانب الصناعي تضم الولاية مؤسسات كبرى مثل ENASUCRE CELPAP، إضافة إلى وحدات صناعية خاصة توظف العديد من العمال.

في المرحلة الأولى من هدا الفصل وللوقوف على حقيقة ما يجري في مؤسسات القطاع الخاص اتصلنا بمفتشية العمل لولاية مستغانم، وكان لقاء مع مفتش العمل الذي أكد لنا ندرة المعطيات الميدانية فيما يخص نشاط القطاع الخاص بسبب الضبابية التي تميز هذا الأخير. وقد أشار إلى أن لدى مفتشية العمل، مفتشين يقومون بجولات ميدانية ليلا ونهارا لكن المفتشية لا تملك سلطة إلزامية على المؤسسات الخاصة، فدورها يقتصر فقط على تسجيل النقائص والملاحظات.

وأكد مفتش العمل في المقابلة التي أجريناها معه في مكتبه أن هيئته تقوم بالدور الرقابي على المؤسسات الخاصة و ذلك للتأكد من تطبيق نظام العمل والعمال، وفي معرض حديثه عن القطاع الخاص أشار المفتش أن 31 مؤسسة فقط من مجموع المؤسسات الخاصة تتوفر على القانون الداخلي للمؤسسة. في زياراتها الميدانية ليلا ونهارا لمؤسسات القطاع الخاص سجلت مفتشية العامة لولاية مستغانم من جانفي 2012 إلى جوان 2013 أكثر من1000 مخالفة لعدد المؤسسات النشطة حاليا.

شكلت لنا هذه الملاحظات منطلقات منهجية للغوص أكثر في فضاء المؤسسات الخاصة، من أجل الوقوف عن طبيعة الحياة اليومية للعمل في مثل هذه الفضاءات الجديدة، وكذا معرفة مدى تجلياتها في الخطاب العمالي، ومن ثمة محاولة الكشف عن آليات التكيف والمقاومة من طرف الفاعلين الحقيقيين.

أما المرحلة الثانية من هذا الفصل فسنقوم بتحليل وتأويل المعطيات الميدانية، ونحن نجابه الميدان بوسائلنا التقنية والمنهجية، سنتطرق لأشكال يمثل لنا الواجهة والبداية لتحليل هذه الدراسة، هذا الإشكال هو معنى العمل في مؤسسة خاصة و الذي يشكل الأرضية في خطاب العمال المبحوثين، وعليه سنحلل هذا المعنى، ونتبين كيف أنه كرس مواقف متنوعة عند

المجتمع والعمال.و قد اخترنا مؤسسة خاصة لإنتاج الحبوب ومشتقاتها كفضاء لهذه المرحلة من الدراسة.

➢ تعريف مؤسسة المطاحن الكبرى الظهرة

المطاحن الكبرى للظهرة كقطب هام في الصناعة الغذائية, وظفت وسائل بشرية وتقنية هامة جعلتها اليوم من بين اكبر المطاحن في الجزائر.

و بدأت في أشغالها في فبراير 2002 متيجي «المطاحن الكبرى الظهرة » تأسست من طرف المدير العام برأس مال قدره 1000.000.000 دح.و في 13 مارس 2002 تفضل رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة بتدشين المؤسسة . وهي شركة ذات أسهم يبلغ حاليا رأسمالها الاجتماعي ب 3.959.660.000 دج.

توظف أكثر من 411 عامل ,مسيرين من طرف فريق متعدد الخبرات ذو حيوية و كفاءة عالية, كما تتميز بالتركيز على النوعية الطبيعية لمواردها الأولية والمحافظة على البيئة من خلال جميع عمليات تحويل القمح اعتمادا على خبرة عدة أجيال في مجال زراعة القمح ، بإنتاجها المركز خاصة على الدقيق و السميد ، و هي تغطي قسطا كبيرا من حاجيات الغرب الجزائري في هذه المنتوجات مع الطموح للوصول إلى تزعم السوق الوطنية ثم التصدير إلى بلدان إفريقيا.

1- (E.U.R.L) التسمية: الإطار القانوني : المطاحن الكبرى للظهرة هي مؤسسة منفردة بمهام محددة

2-المنطقة الجغرافية : تقع غرب ولاية مستغانم, على الطريق المحوري لصلامندر , وهي تبعد عن وسط المدينة ب 5 كلم . مجزأة بين جناح إداري الذي **3-** وحدات المؤسسة : مطاحن الكبرى للظهرة تشغل مساحة مقدرة 3000 م يشمل المسئولين على الإنتاج ,وبناية أخرى للإنتاج موزعة إلى قطاعات من وظائف مختلفة بدون حواجز فيما بينها.

➢ العـــمـــل فـــي المـــؤسســـة الخـــاصـــة

إن نظرة المجتمع إلى القطاع الخاص من زاوية مسؤولياته الاجتماعية أمر ذو شأن بل في غاية الأهمية، فعدم قدرة القطاع على كسب مصداقية وثقة المجتمع هو الانشغال الكبير وجوهر الموضوع في قضية تزايد المواقف العدائية.

إن المقصود بكلمة المجتمع هنا هو المعنى المحدد الدقيق لا المعنى الواسع الذي يشمل كل الشعب، فالمجتمع نقصد به مجموعة العمال(الإجراء) الذين يزاولون عملهم في مؤسسات القطاع الخاص.

إن فهم اتجاه المجتمع نحو القطاع الخاص يعطينا تصورا عن الواقع الذي نعيشه ونتفاعل من خلاله، كما يعطينا مؤشرات لمصداقية القطاع بنفسه ومصداقية المجتمع به وبالتالي إمكانية خلق التفاعل القائم على المشاركة الإيجابية للشريك الاجتماعي، وهذا يصب بالتأكيد في إدراك ووعي لعملية التنمية في وقتنا الحاضر.

إن الموقف الاجتماعي تحكمه ظروف تفاعلية مختلفة تؤثر في انسياق الفرد في سلوك دون أخر، قد لا يعبر في حقيقة الأمر عن موقفه أو اتجاهه، ولو عدنا إلى نظرة" تالكوت بارسونز"TALCOT PARSONS" في فهم الفعل الاجتماعي بصيغته الإرادية، نجد أن الفعل حصيلة مركبة من ثلاث عناصر هي: الفعل والفاعل والهدف، حيث يلعب عنصر النفعية والعقلانية دورا كبير في عملية اتخاذ القرار السلوكي لفاعل وصولا إلى هدفه.

إذن يلعب الموقف دورا كبيرا في ترجيح السلوك استنادا إلى طبيعة الظروف التي تحكم الوصف. لذلك فإن دراسة المواقف ذات فائدة كبيرة في تحليل وتفسير الكثير من السلوكات الاجتماعية المختلفة، سياسية، اقتصادية أو اجتماعية. ومن هذا المنطلق نحاول فهم اتجاه العامل نحو عمله أولا ثم القطاع الخاص ثانيا، وسيلة لمعرفة موقف مجتمعي بشكل عام، إذن دراسة المواقف نحو القطاع الخاص تعزز من معرفة اتجاهات العمال سوءا كانت سلبية أم إيجابية.

➢ إشكالية المكانة والهوية في المؤسسة الخاصة

تتحدد الهوية بصفتها مجموع قواعد السلوك واللغة والثقافة التي تسمح لشخص أن يتعرف على انتمائه إلى جماعة اجتماعية والتماثل معها.بالنسبة للفرد فالهوية حسب « ***Larçon et Reitter*** » تعني الشعور بالوجود ككائن متماسك ومتميز ومعروف كما هو من طرف الآخرين.[1]

فالحاجة إلى الانتماء والإحساس بالأمن، هي من بين العوامل التي تساهم بشكل كبير في رفع إنتاجية العمال، والانتماء هو شكل من أشكال الاندماج بين الفاعلين الاجتماعيين المحددين للعلاقات الاجتماعية البناءة انطلاقا من مكان تأثيرهم وتفاعلهم في المؤسسة.[2]

فالانتماء هو تلك العلاقة الاجتماعية بين الأفراد والمجموعات مع المؤسسات التي ينتمون إليها، وهي علاقة قوية وكثيفة متعددة الجوانب تتضمن عناصر عديدة كالوقت، الجهد، الأداء، المشاعر، المعاني، الدلالات بين الطرفين، العمال والمؤسسات لكنها تبقى علاقة جزئية لأن الأفراد لا ينتمون فقط إلى المؤسسات التي يعملون بها، بل إلى مؤسسات اجتماعية أخرى.

وإحساس العامل بالانتماء للمؤسسة تحدده مجموعة من العوامل والمحددات التي تساهم في الرفع من إنتاجية وأدائه وبالتالي اندماجه داخل المؤسسة.

✓ الـــولاء والانـــتـــمـــاء

إن الرفض والعداء للمؤسسات الخاصة ليس حكرا على فئة (الإجراء) وإنما أيضا للفئات الأخرى من مثقفين وإعلاميين. فاختلاف وإدراك أهداف القطاع الخاص بين كل من المنظرين والمنفذين وبين شرائح المجتمع، يعتبر سببا جوهريا لهذا العداء، باعتبار أن النظرة السائدة عند أصحاب التصور والتنفيذ لهذا النمط، أنه وضع من أجل المصلحة العامة، لكن بعد دخوله حيز

[1] غزي محمد العربي،"ثقافة المؤسسة وتأثيرها على أدائها العام، دراسة حالة البنوك الجزائرية بالتطبيق على وكالات البنوك العمومية بالمسيلة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعي مسيلة، الجزائر، 2006، ص58-59.

[2] Sensaulieu Renaud", Les Relations de travail à l'usine, ed d'organisation", Paris, 1972, 43.

التنفيذ، يتحول وتتغير النظرة إليه ما دام أن الانتقال لم يسايره دراسات سوسيولوجية للبنية الاجتماعية بوصفها الدعامة البشرية التي تستند إليها عملية التنمية.

"في اعتقادي أن نظرة المجتمع إلى الشخص الذي يعمل في شركة خاصة لا زالت تحتاج إلى تغيير حيث أن الشباب الذين يتحصلون على منصب عمل في هدا القطاع لايعتبرون ذلك نجاحا بحجة انه يعمل في القطاع الخاص ومستقبله غير مضمون ، والمطلوب تغيير هذه النظرة وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الخاص بدلا من البقاء عاطلين دون شغل"**مقابلة رقم 21.**

كما ترتبط المواقف العدائية للقطاع الخاص بظروف المجتمع ذاته، تاريخه،النظام التعليمي والتربوي، والتوجه السياسي. فالنظام التربوي يكون عائقا من عوائق نمو القطاع الخاص، باعتباره قناة هامة لتمرير خط سياسي واقتصادي قوي مهمته تشكيل رأي عام ونظم اجتماعية أكثر خضوعا، فعلى سبيل المثال، تذهب مختلف البرامج والمناهج التربوية في الجزائر إلى تمجيد الملكية الجماعية وتمجيد الدولة، نكاد لا نعثر على نص واحد يشير إلى الملكية الخاصة في مختلف الأطوار التعليمية منذ الاستقلال إلى حد الآن بصورة موضوعية.

إذن يمثل التعليم أو طبيعته معوقا لنمو القطاع الخاص، مادام أنه لا يقدم ولا يحضر الأفراد على قيم جديدة يكون الأفراد في حاجة ماسة إليها، فقد يستطيع النظام التربوي خلق بيئة ملائمة للقطاع الخاص كما خلقها في وقت مضى للقطاع العام، ذلك أن تنفيذ وتبني هذا النمط لابد و أن يتفق مع حاجات المجتمع و ظروفه.

➢ تنظيم العمل داخل المؤسسة الخاصة

لقد تميزت السنوات العشر الأخيرة بإرساء ترسانة من القوانين والتشريعات الرامية إلى تحرير الاقتصاد والانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، وبغض النظر عن الاعتراضات والتحفظات التي أبداها أفراد العينة، فان المعاينة الميدانية كشفت عن محدودية القوانين في "أنسنة" القطاع لعدة اعتبارات ذاتية ومحيط رافض للتغيير بخصوص المسألة الاجتماعية.كما بينت المعاينة الميدانية أن هذه الترسانة القانونية لم تتجاوز الإطار النظري،

ولم تجد مفعولها في الميدان، فطبيعة الملكية وطريقة تسيير المؤسسات الخاصة بطرق ديكتاتورية تظل في ظل غياب علاقات تعاقدية، فالطابع الفردي للتسيير الإداري وفق عقلية خاصة بعيدة عن منطق البناء الهرمي والبيروقراطي.

وبالتالي فان مسار القطاع الخاص وخلال السنوات الأخيرة لم يكرس لحد الآن الفصل بين التسيير كمفهوم اقتصادي وبين الملكية التي أخذت طابعا فرديا. والنتيجة أن العلاقات الاجتماعية والاقتصادية ظلت هشة في ظل تسيير "عسكري" على حد تعبير احد المبحوثين.

" هنا une caserne وليس مؤسسة إنتاجية... ماعندكش الوقت بش تتنهد(تتنفس)الخدمة ملي تدخل حتى لي تخرج،كي تبغي دير قارو(تدخن)لازم دبرسبة combines de travail . ماكنش الهدرة مع صحابك..." **مقابلة رقم 13.**

والخطوة الأولى نحو خلق هذا الاتجاه حسب المبحوثين تأتي من جانب الإدارة حيث من المفروض أن تتقبل الإدارة أولا و قبل كل شيء فلسفة تنمية الشعور بالرضى بين العمال وتعمل من خلالها، فينتج عن ذلك التفاهم المتبادل وينتج عنه النتائج الايجابية للعمل كفريق واحد ويسود ما يعرف بروح الفريقl'esprit de groupe الأمر الذي تدعو إليه سوسيولوجية التنظيمات.

وهكذا فان النظرة إلى العلاقات كعنصر من عناصر العملية الإدارية توقظ لدى الخواص احتراما أكبر للنواحي الإنسانية ذات العلاقة بعمل المؤسسة وشعورا أكبر بواجب الحصول على ثقة العمال ومن ثمة المجتمع ككل.

فالعلاقة الجيدة بين الإدارة والعمال كما يراها هؤلاء تحتم على أرباب العمل أن يحترموا شخصيات العمال وكرامتهم الإنسانية وأن يعترفوا للعامل:

- ✓ بحاجته للتعبير عن الذات.
- ✓ وحاجته لتحقيق الذات
- ✓ وحاجته إلى المشاركة في اتخاذ القرارات
- ✓ وحاجته إلى الشعور بالاستقرار في عمله.

إن تصور العلاقة الجيدة مع الإدارة في المؤسسة الخاصة من طرف العمال، ينطلق من ضرورة الاهتمام أكثر بالنواحي الإنسانية في العمل ومن ضرورة كسب ثقة العمال، فلم يعد

يكفي أن تدفع المؤسسة أجورا التي يتمناها العمال، ذلك أن هؤلاء يتوقعون منها المزيد من الممارسات الفعلية التي تثبت أن المؤسسة مواطن جيد، و منتج جيد و رب عمل جيد.

لقد بينت المعاينة الميدانية أن المؤسسة عندما تصدر أوامر أو تعليمات تتعلق بالعمال بشكل أو بأخر مثل: ترتيب أخذ الأجازات ومواعيدها أو الدوام، العمل الإضافي، الترقية...الخ فإنها تنفذ التعليمات على الجميع دوم استشارتهم، وبالتالي لا تأخذ بعين الاعتبار أراء واقتراحات من ستؤثر عليهم هذه الأوامر.

من هذا المنظور يهدف المبحوثين إلى تأمين ردود فعل ايجابية وملائمة من طرف الإدارة، بحيث يصبحون أكثر ثقة بالإدارة وأكثر استعدادا للتعاون وبالتالي أكثر ولاء للمؤسسة لدرجة أنهم يستجيبون لما نادى به ماكس فيبر max weber في كتاباته عن البيروقراطية المثالية، بحيث يخضعون مصالحهم الشخصية لمصلحة المؤسسة ككل عندما تتعارض المصلحتان.

كما أن معظم المؤسسات الصناعية والاقتصادية الخاصة تعاني عجزا كبيرا في مجال التسيير بما فيها الغنية، كما تمتد النقائص إلى الهيكل المؤسساتي للقطاع، ذلك أن القطاع الخاص يواجه عجزا في التنظيم القانوني، حيث يطغى عليه نمط التسيير العائلي، فلا توجد في الحقل الاقتصادي الوطني مؤسسة خاصة واحدة قابلة لفتح رأسمالها الاجتماعي عبر تطور من شكل شركات ذات مسؤولية محدودة مجهولة المنشأ، هذا التحول حسب "عبد اللطيف بن أشنهو" شرط في طريق الشفافية. فمسار هذه المؤسسات بدأ بممارسة التجارة، ثم التجارة بالجملة قبل أن تصل إلى مرحلة المؤسسة، مسار لا يتطلب ثقافة تسييرية management.

➢ حـــوافـــز العـــمـــل بالمـــؤســـســـة الخـــاصـــة

العلاقة بين العامل والمؤسسة الخاصة لا تتوقف فقط عن الدخل بل بواسطة جملة من العلاقات الاجتماعية. ستعود له بالذات أو لمن يعترف له بالحق فيها. فان العامل إذا ما حصل على اعتراف مادي ومعنوي لجهده، سيكون حافزه على العمل اكبر، وهذا ما يتلاءم من النمو الاقتصادي، وإذا لم يحصل على هذا المقابل فانه لا يعمل إلا بالضغط والإكراه، الأمر الذي يشوه العلاقات الاجتماعية. ذلك أن الدخل الذي يحصل عليه العامل مقابل عمله لا يعبر فقط عن قدرة شرائية وإنما هو علاقة اجتماعية رئيسية، فهو يحدد المستوى أو المكانة الاجتماعية، ومن هنا يسمح لصاحبه ممارسة الحقوق والواجبات، وبالتالي فالدخل هو احد الشروط الأساسية لتنمية الذات.

ومن خلال دراستنا الميدانية للمؤسسة اتضح لنا حسب المعطيات الميدانية أن نسبة من أفراد العينة ترى أن الحوافز المادية والمعنوية هي التي تحقق الأداء الجيد، ثم تليها علاقات عمل جيدة بنسبة وتكوين نوعي وهادف ،ولا يمكن تحقيق تلك الأهداف ومسايرة التغيرات الحاصلة في المجال الاقتصادي في بيئة عمل يسودها الصراع بين الفاعلين بمختلف انتماءاتهم الفئوية، وفي هذا الصدد عبر احد المبحوثين:

" الخدام كان pris en charge complement عند الدولة ممن الصبح حتى لي يخرج كان car يجيبنا الصبح و يردنا العشية، يرحم بوك راك تشوف les cars دروك...الفطور مضمون كان عنا une cantine cooperative، les vacances ..."**مقابلة رقم 31 .**

من خلال تحليل مضمون الإجابات و كذا المعاينة الميدانية نلاحظ غياب الجو العائلي بين العمال و ابتعادهم عن بعضهم البعض داخل المؤسسة و خارجها مما يؤشر إلى علاقات وظيفية معقدة،و يظهر ذلك جليا في الاستشهاد بالماضي و مكاسبه، الأمر الذي وقفنا عليه أن العمال لم يصلوا إلى تكوين منظمة مهنية (مجموعة). و المحصلة النهائية أن علاقة العامل بزملائه في العمل هي علاقة نزاع ما أفضى في الأخير إلى تشتت القدرات والمهارات.

✓ **العـامـل أداة ولـيـس كـفـاءة للإبـداع**

تعمل المؤسسة للتأثير على القوى الدافعة للفرد العامل وتوجيهها بشكل يسمح باستمرار نشاطه بطريقة وبوتيرة معينة، وكذلك لتحقيق أهدافها انطلاقا من ارتباطها بأهداف الشخص من خلال سلوكه الفردي، وفي مجوعته أو محيطه الاجتماعي والمادي، وتلعب كل العناصر المؤثرة في السلوك أدوارا مختلفة في قوة تأثيرها وتوجيهها لذلك السلوك داخل المؤسسة.

وقد أظهرت دراسات **"كاهن وكاتز"** سنة 1952 أن الشعور القوي بالانتماء إلى الجماعة يرافق غالبا الإنتاجية المرتفعة، وهو شعور بالاعتزاز، يكون الفرد عضوا فيها، ولهذا فإنتاجية العمل وكفاءة الإبداع لا ترتبط بزيادة المكافأة فقط، بل بشبكة من المتغيرات والعوامل النفسية والاجتماعية، ومن جانب آخر يلعب تقدير الدوافع وحاجات العاملين من طرف المديرين والمشرفين دورا مهما في العملية التحفيزية، وكلما تقاربت هذه التقديرات من دوافع العاملين الحقيقية، كانت عملية تسيير وتوجيه الأفراد في المؤسسة أسهل، وتتطلب هذه العملية المعرفة الواسعة لمسئولي المؤسسة بالحالة المعنوية للعاملين وظروفهم الاجتماعية.[1]

وتعتبر الحوافز في مجال العمل من الأمور الهامة للتأثير على سلوك الفرد لكي يغير أداءه لما يتناسب وتحقيق الأهداف المرسومة، فقد أثبتت الدراسات التحليلية أن الفرد لا يمكن أن يؤدي ما يكلف به بكفاءة دون وجود حافز معين يدفعه إلى ذالك.

فهناك علاقة ارتباطية قوية بين دوافع العمل المتمثلة أساسا في تلك الرغبات الإنسانية وهي الاستجابة لرسالة المؤسسة وأهدافها من جهة وبين الوسائل المتبعة من قبل المؤسسة والأفراد والوسائل التي من شأنها إثارة المزيد من الاهتمام بالعمل التي توفرها المؤسسة لمواردها البشرية من جهة أخرى، بهدف المحافظة على العاملين وكسب ولائهم وتفانيهم في تحقيق الإنتاجية العالية والأداء المتميز.

فالحاجات النابعة من الداخل هي التي تولد الشعور بالرغبة في إشباعها، وأن الشروع في عمليات البحث عن الوسائل المتاحة والممكنة لإشباع تلك الحاجات، يؤدي إلى تحديد عوامل

[1] عدون دادي ناصر،"إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي دراسة نظرية وتطبيقية"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص74.

الجذب التي تكون على شكل حوافز، كما أن الحصول عليها يقود في نهاية الأمر إلى إشباع الحاجة وهكذا دواليك، حيث أن الحاجات متنوعة ومتنامية باستمرار.

فكلما زادت درجة إشباع حاجات العاملين زاد الرضا الوظيفي، وتتعدد المجالات التي تكون موضوعا لرضا الفرد في العمل أو عدم رضائه، وأهم هذه المجالات:

- ✓ العمل نفيه من حيث مدى تناسبه مع الميولات والقدرات ومدى وضوح الدور المطلوب من العامل.
- ✓ فرص التكوين والتطور.
- ✓ فرص الترقية.
- ✓ نمط الإشراف.
- ✓ ظروف العمل المادية (مثل الإضاءة، التهوية، النظافة، ساعات العمل وفترات الراحة).
- ✓ جماعات العمل من خلال علاقات العمل الموجودة.
- ✓ الأجر وملحقاته.

وكلما أشبعت حاجات الفرد في مجال العمل، وقدم له مزيج من الحوافز المناسبة أسهم ذلك في إرضاءه وساعد في دافعيته وتحفيزه نحو الأداء الفعال.

وفي هذا الصدد ومن خلال دراستنا الميدانية، اتضح أن غالبية المبحوثين يقرون عدم اعتماد المؤسسة لنظام مناسب للحوافز وهذا ما تأكد من خلال المقابلات الميدانية حيث اتضح أن المؤسسة لا تعتمد منظومة محددة للحوافز، لعدة اعتبارات منها الصرامة المفرطة في تسيير المؤسسات الخاصة، ما يجعلها غير خاضعة إلى قوانين العمل الرسمية ، دون مراعاة الخصوصية التنظيمية للمؤسسة الخاصة وأهميتها في المجتمع.

وما يزيد من عدم استثمار المورد البشري من حيث قدراته ومهاراته، لجوء إدارة المؤسسة إلى التركيز على طرائق تحسين مردودية العمال أكثر من لجوئها إلى تحسين ظروفهم وهذا ما أكده احد المبحوثين :

"تعرف المسئولين كي يشوفوا الخدامة،يشوفه ماشينة(آلة) اخدم وما تفهمش ..." مقابلة رقم 15.

و التي ترى أن المعلومات التي تقدمها إدارة المؤسسة أغلبها يتعلق بطريقة إنجاز العمل، وإهمال المورد البشري من حيث تطوير ذاته في العمل وجعله يواكب التطورات المختلفة التي تشهدها المؤسسة، وفي هذا الإطار يقول احد المبحوثين:

"راك بصحتك راك خدام تخطيك صحتك راك برا غدوة تكبر يجبوك برا هذا هو prive يا حسراه على لياامات زمان.."**مقابلة رقم 8 .**

إضافة إلى إهمال المؤسسة للحاجات المتزايدة والمتغيرة في حاجات العمال ، ما أدى إلى سلبية صورة هذه المؤسسة، وهو ما يفسر النظرة السلبية لأفراد المجتمع اتجاه هذه المؤسسة، بكونها مؤسسة اقتصادية ربحية لا تستجيب لتطلعاتهم وآمالهم .

تحريات البحث الميداني بينت لنا أن المؤسسة الخاصة لا تملك فكرة واضحة المعالم في مسألة نظام الحوافز، بعبارة أخرى لم تكن مبنية على تصورات دقيقة لربطها بالإنتاج/الإنتاجية.

يختلف نظام الحوافز باختلاف النظام الاقتصادي السائد، ففي النظام الرأسمالي تسود الملكية الفردية لوسائل النتاج، ويسود نظام الإنتاج ورغبة صاحب المال في الربح، من ذلك تتضح نظرة هؤلاء إلى القوة العاملة بأنها نظرة اقتصادية باعتبارها وسيلة للإنتاج تخدم مصالحها الخاصة، وعليه تعطى الحوافز في صورة مالية وذلك لتدفعه إلى بذل أقصى جهوده لزيادة الإنتاج وإثارة التنافس بين العمال، فالعامل في القطاع الخاص ليس إلا وسيلة للإنتاج فقط.

" رانا نخدموا بصح ما نعرفوش النهار اللي نخلصوا فيه، كاين اللي راه يسال ثلاث أشهور، بزاف اللي بطلوا على جال الخلصة..." **مقابلة رقم 15 .**

إن توقعات العمال من المؤسسة الخاصة ومتطلباهم منها من حيث نهوضها بمسؤولياتها الاجتماعية هو أمر ذو شأن بل في غاية الأهمية، فعدم قدرة المؤسسة على معرفة ما يتوقعه العمال منها، أو عدم قدرتها على مواجهة هذه التوقعات هو جوهر الموضوع في قضية تناقص ثقة المجتمع في القطاع الخاص.

كما أن هناك مشكلة كبرى تواجه المؤسسة الخاصة عند سعيها لتحقيق رغبات العمال، يمكن تلخيصها بكلمة واحدة هي التعارض، أي أن هذه الأهداف متعارضة ومتضاربة في طبيعتها، فالمؤسسة الخاصة لا تستطيع تحقيق الحد الأعلى من الربحية ومن الاستجابة لتوقعات العمال في نفس الوقت، فهي مضطرة للمبادلة بين هذه الأهداف أو حتى التضحية ببعضها مقابل تحقيق

البعض الأخر. في هذا الصدد يرى فريدمان M.FRIEDMAN أن قيام المؤسسة بالمسؤوليات الاجتماعية أمر غير عملي وغير مطلوب ويؤدي بها إلى عدم القدرة على تحقيق هدف الربحية التي يتطلبها منها مالكوها، والتي هي مبرر وجودها من وجهة نظرهم ووسيلة بقائها.

فالمؤسسة الرأسمالية حسب كارل ماركس تتميز بالقطيعة بين المنتجين (الإجراء) الذين يبيعون قوة عملهم، وبين وسائل الإنتاج التي يملكها الرأسماليون، وبالتالي تستمد الرأسمالية أسباب استمراريتها من هذا الصراع بين الفريقين، ويتميز هذا النظام بأنه يستطيع أن يبع ويشتري كل شيء وبحرية، لكن ليس الكل يملك هذه القدرة، فالعمال لا يملكون إلا قوة عملهم، يستطيع الرأسمالي استغلالها في إنتاج السلع والخدمات، ذلك أن الرأسمالية هي مؤسسة تجاريةune société marchande تتميز بثقافة تسيير محددة تدور حول مسالة الربح، العقلانية، تسيير فعال لمختلف العوامل التي تدخل في مسار الإنتاج وصولا إلى التسويق الأفضل للمنتجات.

أمام هذا المنطق أجبر العديد من العمال المبحوثين على توقيف بناتهم عن الدراسة وتقليص عدد المتمدرسين، إذا كان العدد كبيرا في العائلة.

" أنا عائلتي تتكون من تسعة أفراد كلهم يدرسون في الابتدائي والمتوسط.. ولان الدخل لا يكفي فاني أوقفت أربعة منهم، حتى أستطيع توفير للباقي ملابس وأحذية..."

مقابلة رقم 23 .

وأمام هذا الحل الاضطراري الذي يتخذه العمال فان الضحية هم البنات. وعن آليات المواجهة والتكيف بالنسبة للعمال المبحوثين، فالملاحظة التي توافرت بشكل جيد لدى العمال المتزوجين هي أن غالبية الآباء مهما كانت الظروف التي يعيشون فيها يميلون إلى تحديد عدد الأطفال الذين يزاولون الدراسة بما يتلاءم مع الظروف الاقتصادية التي يعيشونها. ضمن هذه الظروف يصبح البناء الاقتصادي محددا رئيسيا للسلوك في نهاية الأمر، خصوصا في المستويات ذات الدخل المحدود.

" أنا عندي طفلين بزاف علي ما نزيدش، فهذه الخلصة ما نقدر نشري حذاء واحد لولدي" **مقابلة رقم 13.**

كلما تناقص دخل رب الأسرة، كان إغراء الأطفال أسرع لمزاولة نشاط هامشي وذلك بالتوقف عن الدراسة، وعندما يهاجر الأطفال المدارس، إنما يبدءون في القيام بدور إنتاجي للأسرة وضمان مزيد من الحماية. فالأطفال لا يؤدون دور عوامل الإنتاج فقط، بل أنهم يعتبرون أدوات حماية لعائلاتهم، ضد التغيرات البنيوية الاقتصادية.

فرغم إلزامية التعليم فان عدد كبير من أطفال المبحوثين لا يذهبون إلى المدارس ويبقون أميين، وهذا نتيجة اكراهات اقتصادية. إذن رد فعل المحدد الاقتصادي (الدخل) مع ضغط المعيشة اليومية، يقود إلى تناقضات سكانية كمية ونوعية، حيث نقص الدخل وعدم استقراره تعني الحاجة إلى أطفال يعملون، وزيادة هؤلاء تعني تكلفة اجتماعية لمزيد من الأمية والاختلال في الاستقرار الاجتماعي.

والأدهى مما فهمناه من بعض المبحوثين، أن نية إلحاق أطفالهم بالمدارس ليست بغرض الدراسة، بل لمجرد حصولهم على منحة التمدرس يتم توقيفهم عن الدراسة مباشرة، هذه المنحة تحولت لدى العمال إلى إعانة اجتماعية لشراء ما تيسر من الحاجيات الغذائية أو لتسديد الديون. وبالتالي لا غرابة في أن نقرأ في الدليل الإحصائي لولاية مستغانم أن أكثر من 46 ألف طفل لا أثر لهم في سجلات مدارس الولاية.

➢ العلاقات الاجتماعية والعلاقات الوظيفية

إن المؤسسة من المنظور السوسيولوجي وحسب نظريات التنظيم لا تمثل فضاءا للنشاط الاقتصادي الإنتاجي فقط، وإنما تجسد أولا وقبل كل شيء التنظيم الاجتماعي الذي تتوقف عليه الأهداف الاقتصادية للتنمية بصفة عامة، وفي إنجازها لأهدافها تتأثر المؤسسة بمحيطها الذي يؤثر على علاقاته الداخلية، ذلك أن المؤسسة بصفتها تنظيما اجتماعيا تدخل في علاقة عضوية مع المجتمع المحلي، الأمر الذي يفرض توفر درجة عالية من التناسق بين الشروط التي تفرضها المؤسسة من أجل إنجاز أهدافها والإمكانيات التي يوفرها المحيط.

"سوف أوظف مفهوم "الموقف الاجتماعي" في طابعه الشمولي وذلك لبيان قوة فعله، بما أن هناك معنى اجتماعي للقطاع الخاص، فالإشكال مبني حول تداخل العلاقات بين ما هو اجتماعي واقتصادي.

فمفهوم "الموقف الاجتماعي" يرمز إلى النظرة المجتمعية، والسؤال يطرح حول العلاقة بين العمال والمؤسسة الخاصة، فهذه الأخيرة أصبحت من واقعهم اليومي، فهي إحدى أدوات الاندماج تطرح في طياتها جملة من المواقف والسلوكات، حينذاك سندخل من باب سوسيولوجيا التنظيمات. فأشكال الاندماج في المجتمعات الحديثة ترتكز في معظمها على النشاط المهني الذي يضمن للأفراد حماية مادية ومالية وعلاقات اجتماعية، ويؤسس لهم "هوية"une identité من المنظور الدوركايمي الذي يؤثر كثيرا على دور الجماعات المهنية في عملية التنشئة، فحسب دوركايم فان التنظيم المهني يضمن للأفراد فوائد اجتماعية، ويفرض عليهم موقفا أخلاقيا ضروريا للاندماج في النظام الاجتماعي.[1]

"مارنيش نشوف في روحي خدام هنا الخدمة مشي مضمونة، الخلصة نفس الشيء،كنا خدامة عند الدولة نخدموا كيف كيف، نفطروا مجموعين نخرجوا العشية(مساء) في رحبة،كانت المفاهمة كنت الشركة تحسب تعنا،هـــذا الأشياء ما نزيدوش نلقــاوها خلاص... **" المقابلة رقم 24.**

"كنا عايشين وقت رائع،أنا كنت a l'epoque celebataire بصح صحابي لي يخدموا معايا و عندهم الذراري(الأطفال) يجوا بكري للشركة خاطرش يفضلوا الوزين l'usine على ديارهم،اكنت الدعوة هانية،فوتنا وقت رائع..نخدموا،نهدروا نضكوا... c'est pas grave بقاو des souvenirs**" مقابلة رقم 10.**

واضح جدا معنى العمل في المؤسسات الحكومية وغالبية المبحوثين تسترسل في الحديث عن المرحلة السابقة،هذه الذاكرة الجماعية التي تعود إلى الحاضر فقط بسبب الثقافة التسييرية الجديدة،نجدها غنية بالمعاني و الدلالات و تكاد تخلو إجابة واحدة من هذه المفردات.

وفي هذا السياق يعتقد أنه من الصعب التقليل من العوامل السوسيو ثقافية المؤثرة على مواقف وإحساسات العمال، فالمعطيات الميدانية من خلال ملاحظاتنا للأفراد المبحوثين تدلنا

[1] Serge Paugman, "le salaire de la précarité", Paris :ed,puf , p 113.

على أن التعارض القائم، وعدم الانسجام في التفكير المسيطر على وعي العمال لا يعود إلى محيط العمل وتعقد المهام فقط، فأفعال العمال واستجاباتهم لمشكلات العمل اليومية تتشكل من خلال علاقاتهم.

أما فيما يخص المواقف المعنوية والشهور بالولاء والرضى فأكدت المقابلات على أن روح الجماعة والعلاقات غير الرسمية بين العمال وإداراتهم، تبقى بعيدة عن آمال العمال، باعتبار أن المؤسسة الخاصة لا تملك توجها إنسانيا من شانه تحقيق هذا التقارب العاطفي بين العامل ومؤسسته، فخارج وقت العمل لا يملك العامل أي نشاط أخر غير النشاط الإنتاجي.

مما سبق يتضح أن غالبية أفراد العينة الذين خضعوا للدراسة أنها تحمل قناعات تدل على أنها مجبرة على التعامل مع الأمر الواقع، فهي لا تملك خيار أخر، فجل المقابلات تشير إلى فكرة رئيسية هي أن الشغل لم يعد اليوم عملية اختيارية، بل أصبح أمرا واقعا على العمال التسليم له.

بقدر ما تتميز به المؤسسة الخاصة من صرامة وعقلانية، فإنها تخلق من دون أن تشعر ربما شروط نمو مواقف عدائية نحوها، والتي تجسدها تمثلات وسلوكات معارضة أثناء العمل وحتى لا تترك للعمال فرصة تجسيد هذه المواقف، فإنها تلجأ إلى تضخيم آليات المراقبة والعقاب، من أجل خنق كل شكل من أشكال الاستقلالية والحرية.

"يوميا نخضع للتفتيش أثناء خروجنا من العمل، فلا يسمح للعامل من أن يأخذ حتى شيء...تحسب روحك راك في حبس..." **المقابلة رقم 28 .**

ومن خلال ملاحظتنا الميدانية، والمعطيات المستقاة من ميدان الدراسة (المؤسسة الخاصة)، تبين لنا عدم وجود مناخ تنظيمي مناسب وجمود بنية تنظيم العمل الذي لا يسمح بتبلور المهارات الفردية، كما شكل عائقا في طريق تبلور العمل الجماعي. بل على العكس من ذلك فمن خلال مقابلاتنا للمبحوثين اتضح وجود صراعات بين العمال فيما بينهم من جهة والإدارة من جهة أخرى انعكس سلبا على تصوراتهم الفردية والجماعية، هذه الوضعية المتأزمة جعلت كثير من العمال يرغبون في تغيير منصب عملهم كما أكده غالبية المبحوثين.

" شوف باش نكون صريح معاك كون نلقى خدمة عند الحكومة مانزيدش دقيقة هنا بصح باش نبدل prive ب prive لا ..خاطرش قاع كيف كيف." **مقابلة رقم 22** .

"هنا كل واحد يبغي يوري شطارتو قدام المسئولين باش نتفاهموا و نخدموا جماعة لا رانا نعسوا في بعضما بعض كون يطرد واحد منا قاع يفرحوا لك"**مقابلة رقم21** .

هكذا تتحول المؤسسة إلى معتقل كبير، لا تستقيم فيه حياة اقتصادية ولا حياة اجتماعية في هذا الصدد يشير "أرتر لويس ARTHUR LOUIS "إن البشر لا يبذلون جهدا إلا إذا كانوا واثقين من أن حصيلة جهدهم ستعود لهم بالذات ولمن يعترفون لهم بالحق فيها".

ليس هناك توافقا مهما بلغت درجة من الاعتدال والاجتهاد من دون قبول المؤسسة الخاصة بحد أدنى من حرية الضغوط الاجتماعية، فإذا أصبح من غير الممكن استخدام أية وسيلة من الوسائل السلمية من حوار واتصال، و إذا ما نجحت المؤسسة الخاصة في أن تقفل الباب تماما أمام أي شكل من أشكال التعبير عن الاحتجاج أو المعارضة مهما كانت باسم مبررات اقتصادية بحتة، فلن تكون النتيجة إلا دفن للمواطنة كوعي و إرادات فردية، و لكن أكثر من دلك اختلال التوازن الاجتماعي حيث لا مجال لتأكيد الذات ولا مجال للاعتراف بالوجود، عندئذ سيكون من الصعب الحديث عن تنمية اقتصادية أو اجتماعية أو حتى مجتمعات إنسانية.

من بين النتائج والملاحظات الميدانية الجديرة بالذكر، أن شبكة العلاقات الاجتماعية بين العمال هشة وضعيفة مقارنة بما كانت عليه داخل المؤسسات العمومية وذلك حسب اعتقادنا لسبب هو إن العمال لا يميلون إلى مواجهة المسؤولين، بل يحاولون كسب رضاهم بحثا عن ضمان منصب عملهم، فضمان المنصب مرتبط بإخلاص هؤلاء العمال. وأن غالبيتهم تتفق على أن علاقتهم بالمؤسسة لم ترق إلى مستوى الولاء والرضى، بسبب تقصير الإدارة (المالك) في التكفل بانشغالات العمال المادية والمعنوية.

واضح جدا من خلال إجابات العمال عدم سيادة روح الفريق في المؤسسة، ما انعكس على مواقفهم .

وبالتالي فالتمايز بين النماذج التسييرية المعتمدة على العقلانية وبين العلاقات الاجتماعية غير الرسمية التي تنتمي إلى إطار ثقافي قديم، بالإضافة إلى انعدام الشروط الأساسية للعمل كلها مؤشرات تجعل من المؤسسة الخاصة حقلا للصراع بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين.

➢ ثقـــافـة المـؤسســة و ثـقـافـة العـــامـــل

الدراسات السوسيولوجية في هذا الحقل المعرفي تؤكد على محورية ثقافة المؤسسة بالنسبة للعمال وتصوراتهم لعلهم و لمكانتهم،فهؤلاء عندما يصلون إلى المؤسسة لا يصلونها مجردين ثقافيا،بل أنهم يحملون أليها ثقافاتهم الفردية و الجماعية،مما يجعل المؤسسة فضاء لمواجهة بين ثقافتين. وخلاصات الدراسات السوسيولوجية تبين أهمية هذه الثقافات في بناء معان و تصورات الأجراء عن عملهم و عن مكانتهم.إذ لا وجود لثقافة المؤسسة خارج الأفراد المنتمين أليها و لا يمكنها آن تكون سابقة لهم بل هي تبنى من خلال تفاعلاتهم.

✓ قيم المؤسسة وقيم الفـــرد

إن العمل في المؤسسة يشكل مصدرا مهما لتكوين هوية الفرد، ذلك لأنه يحتاج إلى الانضمام إلى مجموعة ينتمي إليها ويتبع تقاليدها، والفرد الذي يعمل في مؤسسة ما تنسجم مبادئها وممارساتها مع مفاهيمه الذاتية تتكون لديه روابط أكثر جاذبية وشعور أكثر التصاقا بالهوية المؤسسية، ويكون لديه استعداد أكبر لبذل الجهود والسعي لتحقيق أهداف المؤسسة.

كما تتشكل الهوية المؤسسية من القيم الجوهرية والمعتقدات التي توجه سلوكات الأفراد بالمؤسسة، إذ يكمن مفهوم الهوية المؤسسية غي الإجابة عن استفسارات العاملين في المؤسسة على السؤال الذي يطرح نفسه من نحن كمؤسسة؟

إن التمايز بين النماذج التسييرية المعتمدة في المؤسسة الخاصة والمبنية أساسا على العقلانية، وبين العلاقات الاجتماعية غير الرسمية، وقيم العاملين، والتي تنتمي إلى إطار ثقافي قديم، إضافة إلى انعدام الشروط الأساسية للعمل كلها مؤشرات جعلت من المؤسسة الخاصة حقلا لصراع الفاعلين بمختلف رتبهم وتخصصاتهم الوظيفية.

الهوية المؤسسية تتعلق بمدى انتماء العمال للمؤسسة ككل من الوحدات التي يعملون فيها أو مجال تخصصهم المهني، ويعرف « ***Albert and Whetten*** » الهوية المؤسسية بأنها فهم أعضاء المؤسسة الجماعي للسمات الأكثر جوهرية/مركزية في المؤسسة التي تميزها عن

غيرها، وتتصف عادة بالاستمرارية، ويفترض بالسمات الأكثر جوهرية في المؤسسة أن تستمر وذلك لأنها مرتبطة بتاريخ المؤسسة، كما أنه ينبغي أن تبحث المؤسسة عن الوسائل التي تساعدها على أن تميز نفسها عن المؤسسات الأخرى المنافسة، كما يعرف « ***Aust*** » الهوية المؤسسية بأنها الشخصية المميزة للمؤسسة التي يتم إدراكها من خلال القيم المنتشرة التي تظهر في اتصالات المؤسسة بمحيطها الخارجي.[1]

وعليه أن هوية الفرد ترتبط ارتباطا قويا بالهوية المؤسسية، إذ يمكن أن يكون لهذه الأخيرة تأثير فعال في تصورات العمل.

وتؤدي ثقافة المؤسسة دورا مهما في التأثير على العمال وذلك من خلال تركيزها على قيم ومعتقدات ترغب الإدارة في ترسيخها في أذهانهم لصالح العمل كالاهتمام بالعملاء والعمل الجماعي واحترام الوقت والإخلاص في العمل، وتوفر المؤسسات ذات الثقافة القوية ميزات عمل مادية ومعنوية أكثر من المؤسسات الجديدة التي لم تنتشر بعد ثقافتها ولم تترسخ في نفوس العاملين الجدد.

وفي هذا الإطار وحسب المعطيات المستقاة من ميدان الدراسة يتضح عدم موافقة القيم المهنية للعامل مع قيم المؤسسة حيث عبرت نسبة من الأفراد المبحوثين عن ذلك.

إن الأداء الجيد حسب العاملين في المؤسسة يتوقف على مجموعة من القيم التي تلعب دورا حاسما في تحسين الإنتاجية، ومن بينها قيم المسؤولية الذاتية بنسبة ، تليها العمل بروح الفريق وتليها الكفاءة المهنية والثقافية في العمل.

وفي هذا الصدد ومن خلال المعطيات اتضح من أن نسبة كبيرة من الأفراد المبحوثين أكدوا أن المؤسسة الخاصة هي مجرد مكان لكسب العيش فقط وهذا يؤشر على عدم تماثل هوية الفرد مع هوية المؤسسة وبالتالي انعكس سلبا على عملية بناء التصورات.

هذه الوضعية أفضت إلى عدم شعور العمال بانتمائهم إلى المؤسسة، وتجلى ذلك من خلال إجابات المبحوثين.

[1] عبد اللطيف عبد اللطيف، أبو جودة محفوظ،" دور الثقافة التنظيمية في التنبؤ بقوة الهوية التنظيمية (دراسة ميدانية على أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية الخاصة)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الثاني 2010، ص129.

"اسمحلي أنا ما رانيش نشوف روحي خدام راني parce que الله غالب كون ماشي عندي الذراري (الأولاد) ما نزيدش نخدم ساعة ..." **مقابلة رقم 32 .**

كما يتضح مدى اليأس والإحباط الذي يميز العمال بالمؤسسة الخاصة، وجعل الكثير منهم يفكر في تغيير منصب عمله في المؤسسة إلى مؤسسات أخرى. وهذا ما أكدته نسبة من الأفراد المبحوثين نظرا لبيئة العمل غير المحفزة، وعدم اعتبار وتقدير العامل بسبب الجهود المبذولة في المؤسسة .

كانت التصورات سلبية من خلال شعور العامل بأنه صفر اجتماعي، ما يدل على حالة الإحباط الذي يعيشه العامل في المؤسسة الخاصة، والناتج أساسا عن عدم تقدير العامل "كإنسان"، وعدم إعطائه مجال المبادرة والتفكير الابتكاري في العمل.

وفي نفس الإطار فإن سبب إحباط العامل في المؤسسة الخاصة مرده أساسا إلى النظرة السيئة من طرف الإدارة وعدم الاهتمام به والاستثمار في قدراته ومهاراته، فمن خلال إجابات المبحوثين "أعتقد أن النظرة السيئة للعامل هي السبب في إحباطه".وان غالبية المبحوثين يعيشون اغتراب قيمي بسبب التركيز على القيم الاقتصادية (المادية) وتجاهل القيم العلمية والقيم الاجتماعية.

هذه الوضعية أدت إلى عدم شعور العاملين بالانتماء إلى المؤسسة وأفضى ذلك إلى حالة من الإستيلاب في مجال العمل انعكس سلبا على تملك العمال لها.

✓ التسيير الحديث و إدارة الموارد البشرية

لقد تميزت النظرة الكلاسيكية في إدارة الموارد البشرية بتأكيدها على الجوانب الرسمية في العلاقات السائدة داخل المؤسسة مثل: التخصص وتقسيم العمل، والرشد (العقلانية)، أما مقارنة أنسنة المؤسسة التي أعقبتها في الظهور من الناحية التاريخية فقد اهتمت بالجوانب غير الرسمية وأكدت على ضرورة تكييف البنية التنظيمية بما ينسجم ومتطلبات الفرد.

وقد زاد اهتمام المفكرين والباحثين في السنوات الأخيرة بأثر المحيط الثقافي على فعالية إدارة الموارد البشرية، فتحولت إلى مفهوم جديد هو النسق المفتوح لكون تلك المؤسسات متفاعلة مع محيطها الاجتماعي والاقتصادي.

فالرؤية الحديثة للمؤسسة تركز على المورد البشري من كل جوانبه باعتبار أن الإنسان كائن يتميز بجوانب معنوية وعقلية توجه سلوكه وتصرفاته أثناء أداء عمله، وأدرك السوسيولوجيون أن متطلبات الإنسان بشأن محيط عمله وأحاسيس الرضا أو عدمه التي يظهرها في المؤسسة لا يمكن تحليلها إلا إذا أخذت بعين الاعتبار شخصيته الكلية وتجاربه الماضية والحاضرة في مختلف الجماعات الاجتماعية داخل وخارج المؤسسة، وبالتالي إدارة المورد البشري وفق أساليب حديثة تراعي أهداف المؤسسة وأهداف العاملين بها.

"بداية أنا موظف في هده المؤسسة منذ 8 سنوات وأتكلم من واقع تجربة، ما تعانيه الشركات الخاصة هو عدم جدية بعض العمال في العمل من حيث الإنتاجية والانضباط، في هذه الشركة التي أعمل بها، تم توظيف 34 عاملا لوظائف مختلفة، براتب 12 ألف دينار مع التأمين، خلال أربعة أشهر انسحب منهم23 عاملا، وبعد عام واحد لم يبق منهم إلا 4 عمال فقط والأسباب هي: مجموعة كبيرة من العمال (النصف تقريبا) لم ترغب في العمل من الأساس في ظل هذا التسيير. والبقية لم يعجبهم العمل بهد العقلية..ما تعلمته من واقع العمل في القطاع الخاص لفترة طويلة هو أن المسئولين (أصحاب المصانع) لا يجاملون في العمل حتى أبنائهم، فمن غير المنطق أن نطالب المسئولين بالتسامح مع العمال**"مقابلة رقم 16 .**

هذه القطيعة مع الممارسات الكلاسيكية في إدارة المورد البشري لم تتجسد في واقع المؤسسة الخاصة (مطاحن الظهرة)، وبقت رهينة للنظرة الشيئية للعامل والنظام التايلوري في التسيير، ما انعكس سلبا على أدائها العام في بيئة متغيرة باستمرار.وظهور مخاطر الاغتراب الرمزي على العاملين نتيجة تجاهل دور المورد البشري كإنسان.و بالتالي يمكن أن نستنتج أن هناك عامل تقليدي(قديم) في مؤسسة جديدة.

➢ الاتـــصـــال داخـــل المـــؤسـســـة الخـــاصـــة

أن الهدف من معرفة طرق تواصل المؤسسة الخاصة مع عمالها،فإننا هنا لا نتحدث عن الاتصال كأداة ،و إنما باعتباره سيرورة متواصلة تجسد التفاعل بين مختلف الفاعلين،بحيث لا يمكن في هذا الإطار فصل الاتصال عن الإدارة،فالفعل التسييري لا يمكن تصوره كمجموعة من الاجرءات و القرارات،و إنما باعتباره عملية تفاعل التي تجمع بين الفاعلين جمعهم مع بعضهم البعض،بمعنى تشكيل العلاقات الاجتماعية، حيث من القصور تصور الاتصال على أساس بعده التقني أو الاداتي فحسب،بل الأجدر أن ننظر إليه من حيث أهميته و دوره كعملية اجتماعية أساسية في ربط المؤسسة بمحيطها الداخلي و الخارجي.وفي هدا السياق يمكن أن نشير إلى مساهمة GIDDENS في التأكيد على أهمية الاتصال داخل أي فضاء.

فتطور تكنولوجيات الاتصال و الإعلام في الوقت الراهن تفرض واجب الاتصال كمعيار للامتياز.

إن الاتصال عامل هام من عوامل نجاح أو فشل أي مؤسسة، فمن خلال المنظومة الاتصالية وطبيعتها يتم تحديد الوضع الحقيقي الذي تسير عليه المؤسسات والذي يسمح للوحدات المختلفة أن تعطي لجميع المستويات المعلومة الضرورية من أجل تحفيز العاملين والتأثير في سلوكهم، ولهذا فالاتصال يعتبر ثقافة تتماشى مع قيم ومبادئ كل مؤسسة.

وتتمظهر أهمية المنظومة الاتصالية في مشاركة جميع الفاعلين في العملية الاتصالية. خاصة الفئة الدنيا من العاملين، ما يكرس تحقيق أهداف المؤسسة، إلا أن الواقع يبين ضعف طرائق الاتصال بصفة عامة داخل المؤسسة الخاصة، حيث وجدت نسبة **"مقابلة رقم19 .** من أفراد العينة المبحوثة تؤكد ذلك. **"**هنا اسمع شآ يقولولك و اخدم ما عندك ما تهدر دايريين أرواحهم يعرفوا كلش...

بالإضافة إلى ذلك نجد أن انسداد وغموض قنوات الاتصال أدى إلى نشوء صراعات ونزاعات بين مختلف الفئات التراتبية داخل المؤسسة، ما فسح المجال للإشاعات والتأويلات المختلفة للبرامج والمخططات والقوانين المتخذة من طرف الإدارة، هذا الوضع المأزوم المتسم

بالصراعات والتأويلات ساعد الإدارة على التحكم والسيطرة على العاملين وإبعادهم وإقصائهم بطريقة غير مباشرة من المشاركة داخل المؤسسة، في هذا الصدد أكدت غالبية المبحوثين أن إدارة المؤسسة لا تأخذ بعين الاعتبار مبادرات العمال في مجال العمل.وهدا ما يحيل إلى شكل من إشكال التايلورية في تنظيم العمل.

هذه الوضعية خلقت بيئة تنظيمية غير مشجعة على أداء جيد، وتمظهرت في عدة سلوكات سلبية اتجاه العمل والمؤسسة. وهذا ما لاحظناه من خلال زياراتنا الاستطلاعية للمؤسسة وكذلك من خلال المعطيات الميدانية المستقاة من الميدان حيث ترى نسبة من الأفراد المبحوثين أن الإجراءات التنظيمية في المؤسسة غير مناسبة لأداء جيد للعاملين.

وإذا رجعنا إلى الواقع من خلال مقابلاتنا الميدانية ومن خلال إجابات العمال المتعلقة بمدى مشاركتهم في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة والمجالات التي يشارك فيها العمال حيث تبين أن غالبية الإجابات تقر بعدم إشراك العامل في اتخاذ القرارات، رغم النصوص القانونية التي تؤكد على ذلك.

فعملية المشاركة في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة الخاصة تكتسي أهمية قصوى نظرا لأهميتها في تحفيز العمال وشعورهم بالانتماء إلى المؤسسة، الأمر الذي أكده الأفراد المبحوثين حيث ترى غالبية المبحوثين أن أهمية المشاركة في اتخاذ القرارات تتمثل أساسا في الشعور بالانتماء للمؤسسة، حيث أكدت أن فعل المشاركة يحفز العمال على أداء جيد.

إن جوهر القضية في هذا المجال أن العامل الراضي هو نقطة انطلاق جيدة نحو تبني القطاع الخاص، وهذه الفرضية يؤمن بها الكثير من المقاولين الخواص، لكن العامل لا يكون راضيا أو موافقا إلا إذا كان رب العمل أكثر استماعا لها.

➢ العمل النقابي كحق عمالي داخل المؤسسة الخاصة

يطرح القطاع الخاص أسئلة عديدة حول مستقبل العمل النقابي والحق في الإضراب، على اعتبار أن النخب النقابية في بلادنا اعتادت على التفاوض فقط مع القائمين على تسيير القطاع العمومي، وليس مع الخواص الذين يملكون منطق آخر في التعاطي مع الاضطرابات وهذا إن سمحوا بها طبعا.

فالواقع، تبدوا مكونات المطلبية النقابية في الجزائر على ارتباط وثيق بتطورها عبر عقود من السنين مثلته مرحلة استقلال (الدولة الوطنية) ولم تفعل هذه الأخيرة سوى دعم القطاع العام الذي ترعرع في ظله العمل النقابي، وبروز نخب نقابية اعتادت التفاوض مع مسئولي القطاع العام، في هذا الصدد يشير عبد الناصر جابي أن القطاع الخاص الذي بدأ ظهوره ببلادنا مع بداية التسعينات لازال بعيدا عن العمل النقابي ولا زال إلى يومنا هذا خال من نشاط النخب النقابية بدليل أن الغالبية العظمى للإضرابات التي يتم شنها تحدث داخل مؤسسات عمومية.

وفي هذا الإطار يلاحظ عبد الناصر جابي أن الأمور هي أكثر إيجابية في القطاع الخاص الذي تمثله فروع الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر وذلك على أساس أن الأجانب يملكون ثقافة لا تجعلهم ضد النقابة دائما. وحتى يمكن فهم الأمور بشكل جيد هناك سؤال لابد من طرحه: لماذا يلجأ الأطباء الأخصائيون إلى الدخول في إضراب داخل المستشفيات لكنهم لا يقومون بذلك في العيادات الخاصة التي يمارسون فيها النشاط أيضا، قد يكون من الجوانب المتعلق بهذا السؤال مرتبطا بالأجور المرتفعة التي يتلقاها هؤلاء الأطباء في العيادات الخاصة، لكن ذلك لا يمثل كل الجوانب.

المشكل اليوم أن طرفي المعادلة(العامل، رب العمل) بحاجة إلى ثقافة، فالعامل بحاجة إلى ثقافة عمالية ورب العمل بحاجة إلى ثقافة عمالية اجتماعية، فهذا الأخير لا يحمل ثقافة تقنعه بأن له مصلحة في ضمان حقوق العمال وتسجيلهم في التأمينات الاجتماعية والتخلص من عبئهم الشخصي، حتى لا تكون علاقة ثنائية بين الطرفين، بل تدخل التأمينات كوسيط عندما يصاب العامل أو يحال على التقاعد، وتحافظ هذه المؤسسة على كرامته.

إذا عدم وجود أرباب عمل حقيقيين انعكس على دور وهيكلة البنية النقابية في القطاع الخاص، حيث رب العمل هو الدولة، وبالتالي لا يتمتع بخلفية ثقافية تتيح التحاور معه. فثقافته لا زالت بعيدة عن الإقرار بحق الدولة في الضرائب، فكيف سيكون الإقرار بحق العامل في الأجر والتأمينات.

نسبة التمثيل لعمال القطاع الخاص ضعيفة جدا، فاتحاد العام العمال الجزائريين لا يضم هذه الشريحة وبالتالي فان الوضع النقابي في القطاع الخاص مازال فتيا، فالمنظمة النقابية ليست وصيا على العامل وليست أكثر حرصا عليه من رب العمل الذي يوظفه.

أن العمل النقابي في القطاع الخاص لا يزال في طور النشوء، والقوانين لا تزال غير محترمة، ويكشف ذلك مدى الصرامة التي تحيط بمنطق الخواص في التعامل إزاء أية محاولة لإرساء عمل نقابي داخل المؤسسات التي يملكونها.

في الواقع، فإن الوقت وحده هو الكفيل يجعل الحركات النقابية داخل القطاع الخاص تأخذ مداها مع مدى تعاظم وعيا العاملين فيه بحقوقه مع ومكانتهم كأيدي عاملة مدربة ومتخصص تستحق كل الاحترام والتقدير، لكن الأمر لن يكون سهلا أبدا في ظل قطاع خاص خال من التقاليد في علاقات العمل وأمام ملاك مؤسسات يهمهم الربح بأقل تكاليف ممكنة، ولذلك فإن الشد والجذب سيبلغ مداه والمستقبل هو وحده الذي يغير مجرى العلاقة بين المستخدمين ورؤسائهم في العمل.

لا أحد ينكر سيطرة الإتحاد العام للعمال الجزائريين على العمل النقابي في غالبية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، لكن هناك محاولات رأت النور من اجل تبديد هذه السيطرة والتأسيس لحركة مطلبية مستقلة ومتصلة ببعض القطاعات ذات الخصوصية.

فالأرقام المتداولة على مستوى المركزية النقابية تشير إلى أن حوالي 5 % فقط من المؤسسات الخاصة التي يفترض فيها وجود عشرة عمال فأكثر، تخضع لهذا الديكور، في حين أن بقية المؤسسات الخاصة الأخرى تشغل عددا أقل. الأمر الذي لا يسمح بتأسيس فرع نقابي بشكل قانوني، لأن الأمر يتطلب وجود عشرة عمال على الأقل من أجل تأسيس فرع نقابي.

ومن جهة أخرى هناك ظاهرة أخرى خطيرة تعيق ممارسة عمل نقابي فعال داخل المؤسسة الخاصة، وتتعلق باعتماد عدد كبير من الخواص لعقود تشغيل ظرفية ومحدودة المدة، رغم أن

إحدى مواد القانون 11/90 المنظم لعلاقات العمل الصادر سنة 1990 تمنع هذه الصيغة إلا في حالات استثنائية مثل العمل الموسمي أو تعويض أحد العمال بآخر في ظروف معينة وواضحة.

لقد أثبتت التجربة صعوبة تأسيس نقابات أو فروع نقابية في القطاع الخاص على أساس أن عدد كبير من الخواص لا يحترمون القوانين قي هذا المجال، وهو أمر لم يعد سرا على مستوى قيادة المركزية النقابية التي لم تحرك ساكنا اتجاه هذه الفئة من العمال من أجل تأطيرها وتنظيمها، حيث يلقي مفتش العمل بولاية مستغانم اللوم على القيادة المركزية في المقام الأول، وكذلك على العمال بالقطاع الخاص الذين لم ينتظموا في فرع نقابي وبالتالي تشكيل متحاور اجتماعي على غرار منظمة الباترونا التي تظم معظم الخواص.

كل أفراد العينة العاملة بالمؤسسة الخاصة لا تجد لها امتداد داخل العمل النقابي، مما يجعل مطالبها الاجتماعية لا تنعكس إلا في حدود ضيقة كتعبير عن وضعية مشتركة. وقد حاولنا معرفة مدى المشاركة النقابية للمبحوثين، وهذا بطرح أسئلة حول الإضرابات ومدى مشاركتهم فيها، وهل ينخرطون في إحدى التنظيمات النقابية، فالمعطيات المتحصل عليها تدل على أن العمال في القطاع الخاص، لا يشاركون في أية منظمة نقابية، رغم عدم رضاهم عن الواقع المعيشي والعملي.

"قمنا بـ grève تع 02 ساعتين برك باش يزيد الخدامة، الله غالب ما قدر ناش، تعرف واش كان جواب المعلم: هنا اخدم ، ماخصنيش الدراهم..."**مقابلة رقم 29.**

المشاركة النقابية لعمال القطاع الخاص ضعيفة جدا إن لم نقل منعدمة، فأغلب العمال المبحوثين لا يشاركون في أية جمعية نقابية، وهم يعيشون في معزل عن هذه السجالات. أما كفعل نقابي تغييري فإنه يبقى ضعيفا ومكبلا بثقافة جديدة يهيكلها القطاع الخاص. فإذا اعتمدنا مؤشرا مثل عدد الإضرابات، يمكننا القول أن عمال القطاع الخاص يتميزون بروح نضالية ضعيفة وتنظيم هش مقارنة بالقطاع العام، لابد من الاعتراف هنا بأن هناك شيء من الإغراء في تفسير هذا التمايز استنادا إلى فكرة شائعة مفادها أن القطاع الخاص يلعب دورا سلبيا في نمو الشعور بهوية جمعية تنبثق من الممارسة والنضالات المشتركة، وهذا ما يؤدي إلى تفضيل التشتت ونقص التفاعل وسيطرة قيم تقليدية، تشكل عوامل مساعدة على بروز التوجهات الفردية

أو الروابط الاجتماعية مثل العلاقات العشائرية والزبونية التي تعيق تصورات حول العناصر الموضوعية المشكلة للبنية الاجتماعية.

العوامل التي ستجعل العمل النقابي داخل القطاع الخاص مليئا بالصعوبات هو أن القطاع الخاص يمارس في غالبيته التوظيف على أسس عائلية وجهوية، وهي نفسها العوامل التي لم تساعد على خلق شروط عمل نقابي في القطاع الخاص.

ورغبة منا في الغوص أكثر في هذه النقطة اتصلنا بمقر"الاتحاد العام للعمال الجزائريين" على مستوى ولاية مستغانم من أجل معرفة نسبة التمثيل لعمال القطاع الخاص في الاتحاد. وطرحنا على رئيس المكتب الولائي السؤال التالي:

هل هناك تمثيل نقابي حقيقي داخل القطاع الخاص؟ فكان جوابه أن النضال النقابي لا يقتصر فقط على القطاع العام من حيث المبدأ، فهو يشمل القطاعين معا، إن تمثيلهم قليل جدا الآن نظرا للصعوبات. بعد ظهور مصانع تضم 20-50 عامل، نحن نتعامل معها بحذر جديد، لأنه لا توجد قناعة لدى أرباب العمل لدخول العمل النقابي إلى مؤسساتهم. فنحن لا نملك مكونات قطاع خاص قوي تستطيع المركزية النقابية تحاوره، لقد شارك أرباب العمل في مختلف اللقاءات مع الحكومة حول الزيادة في الأجور، ووقعوا على ذلك ومع الأسف بعضهم لم يطبق الاتفاق في مؤسسته، ومع ذلك نحاول تجاوز هذا الفهم الخاطئ عبر تثقيف العامل.

خـــاتـــمـــة

إن تغيير النظرة السلبية للأمور السائدة لدى هؤلاء العمال وتحويلها إلى اهتمام ايجابي من أبرز أولويات هذه الدراسة من أجل تكوين رأي يكون في صالح القطاع الخاص.

المواقف المعبر عليها سابقا من طرف المبحوثين هي نتيجة لتفاعل عوامل ثقافية واقتصادية، وهذه المواقف السلبية ليست عاملا ثابتا أو نهائيا، يتطلب الأمر وجود آلية تدفع بالعمال إلى تحويل هذه المواقف السلبية إلى أراء ايجابية.

لقد لاحظنا عبر هذه الدراسة أو بالأحرى عن طريق المواقف والتصورات أن هناك نظرة أكثر سلبية، لكن نظن أن هذا الموقف الاجتماعي سوف يشكل لنا نماذج وأنماط التي تساعد على إعادة بناء مواقف مغايرة للأفراد، ذلك أن العمال يشكلون قطبا بإمكانه أن يصحح هذه السلبيات في المؤسسات الخاصة. فما هي الصورة الجديدة للقطاع الخاص في المنظور العمالي؟

ويشير أحد المبحوثين إلى أنه على الرغم من تدني الرواتب التي منحها القطاع الخاص للعمال إلا أن دخولهم هذا المجال إنجاز ثمين، متمنيا أن يتم توفير المزيد من المطالب، مؤكدا أن نظرة المجتمع للقطاع الخاص قاصرة، ولكن باستطاعة العمال أن يثبتوا جدارتهم.

ومن هنا فالعلاقة بين المؤسسة وعمالها أصبحت في منتهى الأهمية، وأبعاد هذه القضية ليست أمور جديدة أو مستحدثة، فهي موجودة في القطاع الخاص منذ الثورة الصناعية، وما نتج عنها من توسع للمؤسسات الخاصة وتشابك علاقاتها، ولكن الجديد في الموضوع هو أن كثير من الأفراد مع إدراكهم لوجود هذه القضية ولإبعادها، أصبحوا يطرحون تساؤلات وانشغالات من الأفاق المستقبلية. ولعل قضية " الضمانات" أبرز مثال عن هذه التخوفات.

يتوقع هؤلاء العمال من المؤسسة الخاصة الذين يعملون بها أن تكون مصدرا للأجور العادلة ذات المستوى الذي يوفر لهم حياة كريمة لا تقل في مستواهم عن مستوى حياة نظرائهم العاملين في المؤسسات العمومية. وأن تقدم لهم الشعور بالاطمئنان على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم، وبأن تهيأ لهم ظروف عمل جيدة ومصدرا للتشغيل، وأن توفر حماية اجتماعية، والأهم من ذلك كله أن تحقق لهم مواطنة كاملة من خلال الاعتراف بهم وبجهودهم.

هذه هي الرغبات والتوقعات التي يسعى العمال في القطاع الخاص إلى تحقيقها وهكذا فإن مشاركة هؤلاء وولائهم واحترامهم للقطاع الخاص يتوقف على كيفية معالجة القطاع الخاص (المؤسسة الخاصة) لهذه التطلعات.

إن أهم ما يتطلع إليه العمال يتلخص في أن تكون المؤسسة الخاصة مؤسسة اجتماعية تحقق المواطنة وليست مجرد مؤسسة تهدف إلى الربح، إن أهم ناحية يؤكد عليها المبحوثين هي الاهتمام بالعمال كأفراد وبالتالي هم رأس مالها الثابت. وعليه لا يهم نوعية الملكية خاصة كانت أم عامة لدى أفراد العينة.

استـنـــتـاجـات الـدراســـة

بعد المسار التفكيكي الذي استلزم عمليات التحليل والنظر والتفسير والفهم خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات.

✓ علاقة العـامـل بالمؤسسة الخاصة

فان المسألة في تقديرنا ليست حربا أو معركة بين القطاع الخاص والعمال، ففي ظل دور متزايد للسلطة التشريعية والتنفيذية في إدارة الاقتصاد بحكمة مع التطبيق الأمثل للقوانين والتشريعات بما يحقق الشفافية المطالب بها من دون ضغوطات أو غيره. من خلال البحث فان المؤسسة الخاصة)مطاحن الظهرة) كتنظيم حديث لم تتمكن من تأسيس ممتلكhabitus تنظيمي يعطيها هوية و يعطي لمستخدميها مرجعية لتحقيق صورة ايجابية،لقد بينت نتائج الدراسة أن العمال لهم ميل ضعيف اتجاه القطاع الخاص،و هي في رأينا نتيجة تفسر الحالة المرضية للمؤسسة الخاصة على العموم و مؤسسة مطاحن الظهرة) ميدان الدراسة) على الخصوص ، و عجزها عن تأسيس صورة مغايرة توافق التحولات الاقتصادية في محيط يتميز غالبا بارتياب كبير.

إن ضعف الولاء و الانتماء الذي ظهر عند لعمال يوحي لنا بان المؤسسة الخاصة تعيش انفصاما في هويتها،دلك انه تعيش ضمن زمنيين متناقضين و متجاوريين فمن جهة،نجدها مبرمجة ضمن سياق رسمي ظاهري يتحدد على وجه الخصوص في الروح الليبرالية و الثقافة

التسييرية الصارمة،و من جهة ثانية تعيش ضمن محيط اجتماعي تعود جذوره إلى التجربة التنموية السابقة .كما يمكن أن نستنتج كذلك أن المخيال الاجتماعي الجزائري لم يكن مساعدا على إنتاج تصورات جديدة بل انه يقف حتى حاجزا اتجاه التحولات المتسارعة،فهده الأخيرة و على الرغم من زخمها لم تتمكن من تغيير أو تصحيح الصورة النمطية السابقة حول العمل في القطاع الخاص.

✓ ثـقـل الممتلك السوسيو-الثقافي التقليدي

من خلال الخطاب العمالي و بالتحديد الملفوظ السوسيو اللساني نلاحظ ثقل النسق التقليدي على حياة العمال و خاصة فيما أسميناه في الفصول المتقدمة من هده الدراسة ب البقايا كمفهوم نفسي اجتماعي يعبر عن واقع تصورات العامل الجزائري مجتمعيا،و كدا امتداده للمؤسسة.فمخزون الثقافة أو البقايا،يظهر انه يعيق إنتاج تصورات ايجابية تمكن المؤسسة الخاصة من مواصلة نموها في محيط اجتماعي محافظ و غير جاهز للتغيير.

كما أن العامل الجزائري لم يتمكن من هضم فكرة الإصلاحات، ولم يقدم تنازلات بالصورة براغماتية،ليؤمن ولو بصفة نسبية منصب عمل .فعلاقة العامل الجزائري بالقطاع الخاص غير سليمة،فبدل أن تشكل مؤسسات القطاع الخاص قوة جدب لتحول في تصور العمال و المجتمع،فقد انتصرت بقايا لثقافة السابقة على فكرة الإصلاحات،و أصبحت على أثرها عامل كبح و شكل من أشكال المقاومة لأي محاولة لتأسيس معنى جديد عن العمل في سياق التحولات الاقتصادية. و هي الصورة التي عبر عنها عدي الهواري في حديثه عن الفرد الجزائري الذي يبقى دائما مترددا أن لم يكن معاديا للعمل عند الخواص.كما يظهر عدم احترام المؤسسات الخاصة في خطاباته و ليس في ممارساته،بأنه صورة من صور قوة بقايا التجربة السابقة الغنية بالمعاني و الدلالات و ليس لضعف ثقافة المؤسسة الخاصة ،"الوالفة خير من التالفة" و هي مواقف و تصورات تدل ،في نظرنا أن العامل الجزائري يدرك خصوصية المرحلة و انه لا يرتبط بالقطاع الخاص و لا يتحدد من خلاله،و إنما يرتبط فقط بمؤسسات الدولة التي لا يبدو انه سيتخلى عن موقفه في القريب العاجل. و في حالة ما إذا ارتبط عمله بالقطاع الخاص،فإننا غالبا ما نجده يندرج ضمن المؤقت.وبالتالي نستنتج أن النسق الاجتماعي التقليدي ،من تداعياته

عرقلة سيرورة التحول لدى العامل الجزائري من خلال حرمانه من القدرة على تكوين ذات مستقلة عن شبكة من المقدسات و أولى هده المقدسات الدولة و محورها القطاع العام،فالمخاطرة و سيرورات النتحول غائبة عن طبيعة التنشئة التقليدية. و بالنظر إلى قوة نفوذ النسق الاجتماعي التقليدي و تجدره.

✓ عـــامـــل واحـد وثـلاث ثـقـافـات

يظهر لنا أن العامل الجزائري من خلال المقابلات و الملاحظات الميدانية داخل المؤسسة و خارجها،يمكن أن نستنتج أن ثلاثة درجات أو مستويات من الثقافة بالنسبة للمبحوث:الإنسان العامل داخل المؤسسة،خارج المؤسسة و ماقبل المؤسسة،هده الثقافات الثلاث متناقضة و غير متكاملة و بالتالي أنتجت خطابا أو تصور عماليا غير واضح.

✓ ثقافة المؤسسة الخاصة ثقافة اقتصادية بامتياز

لقد سمحت لنا الزيارات الاستطلاعية و مرحلة انجاز العمل الميداني على الوقوف و بصفة موضوعية على أن المؤسسة ميدان الدراسة تدار بمنطق تسييري حديث يتماشى ومتطلبات الأنظمة الاقتصادية المعاصرة حيث لا مجال للمقارنة مع المؤسسة العمومية في سير العمل،الأمر بالنسبة لنا هو الذي شكل تصادم بين ثقافتين متعارضتين،و المحصلة النهائية ان هده الصرامة التسييرية شكلت صدمة ثقافية للعمال، فالنتائج بينت و بصفة حيادية ان هناك خطابين متعارضين،خطاب عمالي يحن إلى الماضي، و خطاب تسييري عصري احدث قطيعة مع الممارسات السابقة،الأمر الذي لم يتقبله العمال.ففي المؤسسة الخاصة ميدان البحث، فان أغلبية المبحوثين يتفقون على أن التسيير صارم و غير متسامح، و لا ياخد بعين الاعتبار البعد الإنساني.

التعايش بين ثقافة تسييرية عقلانية و علاقات اجتماعية غير رسمية تنتمي التجربة السابقة،إضافة إلى انعدام منظومة تشريعية ملزمة كلها عوامل جعلت من المؤسسة الخاصة حقلا لصراع الفاعلين الاجتماعيين داخلها،هده الوضعية أنتجت إلى عدم الشعور و الانتماء إلى المؤسسة،ما انعكس سلبا على معنى العمل و مكانته.

✓ سلوك العامل انفصالي عن المؤسسة الخاصة و ليس اتصالي

جاءت هده النتيجة و التي تؤكد على أن العداء آو الرفض لدى العمال يولد استجابة عدائية لديهم،تكون على حساب تواصلهم مع المؤسسة،و دلك بانكارها أو الهروب منها،و من المواقف التي تفرضها عليهم. إضافة إلى أن نجاح أي مؤسسة يتوقف أساسا على مدى فعالية منظومة الاتصال فيها حيث يلعب هذا الأخير دورا فعالا في تسهيل عملية تبادل المعلومات سواء كانت هذه المعلومات قرارات، أو أوامر وتعليمات، وكذا سرعة تداولها بين مختلف المستويات التنظيمية في كل الاتجاهات، ويتوقف ذلك على عدة أسس وقواعد تنظيمية وتسييرية بهدف تحقيق فعالية الأداء الذي ينعكس إيجابا على نوعية الخدمات المقدمة من طرف هذه المؤسسات.

يعتبر فعل المشاركة والاتصال من بين المسائل الهامة داخل المؤسسة والتي تعتمد على إشراك العامل والأخذ بآرائه واستشارته في كل الأمور المتعلقة بالمؤسسة من أجل تحفيزه وإعطائه الفرصة لكي يبرز قدراته ويعبر عن آرائه بكل موضوعية.

إن عدم إشراك العاملين في اتخاذ القرارات داخل المؤسسة الصحية وغموض وانسداد قنوات الاتصال أدى إلى نشوء صراعات ونزاعات بين مختلف الفئات التراتبية داخل المؤسسة ما فسح المجال للإشاعات والتأويلات المختلفة للبرامج والمخططات والقوانين المتخذة من طرف الإدارة، هذا الوضع المأزوم ساعد الإدارة في التحكم والسيطرة على العاملين وإبعادهم وإقصائهم بطريقة غير مباشرة من المشاركة داخل المؤسسة.

✓ سلـطـة الاقـتـصـادي عـلـى الاجـتـمـاعـي

فالمصلحة الاقتصادية للقطاع الخاص في تقديرنا لا يجب أن تتحقق على حساب المصلحة الاجتماعية للعمال، فالواقع الذي نعيشه من خلال الحديث عن تدهور المستوى المعيشي كنتيجة لتخلي الدولة عن دورها ليس أمر سهل الهضم، طالما أن القطاع الخاص يخضع لمعايير وقيم لا تتماشى مع المحيط العام.

وهذا يقتضي بدوره مزيدا من تدخل الدولة خاصة على المستوى التشريعي والإجرائي حتى يمكن خلق مناخ ملائم يجد فيه العامل أكبر قسط من الكرامة في ضوء تعقيدات هذا النمط الاقتصادي، وتتضح أهمية ذلك في مجال الحماية الاجتماعية وكذلك أساليب حل النزاعات التي

قد تحدث مع العمال والمسيرين. كما لابد من التوقف عند ملاحظة بدت لنا هامة وهي الحضور العفوي للقطاع العام(الدولة، الضمان الاجتماعي...) في أحاديث العمال عن القطاع الخاص.

هناك أمر بالغ الأهمية في مجال خلق الانطباع الجيد لدى العمال عن مؤسستهم، وهو أن العلاقات الداخلية الجيدة بين المؤسسة والعاملين فيها تشكل المورد الحقيقي الذي تنبع منه الانطباعات الجيدة عن المؤسسة. فالعامل الراضي عن عمله يخلق وحتى بدون قصد منه انطباعا جيدا لدى المحيط (الأسرة والمجتمع) وذلك لأنه يقوم بعمله بصدق وإخلاص، لأنه يحب عمله ولأنه راض عن المؤسسة كمكان للعمل وكمصدر للرزق وكضمانة للمستقبل، على العكس تماما من العامل الرافض على عمله وعلى المؤسسة التي يعمل بها، فهو يؤدي عمله بطريقة سلبية ينتج عنها انطباع سلبي عن المؤسسة، خاصة وإذا علمنا أن المجتمع عادة لا يميز بين العامل والمؤسسة التي تستخدمه، فيضفي الانطباع الذي كونه عن العامل على المؤسسة كلها.

طرح بعض التوصيات لمقاربة واقع العمل في المؤسسات الخاصة

- تحسين نوعية العلاقة بين القطاع الخاص والمجتمع: تبقى قضية العلاقة بين الطرفين من الأمور التي لا يتم تحليلها بشكل معمق، فالأدبيات الاقتصادية والسوسيولوجية تنظر إليها فقط من زاوية الآثار التي ينتجها القطاع الخاص على المستوى الاجتماعي عبر تجاوزات مختلفة أو من زاوية مطالبة القطاع بمزيد من الضمانات والحوافز. وقلما ينظر إلى الموارد والإمكانيات الكبيرة التي يتوفر عليها القطاع والتي تكرس فرص للاستثمار، للتوظيف وبالتالي أحد أهم مصادر التشغيل.

ومن هنا نرى أن تحقيق التوافق بين القطاع الخاص كنمط والإجراء كفاعلين،يأتي عن طريق تفاعل عوامل عديدة نجملها فيما يلي:

- الجوانب الاجتماعية لابد من أخذها بعين الاعتبار بنفس الأهمية التي تؤخذ بها الجوانب الاقتصادية.
- استغلال كل موارد المجتمع، التعليمية، التربوية، والإعلامية.

- مراعاة النسق القيمي بمعتقداته وتقاليده.
- يتطور القطاع الخاص وتزداد فعاليته كلما كانت أنشطته لا تتعارض مع القيم والمعايير السائدة ويحدث العكس إن لم يشعر الأفراد أن هذا النمط مفروض عليهم.

المعتقدات والقيم السائدة لها دور فعال في إعاقة نمو القطاع الخاص الذي يقوم على قيم جديدة تختلف عن القيم الاجتماعية والثقافية والدينية. فقد تتدخل المكانة statut والمرتبة الاجتماعية في التحاق الفرد بالعمل ضمن مؤسسة خاصة، فهو لا يقبل أن يخضع لثقافة تسيير جديدة، فكرامة الفرد و المواطنة يعتبران من أهم القيم الاجتماعية التي تدفع الفرد إلى العزوف عن العمل في فضاء يتعارض مع هذه القيم، ومثال ذلك رفض العديد من العمال مزاولة والاستمرار في العمل لدى القطاع الخاص، اعتقادا منهم أنه يتعارض وقيم المواطنة.

♦ فتح رأسمال المؤسسات الخاصة لإخراجها من الطابع العائلي الفردي لتستوعب جانبا أكبر من القاعدة المجتمعية.

نلاحظ أن الساحة الاقتصادية بولاية مستغانم تشهد ميولا كبيرا نحو القطاع الخاص كورقة رابحة لسياسية التشغيل، على النحو الذي شهدته الولاية في السبعينات مع القطاع العام. لكن المفارقة تكمن في أن هذا الاتجاه لم ينطلق من تصور عام ومنظم وفق المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية مما ترتب عن هذا توسع المؤسسات الخاصة نحو قطاعات معينة دون غيرها (جدول رقم 01، صناعات تحويل المواد الغذائية) وكذلك نلاحظ أن توزيع المشاريع الخاصة تم بطريقة عشوائية لا تستند إلى أي إستراتجية، حيث نلاحظ تركز معظم المشاريع الصناعية في مركز المدينة بينما تنعدم المشاريع في مناطق الأخرى من الولاية، الأمر الذي سنعكس سلبا على المناطق الأخرى خاصة في مجال التوظيف.

الجدير بالملاحظة هو أنه باستثناء الزراعة فإن قطاع الصناعة يأتي في المرتبة الثالثة بعد كل من التجارة والخدمات، من حيث نسبة التوظيف لكن في الوقت نفسه يعتبر من أهم القطاعات المستقطبة للقوة العاملة بعد قطاعي البناء والزراعة، وما يثير الانتباه فعلا هو أن الصناعة لم تستقطب سوى عدد قليل من اليد العاملة المشتغلة، بينما استقطب قطاع البناء

والخدمات نسبا أعلى بكثير. كما نشير إلى عدم توفر إحصائيات حقيقية في قطاعات البناء، النقل والأشغال العمومية.

من خلال دراستنا لمساهمة القطاع الخاص في مجال التشغيل، تبين لنا أن هناك نتائج متباينة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية على جد السواء، فرغم أن ولاية مستغانم ولاية غنية من حيث الموارد الطبيعية والبشرية، إلا أن عدم استغلال ذلك حال دون التغلب عن المشاكل المختلفة. القطاع الخاص كفيل بأن يساهم في إخراج الولاية من شبح البطالة، علما أن الولاية حاليا عبارة عن ورشة في شتى المجالات، خاصة الزراعة، السياحة، الصناعة، الصيد البحري...الخ.

فالتكفل الحقيقي بالمشاريع الإنتاجية والطلبات الاجتماعية يقتضي دورا متزايدا للقطاع الخاص، فالولاية أصبحت مركز استقطاب زراعي، سياحي، صناعي، تتطلب المزيد من الاستثمارات.

- إذا كنا قد تطرقنا إلى نمو وتوسع الاستثمار والتوظيف في القطاع الخاص، فلا بد من التذكير بالواقع الإداري غير المرضي في القطاع الخاص.
- قد أن الأوان للانتقال من إدارة الباعة إلى إدارة الصناعيين، وهذا الانتقال يعني أن تظهر أثر وأراء الصناعيين الحقيقيين الفاهمين لعملهم في تسيير مؤسساتهم ومشاريعهم ،و هذا التأثير لا بد أن يظهر اجتماعيا واقتصاديا بأشكال مختلفة منها :
  - الالتزام بعمل له طبيعة الاستمرار والتطور وليس على مبدأ الصفقة.
  - الالتزام بالمسألة الاجتماعية وحل انشغالات العمال مما ينعكس إيجابا على نشاط الخاص نفسه.
- التجاوزات و الاختلالات المشار إليها سابقا، هي نتاج تراكمات سنوات طويلة، لذا لا يجب أن تعالج في يوم واحد، بل الأفضل أن تقوم كل جهة بدورها.
- إذا أصبح القطاع الخاص غير منظما ومفككا، فالدولة هي الجهة الوحيدة التي ما تزال قادرة عي تصحيح النقائص.

خـــاتـــمة عـــامـــة

ماهي أهم التحولات التي أفرزتها تجربة الإصلاحات الاقتصادية فيما يخص مفهوم ومعنى العمل و كدا تبعاتهما على المسالة الاجتماعية،هدا ما حاولت الدراسة بشقيها النظري و الميداني الإجابة عنه.فقد تبين من خلالها إن هناك صورتين أو نموذجين للعامل في الجزائر.الصورة المسيطرة أو الشائعة و هي تلك التي حاولنا العودة إليها من خلال التجربة التنموية السابقة،حيث مازالت ملامح هدا العامل سوسيولوجيا حاضرة في مواقفه و تصوراته،ظهرت هده المعالم من خلال الهيمنة الكلية لدور الدولة و القطاع العام في الصورة التي بتمثلها العامل.فالعامل مازال حتى الآن وفيا و معجبا بالمرحلة السابقة بكل خياراتها الاقتصادية الاجتماعية.

و عليه يمكن القول عن العامل الجزائري انه فاعل اجتماعي محافظ،فهو مازال قريب من التجربة السابقة،ففي هدا المستوى نلاحظ كيف ان القطيعة بين القناعات و التصورات صعبة التحقيق فيما يخص العمل في المرحلة الراهنة .

لقد حاولت الدراسة عبر شقيها النظري و التطبيقي ان توجه الاهتمام نحو ضرورة إعادة فهم معنى العمل و مكانته لدى أجراء إحدى المؤسسات الخاصة،لفهم إخفاق سيرورة الإصلاحات الاقتصادية في أحداث التغير المطلوب،لان فهم معنى و مكانة العمل للأجراء في نظرنا يعطينا فهما لأحد أهم مكونات المسالة الاجتماعية.

الظاهر أن الولاء للدولة و جهازها الحكومي هو النتيجة المهيمنة لدى العمال،و الدراسة الحالية قد كشفت أن الرفض آو القلق اتجاه المؤسسة الخاصة من السمات الرئيسية لدى غالية المبحوثين،و هدا القلق و العداء و أن كان يعبر عن معاش نفسي،فانه في نظرنا أيضا يعبر عن بناء اجتماعي لعلاقة الفرد الجزائري بالعمل.إد يمكن طرح التساؤلات التالية:ألا يمثل الخوف و الرفض للقطاع الخاص الذي ظهر لدى عينة الدراسة عن تفاعل معقد لعلاقة الاقتصادي بالاجتماعي،و لا يمكن فهم هدا التفاعل إلا من خلال فهم تداخل المعتقدات الاجتماعية ،الثقافية و الدينية في فهم تصور العمل .

أما على مستوى المؤسسة الخاصة، لابد هنا من الإشارة أيضا أن القطاع الخاص الوطني بإنجازاته وإخفاقاته في تأدية دوره المركزي في التنمية، هو في نهاية التحليل جزء

لا يتجزأ من بنية مجتمعية شاملة مع إيجابياتها وسلبياتها. فلا يمكن للقطاع الخاص أن يكون واحة يسودها الرقي والتطور في وسط مجتمع مازال يعاني من الكثير من أوجه التخلف، وهذه في الحقيقة نقطة جوهرية في إشكالية تفعيل دور القطاع الخاص في التنمية بالجزائر، إن تطور هذا الأخير مرتبطا أساسا بمحيط كامل للأعمال والاستثمار ويشمل المنظومة البنكية، العقار وطبيعة الملكية ودور الإدارة، عوامل لا تزال تثير الكثير من القلق من جانب المستثمرين.

صحيح أن القطاع الخاص يعمل وفق مقتضيات الحصول على نسبة كبيرة من الأرباح عن الرأسمال المستثمر، غير أن منطق الربح يمكن، بل يجب أن يتوافق ويساهم في إرساء دعائم تنمية مستدامة في البيئة التي يعمل فيها. وعليه إذا أن يندرج أداؤه في هدف الحد من المسالة الاجتماعية ، وبالتالي على الثنائية السلبية التي يتميز بها الاقتصاد الوطني بين الدولة والتنمية.

والمطلوب في الحقيقة، ثورة ثقافية في المقام الأول ضد القيم و السلوكات التقليدية، ثم ثورة إنتاجية شاملة لن تتحقق إلا عبر ربط الفروع المختلفة للقطاع الخاص بعضها بالبعض، وترابطها في آن واحد مع المنظومة التربوية والهيئات المحلية في جهد جماعي مدروس لخلق العدد الكافي من فرص العمل في جميع المستويات، وهذا الجهد يجب أن يبذل ضمن إطار واضح المعالم، تسانده كل أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ومنظمات أرباب العمل، من أجل خلق مناخ إنتاجي وإبداعي وتنافسي يؤدي إلى الاستغلال الأمثل لكل الموارد البشرية والمالية المتوفرة في بلادنا. وعلى كل من أطراف المعادلة التنموية أن يقوموا بتحمل مسؤوليتهم في إطار من الشفافية والحكم الصالح.

من الطبيعي أن مثل هذا التغيير الجوهري في العادات والتصرفات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع الجزائري لن يحصل بين يوم وأخر، إنما سيتطلب جهودا متواصلة وكبيرة للتغلب على كل العراقيل التي تواجه القطاع الخاص التي ذكرناها سابقا سواء كانت ناتجة عن البنية الداخلية للقطاع أم عن الظروف العامة المحلية والإقليمية. فقد بينت استنتاجات الدراسة أن العمال هم أكثر ميلا إلى القطاع العام منه إلى القطاع الخاص،و تعتبر هده النتيجة تأكيدا لما توصل إليه مجموعة من الباحثين الدين اقروا أن الدولة و أجهزتها

الحكومية،هي من خصائص البلدان النامية ذات النهج الاشتراكي سابقا،بينما القطاع الخاص و مؤسساته هي من خصائص البلدان الرأسمالية .و عليه فان التوجهات النظرية في هدا الميدان تؤكد كلها أن بناء تصور جديد للعمل و فق منطق القطاع الخاص، يختلف حسب الثقافات، دلك أن هده الأخيرة تعمل على التأثير في توجه الإفراد أكثر نحو القطاع العام.

و الدراسة الحالية بدورها تؤكد أهمية النسق الثقافي في بناء ادراكات و تصورات العمال لعملهم داخل القطاع الخاص،دون أن ننسى التركيز على الاختلاف بين السياق الثقافي الجزائري و السياقات الثقافية للمجتمعات الغربية التي مثلت بيئة هدا التنظيم الاقتصادي.ففي السياق الثقافي الجزائري، لا يمكن نسيان ثلاثين سنة من النمط الاشتراكي، فلا يزال في نظرنا سياقا ذا طبيعة دولاتية،و لا نريد أن نصف هدا الساق بالتقليدي،على انه قديم و معرقل للتحول فقط،و إنما نريد أن نؤكد من خلاله على عجز العمال على بناء تصورات جديدة و تتوجيه مستقبلهم تبعا لمتطلبات الساعة.فالثقافة التقليدية،و ان حاول العمال إخفائها،فهي التي تنتظم في الواقع حياتهم الاجتماعية.

إن التحدي الكبير الذي تواجهه الطبقة العاملة في المؤسسات الخاصة هو بالعكس تماما ما هو شائع في مختلف الأوساط، ليس رفض هذا النمط الاقتصادي ولكن الضمانات التي يقدمها هذا التوجه، لان هذه الضمانات هي القاعدة الجوهرية لدفع العمال إلى تغيير نظرتهم.

كما لابد من الإشارة أنه ليس من مصلحة أحد أضعاف القطاع الخاص، فكل اقتصاديات الدول عمادها القطاع الخاص، وأي بلد يفتقد ذلك الأساس القوي لن يعود له مكان أو اعتبار في التكتلات الإقليمية والعالمية. فأضعاف هذا القطاع أو العمل على تهميشه والتأثير فيه من شأنها لزيادة في التفسخ الاجتماعي.

يبدوا جليا من المعاينة الميدانية والنظرية أنه لا يمكن التحدث عن القطاع الخاص في الجزائر كأنه وحدة اقتصادية متجانسة الإطراف، بل لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية التي استعرضتا سماته الرئيسية سابقا، مشاكلها المختلفة تماما التي تتطلب معالجات متناسبة مع المميزات الخاصة لكل جزء من هذا القطاع، ولكن هذا لا يعني أن المعالجات يمكن أن توضع خارج رؤية شاملة لما يجب القيام به لتنشيط القطاع ككل ة زيادة دوره ومستوى أدائه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فالقطاع الخاص في الجزائر لم يكن يوما مطلبا اجتماعيا ولا خيارا سياسيا، وإنما كان بسبب ضعف المؤسسات الاقتصادية، وبالتالي ربطته السلطة بمقتضيات ومطالب الهيئات الدولية. و لإنجاح القطاع الخاص يجب أن نضعه في مأمن من المصالح غير المشروعة، ويكون واضحا في أهدافه وخاليا من أي تردد أو نقص في الانسجام مع المسألة الاجتماعية.

المراجع باللغة العربية

1. -**أحمد مصطفى خاطر**: التنمية الاجتماعية: المفهومات الأساسية، المكتب الجامعي الحديث.
2. **أحمد هني:** اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية.
3. **إدريس بنعلي**: الدولة وعملية إعادة الإنتاج الاجتماعية بالمغرب، حالة القطاع العمومي، دار الحديث.
4. **أسامة محمد القولي:** مقدمة في الاقتصاد الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية.
5. **برتران بادي**: سوسيولوجية الدولة، ترجمة: جويف عبد الله وجورج أبي صالح، مركز الإنماء العربي.
6. انتوني غدنز:علم الاجتماع،ترجمة فايز الضباغ،مركز دراسات الوحدة العربية،2005.
7. **جورج بالانديه** : الأنتروبولوجية السياسية ، ترجمة جورج أبي صالح ، مركز الإنماء العربي ، بيروت .
8. **غازي حيدوسي:الجزائر**: التحرير الناقص،دار الطليعة بيروت.
9. **دومينيك لوكور**: الدولة، ترجمة أحمد البوسكلاوي دار الطاليعة .
10. **رمزي زكي:** الليبرالية المستبدة، دراسة في الأثار الاجتماعية والسياسية لبرامج التكيف في الدول النامية، سينا للنشر.
11. **سناء الخولي:** التغير الاجتماعي والتحديث، دار الطليعة.
12. **عبد القادر جغلول**: تاريخ الجزائر، دراسة سوسيولوجية، ترجمة فيصل عباس، الطبعة الثانية، بيروت، دار النهضة للطباعة و النشر و التوزيع، 1982.
13. **عبد الله بن دعيدة**: "التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
14. **عبد القادر الزغل** : المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الإيديولوجية في المغرب العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية.

15. **عبد اللطيف بن أشنهو** :التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط،1962-1980، ديوان المطبوعات الجامعية .
16. **عبد الله شريط**: المشكلة الايديولوجية وقضايا التنمية، ديوان المطبوعات الجامعية1981 .
17. **علي الكنز**:المجتمع المدني في الوطن العربي و دوره في تحقيق الديموقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية .
18. **عباس الناصري، صبري عبد الله وآخرون :** القطاع العام والخاص ، مركز الدراسات الوحدة العربية ، بيروت 1990 .
19. **العياشي عنصر:** نحو علو اجتماع نقدي:دراسات نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية.
20. **محمد الجوهري** :الاقتصاد والاجتماع، دار المعرفة.
21. **محمد بدوي** : علم الاجتماع الاقتصادي ، دار المعرفة .
22. **محمد بلقاسم حسن بهلول:** سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية.
23. **محمد عبد الباقي الهرماسي**: المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
24. **محمد محمود الإمام ومجموعة من الباحثين**. القطاع العام و الخاص في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت1990.
25. **مصطفى محسن**: المسألة الجهوية وقضايا التنظيم والديموقراطية والتنمية في العالم الثالث، المغرب نموذجا، دار الحداثة.
26. **محسن مصطفى :** سوسيولوجية الدولة العالم الثالث ، دار الطليعة .
27. **نادر فرحاني**: عن إطلاق الرأسمالية على الوطن العربي، دار النهضة.
28. **نور الدين زمام**: السلطة الحاكمة والخيارات التنموية في المجتمع الجزائري، دار الكتاب العربي.

29. **يسري مصطفى**: المجتمع المدني وسياسات الإفقار في العالم العربي، مركز البحوث العربية.
30. **يوسق سعدون**: إشكالية الصراع في التنظيمات الصناعية الجزائرية 1962-1993م.
31. **سعد الدين ابراهيم**: المجتمع و الدولة في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت.
32. **رايموند وليامز**: الثقافة والمجتمع: ترجمة: وجيه سمعان الهيئة المصرية العامة للكتاب.
33. جورج بالانديه: الانثروبولوجيا السياسية، ترجمة جورج أبي صالح، مركز الاتماء القومي، بيروت .
34. ريمون أرون،" ثمانية عشر درسا في المجمع الصناعي"، ترجمة: نسيم محرم ،مر: ريمون فرنسيس، عالم الكتب، القاهرة .
35. محمد الجوهري،"مقدمة في علم الاجتماع الصناعي"،ط2 ،دار الكتاب للتوزيع ،القاهرة ، 1979.
36. حسين الساعاتي،"علم الاجتماع الصناعي"،دار النهضة العربية، النير، بيروت ،1972، 1990.
37. **شارل بيتلهايم** : صراع الطبقات في الاتحاد السوفياتي ، باريس 1974 .
38. محمد طلعت عيسى، "العلاقات العامة كأداة للتنمية"، دار المعارف ،القاهرة ،1970.
39. محمد الجوهري،"مقدمة في علم الاجتماع الصناعي"،ط2 ،دار الكتاب للتوزيع ،القاهرة ، 1979.
40. عدون دادي ناصر،"إدارة الموارد البشرية والسلوك التنظيمي دراسة نظرية وتطبيقية"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003 .
41. سعد الدين ابراهيم :المجتمع و الدولة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت .

42. سعيد أوكيل: استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية تسيير واتخاذ القرارات في إطار المنظور النظامي، مجلة بحوث، العدد 2 جامعة الجزائر، 1994 .

43. سلاطنية بلقاسم: الجزائر وتحديات العولمة، الجزائر والعولمة، منشورات جامعة منتوري، قسم علم الإجتماع، قسنطينة، 2001 .

44. سميرة إبراهيم أيوب: صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، دراسة تحليلية تقيمية، مصر، الإسكندرية للكتاب، 2000 .

45. عبد القادر محمد عبد القادر طية: اتجاهات حديثة في التنمية، مصر، الدار الجامعية، الإسكندرية .

46. عبد المجيد بوزيدي: تسعينات الاقتصاد الجزائري، الجزائر، موفم للنشر والتوزيع، 1999 .

47. قيرة اسماعيل: العولمة وموقع الجزائر في النظام العالمي الجديد، الملتقى الوطني حول الجزائر والعولمة، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2001 .

48. محمد الجوهري، مقدمة في علم الاجتماع الصناعي القاهرة دار الكتاب و التوزيع الطبعة الثانية 1979 .

49. نادر فرجاني: آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، إصدار م ع ت المجلد 1 العدد 01، 1998 .

50. معنى خليل عمر:مناهج البحث،ط1،دار الشروق للنشر و التوزيع،عمان الأردن 1997 .

51. آلان تورين، ماهي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية، ترجمة حسن قبيسي، الساقي، لبنان، ط1، 1995 .

52. برتران بادى وبيار بيرنبوم، سوسيولوجيا الدولة، ترجمة: جوزيف عبد الله وجورج أبو صالح، مركز الإنماء ط1، القاهرة .

53. برهان غليون: "مأزق السياسات اللبيرالية العربية الجديدة"، مجلة النور، العدد 124/123، ديسمبر—جانفي 2005 .

54. دومينيك لوكور: الدولة، ترجمة أحمد البوسكلاوي دار الطالعة .

55. رمزي زكي: الليبرالية المستبدة: دراسة في الأثار الإجتماعية والسياسية لبرنامج التكيف في الدول النامية، سنا للنشر.

56. عباس الناصري. برهان الدجاني إسماعيل، صبري عبد الله: " القطاع العام والخاص" ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1990.

57. محمد الجوهري:مقدمة في علم الاجتماع الصناعي،القاهرة،دار الكتاب للتوزيع الطبعة الثانية 1979.

58. محسن مصطفى :سوسيولوجية الدولة في مجتمعات العالم الثالث، دار الطليعة.

59. مهدي عامل: أزمة الحضارة، أم أزمة البورجوازيات العربية، دار الفرابي، بيروت،1981 .

60. روابح عبد الباقي وكمال : التقييم الأولي لمضمون ونتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، الملتقى الدولي حول العولمة وبرنامج التصحيح الهيكلي، جامعة فرحات عباس، سطيف 1999.

61. علي القادري ، دولة الرفاهية الاجتماعية ، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز الدراسات الوحدة العربية .

المجلات والجرائد باللغة العربية

***آلان توران**: الحداثة و الخصوصيات الثقافية مجلة العالم الثالث العدد154 أكتوبر1993 .

***برهان غليون:** ملاحظات حول الدولة في المجتمعات النامية: أليات السيطرة والعنف، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، عدد14-15 أوت-سبتمبر1981.

***برهان غليون:** مأزق السياسات اللبيرالية العربية الجديدة، مجلة النور، العدد 124/123 ديسمبر جانفي 2005.

*تيمونز روبيرتس، إيمي هايت: من الحداثة إلى العولمة ترجمة سمر الشيشكلي، عالم المعرفة، العدد 310، ديسمبر 2004 .

*دراسات عربية: مجلة فكرية إقتصادية إجتماعية العدد 06 مارس أفريل 1983.

*عبد المجيد المجوطي: الحق في التنمية: عالم الفكر، أكتوبر/ديسمبر 1997 .

*مجلة الثقافة العالمية: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب، السنة 20 مارس/أفريل 2001 .

* مولاي الحاج مراد:" الأصول الريفية للعامل الصناعي في الجزائر"مجلة إنسانيات، عدد07 جانفي-أفريل1999crasc .

* مضر الحل : الليبيرالية العربية ، هل تنجح في التحرك من النخبة الى الجماهير؟ مجلة النور العدد 180 جوان 2005 .

* اسماعيل صبري عبدالله :الدعوة المعاصرة الى التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص ،المستقبل العربي: مركز دراسات الوحدة العربية العدد142 ديسمبر1990.

* ناصر محمد عارف: مفهوم التنمية، إعادة الاعتبار للإنسان، مجلة دراسات عربية.

* الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية للإقتصاد الوطني، مركز الدراسات والإحصاءات الجزائر 1978.

* فيليب ماكمايل: العولمة ، أساطير وحقائق ، مجلة النور ، العدد 56 ، مارس 2003 .

* المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : تقرير السداسي الأول 2006 .

* المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي : تقرير السداسي الأول سنة 2010 .

* المجلس الوطني الإقتصادي: الجزائر في بعض الأرقام، رقم 28، 199 .

* محمد راتول: العولمة الاقتصادية وتحولات الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، جامعة سكيكدة، الجزائر 14/13 ماي 2001.

الرسائل الجامعية

1. علي سموك:العلاقات الاجتماعية في المؤسسة الصناعية الجزائرية ، رسالة ماجسير،1997،جامعة عنابة.
2. فكرون السعيد:استراتيجية التصنيع في الجزائر و التنمية بالمجتمعات النامية،حالة الجزائر،أطروحة دكتوراه ،جامعة عنابة، 2005 .
3. نور الدين بو الشرش ،اشكالية التحول من مفهوم اليد العاملة إلى رأس المال البشري رسالة دكتوراه،2010 ، جامعة عنابة.
4. غزي محمد العربي،"ثقافة المؤسسة وتأثيرها على أدائها العام، دراسة حالة البنوك الجزائرية بالتطبيق على وكالات البنوك العمومية بالمسيلة"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعي مسيلة، الجزائر، 2006.
5. النوي الجمعي، المسألة الاجتماعية في برامج الاحزاب السياسية في الجزائر ،2010،جامعة قسنطينة .
6. بلعربي عبد القادر ،الجزائر بين البطالة و القطاع غير الرسمي ،رسالة الدكتوراه 2010 ، جامعة تلمسان .

الكتب باللغة الفرنسية

1. BEN ACHENHOU ABDELATIF: Formation du sous-développement en Algérie (1830-1962)

2. ADDI LAHOUARI : De l'Algérie prè-coloniale à l'Algérie coloniale, économie société, Alger : ENL ,1985
3. ADDI LAHOUARI : Sociologie et anthropologie chez Pierre Bourdieu ; la découverte
4. ADDI LAHOUARI : état et pouvoir dans les sociétés du tiers monde, Ecole des haut études
5. ADDI LAHOUARI : l'Algérie et la démocratie, la Découverte .
6. BOUYAKOUB AHMED , la gestion de l'entreprise industrielle Publique en Algérie OPU
7. BEN BITOUR AHMED, l'Algérie au Troisième Millénaire, Défis et potentialités, Ed Marinoor ,
8. DAHMANI AHMED: L'Algérie à l'épreuve économie politique des reformes 1980-1997 p 255. casbah éditions- Alger 1990.
9. EL KENZ ALLI, l'Algérie la modernité, codesria.
10. MAILLARD ANDRE; le marche inhumain et comment le donpter ;l'harmattan.
11. PRENANT ANDRE: de la croissance à l'ajustement , Annuaire de l'Afrique du nord .
12. TRIGILIA CARLO: sociologie économique, Armand colin.
13. LIABES DJILALI, capital prive et patrons d'industrie en Algérie 1962-1982.c.r.e.a .
14. MORIN EDGAR ET NAITR SAMI: une politique de civilisation , ARLEA .

15. EDMOND JOUVE : le tiers monde dans la vie international, opu ,Alger .
16. BALANDIER GEORGES: Sens et puissance. Quadridj , presse universitaires de France
17. HERMET GUY, Culture et développement presses de sciences politiques .
18. TEMMAR HAMID, stratégie de développement indépendant .le cas de l'Algérie .
19. BRASSEUL JAQUE, introduction à l'économe du développement- ARMAND Colin 1989 .
20. BRASSEUL JAQUES, les nouveaux pays industrialises et l'industrialisation du tiers monde .
21. POLANYI KARL, la grande transformation, aux origines politiques et économiques de notre temps, Paris : Gallimard,1983 .
22. MEKIDECHE , Algérie entre Economie de Rente et Economie Emergente Dahleb .
23. M.E.BENISSAD, Econnomie du développement de l'Algérie OPU.1982.
24. BOUKHOBZA M'HAMED, Ruptures sociale en algérie .
25. TLEMÇANI RACHID, état ,bazar et globalisation, l'aventure de l'infitah en Algérie, Alger,éditions el hikma,1999 .
26. PASSET RENNE, L'illusion libérale, FAYARD .
27. BOYER ROBERT, état, marche et développement : une nouvelle synthèse pour le XXI^{ème} siècle ?cnrs ;ehess ;1998 .

28. ROGER SUE , renouer le lien social ,liberté, égalité, association. Ed Odile jacob .
29. BOURDIEUO PIERRE, Travail et travailleurs en algérie, Paris, Maison de science de l'homme .
30. HADDAD SAMY, Algérie Autopsie d'une Crise .
31. PAUGMAN SERGE, le salaire de la precarité, (paris :ed, puf) .
32. LIPIETZ. A ;la société en sablier ;le partage du travail contre la déchirure sociale. Paris .
33. PAUGMAN SERGE, le salaire de la précarité, Paris :ed puf .
34. TOURAINE ALAIN ,un nouveau paradigme pour comprendre le monde d'aujourd'hui ,paris fayard .
35. BEITONE ALAIN, sciences sociales, 2ème édition, édition sirey , 2000 .
36. DE TOCOQUlLLE ALEXIS , de la démocratie en Amérique, Garnier, Flammarion, t2, Paris, 1993 .
37. KAZANCIGIL ALI , l'état au pluriel, perspectives de sociologie historique, economica , Paris, 1985.
38. Herbert Blumer , les problèmes sociaux comme comportements collectifs, politix. Volume 17-no/67 2004 .
39. ESPING-ANDERSEN COSTA , les trois mondes de l'état providence « essai sur le capitalisme moderne », Paris, 1999.
40. LOUIS-SEILER DANIEL , les partis politiques, Armand Collin , Paris, 1993 .

41. MÉDA OMINIQUE , redéfinir les rapports entre l'état et le social, (dir) .

42. DONZELOT PHILIPE ESTÉBE , l'état animateur, essai sur la politique de la ville, éditions Esprit, Paris, 1994.

43. MORIN EDGAR , la voie ,pour l'avenir de l'humanite, pluriel .

44. HAMIMI HAMADOUCHE, l'entreprise et l'economie algérienne quel avenir ; algér ;1988 .

45. COMAILLE JACQUES , misères de la famille, question d'état, presses de sciences , Paris, 1996 .

46. BRASSEUL JAQUES, les nouveaux pays industrialises et l'industrialisation du tiers monde , Armand colin,1993.

47. HABARMAS JURGEN , raison et légitimité, problèmes de légitimation dans le capitalisme avancé, édition Payot, 1978.

48. S.CHIKHI ;la classe ouvriere aujourd'hui en Algérie, les temps modernes , juill-sept .

49. MARX KARL , contribution à la critique de l'économie politique (1859), éd. sociales, 1977.

50. WEBER LUC , analyse économique du rôle de l'Etat, économic , Paris, 1987 .

51. PARAUDI MAURICE , la question sociale en France depuis 1945, Paris, édition colline , 2000.

52. LALLEMENT MICHEL , le travail ;une sociologie contemporaine ; folio essais .

53. NADEAU M.A , l'analyse des besoins , l'évaluation de programme, théorie et pratique, 2ed, Québec, presse de l'université de Laval, 1988 .
54. MARTIN PHILIPE , l'Etat à l'épreuve de social, CNRS, édition syllepse , Paris 1980 .
55. BERNOUX PHILIPPE ,sociologie du changement, nouvelle édition .
56. ROSANVALLON PIERRE, la nouvelle question sociale, repenser l'état-providence, le seuil, Paris, 1995 .
57. CASTEL ROBERT, la montee des incertitudes, essais points .
58. PAUGAM SERGE , l'exclusion, l'état des savoirs, la découverte, Paris, 1996.
59. PAUGAM SERGE , la société française et ses pauvres, Paris, 1993 .
60. A.CORTEN , valeurs sociaux et économiques au seuil de la ED, Louvain, Paris 1987, connaissance.
61. LAHOUARI ADDI , l'Algérie et la démocratie, pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine, édition, Paris, 1995.
62. F.LOURRAIN , L'organisation réticulaire des Systems sociaux, Plon, 1980, Paris .
63. M.ARKOUN , L'islâm face au développement, essai sur la pensée 3éme , Maisonneuve et la rousse .

64. M.WEBER , L’Ethique Pr testante et l’esprit du capitalisme” ED. Plon, 1964 .
65. P.LAWARSFELD , philosophie des sciences sociales, paris, Gallimard , 1980 .
66. S.OSSOWSKI , la structure sociale dans la conscience sociale, paris, anthropos , 1971 .
67. SAMIR AMINE , la nation arabe , nationalisme et luttes de classes, édition de minuit, 1976.
68. BECK ULRICH , la société du risque ,sur la voie d’une autre modernite ,champs .
69. DE GAULEJC VINCENT , travail ,les raisons de la colère, seuil, 2003 .
70. W.H. WHYTE , l’homme de l’organisation, paris, Plon 1989 .
71. GORZ ANDRE , metamorphoses du travail , quete de sens, galilee ,1988 .
72. CASTEL ROBERT , les métamorphoses de la question sociale. Une chronique du salariat, fayard, Paris, 1995.
73. DE GAULEHAC VINCENT ,le travail ,les raisons de la colere , seuil .
74. BECK ULRICH , la société du risque ,sur la voie d’une autre modernité , champs .
75. W.H. WHYTE , l’homme de l’organisation, paris, Plon 1989.

76. P.LAWARSFELD , philosophie des sciences sociales, paris, Gallimard , 1980 .
77. RENAUD SENSAULIEU ,Les Relations de travail à l'usine, d'organisation, Paris, 1972.
78. COPANS JEAN, sociologie du developpement , 2ed, Armand Colin .
79. S.OSSOWSKI, la structure sociale dans la conscience sociale, paris, anthropos , 1971.
80. LALLEMENT MICHEL , le travail une sociologie contemporaine ; folio essais .
81. LINHART DANIELE , Barbara Rist et Durant, Perte D'emploi" ;perte de soi, eres .
82. PAUGMAN SERGE , le salaire de la précarité, Paris .
83. BERNOUX PHILIPPE , sociologie du changement , nouvelle édition .
84. ALTER NOBERT , sociologie du monde du travail,2006 .
85. CASTEL ROBERT,la montée des incertitudes ,essais points.
86. DURAND JEAN PIERRE , GASPIRINILE WILIAM, travail a l'épreuve des paradigmes sociologiques , octares ,2007.

المجلات والتقارير والقواميس باللغة الفرنسية

* DJEGHLOUL ABDELKADER: « la longue marche du société Civile ». Annuaire de l'Afrique du nord :CNRS 1996 .

* Annuaire de l'Afrique du nord,1998, cnrs. Éditions.
* BEN BITOUR AHMED: le quotidien D'oran .
*Annuaire de l'Afrique du nord :1996 .
* GUICHAOUA ANDRE, Yves Quessault , Sciences Sociales et développement, Armand colin.
* Conseil national économique et social, (cnes), rapport sur la conjoncture économique et sociale du second soumettre,1999 mai 2010 .
* Encyclopédie Universalisa , France 1997.
* GIUSEPPE MARIO MANFORTE : l'homme et la société revue n143 /2002 .
* PERRINEAU PASCAL , le politique en question, Projet, numéro 247, septembre 1996 .
* La dimension Cuticule de développement : série sociologique, N° 17,Tunis 1991.
* IKONICOFF MOISES; théorie et stratégie du développement, le rôle de l'état ; revue tiers monde, n 93, janvier -mars 1983 .
* IKOICOFF-M et SIGAL-S , l'état relais: un modèle de développement pour les sociétés périphériques ? revue tiers monde n76 octobre -décembre 1978.
* BOUKHOBZA M'HAMED , Ruptures et transformations sociales en Algérie, volume.
* LEMOINE MAURICE , l'Algérie au risque des impatiences, le monde diplomatique, juillet 1991.ced –rom .

* GENOV NIKOLAI , le débat sur le développement ,revue internationale de sciences sociales ,n 166 décembre 2000.

* DERRAS OMAR, « place du secteur prive industriel national dans l'économie Algérienne" insaniyat, revue Algérienne d'anthropologie et de sciences sociales,n 1-printemps-1997 .

* DJEGHLOUL ABDELKADER, « mutations économiques et transformations des mentalités, les défis de la crise » le monde diplomatique .

* BAUMAN ZY GMUNT, « l'humanité comme projet » Revue, Anthropologie et Société Mars 2003 .

* RAMONET IGNACIO, déclin de la rente pétrolière et essor du secteur privé le monde diplomatique, cdrom-Sni.

* LATOUCGE SERGE , le monde diplomatiques février 2001 .

* CASTEL ROBERT, la fin du travail ,un mythe démobilisateur , le monde diplomatique ,septembre,1998.

- ✓ السن:
- ✓ الجنس:
- ✓ الوظيفة الحالية:
- ✓ الأقدمية:
- ✓ المستوى التعليمي:
- ✓ مكان الإقامة:

المحور الأول: مكانة العمال داخل المؤسسة الخاصة

كيف التحقت بالمؤسسة؟

هل تشعر أنك عنصر مهم داخل المؤسسةّ؟

هل تشعر أنك تقوم بعمل يناسب قدراتك؟

كيف تقيم نفسك داخل المؤسسة؟

هل تشعر بالانتماء الى المؤسسة؟

هل ترغب في تغيير المؤسسة؟

ماذا يمثل لك العمل بهذه المؤسسة؟

ماذا يساوي العامل أمام هيكل ووسائل المؤسسة؟

المحور الثاني: العلاقات الإنسانية والعلاقات الوظيفية

كيف هي علاقاتك مع زملائك داخل المؤسسة؟

ما هي علاقاتك مع المسؤوليين داخل للمؤسسة؟

هل البيئة الداخلية محفزة أم معرقلة للإستمرار بالمؤسسة؟

ماهي نظرة المسؤولين للعامل؟

كيف يتم انجاز العمل بالمؤسسة؟

كيف يكن موقف الادارة اذا اخطا العامل؟

هل تهتم الادارة بمشاكل العمال؟

ما الفرق بين العمل في مؤسسة حكومية وخاصة؟

ماهي الصعوبات التي تواجهها؟

المحور الثالث: ثقافة المؤسسة و ثقافة العامل

مارايك في طريقة التسيير الحالية؟

ما طبيعة الحوافز التي تقدمها المؤسسة؟

كيف تتعامل المؤسسة مع الحاجات المتزايدة لعمال؟

على ماذا يركز المسؤولين في تعاملهم مع العمال؟

ما رأيك بالقيم المؤسساتية مقارنة بالقيم المهنية؟

لماذا يعارض العمال بصفة عامة العمل في القطاع الخاص حسب رايك؟

ما رأيك في اهتمام المؤسسة بالعمال تحقيق الرضى الوظيفي؟

المحور الرابع: الاتصال داخل المؤسسة الخاصة

هل تشارك في اتخاد القرار؟

كيف هي علاقتك بالمسؤولين؟

هل هناك تواصل بين المؤسسة والعمال؟

هل تتواصل مع زملائك في العمل؟

ما ذا تعرف عن أهداف المؤسسة؟

رقم المبحوث	السن	الأقدمية	المستوى التعليمي	الحالة العائلية	الوظيفة الحالية
1	43	4	ابتدائي	متزوج	machiniste
2	44	3	متوسط	متزوج	Emballeur
3	46	8	متوسط	متزوج	سائق
4	48	7	ثانوي	متزوج	سائق
5	40	7		متزوج	Emballeur
6	35	4	متوسط	اعزب	Emballeur
7	50	5	امي	متزوج	Emballeur
8	52	8	ثانوي	متزوج	Emballeur
9	52	7	امي	متزوج	machiniste
10	41	6	ثانوي	متزوج	عون مكتب
11	37	5	جامعي	اعزب	Chef d’equipe
12	38	4	ثانوي	اعزب	Emballeur
13	35	5	جامعي	اعزب	Technicien de conditionnement
14	30	1	متوسط	اعزب	machiniste
15	35	4	متوسط	اعزب	Emballeur
16	42	5	جامعي	متزوج	محاسب
17	36	4	ثانوي	اعزب	Technicien de conditionnement
18	39	2	جامعي	متزوج	عون مكتب
19	28	1	متوسط	اعزب	Emballeur
20	31	1	ثانوي	اعزب	Emballeur

21	27	2	جامعي	اعزب	Technicien de conditionnement
22	40	2	متوسط	متزوج	Emballeur
23	36	3	ثانوي	متزوج	Emballeur
24	33	5	جامعي	اعزب	Technicien de conditionnement
25	39	5	متوسط	متزوج	Emballeur
26	36	5	جامعي	متزوج	عون مكتب
27	45	6	متوسط	متزوج	Emballeur
28	44	5	ثانوي	متزوج	Emballeur
29	48	4	ثانوي	متزوج	سائق
30	56	1	امي	متزوج	machiniste
31	30	1	ثانوي	اعزب	Emballeur
32	44	2	جامعي	متزوج	Technicien de conditionnement
33	28	2	متوسط	اعزب	سائق
34	53	8	ابتدائي	متزوج	Emballeur

www.univ-oran.dz

ملخص الرسالة

حاليا نعيش مرحلة يعيد فيها المجتمع تشكيل نمط اقتصادي و تنظيمي، فالحاضر يعترف فقط بقيم اقتصاد السوق وما يسبح في فلكها؛ إذن نحن أمام مرحلة إعادة بناء مجتمع، يقتضي الأمر هنا فهما ووعيا وحذرا، فالاقتصاد يعرف تحولات جذرية، والقطاع الخاص أصبح محركا للتنمية. فهذا التنظيم الجديد للاقتصاد سيغير حتما معالم المجتمع. لقد جرى استغلال ظهور النزعة الاصلاحية بهذا الحجم و القوة إلى الواجهة على أنها سبب التفاوتات الاجتماعية بين شرائح المجتمع؛ ولا تتوقف رهانات الاصلاحات على التنمية بحد ذاتها، بل إنها تمس المنظومة القيمية في العمق، حيث يمكن القول أن فقدان المعنى أصبح السمة الشائعة، وعلى هذا الأساس عرف النسق القيمي تغييرا جذريا، حتى أن النخب أصبحت تعارض هذا المنحى الانتحاري خاصة بالشكل الذي تطبق به، لأنها نقيضة لأسس المجتمع. فبدأت الأصوات تتعالى للتحذير من انحراف هذا الاتجاه، الذي لا يبدو أنه لم يستطع قراءة المجتمع قراءة متوازنة ولم يستفد من أخطاء دول أخرى. و الدراسة محاولة لبناء مقاربة سوسيولوجية لتبعات تحول معنى و مكانة العمل ضمن هده التحولات المتسارعة،و كدا موقع المسالة الاجتماعية في خضم هده التحولات غير المنتهية.

.ÖdžÏż!ƒ ł o‰!ƒÄ ÖzdžĞη!ƒ ýðNjăk!ƒÄ ÜШƧPk!ƒ þzн Gdž ŧİo‘Ƨdž Õ5 Ö!Ğz!ƒ LJöĂ‡kİ! ŧzdžĞη!ƒ Ƨðþdž ¥FĞİ Ť!ę þĞzðĂ ƱƱPdž!ƒ Ūdžö

www.univ-oran.dz

كلمات مفتاحية				
العمل	المسالة الاجتماعية	الاصلاحات الاقتصادية	الدولة الاجتماعية	القطاع العام
القطاع الخاص	الهوية المهنية	ثقافة المؤسسة	اقتصاد السوق	التملك
الاعتراف				

.ÖdžÏz!ƒ ł o‴!ƒÄ ÖzdžĆη!ƒ ýðNjàk!ƒÄ ÜШƧPk!ƒ þzн Gdž ŧÏo′Ƨdž Ö5 Ö!Ćz!ƒ LJöĂ‡kĎ! ŧzdžĆη!ƒ Ƨðþdž ¥FĞĻ Ĭ !ę þĆzöĂ ƠƠPdž!ƒ Ūdžö

ملخص

حاليا نعيش مرحلة يعيد فيها المجتمع تشكيل نمط اقتصادي و تنظيمي، فالحاضر يعترف فقط بقيم اقتصاد السوق وما يسبح في فلكها؛ إذن نحن أمام مرحلة إعادة بناء مجتمع، يقتضي الأمر هنا فهما ووعيا وحذرا، فالاقتصاد يعرف تحولات جذرية، والقطاع الخاص أصبح محركا للتنمية. فهذا التنظيم الجديد للاقتصاد سيغير حتما معالم المجتمع. لقد جرى استغلال ظهور النزعة الإصلاحية بهذا الحجم و القوة إلى الواجهة على أنها سبب التفاوتات الاجتماعية بين شرائح المجتمع؛ ولا تتوقف رهانات الإصلاحات على التنمية بحد ذاتها، بل إنها تمس المنظومة القيمية في العمق، حيث يمكن القول أن فقدان المعنى أصبح السمة الشائعة، وعلى هذا الأساس عرف النسق القيمي تغييرا جذريا، حتى أن النخب أصبحت تعارض هذا المنحى الانتحاري خاصة بالشكل الذي تطبق به، لأنها نقيضة لأسس المجتمع. فبدأت الأصوات تتعالى للتحذير من انحراف هذا الاتجاه، الذي لا يبدو أنه لم يستطع قراءة المجتمع قراءة متوازنة ولم يستفد من أخطاء دول أخرى. و الدراسة محاولة لبناء مقاربة سوسيولوجية لتبعات تحول معنى و مكانة العمل ضمن هذه التحولات المتسارعة، و كذا موقع المسالة الاجتماعية في خضم هده التحولات غير المنتهية.

الكلمات المفتاحية:

القطاع العام؛ الدولة الاجتماعية؛ الإصلاحات الاقتصادية؛ المسالة الاجتماعية؛ العمل؛ التملك؛ اقتصاد السوق؛ ثقافة المؤسسة؛ الهوية المهنية؛ القطاع الخاص؛ الاعتراف.

نوقشت يوم 14 جانفي 2015